

الحمد لله رب العالمين ، وبقائه من العلم القدير .

تمت بتوفيق من اعطاء لجنة النافذة

~~in the~~ ~~up~~ ~~circled~~ ~~the~~ ~~and~~

بإشراف الدكتور محمد تقي الدين
لجنة المناقشة:

١- المكتبة فاطمة ممدوح

٢- الدكتور تقي إبراهيم يحيى

في الف ليلة الف ليلة

رحمك الله في الغفران

در اسمی مضارع

رسالة مقدمة للنيل ومرجسته الطاهر

Y.I.S. 5 MVV

رأى اعداء الطالبية

هذه تصانح على الصفي

اشرف الكسوة

فصل ششم در بیان احوال و اشیای



١٤٠٩ھ - ١٩٨٩ھ

الباب الرابع في آيات النظر

وليشتمل على الفصول الآتية :

الفصل الأول :

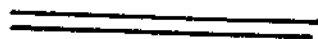
أشرا النظر في العبادات

الفصل الثاني :

أشرا النظر في النكاح

الفصل الثالث :

أشرا النظر في الشهادة



الباب الرابع

في آثار النظر

من معاني الأثر اللغوية :

الأثر :

" بقية الشيء والجمع : آثار وأثُور . وخرجت في أثره وفي أثره أي : بعده . وأثرتته وتأثرتته : تتبعته أثره . والأثر بالتحريك : ما بقي من رسم الشيء . والتأثير : إبقاء الأثر في الشيء . وأثر في الشيء : ترك فيه أثراً . وضربة السيف أثر .

والآثار : الإعلام . والأثر : الخبر والجمع آثار .

وقوله عز وجل : ﴿ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ ﴾^(١) أي نكتب ما أسلفوا من أعمالهم ونكتب آثارهم .

وسنن النبي صلى الله عليه وسلم آثار . ومنه حديث مأثور أي نقله خلف عن سلف . والأثر : مصدر قولك أثرت الحديث أثره إذا ذكرته عن غيرك وأستأثر بالشيء إستبد به . وأثره على نفسه من الإيثار . والأثر فرنس السيف . وأثره أكرمه والأثرة الدابة العظيمة «الأثر في الأرض بحافرها»^(٢)

والذى يهم من هذه المعاني هو الأثر بمعنى : خرج في إثـره ، أي : خرج بعده . وأثر في الشيء : ترك فيه أثراً . لأن هذا هو المعنى الذى يتعلق به من أحكام .

(١) سورة يس ، آية ، (١٢) .

(٢) انظر القاموس المحيط . مادة الاثر . فصل الهمزة . باب الراء . ، ج ١ ، ص ٣٦٢ . والمصباح المنير . مادة : أثرت . كتاب الألف ج ١ ، ص ٤ .

والبحث في هذا الباب سيكون إن شاء الله في آثار النظر

ونتائجها والحكم الذي يتعلق بها .

ويشمل عدة فصول :

- الفصل الأول : آثار النظر في العبادات .
- الفصل الثاني : آثار النظر في النكاح .
- الفصل الثالث : آثار النظر في الشهادة .

الفصل الأول

أشرا النظر في العبادات

الفصل الأول

أشْرُ النظر في العبادات

بعد أن ذكرت أحكام النظر للعورة وما فوق العورة ، بالنسبة
للناظر والمنظور إليه رجلاً كان أو امرأة ، كبيراً أو صغيراً ، حياً
أو ميتاً . كان لابد من بيان آشار النظر في العبادات ، وما يتعلق
به من أحكام إتماماً للفائدة .

وكما هو معروف أن العبادة في الشريعة الإسلامية تشمل حياة
العبد كلها ظاهراً وباطناً ، والتي تؤدي طاعة لأوامر الله سبحانه وتعالى
آداءً لحقه علينا ، وشكراً لنعمه الكثيرة التي لا تحصى ولا تعد وهي
ابتلاء للمسلم لبيان مدى عبوديته لربه ، ومحبه له ليجازي على عمله
في الدارين الدنيا والآخرة .

ومن هذه العبادات التي تؤدي طاعة وإمثالاً لأوامر الله
سبحانه وتعالى : الطهارة ، والصلاة ، والصيام ، والحج ، وغيرها
من العبادات المفروضة على كل مسلم . وكل هذه العبادات ترتبط
فيما بينها ارتباطاً وثيقاً ، لكونها تؤدي جميعها لله وحده سبحانه
وتعالى ، وبعض هذه العبادات لا تتم إلا بأداء عبادات أخرى معها .

فالصلاة عمود الدين ويشترط للدخول فيها طهارة البدن والملبس
والمكان . فتكون الطهارة نوعاً من أنواع العبادة ، يلزم من
إنتفائها إنتفاء الحكم إذ أنها شرط في صحة الصلاة فإذا إنتفت
إنتفت الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود المشروط . لأنه لا يلزم من

وجود الطهارة وجود الصلاة كالطهارة لقراءة القرآن والطواف وغيرها
من نوافل العبادات .

أيضا فالنظر له أثر على العبادات . مثلا فهو له أثر في
نقض الطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وله أثر في إفساد الصوم أحيانا
وله أثر على الحج وغيرها مما سيتضح بيانه فيما يلي بالتفصيل .

وفي هذا الفصل : آثار النظر في العبادات .

ويشمل عدة مباحث :

- المبحث الأول : أثر النظر في الطهارة .
- المبحث الثاني : أثر النظر في الصلاة .
- المبحث الثالث : أثر النظر في الصيام .
- المبحث الرابع : أثر النظر في الحج .

المبحث الأول

((أثر النظر في الطهارة))

ومما يتميز به ديننا الإسلامي الحنيف الحث على طهارة الإنسان باطناً وظاهراً ، وطهارة الباطن تكون من الحقد والحسد والشرك والرياء والنفاق والغش والكبر والخداع والعجب وغير ذلك من الصفات التي ينهي الله سبحانه وتعالى عباده عن الإلتصاف بشيء منها . وبأمرهم بتطهير قلوبهم ونفوسهم من دنسها .

أما طهارة الظاهر فهي طهارة حسية وتكون برفع الحدث وإزالة النجس

تعريف الطهارة :

الطهارة لغة^(١) هي : " النظافة والنزاهة عن الأدناس ، ويقال طَهَرَ ، طَهَّرَ الشيء بفتح الهاء وضمها ، يطهرُ بالغم " طهارة " فيهمـا والإسم " الطهر " وهو النقاء من الدنس والنجس . وهم قوم يتطهرون أي يتنزهون من الأدناس . والطهور إسم وصفة لما يتطهر به . كما في قوله تعالى * وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا *^(٢)

والطهور هو الطاهر في نفسه ، المطهر لغيره .

تعريف الطهارة شرعاً :^(٣)

" هي رفع حدث ، أو إزالة نجس أو مافي معناها "

(١) انظر : مختار الصحاح مادة طهر . باب الطاء ، ص ٣٩٨ ، والمصباح المنير

مادة طهر . كتاب الطاء . ج ٢ ، ص ٣٧٩ .

(٢) سورة الفرقان ، آية : (٤٨)

(٣) المجموع : ج ١ ، ص ٧٩ .

والطهارة تنقسم إلى قسمين :

١ - طهارة خبث :

وهي إزالة النجاسات والأقذار من لباس ويدن ومكان بالماء

الطهور .

٢ - طهارة حدث :

وتكون بالوضوء والغسل والتيمم .

وكل نوع من هذه الطهارات قد يؤثر بعض النظر فيه ، فـ

ينظر الرجل والمرأة كل منهما للآخر بشهوة ، فيخرج منهما مذي أو مني

وقد يقتصر كل من المذي أو المني على المكان الذي هو فيه ، أو يتعداه

إلى ثوبه وبدنه ، وقد يحس بانتقاله ولا يخرج إلى الخارج .

وتلك حالات قد تترتب على النظر ولها آثارها في باب الطهارة

في الفقه الإسلامي . مما يوجب تناولها بالتفصيل في عدة مسائل وهي :

المسألة الأولى : أثر النظر في إيجاب الوضوء .

المسألة الثانية : أثر النظر في إيجاب الغسل .

المسألة الثالثة : أثر النظر في تطهير الثوب والبدن والمكان

الذي يصيبه أحدهما .

المسألة الأولى

((أثر النظر في إيجاب الوضوء))

تعريف الوضوء :

لغة : هو من الوضأة ، وهي الحسن والنظافة . والوضوء بالضم
اسم للفعل . وبالفتح : الماء الذي يتوضأ به " (١)

وشرعاً : هو استعمال ماء مخصوص في أعضاء مخصوصة على مفسومة
مخصوصة " (٢)

شرح التعريف :

استعمال : جنس في التعريف يشمل كل ما هو فعل .

ماء مخصوص : هو الماء الطهور ، وهو الطاهر في ذاته المطهر لغيره

مثل ماء الأمطار والآبار والعيون والبحار .

أعضاء مخصوصة : هي الأعضاء الأربعة التي ذكرت في قوله تعالى ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

الصَّلَاةِ فَغَسِّلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

وَأَمْسِكُوا بُرُءُكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ

جُنُبًا فَاطَّهَرُوا " (٣) وهي الوجه واليدين والرأس والرجلان .

على صفة مخصوصة : ألا وهي صفة الوضوء ، التي أمر الشارع بالإتيان

بها مرتبة متوالية مع باقي الفروض والشروط وما يجب اعتباره .

(١) انظر : مختار الصحاح . مادة وضوء . باب الواو . ص ٧٢٦ ، المصباح

المنير . مادة وضوء . كتاب الواو . ج ٢ ، ص ٦٦٣ .

(٢) انظر : الاختيار . ج ١ ، ص ١٧ ، كشف القناع . ج ١ ، ص ٨٢ .

(٣) سورة المائدة ، آية ، (٦) .

دليل مشروعيته :

من القرآن :

أولا : قوله تعالى : " يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... إلخ " (١)

وجه الدلالة :

" في هذه الآية أمر بالوضوء عند إرادة الصلاة وهو شرط لصحة الصلاة وفي توضيح مدلول كل كلمة في هذه الآية نقول :

" إِذَا " ظرف تضمن معنى الشرط ، " قُمْتُمْ " فعل ماضٍ لجميع المخاطبين " فَاغْسِلُوا " أمر للجمع المذكور . ومن هذا الاعراب المختصر يتضح أن معنى الآية " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ " يتضمن فعل الشرط ، وفي " فَاغْسِلُوا " يتضمن جواب الشرط ويكون المعنى فإذا قمتم للصلاة وأنتم محدثون ، أو إذا قمتم من مضاجعكم " فَاغْسِلُوا " أي : فتوضأوا ، لأن غسل الأعضاء المذكورة في الآية

هي صفة الوضوء المأمورون بإتباعها . (٢)
إذن الوضوء من الحدث عند إرادة الصلاة أمر واجب وفرض .
ثانيا : من القرآن أيضا :

قوله تعالى * وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا

- (١) سورة المائدة ، آية (٦) .
(٢) عمدة القاري . شرح صحيح البخاري . (بتصرف) . ج ١ ، ص ٢٢٩ .
(٣) سورة المائدة ، آية (٦)

وجه الدلالة :

في هذه الآية ذكر الطهارة بالتيمم ، بدلاً عن الماء مقترباً
بذكر الحدث " والنصف في البدل نص في الأصل " (١) لأنه كما هو
معروف أن التيمم يكون بدلاً من الوضوء ، إذا فقد الماء .
فالطهارة من الأحداث سواء بالغسل أو الوضوء أو التيمم أمراً واجباً

من السنة :

" قوله صلى الله عليه وسلم " لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى
يتوضأ " وقوله صلى الله عليه وسلم " لا تقبل صلاة بغير طهور " (٢)

وجه الدلالة :

هذه الأحاديث تنص على وجوب الطهارة من الحدث للصلاة والصلاة تحرم بدونها ،
والحدث يبطل الطهارة اللازمة لأداء الفريضة ، ومن الأحداث التي تبطل
الطهارة : الخارج من السبيلين كالبول والغائط والمذي وغيرها

الإجماع :

يقول الشيخ النووي : (٣)

أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة . وعلى

تحريم الصلاة بغير طهارة .

-
- (١) عمدة القاري : شرح صحيح البخاري ، بتصرف ج ٢ ، ص ٢٣١
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . باب وجوب الطهارة للصلاة
م ١ ، ج ١ ، ص ١٤٠ .
(٣) انظر : شرح النووي لصحيح مسلم . ج ٣ ، ص ١٠٣ .

ويقول أيضاً :

أجمع أهل الفتوى بعد ذلك . على أنه - أي الوضوء - يجب
على المحدث . ويستحب تجديده لكل صلاة .

ويقول ابن رشد : (١)

" إنه لم ينقل عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف ، ولو كان
هناك خلاف لنقل ، إذ العادات تقتضي ذلك "

وقد اتفق المسلمون على أن امتثال هذه الآية * إِذَا قُمْتُمْ
إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ * واجب على كل من لزمته الصلاة
إذا دخل وقتها .

من قوله هذا يتضح أن الأمة سلفاً وخلفاً أجمعت على وجوب
الوضوء عند إرادة الصلاة .

وسمي وضوءاً لتنظيفه المتوضيء وتحسينه .

وهو عبادة تبطل بالحدث . ومما يبطل الوضوء من الأحداث الخارج
من السبيلين كالبول والغائط والمني والمذي . والأخيران يخرجــــــــان
من الإنسان زبناً نتيجة نظرة ينظرها الرجل أو المرأة أحدهما للأخر
ولذلك سيكونان الموضوع الذي ستتناوله الدراسة في هذا المبحث - بلذن
اللســــــــه -

فإذا نظر الرجل إلى امرأة وحركت فيه الشهوة - أو العكس
بأن نظرت الأنثى إلى الذكر - أو نظر كل منهما إلى ما يشير فيه الشهوة

(١) بداية المجتهد . ج ٢ ، ص ٥ بتصرف .

وما يحركها من دواعي الجماع وغيرها ، وكان متوفراً لطلالة فـرض
أو نافلة أو لقراءة قرآن أو طوافاً مذي .

فهل خروج المذي على هذا الشكل يعتبر ناقضاً للوضوء شرعاً
أو لا ؟ !

هذا ما سيتضح الإجابة عليه من خلال بيان حكم المذي وقبيل
بيان حكمه لابد من التعريف به .

تعريف المذي :

المذي لغة : فيه ثلاث لغات :

الأولى : المذي - بسكون الذال وهو أفصحها .

الثانية : المذي - كسرهما مع التثقيب .

الثالثة : المذي - الكسر مع التخفيف .

ويعرب في الثالثة إعراب المنقوص .

والمذي بالتسكين : ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل .

والإسم المذي والمذي . ويقال مذي وأمذي ومذي .

قال : والأول أفصحها . ومذي الرجل بمذي : من باب ضرب فهو مـذاً

ويقال : الرجل بمذي والمرأة تقـذي " (١)

التعريف شرعاً :

" والمذي : هو ماء رقيق أبيض لزج ، يخرج عند شهوة ، لاشهوة

(١) انظر : لسان العرب . مادة مذي . فصل الميم .
المصباح المنير . مادة المذي . كتاب الميم ، ج ٢ ، ص ٦٦٢ .

ولا دفع ولا يعقبه فتور . وربما لا يحس الإنسان بخروجه . ويشترط
الرجل والمرأة فيه . وهو في النساء أكثر منه في الرجال
ومدى المرأة بله تعلو فرجها . " (١)

وهو غالباً ما يخرج عند المداعبة أو التقبيل أو النظر
والتفكير .

حكم المذي :

المذي نجس لا يوجب الغسل ولكن يوجب الوضوء لمريد العبادة
وغسل ما يصيبه .

كما قال الشوكاني :

" ذهب الفقهاء إلى نجاسة المذي " (٢)

وهذا عرض لنصوصهم :

الشافعية :

ذكر النووي في شرحه لصحيح مسلم مايلي : " أنه نجس يوجب
الوضوء ، ولا يوجب الغسل ، لهذا أوجب صلى الله عليه وسلم غسل الذكر
والمراد به عند الشافعية والجمهور غسل ما أصابه المذي ، لا غسل
جميع الذكر " (٣)

وذكره الرملي في باب النجاسة التي تمنع صفة الطهارة ، فذكر
من هذه النجاسات المذي . ثم عرفه " (٤)

(١) انظر المجموع: ج ٢، ص ١٤١، شرح النووي لصحيح مسلم ج ٣، ص ٢١٣،
الخرشي، ج ١، ص ٩٢ . حاشيتا قيلوبي وعميرة . ج ١، ص ٧٠ .
(٢) نيل الأوطار . ج ١، ص ٦٤ .
(٣) شرح صحيح مسلم . ج ١، ص ٢١٣ .
(٤) انظر: نهاية المحتاج . ج ١، ص ٢٢٥ .

وعند الحنابلة :

" يقول أبو إسحاق الحنبلي في المذي والمذهب: أنه لا يظهر بنضحه ولا يعفى عن يسيره ، لأنه عليه السلام أمر بغسل الذكر منه ، ولأنه نجاسة خارجة من الذكر كالبول . " (١)

ويقول الشيخ منصور البهوتي : (٢)

" ويغسل الذكر والأنثيان مما أصابه من المذي سبعة كسائر النجاسات . ومالم يصبه مرة . والمذي نجس " ويقول شمس الدين المقديسي : (٣)

" والمذي نجس ولا يظهر بنضحه ، ولا يعفى عن يسيره من نصوص فقهاء الحنابلة يتفح تصريحهم في حكم المذي وهو أنه نجس يجب غسل ما أصابه ، وإعادة الوضوء .

المالكية :

ذكر الدسوقي : (٤)

" ومن النجس المذي من آدمي نجسه من غير خلاف للإستقذار ، وهي علة تقتضي النجاسة ، مالم يعارضها معارض كمشقة التكرار في نحو المخاط والبصاق وإستحالة أصلها ، وهو الدم إلى فساد . ولأن أصلها دم ولا يلزم من العفو عن أصلها العفو عنها . "

ويقول خليل : (٥)

" وأما المذي فقد حكى بعضهم الإجماع على نجاسته "

(١) المبدع . ج ١ ، ص ٢٩٤

(٢) كشف القناع . ج ١ ، ص ١٩٣ ، شرح منتهى الإرادات . ج ١ ، ص ١٠٢

(٣) الفروع : ج ١ ، ص ٢٤٧ .

(٤) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٥٦ ، بلغة السالك . ج ١ ، ص ٢٢ .

(٥) الخرشي : ج ١ ، ص ٩٢ .

الحنفية :

يقول الشيخ الكاساني : (١)

" من أنواع الأنجاس كل ما يخرج من بدن الإنسان - مما
يجب بخروجه الوضوء أو الغسل فهو نجس - من بول وغائط ومذي وغيرهما .
والطباع السليمة تستخبث هذه الأشياء . وقوله تعالى : *وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمْ
الْخَبَائِثَ* (٢) ومعنى النجاسة موجود في ذلك كله ، إذ النجس
إسم للمستقذر وكل ذلك ، ومنها : المذي تستقذره الطباع
السليمة لاستحالاته إلى خبث وفتن رائحة . ولا خلاف في هذه .

إذن عند الحنفية المذي مستقذر نجس يجب غسل مكانه والتوضأ
وهو من الخبائث التي يجب التطهر منها .

والظاهرية :

يقول ابن حزم : (٣)

" والمذي تطهيره بالماء يغسل مخرجه من الذكر ،
وينفخ بالماء مامس منه الثوب . "

ذكر ابن حزم هذا في باب حكم إزالة النجاسات ، ومن هذا
النص يتفح أيضا أنه نجس .

الشيعة :

يقول الشوكاني : (٤)

" اتفق العلماء على أن المذي نجس ، ولم يخالف في ذلك

(١) بدائع الصنائع : ج ١ ، ص ٦٠ (بتصرف)

(٢) سورة الاعراف . آية ، (١٥٧)

(٣) المحلي : ج ١ ، ص ١٠٦ .

(٤) نيل الأوطار : ج ١ ، ص ٦٤ .

إلا بعض الإمامية ، محتجين بأن النفث لا يزيله ولو كان نجساً
لوجبت الإزالة " .

ويقول أحمد بن يحيى المرتضى : (١)

" والودى والمذي نجسان إلا عند بعض الإمامية
في المذي "

فالشيعة أيضاً ممن يعتبر المذي نجساً . إلا بعض الإمامية
فإنهم خالفوا جمهور الفقهاء في القول بنجاسته . ولكن هذا القول
لا يعتد به ، لأنه مخالف لما جاء في النص ، والمعقول ، والجمهور من
الحكم بنجاسته . ويعتبر قول شاذ والشاذ لا حكم له .

وفيما يلي أدلة نجاسته ووجوب غسله والتوضأ منه .

(١) البحر الزخار : ج ١ ، ص ١٠

الأدلة

من نصوص الفقهاء ، يتضح أن الجمهور متفقون على نجاسة المذي ،
 ووجوب الطهارة منه ، لأنه من الخبائث المستقذرة التي أمر الشارع
 بالتطهر منها ، كما في قوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (١)
 وقد استدلل فقهاء المسلمين على نجاسته بمسلكين : أحدهما
 نقلي والآخر : عقلي وهما كما يأتي :

المسلك الأول : النقلي :

" وهو مجموعة من الآثار والأحاديث النبوية منها :
الحديث الأول :

حديث علي بن أبي طالب ، جاء بعدة روايات وهي :

أ - عن ابن الحنفية عن علي قال : كنت رجلاً مذاءً ، وكنت أستحي
 أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته ، فأمرت المقداد بن
 الأسود فسأله فقال : " يغسل ذكره ويتوضأ " .

ب - عن ابن عباس قال : قال : علي أرسلنا المقداد بن الأسود
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن المذي يخرج من الإنسان
 كيف يفعل به ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ وأنفج
 فرجك .

ج - عن محمد بن علي عن علي أنه قال : استحييت أن أسأل النبي
 صلى الله عليه وسلم عن المذي من أجل فاطمة ، فأمرت المقداد فسأله
 فقال : منه الوضوء " (٢)

(١) سورة المدثر : آية ، (٤) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . باب المذي . ج ١ ، ص ١٦٩ .

وجه الدلالة :

هذه روايات ثلاث لحديث علي رضي الله عنه ، وهي كلها تفيد

أن المذي نجس ، يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل .

محل الشاهد في الرواية الأولى : " يغسل ذكره ويتوضأ " أي غسل

ما أصابه المذي ، ويتوضأ منه لا أن يغتسل . لأنه لا يوجب الغسل .

الشاهد في الرواية الثانية : " توضأ وانضح فرجك " أي : أغسل فرجك

وتوضأ .

الشاهد في الرواية الثالثة : " فيه الوضوء " صريح العبارة بوجوب

الوضوء فقط .

وهذا يدل على نجاسته ووجوب التطهر منه بالوضوء ، اذ لو لم

يكن نجسا لما أمره بغسله .

٤ - " عن حصين بن قبيصة عن علي قال كنت رجلاً مذاءً ، فجعلت أغتسل

حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتفعل إذا رأيت المذي فاغسل

ذكرك ، وتوضأ وضوءك للملاة ، فإذا نضخت الماء فاغتسل .

٥ - عن المقداد بن الأسود قال : إن علياً بن أبي طالب أمره أن يسأل

له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله ،

فخرج منه المذي ، ماذا عليه ؟ فإن عندي ابنته ، وأنا استحي

أن أسأله . قال المقداد : فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن ذلك فقال : إذا وجد أحدكم ذلك ، فليتنفخ فرجه ، وليتوضأ
وضوءه للصلاة . (١)

وجه الدلالة :

محل الشاهد في الرواية الرابعة : " فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لاتفعل إذا رأيت المذي ، فأغسل ذكرك ، وتوضأ " .
فقوله صلى الله عليه وسلم " لاتفعل " أي : لاتغتسل بخروج
المذي ، وإنما أغسل ذكرك أي المكان الذي يصيبه ، ثم توضأ . إذن فبي
هذه الرواية نهى عن الغسل من المذي ، وفيه أمر بالوضوء فقط ، مع
غسل المكان المصاب .

ونفس المعنى في الرواية الخامسة . أي أمره بغسل ذكره ،
ثم يتوضأ وضوءه للصلاة .

الحديث الثاني :

" عن سهل بن حنيف قال : كنت ألقى من المذي شدة ، وكنت
أكثر منه الإغتسال ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقال : إنما يجزئك من ذلك الوضوء . قلت يا رسول الله : فكيف
بما يصيب ثوبي منه ؟ قال : يكفيك بأن تأخذ كفاً من ماء ، فتنفض
بها من ثوبك ، حيث ترى أنه أصابه . " (٢)

(١) الروايتان أخرجهما أبو داود في سننه . كتاب الطهارة . باب في
المذي . ج ١ ، ص ٥٤ ، ٥٣ . رقم ٢٠٦ ، ٢٠٧ .
(٢) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الطهارة . باب في المذي . ج ١ ،
ص ٥٤ ، رقم ٢١٠ .

وجه الدلالة :

في هذا الحديث دليل على أن حكم المذي نجس يجزيء الوضوء
في ذلك إذا خرج ولا يوجب الاغتسال منه .

الحديث الثالث :

" عن عبد الله بن سعد الأنصاري قال : سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عما يوجب الغسل ، وعن الماء يكون بعد الماء . فقال
ذلك المذي ، وكل فحل يمذي ، فتغسل من ذلك فرجك ، وأنثيينك ، وتوضأ
وضوءك للصلاة . " (١)

فعبد الله الأنصاري يسأل عن الماء بعد الماء ، فيخبره صلى
الله عليه وسلم أنه المذي . لأن المذي من صفاته أنه يسترسل في خروجه
ويستمر ، بخلاف المنى والودي ، لأن المنى يخرج دفقا ، فإذا انقطع
بوقته لا يعود ، إلا بعد زمن أو تجديد جماع .

وليس المذي هو ما يخرج بعد البول ، لأن الذي يخرج بعد البول
ودي وليس بمذي " (٢)

وهذا يدل على أنه نجس يوجب الوضوء منه . فلو كان طاهراً
لما وجب الوضوء منه كالريق والدموع ، وغير ذلك من عرق ومخاط
وغیره ، ولما وجب غسله .

المسلك العقلي (النظري) :

ذكره الكساني :

١ - الواجب بخروج النجاسات كالمني والودي والحيز والقيء وغير

ذلك الطهارة . كما قال تعالى في آخر آية الوضوء :

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الطهارة . باب في المذي . ج ١ ، ص ٥٤

رقم ٢١١ .

(٢) بذل المجهود . ج ٢ ، ص ١٦٧ .

" وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ " (١)

والطهارة لا تكون إلا عن نجاسة . وقال تعالى : * وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ

الْخَبِيثَ * (٢) والطباع السليمة تستخبث هذه الأشياء والتحريم للاحترام .
دليل النجاسة :

ولأن معنى النجاسة موجود في ذلك كله ، إذ النجس إسم

للمستقذر وكل ذلك مما تستقذره الطباع السليمة ، لاستحالاته إلى خبث
ونتن رائحة . ولا خلاف في هذه الجفلة إلا في المنى (٣)

٢ - يقول الشيخ أحمد المالكي : " إنما حكم بنجاسته للاستقذار

والاستحالة إلى فساد ، ولأن أصلها دم ، ولا يلزم من العفو عن أصلها

العفو عنها " (٤)

قيد مثبت - والله أعلم - على ضوء الأدلة السابقة ونصوص

الفقهاء أن المذي خارج نجس ، إذا خرج معتاداً بدون مرض ولا علة ،

فيأخذ حكم النجاسات الأخرى التي تخرج عادة من أحد السبيلين كالبول

والغائط ، فينقض الوضوء بخروجه المعتاد ، ويوجب الوضوء منه لمريد

العبادة فقط ، ولا يوجب الغسل بالإجماع . (٥)

وقد حكى الإجماع على ذلك الشوكاني وابن العربي حيث قالوا : أجمع

العلماء على أن المذي نجس " .

ولكن إذا خالف العادة ، وخرج باستمرار كل الوقت ، فيأخذ

حكم النجاسات إذا خرجت لعلة أو مرض كسلس البول فلا يعد ناقضاً للوضوء

ويستحب له الوضوء .

(١) سورة المائدة ، آية (٦)

(٢) سورة الأعراف ، آية (١٥٧) .

(٣) بدائع الصنائع ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) بلغة السالك : ج ١ ، ص ٢٢ .

(٥) نيل الأوطار : ج ١ ، ص ٦٤

(٦) عارضة الأحوذى : ج ١ ، ص ١٧٦ .

وعلى ذلك من نظر إلى عورة امرأة فأمذي ، يجب عليه

بأمران .

أولهما : الوضوء لمريد العبادة .

ثانيهما : غسل ما أصابه من نجاسة الجسد والثوب .

المسألة الثانية

((أثر النظر في إيجاب الغسل))

الغسل لغة :

" الغسل المصدر من غسَلْت والغُسْل ، بالضم الإسم من الإغتسال غَسَلَ الشيء يَغْسِلُهُ غَسْلًا ، وَغُسْلًا . والغسلُ تمام غسل الجسد كله . والجمع غُسْلِي ، وَغُسْلًا ، واغتسال . وقيل الغسل بالضم هو : الماء الذي يتطهر به قال ابن القوطيه : " الغسل " تمام الطهارة ، والغسل بالكسر : ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره . والغسل : الماء الذي يغتسل به " (١)

الغسل شرعاً :

(٢)

" استعمال ماء ظهور في جميع بدنه على وجه مخصوص .

شرح التعريف :

" استعمال ماء : خرج بذلك التيمم . ظهور : هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره . لظاهر ولانجس لأنه لو كان طاهراً غير مطهر . وكذلك النجس لا يطهر . في جميع البدن . خرج الوضوء . (٣)
على وجه مخصوص : كيفيته ، كأن يكون بنية وتسمية ."

الأصل في مشروعيتها : من القرآن :

قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ حُنُبًا فَأَتُّهُرُوا ﴾ معنى الجنابة كما يقول ابن المنصور " المني وقد أجنب الرجل ، وجنب أيضا بالضم ، وجنب وتجنسبه وقال الأزهري " إنما قيل له جنب لأنه نهى أن يقرب مواضع الصلاة ما لم يتطهر فتجنسبها ، وأجنب عنها أي : تنحى عنها ، والرجل جنب من الجنابة " (٤)
ويقول القرطبي : " والجمهور من الأئمة على أن الجنب هو غير الطاهر من إنزال أو مجاوزة ختان " (٥)

(١) انظر : لسان العرب . مادة غسل . فصل الغين . حرف اللام . ج ١١ ، ص ٤٩٤ ، مختار الصحاح ، مادة غسل . باب الغين . ص ٤٧٤ ، المصباح المنير . مادة غسل . كتاب الغين ، ص ٤٤٧ .
(٢) انظر : كشف القناع . ج ١ ، ص ١٣٩ .
(٣) تفسير القرطبي ، م ٣ ، ج ٥ ، ص ٢٠٥ .
(٤) (٥)

(١)

من السنة :

فعله صلى الله عليه وسلم وما فيه من إرشاد وإيضاح لمن لا يعلم . والإنقياد إلى ذلك .

ويتضح فعله في الأحاديث الآتية :

١ - "عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ، ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ، ثم يفيض الماء على جلده كله "

٢ - عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت توضأ رسول الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجليه ، وغسل فرجه وما أصابته من الأذى ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجليه فغسلها هذه غسلة من الجنابة .

٣ - عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من إماء واحد "

وجه الدلالة :

من فعله صلى الله عليه وسلم يتضح كيفية غسل الجنابة ، وفي فعله إرشاد وتوضيح . كما يقول في الصلاة : " صلوا كما رأيتموني أصلي " .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الغسل . باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى . ج ١ ، ص ٥٩ .

و المفهوم أيضا من هذه الأحاديث وجوب غسل الجنابة تأكيداً لما

نص عليه القرآن الكريم .

الإجماع :

" يقول العيني : المسنون في الغسل أن يكون ثلاث مرات وعليه

إجماع العلماء . وأما الغرض منه فغسل سائر البدن بالإجماع " (١)

من الحالات التي توجب الغسل خروج المني من الرجل والمرأة على

أي وجه كان بشرطه .

وقد ذكر المني في آيات كثيرة من كتاب الله عز وجل إظهاراً لقدرته

سبحانه وتعالى ، وتبائناً للإعجاز في خلق هذا الإنسان ، وبياناً لبعض

صفاته

ومن هذه الآيات قوله سبحانه وتعالى :

* أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * (٢)

* مِمَّنْ نُّنْفَخُهُ إِذَا تَمَنَّى * (٣)

* أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِّنْ مَّنِيٍّ يُمْنَى * (٤)

* خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ . يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ * (٥)

* أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ * (٦)

ذكر المني في هذه الآيات القرآنية دلالة على قدرة الله سبحانه

وتعالى في خلق هذا الإنسان السوى القوي من هذا الماء ذو هذه الصفات

المذكورة وهي : إنه سائل يمني في الأرحام وماء متدفق يخرج من أظهر

(١) عمدة القاري ، ج ٣ ، ص ٢٠١ .

(٢) سورة الواقعة ، آية (٥٨) .

(٣) سورة النجم ، آية (٤٦) .

(٤) سورة القيامة ، آية (٣٧) .

(٥) سورة الطارق ، آية (٥ - ٦) .

(٦) سورة المرسلات ، آية (٢٠) .

الرجال وصدور النساء ، وهو ماء قليل ضعيف حقير ، يخلق منه إنسان قوى سوى . فسبحان الله أحسن الخالقين ، الذى أنعم على الخلق وخلقهم فى أحسن صورة وهيئة وشكل ، إذ بقدرته يخلق الإنسان من ماء حقير ضعيف متدفق من أصلاب الرجال . وترائب النساء ، فيتحدان ويكونان الزيجوت فيكونان ماء واحد .

ورغم ذلك فإن هذه الحيوانات المنوية التى لا يخلق الجنين إلا نتيجة الإخصاب بين واحد منها بعد اتحاده ببويضة أنثوية .

هذه الحيوانات الصغيرة المهيئة لآثرى بالعين المجردة ، حتى أن دفعه المنى لتحتوى على الملايين منها . ورغم ذلك لا يخلق منـه شيء إلا بالأسباب التى جعلها الله سبحانه وتعالى مكملـة لدورة الخلق وبإرادته سبحانه .

تعريف المني :

المني لغة : (١)

" المنيُّ مشدد ماء الرجل والمرأة وجمعه منى . وقد منيت منياً وأمنيت . وفي التنزيل العزيز ﴿ من منى يمنى ﴾ وتمني بالتسليم على النطفة . وبالياء على المنى . يقال منى الرجل وأمنى من المنى بمعنى وأستمني أى استدعى خروج المنى

(١) انظر القاموس المحيط : فصل الميم . باب الواو والياء . مادة : مناه ،

المعني شرعاً :

" هو الماء الغليظ الدافق الذي يخرج عند اشتداد الشهوة " (١)

والمراد بالماء الغليظ الدافق : أي : أن من صفات هذا الماء

أن يتدفق في خروجه دفقة بعد دفقة .

والمراد بقوله : يخرج عند اشتداد الشهوة أي أن من صفاته

أيضا خروجه بشهوة وتلذذ ، سواء بسبب جماع أو نظر أو تفكر .

خصائصه : (٢)

من خصائص المعني التي يتميز بها عن غيره هي :

١ - الخروج بشهوة مع الفتور عقيبـه .

٢ - الرائحة التي تشبه الطلع أو العجين .

٣ - الخروج بزرقيق ودفق في دفعات .

(١) : المعني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٢) انظر : المجموع . ج ٢ ، ص ١٤١ ، روضة الطالبين . ج ١ ، ص

٨٣ ، ٨٤ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٢ . شرح النووي

لصحيح مسلم . ج ٣ ، ص ٢٢٢ .

فكل صفة من هذه الصفات الثلاثة كافية في كونه منياً ، فإن
لم يوجد منها شيء ، لم يحكم بكونه منياً .
صفاته هي : (١)

" التي تميز مني الرجل عن مني المرأة عن غيره من الميـاه
وهي كما بينها بعض الفقهاء .
١ - من حيث اللون :

منى الرجل أبيض ثخين عادة ، كما نص عليه رسول الله صلى الله
وسلم في حديث أم سليم حيث قال : " ماء الرجل غليظ أبيض وماء
المرأة رقيق أصفر " .

فمنى المرأة يختلف بكونه أصفر رقيقاً بنص الحديث .
وهذا يكون غالباً في حالة السلامة من الأمراض والصحة الجيدة .

٢ - من حيث الرائحة :

رائحته كرائحة طلع النخل ، قريبة من رائحة العجـين
وإذا يبس كانت رائحته كرائحة البيض ، وقيل كرائحة البول وهذه
الصفة مشتركة بين مني الرجل والمرأة .

٣ - من حيث الطعم :

منى الرجل مر . ومنى المرأة مالح .

٤ - من حيث صفة خروجه :

يخرج بزريق ودفق في دفعات وبشهوة مع الفتور عقيمة في كل منهما
وفتور الذكر وإنكساره عند خروجه من الرجل .

(١) انظر في كل هذا المراجع السابقة .

وقد يفقد بعض هذه الصفات ، مع أنه منى موجب للغسل .

فلا يشترط اجتماع هذه الصفات ، بل واحدة منهم تكفي في كون منى منياً بلا خلاف .

لأنه ربما يصير منى الرجل أصفراً رقيقاً ، أو يسترخي وعاء المنى فيسيل من غير التذاذ وشهوة أو يستكثر من الجماع فيحمر لونه ويصير كماء اللحم وربما خرج دماً غبيطاً .

وربما يتعرض منى المرأة لما يتعرض له منى الرجل من تغيير صفاته لمرض أو لعلّة ما . أو لصحة فيبيض لونه .

ومع هذا قد يفارقه في بعض الصفات مع بقاء ما يستقل بكونه منياً ، فلا يشترط اجتماعها فيه ، وإذا لم يوجد شيء منها لم يحكم بكونه منياً ، وغلب على الظن كونه ليس منياً - والله أعلم -

وأساب خروج المنى من الجسم كثيرة ، فقد يكون بسبب الجماع

أو الإحتلام . وقد يكون بسبب النظر الذي هو مجال هذا البحث .

وخروج المنى قد يكون مباشرة عقيب النظر ، مما يجعله يخرج

بشهوة وقد يتأخر عن سبب النظر ، فيخرج بغير شهوة .

فتلك حالتان يخرج فيهما المنى :

الحالة الأولى :

وهي خروجه مباشرة عقب النظر بشهوة . وقد اتفق الفقهاء

على وجوب الغسل فيها .

الحالة الثانية :

وهي تأخر خروجه عن سبب النظر فيخرج بغير شهوة وهذه الحالة

محل اختلاف الفقهاء .

أولاً : الحالة الأولى : خروج المني مباشرة عقب النظر بشهوة .

وهي ما يوجب خروج المني على أي وجه خرج به مباشرة / عقب النظر

وقد نص الفقهاء على وجوب الغسل إذا خرج مباشرة عقب النظر . وفيما

يلي نصوصهم التي تثبت ما ذهبوا إليه .

من نصوص الحنابلة :

ما ذكره ابن قدامة : (١)

" قال " **فخرج المني الدافق بشهوة ، يوجب الغسل**

من الرجل والمرأة في يقظة أو في نوم وهو قول عامة الفقهاء ، قاله

الترمذي ولا نعلم فيه خلافا "

فهذا ابن قدامة ينص على وجوب الغسل على الرجل والمرأة إذا

خرج منهما المني الدافق بشهوة . وينص أيضا على أن هذا قول عامة

الفقهاء بلا خلاف ، كما نقله عن الترمذي نصه :

" ومن المني الغسل وهو قول عامة أهل

العلم عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وبه يقول سفيان

والشافعي وأحمد وإسحق " (٢)

(١) المغنى والشرح الكبير . ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٢) عارضة الاحوذى . شرح سنن الترمذي . ج ١ ، ص ١٧٥ ،

كشاف القناع . ج ١ ، ص ١٣٩ . شرح منتهى الإرادات . ج ١ ، ص ٧٤ .

الفروع . ج ١ ، ص ١٩٧ . المبدع . ج ١ ، ص ١٧٧ . (بتصرف)

وقول ابن قدامة : ولانعلم فيه خلافاً يدل على أنه أمر مجمع

عليه .

ومن نصوص الشافعية :

مايقوله النووي : (١)

"أما خروج المني فإنه يوجب الغسل على الرجل والمرأة

في النوم واليقظة ، وأجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المني ،
ولا فرق عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام ، أو استمناء أو نظر ، أو بغير
سبب ، سواء خرج بشهوة أو غيرها .

ومن أقوال الأحناف في ذلك :

مايقوله الكاساني :

في بيان ماثبت به الجنابة . ومن الأمور المجمع عليها

يقول :

" خروج المني عن شهوة دفقا من غير ايلاج بأي سبب حصل الخروج

كاللمس والنظر والإحتلام ، حتى يجب الغسل بالإجماع " (٢)

فالإمام أبو بكر الكاساني يوجب الغسل بخروج المني بشهوة

متدفقا بأي صورة خرج . ويذكر الإجماع على ذلك .

ومن الصور التي يخرج بسببها هو النظر الذي هو مجال البحث

كما ذكرت آنفا .

(١) انظر : المجموع . ج ٢ ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، روضة الطالبين . ج ١ ،

ص ٨٣ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) بدائع الصنائع . ج ١ ، ص ٣٦ . و انظر : تبين الحقائق

ج ١ ، ص ١٥ ، شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ٦٠ ، رد المختار على

الدر المختار . ج ١ ، ص ١٥٩ .

ومن أقوال المالكية :

" خروج المني من الرجل والمرأة بلذة ظاهرة معتادة في النوم

أو يقظة يوجب غسل ظاهر الجسد مطلقاً " (١)

كما يتضح هذا من قول الشيخ محمد عرفه الدسوقي (٢)

" قال : يجب غسل ظاهر الجسد بخروجه مطلقاً

ففي نوم سواء خرج بغير لذة أو بلذة معتادة أو غير

معتادة والمقصود به العني .

وفي الهامش : يقول : أو خرج بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع

بأن نظر أو تفكر أو باشر ، فالتذ فخرج المني مقارناً لها ، أو بعد

ذهابها (٣) يجب غسل جميع الجسد .

فالمالكية متفقون مع الجمهور من الفقهاء في إيجاب الغسل

بخروج المني ، على أي وجه خرج ، في نوم أو يقظة ، بسبب جماع أو احتلام

أو نظر أو تفكر .

ويقول ابن حزم الظاهري :

" فلو أجنب كل من الرجل والمرأة وجب عليهما غسل

جميع الجسد .

والجنابة : هي الماء الذي يكون من نوعه الولد . وهو من الرجل

أبيض غليظ رائحته رائحة الطلع . وهو من المرأة أصفر رقيق .

(١) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، حاشية العدوي . ج ١ ، ص ٣٤

الخرشي . ج ١ ، ص ١٦٢ . بلفظة السالك . ج ١ ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(٣٠٢) انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ، ص ١٢٧ .

وكيفما خرجت الجنابة المذكورة بغريبه ، أو علة ، أو بغير
لذة ، أو لم يشعر به حتى وجده ، أو بإستنكاح ، فالغسل واجب فـي
ذلك " (١)

فقوله هذا : عام يشمل جميع الصور والأسباب التي يخرج بسببها
المني ، ويدخل تحت هذا العموم خروج المني بسبب النظر متدفقاً
بلذة مباشرة .

ومن قوال الشيعة :

" ما يذكره محمد بن جمال الدين مكي العاملي : (٢) "موجب
الغسل ستة ، ويذكر منها الجنابة وموجب الجنابة شيئان أحدهما : الإنزال
للمني يقظة ونوماً . والثاني : غيبوبة الحشفة " والذي يهم هنا
الأمر الأول . وهو إنزال المني يقظة ونوماً .

وفيما يلي أدلة الفقهاء على وجوب الغسل بخروج المني بأي
سبب خرج :

(١) انظر: المحلى : ج ٢ ، ص ٤ ، ٦ .

(٢) اللمعة الدمشقية . ج ١ ، ص ٩٠ - ٩١ . بتصرف .

الأدلة

استدل الفقهاء على وجوب الغسل من خروج المني سواء بالجماع

أو احتلام أو نظر بشهوة مباشرة بما يأتي :

أولاً : من القرآن :

أ - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (١)

وجه الدلالة :

أمر الله سبحانه وتعالى بالطهارة حال الجنابة (٢) والأمر للوجوب

مالم توجد قرينة تصرفه عن ذلك .

ومن معاني الجنابة خروج المني بشهوة ، فإذا نظر أحدهم إلى الآخر بشهوة حتى أنزل ، فإنه يجب عليه غسل جميع بدنه . لأن قوله ﴿ فاطهروا ﴾ أمر يقتضي الوجوب أي : أغسلوا جميع أبدانكم بالماء .

ب - قوله تعالى ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ

وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ (٣)

وجه الدلالة :

يقول القرطبي : (٤)

" الجمهور من الأئمة على أن الجنب هو غير الطاهر من

(١) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٢) الجنابة لغة : ضد القربة وهي البعد . وهي المني وقال الأزهري : إنما قيل له جنب لأنه نهى أن يقرب مواقع الصلاة مالم يتطهر . فتجنبها أي تنجس عنها . وقيل لمجانبتها الناس مالم يغتسل والأصل البعد . كأن الجنب بعد بخروج الماء الدافق عن حال الصلاة . . (انظر لسان القريب ج ١ ، مادة جنب . فصل الجيم . حرف الباء . ج ١ ، ص ٢٧٩) وشرعاً : أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مرنح " نهاية المحتساج ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٣) سورة النساء ، آية (٤٣) .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٠٥ .

إنزال ، أو مجاوزة ختان . "

وفي الآية نهى صريح لغير الطاهر عن أداء العبادة كالصلاة وغير الطاهر هو المحدث من الجنابة بجماع أو إنزال ، باحتلام ، أو نظر أو تفكر ، فإذا أحدث وجب عليه الغسل . فالغسل واجب على المحدثين من جماع أو إنزال . وعليهم أن لا يقربوا الصلاة إلا بعد الإغتسال إذن بنص هذه الآية ، وبصريح العبارة يتفصح : أنه يجب الغسل على كل من أجنب ، ومن الجنابة الإنزال ينظر .

وذلك لأن قوله : " ولاجنب " لفظ عام يشمل جميع صور الجنابة

وأسبابها .

ثانياً : أدلهم من السنة :

١ - عن أبي سعيد الخدري قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم . على باب عتبان ، فصرخ به ، فخرج يجر إزاره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعجلنا الرجل فقال عتبان يارسول الله أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن. ماذا عليه؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنما الماء من الماء " (١)

محل الشاهد :

في الحديث : " إنما الماء من الماء " فالماء الأولي المقصود بها الماء الطهور الذي يتطهر به الإنسان . والماء الثانية المراد به

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الحيض . باب إنما الماء من الماء . م ١٠ ،

المني فيدل الحديث على وجوب الغسل من المني على أي سبب نزل
سواء جماع أو احتلام أو نظر وتفكر .

٢ - عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحـسـق
فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت . فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم " نعم إذا رأت الماء " (١)

فالحديث يدل دلالة صريحة وواضحة على وجوب الغسل على المرأة
كما يجب على الرجل إذا خرج من أحدهما الماء الذي هو المني ، سواء
باحتمام أو نظر أو جماع بشهوة وتدفق .
والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم " إذا رأت الماء " أي إذا
علمت وأحست بخروج المني .

٣ - " عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاء ، فجعلت أغتسل حتى
تشقق ظهري ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أو ذكر له فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتفعل ، إذا رأيت المذي ، فأغسل
ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فإذا فغسخت الماء فأغتسل " (٢)
محل الشاهد :

" فإذا فغسخت الماء فأغتسل " والمراد بغسخت : أي دفعت الماء
والمراد به المني . أي فإذا دفعت الماء فأغتسل وهو أمر يقتضي

(١) نفس المرجع السابق كتاب الحيض باب وجوب الغسل على المرأة بخروج
المني منها ١٤٠ ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة . باب في المذي . ج ١ ،
ص ٥٣ . رقم ٢٠٦ .

الوجوب فالحديث يدل على وجوب الوضوء بالمذي ، والغسل من المني

فالمني حدثٌ أكبر يوجب الغسل .

الاجماع :

ذكره النووي :

بقوله : أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل

والمرأة بخروج المني .

فالأئمة أجمعت خلفاً وسلفاً على وجوب الغسل بخروج المني ، على

أي وجه خرج ، ولا فرق بين خروجه بجماع أو احتلام أو استمناء أو نظهر

أو تفكر .

ثانياً: الحالة الثانية :

عند تأخر خروج المني عن سبب النظر فيخرج بغير

شهوة وهي نقطة خلافية بين الفقهاء ألا وهي تأخر خروج المني

عن سبب النظر ، فيخرج بغير شهوة بعد فترة من الزمن وبدون دفع احياناً

فهل يوجب الغسل أم لا ؟ !

اختلف الفقهاء في ذلك إلى فريقين رئيسيين وهما :

الفريق الأول :

يقول أن نفس خروج المني يوجب الغسل ، سواء خرج بشهوة

أو بغيرها .

وقال بهذا الشافعية والظاهرية وهو قول أبي حنيفة ومحمد من

الحنفية .

الفريق الثاني :

اشتراط اعتبار اللذة في خروج المني ، أي أنه لو نظر بشهوة

ولم ينزل في وقته وخرج بعد فترة من الزمن بغير شهوة قالوا :

لا يجب عليه الغسل ، ولكن يجب عليه الوضوء فقط .

وقال بهذا الحنابلة والمالكية وأبو يوسف من الأحناف .

وسبب اختلافهم في ذلك شيئان : (١)

- أحدهما : هل إسم الجنب ينطلق على الذى أجنب على الجهة الغير

المعتادة ، أم لا ؟ ينطلق عليه ؟

فمن رأى أنه إنما ينطلق على الذى أجنب على الطريقة المعتادة لم

يوجب الطهر في خروجه من غير لذة .

ومن رأى أنه ينطلق على خروج المني كيفما خرج ، أوجب منه

الطهر في خروجه ، وإن لم يخرج مع لذة .

والسبب الثاني: تشبيه خروجه بغير لذة بدم الإستحاضة ، واختلافهم في خروج

الدم على جهة الاستحاضة ، هل يوجب طهراً أم ليس يوجبه ."

نصوص الفقهاء في ذلك :

الفريق الأول :

منهم الشافعية : يقول النووي : (١)

" أجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المني ، ولا يفرق

عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام أو استمشاء أو نظر ، أو بغير سبب

سواء خرج بشهوة أو غيرها . وسواء تلذذ بخروجه أم لا ، وسواء خرج

كثيراً أو يسيراً ولو بعض قطرة ، وسواء خرج في النوم أو اليقظة

من الرجل والمرأة ، العاقل والمجنون ، فكل ذلك يوجب الغسل عندنا .

فإذا أمنى واغتسل ، ثم خرج منه منى على القرب بعد غسله ، لزمه

الغسل ثانياً ، سواء كان ذلك قبل أن يبول بعد المني ، أو بعد بولـه

هذا مذهبنا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب .

وبه قال الليث وأحمد في رواية عنه .

(١) انظر : المجموع . ج ٢ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

ولو قبل امرأة - ومثله لو نظر إلى امرأة بشهوة - فأحس
 بانتقال المني ونزوله ، فأمسك ذكره فلم يخرج منه في الحال شيء
 ولا علم خروجه بعد ذلك ، فلا غسل عليه عندنا - أي الشافعية - وبه قال
 العلماء كافة إلا أحمد . وكذا لو أنزلت المرأة المني إلى فرجها
 فإن كانت بكرًا لم يلزمها الغسل حتى يخرج من فرجها ، لأن داخل فرجها
 في حكم الباطن ، ولهذا لا يلزمها تطهيره في الاستنجاء والغسل ، فأشبهه
 باحليل الذكر . وإن كانت ثيباً لزمها الغسل ، لأنه يلزمها تطهير
 داخل فرجها في الاستنجاء ، فأشبهه بالعفو الظاهر .

ومن الظاهرية ينص ابن حزم : (١)

" وكيفما خرجت الجنابة - أي المني وهو الماء الذي يكون
 في نوعه الولد - بغزبة أو علة ، أو لغير لذة ، أو لم يشعر به
 حتى وجده ، أو بإستنكاح ، فالغسل واجب في ذلك .

والشيعة : (٢) يفهم من نصهم السابق أن خروج المني
 يوجب الغسل مطلقاً بدون أي قيد .

الفريق الثاني :

هذه نصوص الفريق الثاني القائلين بعدم وجوب الغسل إذا أنزل

بعد فترة من الزمن بدون لذة .

(١) انظر : المحلي ، ج ٢ ، ص ٥٥ .
 (٢) سبق ذكر نصهم في صفحة ٥١٦ .

وهي الرواية الصحيحة والراجعة عند الحنابلة نص عليها أبو

إسحاق الحنبل بقوله :

" فإن خرج لغير ذلك كمرض أو برد أو كسر ظهر لم يوجب

في أصح الروايتين (١).

أي : إن خرج المني بغير لذة لا يجب الغسل . وهذه الرواية الصحيحة

وسبق ذكر الرواية الضعيفة لنصه "على أن هذه هي الصحيحة" .

ويقول ابن قدامة أيضاً :

" فإن خرج شبيه المني لمرض أو برد لا عن شهوة ، فلا غسل

فيه " (٢)

فهؤلاء لم يوجبوا الغسل بخروج المني مطلقاً ، وإنما اشترطوا

توفر صفته ، وهي الخروج دفقا بلذة أى بشهوة ، فإن عدمت عدم وجوب

الغسل وإن وجدت الشهوة عند خروجه وجب الغسل .

والرأى المشهور عند المالكية . ومن نصوصهم التي تثبت ذلك

ما يذكره الشيخ أحمد غنيم المالكي :

" في قوله : وأما لو خرج بلا لذة أو غير معتادة فلا يوجب

إلا الوضوء ، ولو قدر على دفعه " (٣)

فهو أيضاً يشترط في خروج المني اللذة المعتادة ، فلو خرج بدونها

لا يجب عليه الغسل ، بل يوجب الوضوء فقط .

(١) المبدع . ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٢) المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ١٩٨ .

كذلك ذكر في كشف القناع . ج ١ ، ص ١٣٩ .

(٣) الفواكه الدواني . ج ١ ، ص ١٣٢ .

ويقول الشيخ خليل: (١)

" يجب الغسل بسبب خروج مني بلذة معتادة ، لا إن خرج
بلا لذة كمن لدغته عقرب فأمنى ، أو بلذة غير معتادة كمن حك لجرب ، أو
نزل في ماء حار فأمنى ، فإنه لا يجب عليه الغسل على المشهور (١) ويجب
عليه الوضوء .

ومن نصوص الأحناف :

ما يذكره السرخسي في كتابه : (٢)

" وفي المني الغسل إذا خرج على وجه الدفق والشهوة
فإن خرج لا على هذه الصفة لحمله شيئا ثقيلا ، أو سقوطه على ظهره
لا يلزمه الإغتسال عندنا . لأن خروجه بصفة خروج المذي ، فحكمه حكم المذي
في إيجاب الوضوء .

ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - مفارقة المني

عن مكانه على وجه الشهوة ، والدفق .

(١) الخرشي : ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٢) انظر : المبسوط ، ج ١ ، ص ٦٧ بلفظه . وشرح القدير ، ج ١ ، ص ٦٠-٦١ .

المفهوم من هذا النص - والله أعلم - أنه إذا خرج المني
بغير شهوة مطلقاً ، لا عند إنتقاله ولا عند خروجه إلى الخارج ، لأي سبب
من الأسباب كمرض أو سقوط على ظهره ، أو حمله شيئاً ثقيلاً . فإنه
لا يجب عليه الغسل .

أدلة الفريسيين الأولى

القائلين بوجوب الغسل

أولاً : من القرآن :

استدل ابن حزم : (١)

(٢)

" بعموم قوله تعالى * وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا * فهذا

عموم لكل من خرجت منه الجنابة . وهو المني على أي حال خرج .

ثانياً : من السنة :

استدل الشافعية بالأحاديث الصحيحة المطلقة منها :

أ - حديث أبي سعيد الخدري (٣) : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

" إِذَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ "

(١) انظر المحلي : لابن حزم . ج ٢ ، ص ٥ ، ٦ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٦

(٣) سبق تخريجه : ص ٥١٨

وجه الدلالة :

الحديث معناه : يجب الغسل بالماء . من انزال الماء الدافق وهو :

المني . فيدل على وجوب الاغتسال من نزول المني ^(١) .

وقال به أيضا الإمام الجليل السندی : " أي وجوب الإغتسال

بالماء من أجل خروج الماء الدافق . فالأول الماء المطهر . والثاني
المني " (٢)

في إطلاق كلمة " من الماء " في الحديث ، يدل دلالة واضحة

على وجوب الغسل من خروج المني على أي وجه خرج . وكما قلت سابقاً

لا يشترط الشافعية توفر جميع صفاته كاللذة والشهوة والدفق كما ذكره
النوري . (٣)

ب - حديث أم سلمة ^(٤) السابق ومحل الشاهد فيه

" نعم : إذا رأيت الماء " فمعنى ذلك أن الغسل يجب بخروج الماء

- وهو المني - مطلقاً ، سواء خرج بشهوة أم لا بعموم اللفظ .

الإجماع :

^(٥) نقل الامام النووي عن اجماع أئمة المذهب

دون غيرهم لأن المسألة خلافية .

" وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطنبري إجماع المسلمين

على وجوب الغسل ، بانزال المني من الرجل والمرأة ، فمطلق خروج المني

يجب فيه الغسل بدون قيد .

(١) بتصرف : المجموع : ج ٢ ، ص ١٣٨ .

(٢) حاشية الندي المطبوع مع سنن النسائي ، ج ١ ، ص ١١٥ .

(٣) بتصرف : المجموع : ج ٢ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥١٩

(٥) أنظر : المجموع . ج ٢ ، ص ١٣٦ .

ثالثا : من القياس : وهو دليل القياس عند الشافعية ما ذكره "نووى بقوله :

"وبالقياس على ايلاج الحشفة ، فإنه لا فرق فيه ^(١) سواء أنزل
أو لم ينزل ، يجب فيه الغسل . فكذاك المنى يجب الغسل فيه بخروجه
على أي صورة سواء بشهوة أو لا ، قياسا على إدخال الحشفة ، لأنـه
لا يشترط بوجوب الغسل فيها الشهوة ، أيضا ولا الانزال . فكذاك المنى
لا يشترط فيه الجماع ولا الشهوة .

(١) المجموع : ج ٢ ، ص ١٣٩ .

أدلة الفريق الثاني

القائلون بأنه لا يجب الغسل إلا إذا خرج بشهوة

أولاً : من القرآن :

(١)

قوله تعالى * وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا * *

وجه الدلالة :

أن الأمر في قوله " فاطهروا " يتناول الجنب والجنب فسي اللغة : خروج المني على وجه الشهوة ، يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة ، فهو إسم لمن قضى شهوته .

فالأمر بالتطهير يتناول من خرج منه المني على وجه الشهوة وغيره ليس في معناه ، فلا يقاس عليه ولا يلحق به . وذلك كخروج المني بغير شهوة : (٢)

ثانياً : من السنة :

أ - " عن علي قال كنت رجلاً مذاء ، فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو ذكر له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتفعل إذا رأيت المذي فأغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة . فإذا فضخت الماء فأغتسل " (٣)

(١) سورة المائدة ، آية (٦)

(٢) انظر تبیین الحقائق ج ١ / ص ١٥ ، شرح فتح القدير ج ١ ، ص ٦٠ ، ٦١ وما فيه من شروح . كشرح الهداية . وشرح العناية على الهداية .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة باب في المذي ج ٢ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ . والنسائي في سننه في كتاب الطهارة . باب الغسل من المني . ج ١ ، ص ١١١ .

محل الشاهد في الحديث :

قوله " إذا فضخت الماء فاغتسل " ومعنى الفضخ أى خروجه بشدة وعجلة . فشرط وجوب الإغتسال ، هو خروج الماء أى المني على وجه الشدة والدفع بلذة . فإذا انتفت هذه الصفة انتفى الغسل ، وذلك لأن (إذا) أداة شرط فضخت : فعل الشرط . فأغتسل فعل الأمر الذى يقتضي الوجوب ، وهو جواب الشرط . إذن شرط الغسل من المني يتعلق بدفعه بشدة ولذة . - والله أعلم -

ب - قوله عليه السلام :

- (١) " إذا حذفت الماء فاغتسل ، وإن لم تكن حاذفا فلا تغتسل "
- (٢) قال الزيلعي : فأعتبر الحذف ، وهو لا يكون إلا بالشهوة "
- (٣) ج - " حديث أم سلمة السابق :

وقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا رأيت الماء " يعنى
(٤) الاحتلام وإنما يخرج في الاحتلام بالشهوة .

القياس :

" قياس المني في خروجه من غير شهوة على المذي ، إذ أنشأه أى المني إذا خرج من غير شهوة فإنه لا يخرج بدفق . وهو بذلك يشبه المذى إذ لا بدفق فيه فلا يجب فيه الغسل . أما إذا خرج بشهوة فذلك الذى
(٥) يجب فيه الغسل "

(١) أخرجه أحمد في مسنده : ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٢) تبين الحقائق ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٣) سبق تخريجه ص ٥١٩ .

(٤) المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٥) انظر المجموع ، ج ٢ ، ص ١٣٩ .

المعقول :

" قيل ذكره اتفاقا لوجوبه على المحتلم ، لأن المحتلم وجب عليه
الغسل لحديث أم سلمة . في بعض ألفاظها : " إنها لما سألت النبي
صلى الله عليه وسلم : عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل
فقال عليه الصلاة والسلام : أتجد لذلك لذة ؟ قالت : نعم ، قال عليه
الصلاة والسلام : فلتغتسل (١) (٢) فالمحتلم يجب عليه الغسل اتفاقا
والاحتلام لا يكون إلا بلذة ، كما في قوله " أتجد لذلك لذة ؟ فخرج
المني لا يوجب الغسل إلا بمقارنة اللذة له سواء في حال اليقظة
أو الاحتلام لأنه حيث وجد المنى وجب الغسل .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الحيض . باب الغسل على المرأة بخروج
المني منها . ١٤ ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٢) بتصرف شرح العناية على الهداية . ج ١ ، ص ٦١ ، دار الفكر الطبعة ،
الثانية ١٣٩٧ هـ .

انظر: المجموع . ج ٢ ، ص ١٣٩ .

مناقشة الأدلة

مناقشة أدلة الفريق الأول :

أجاب الفريق الثاني على أدلة الفريق الأول بما يأتي :

١ - الآية : قالوا فيها :

" إن المراد بالجنب لغة : من خرج منه المني على وجهه

الشهوة " (١)

يمكن أن يجاب على ذلك :

" بأن الجنب في اللغة قيل المراد بها : المني :

وقال ابن الأثير : الجنب الذي يجب عليه الغسل بالجماع وخروج

المني " (٢)

على أي صورة خرج سواء بشهوة أو بغيرها .

٢ - واعترض على حديث : " إنما الماء من الماء "

" قالوا : إنه محمول على خروج المني عن شهوة توفيقا بين

الأدلة .

ولأن قوله من الماء يتناول المذى والودي ، وليس شمة غسل بالإجماع

فيراد به الخصوص . ويحمل على حالة الشهوة بدليل حديث أم سلمة (٣)

وقال ابن الهمام : (٤) " والحديث من رواية مسلم محمول على الخروج

عن شهوة ، لأن اللام للعهد الذهني : أي الماء المعهود والذي

به العهد لهم هو الخارج عن شهوة كيف وربما يأتي على أكثر الناس

جميع عمره ، ولا يرى هذا الماء مجرداً عنها .

(١) العناية على شرح الهداية مع شرح فتح القدير : ج ١ ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(٢) انظر : لسان العرب مادة جنب . فمل الجيم . حرف الباء ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

(٣) انظر : شرح العناية على الهداية . ج ١ ، ص ٦١ .

(٤) انظر : شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ٦٠ ، ٦١ .

على أن كون المني عن غير شهوة ممنوع .

فإن عائشة أخذت في تفسيرها إياه الشهوة على ما قال ابن المنذر
حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا أبو حنيفة ، حدثنا عكرمة عن عبد ربه بن
موسى عن أنه أنها سألت عائشة عن المذي ، فقالت : إن كل فعل يعمد
وإنه المذي الودي والمني ، فأما المذي الرجل يلعب امرأته فيظهر
على ذكره الشيء ، فيغسل ذكره وأنثيه ، ويتوضأ ولا يغتسل . (١)

أما المني فإنه الماء الأعظم الذى منه الشهوة وفيه الفسل .
وروى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة وعكرمة نحوه فلا يتصور
مني إلا من خروجه بشهوة .

وإذا يفسد الغالب الذى وضعته لتمييز المياه لتعطي أحكامها "

٣ - أما حديث أم سلمة فقد استدلوا به من جهة أخرى .
وهي أن الإحتلام يصدق برويتها صورة الجماع في نومها ولا يكون
ذلك إلا عن شهوة ولذة .

٤ - ويمكن أن يجاب على دليل الإجماع :

أنه غير ثابت ، لأن هناك يوجد اختلاف في هذه المسألة بين
الشافعية والظاهرية من جهة وبين الحنابلة والحنفية والمالكية
من جهة أخرى . والاجماع في اصطلاح الأصوليين هو " اتفاق جملة أهل الحل
والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع " (٢)
ومن شروط الاجماع الاتفاق وعدم وجود من يخالف فيمزق الاجماع
بمخالفته لمن هو في عصره .

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الطهارة في المذي رقم ٢١١ ، ج ١ ، ص ١٤٥ ،
وفي شرحه معالم السنن للخطابي قال : تفردية أبو داود .
(٢) الأحكام للآمدي : ج ١ ، ص ٢٨١ .

مناقشة أدلة الفريق الثاني

- ١ - الآية وقد أجيب عليها بأن لفظ الجنابة في اللغة يطلق على المني بدون قيد الشهوة واللذة .
- ٢ - حديث " فإذا فضخت الماء فاغتسل " يدل على أن خروج المني يوجب الغسل كما ذكره الشيخ خليل أحمد السهار (١) بقوله : (هــذا الحديث يدل على أن خروج المني موجب للحدث الأكبر " ، وذكره صلى الله عليه وسلم بصفاته ، لأن من صفاته التي نص عليها الشافعية سابقاً خروجـه بزريق ودفق ودفعات ، ولا يلزم كما قالوا سابقاً انتفاء أحد صفاته انتفاء حكمه ، وهو وجوب الغسل بخروجه .
- كما إن هناك روايات تنص على مطلق الغسل بخروج المني بدون قيد - والله أعلم -
- ٣ - وحديث أم سلمة جاء في صحيح مسلم وغيره بروايات متعددة لم يذكر فيها اشتراط اللذة .
- بل جاء فيها " إذا رأت الماء " وهذا يوجب الغسل برؤية الماء ، وهو المني فقط بدون قيد الشهوة والدفق .
- من هذه الروايات قولها : " فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رأت الماء " (٢)

(١) بذل المجهود . ج ٢ ، ص ١٥٦ .
 (٢) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الحيض . باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني فيها . م ١٠ ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

وهذا ينص على أن وجوب الغسل يكون برؤية الماء وهو المني فقط وخاصة وأنه في حال بيان ، لأنها كانت تسأل والرسول صلى الله عليه وسلم ويجيب فلو كان الدفق والشهوة شرط لوجوب الغسل من المني لبيّن رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وكونه لم يبيّن أنه شرط ليس بشيء فخرجوه ووجوب الغسل .

٤ - ثم ان قوله : " إذا حذفت الماء فأغتسل ، وإذا لم تكن حاذفا فلا غسل " هذا الحديث يوجب الغسل بحذف المني فلو جامع ولم يحذف ، فلا غسل عليه .

ويمكن أن يجاب على القياس :
بأن إيجاب الغسل على المحتلم متعلق بوجود المني مطلقا . فلو إنتفى المني إنتفى وجوب الغسل ، حتى وإن وجدت الشهوة ، - والله أعلم - .

وأما دليل القياس على المذى :

" فهو قياس مع الفارق ، ولا يثبت مع النص ، ولأنه ليس كالمني " (١)

الترجيح :

بعد استعراض أدلة كلا الفريقين ومناقشتها فالذى يظهر - والله أعلم - رجحان رأى الشافعية وأبي حنيفة ومحمد من الحنفية القائلين بوجوب الغسل بخروج المني على أى وجه خرج سواء بلذة أو بغيرها مراعاة للأحوط في أمور الدين، لما يتعلق به من أداء بعض العبادات كالملاة التي هي عماد الدين والطواف وقراءة القرآن بالإضافة لما في الغسل من فوائد كإعادة الجسم لنشاطه وحيويته خاصة بعدما يعيبه من فتور بخروج الماء كما هو معهود وما فيه من طهارة للجسد من الأوساخ والأقذار وليس فيه أى نوع من المشقة التي يتحرزها الانسان وقد قال تعالى:

* إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * (٢)

(١) انظر: المجموع : ج٢ ، ص ١٣٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٢٢) .

المسألة الثالثة

x-----

أثر النظر في وجوب تطهير

(الثوب - البدن - المكان)

المسألة الثالثة

أثر النظر في وجوب تطهير

(الثوب - البدن - المكان)

ومما هو معروف أن المذي والمني عارضان طبيعيان ، يطرآن على الرجل والمرأة عند اللذة والشهوة من جراء نظر أو غيره . وهما يمنعان الصلاة والطواف والقراءة في كتاب الله لنقضهما للطهارة اللازمة عند أداء هذه العبادات .

وإن الاختلاف في أحكامها سبب للاختلاف في تطهير ما يصيبهم من ثوب أو بدن أو مكان .

ولقد سبق أن ذكر حكم المذي وهو النجاسة باتفاق جمهور الفقهاء وأنه يجب التطهر منه بالنسبة للبدن بالوضوء عند إرادة العبادة . والغسل لما يصيبه من ثوب أو مكان ، كما ثبت بالأدلة الصحيحة .

فإذا نظر المسلم بشهوة فأمذى وجب عليه الوضوء ، وغسل ما يصيبه من بدن أو ثوب أو مكان . أما إذا نظر فأمنى وأصاب ذلك المني الثوب أو البدن فماذا يجب عليه تجاه ذلك الثوب أو البدن ؟

ولإجابة لابد من معرفة حكم المني الذي يتفح من معرفته معرفة حكم طهارة ما يصيبه من ثوب أو بدن أو مكان . فهو مختلف فيه بين الفقهاء منهم من قال بنجاسته ، وآخرون قالوا بطهارته ، وإذا ثبت أنه نجس ، وجب غسل ما يصيبه لأنه ينجسه ، وإذا ثبت أنه طاهر، صحست العبادة بوجوده أو بحته وفركه .

ولهذا كان ولا بد أن أتطرق لخلاف الفقهاء في حكم المني .

حكم المني :

أختلف الفقهاء في حكم طهارة المني إلى عدة أقوال وهي :-

القول الأول :

قول القائلين بطهارته مطلقاً . وهو مذهب أصحاب الحديث والشافعية ، والمشهور في مذهب الحنابلة ، وقال به سعيد بن المسيب وعطاء وإسحق بن راهوية وأبو ثور وداود وابن المنذر وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه .

القول الثاني :

قول القائلين بالنجاسة مطلقاً : وهو مذهب الحنفية والمالكية ورواية مرجوحة لأحمد . وقال به الثوري والأوزاعي ، ولكنهم فرقوا في تطهيره لأن الحنفية قالوا أن fark يظهره والمالكية قالوا لا يظهره إلا بالغسل والفرك لا يجزي في تطهيره .

القول الثالث :

هو أن المني من المرأة نجس ، ومن الرجل طاهر وكما أجاب عليه النووي : بأنه قول شاذ وضعيف لا يؤخذ به ويسقط اعتباره .

إذن من هذه الأقوال يتبقى القولان الرئيسيان . وهما : القائلون بالطهارة مطلقاً .

والقائلون بالنجاسة مطلقاً .

وفيما يلي تفصيل لهذه الأقوال ، مع ذكر نصوص الفقهاء وأدلتهم ،

وذكر الترجيح بينهما .

سبب اختلافهم : كما قاله ابن رشد : (١) " شيان هما :

أحدهما : اضطراب الرواية في حديث عائشة ، وذلك أن في بعضها

" كنت أغسل ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المني ، فيخرج إلى

الصلاة ، وإن فيه لبقع الماء " .

وفي بعضها : " أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفي بعضها : " فيصلى فيه " خرج بهذه الزيادة مسلم .

الثاني : تردد المني بين أن يشبه بالأحداث الخارجة من البدن ، وبين

أن يشبه بخروج الفضلات الطاهرة كاللبن وغيره .

فمن جمع الأحاديث كلها بأن حمل الغسل على باب النظافة ، واستدل

من fark على طهارة على أصله ، في أن fark لا يظهر نجاسة ، وقاسه

على اللبن وغيره من الفضلات الشريفة لم يره نجساً ، ومن رجح حديث

الغسل على fark ، وفهم منه النجاسة ، وكان بالأحداث عنده أشبه

منه مما ليس بحدث ، قال : إنه نجس وكذلك أيضا من أعتقد أن النجاسة

تزول بالفرك ، قال : fark يدل على نجاسته ، كما يدل الغسل ، وهو

مذهب أبي حنيفة . وعلى هذا فلا حجة لأولئك في قولها " فيصلى فيه " .

بل فيه حجة لأبي حنيفة في أن النجاسة تزول بغير الماء . وهو خلاف

قول المالكية .

(١) انظر : بداية المجتهد . ج ١ ، ص ٥٩ .

القول الأول : القائلون بطهارة المنى :

" قالوا : ان المنى طاهر لا غسل فيه ، ولا فرك الا على معنسى الاستحباب ، لقباحة منظره ، واستحياء مما يدل عليه من حالته .
وهذه بعض نصوص الفقهاء تأكيداً لذلك :

الشافعية :

(١)
يقول الشافعي رحمه الله :

" والمنى ليس بنجس ، ولا ينجس شيء فيه من ماء ولا غيره فان صلى في الثوب قبل فركه أو مسحه فلا بأس ، ويفرك تنظيفاً لا تنجساً" .
(٢)
ويقول الشيرازي :

" وأما منى الآدمي فهو طاهر ، لحرمته وكرامته " .
(٣)
ويقول الرملي : منى الآدمي طاهر في الأظهر ، لأنه أصله رجلاً
أو امرأة أو خنثى ، وسواء في الطهارة منى الحي والميت والخمي والمجبوب (٥)
(٤)
والممسوح (٦)

(٧)
ويقول النووي :

" أما حكم المسألة فمنى الآدمي طاهر عندنا . هذا الصواب المنصوص للشافعي - رحمه الله - في كتبه ، وبه قطع جماهير الأصحاب .

-
- (١) انظر : الأم للشافعي : ج ١ ، ص ٥٥ .
 - (٢) انظر المذهب : ج ١ ، ص ٥٤ .
 - (٣) انظر نهاية المحتاج : ج ١ ، ص ٢٢٦ .
 - (٤) الخمي : من سلت خصيتيه دون ذكره والرجل خمي والجمع خصيان .
(انظر مختار الصحاح . باب الخاء . مادة خ ص ي ، ص ١٧٨)
 - (٥) المجبوب : الجب : القطع . والمجبوب : الخمي الذي استؤصل ذكره وخصياه وقد جب جبا . (انظر لسان العرب . فصل الجيم . حرف الباء . مادة جب . ج ١ ، ص ٢٤٩)
 - (٦) الممسوح : المسح القطع وخصي ممسوح اذا سلت مذاكيره . والممسوح هو من سلة ذكره . (انظر لسان العرب . فصل الميم . حرف الحاء . مادة : مسح . ج ٢ ، ص ٥٩٤)
 - (٧) المجموع : ج ٢ ، ص ٥٥٣ ، انظر شرح صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٩٨ .

الحنابلة :

ويقول شمس الدين المقدسي : (١)

" ومنى الآدمي طاهر كالبصاق " فهذا شيخ من الحنابلة

ينص على طهارة المني ، واعتباره في الحكم كالبصاق . طاهر فهو طاهر .

وأیضا من شیوخ الحنابلة أبو إسحاق يقول : (٢)

" ومنى الآدمي طاهر في طاهر المذهب "

أى أن الرأى الظاهر والراجح في مذهب الحنابلة

هو اعتباره طاهرا .

ويقول ابن قدامة (٣) من فقهاء الحنابلة أيضا :

" المشهور عن أحمد في المني أنه طاهر .

فهذا الشيخ ابن قدامة ينص على طهارة المني ، ويذكر أن هذا

هو المشهور عن أحمد .

الظاهرية :

يقول ابن حزم : (٤) " والمنى طاهر في الماء كان أو في الجسد

أو في الثوب ، ولا تجب إزالته والبصاق مثله ولا فرق . "

(١) الفروع . ج ١ ، ص ٢٤٧ .

(٢) المبدع : ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٣) انظر: المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ٧٣٥ .

(٤) المحلي : ج ١ ، ص ١٢٥ .

نصوص القول الثاني :

قول القائلون بنجاسة المني :

وذهب إلى ذلك الأحناف والمالكية إذ قالوا : إنه نجس وهو الرأي المرجوح لدى الحنابلة إن كان رطباً ، وإن كان يابساً يجرأ فركه . وهو المذهب عند الشيعة . وهذه نصوص من كتبهم تبين ما ذهبوا إليه :

أ - نصوص الحنفية :

يقول الشيخ علاء الدين السمرقندي (١) في بيان أنواع النجاسات قال :

" أن كل ما يخرج من بدن الإنسان مما يتعلق بخروجه وجوب الوضوء أو الغسل فهو نجس ، نحو الفاظ والبول والدم والصدید والقيء ملء الفم ودم الحيض والنفاس واستحاضة والودي والمذي والمني " وفي مكان آخر يقول : لا خلاف أن المني إذا أصاب الثوب وجف فإنه يطهر بالفرك إستحساناً ، وفي القياس لا يطهر .

فأما إذا كان رطباً ، فلا يطهر إلا بالغسل . وأما إذا كان على البدن وجف . روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يطهر بالفرك وذكر الكرخي : أنه يطهر لأن النص الوارد في الثوب يكون وارداً في البدن بطريق الأولى . لأنه أقل تشرباً من الثوب "

وذهب لذلك الكاساني (٢) :

" حيث أنه المني من أنواع الأنجاس التي تخرج من الإنسان ، مما يجب بخروجها الوضوء أو الغسل ، فهو نجس

(١) تحفة الفقهاء . ج ٢ ، ص ٤٩ .

(٢) بتصرف : بدائع الصنائع . ج ١ ، ص ٦٠ .

من البول والغائط والودي والمذي والمني .

ويقول الشيخ برهان على المرغيناني (١) :

" المني نجس يجب غسله إن كان رطباً ، فإذا جف على الثوب
أجزأ فيه الفك ، لأن البلوى فيه أشد إذا أصاب البدن . وقيل
لا يظهر إلا بالغسل إذا أصاب البدن لأن حرارة البدن جاذبة ، فلا يعود
إلى الجرم والبدن لا يمكن فركه . "

المالكية :

يقول الشيخ خليل فأما المني فهو من الأدمي والمخمر
الأكل نجس بلا اشكال ، أما لأن أصله دم أو لموره في مجرى البول
والمشهور أن المني نجس ، ولو من مباح الأكل .

ويقول الشيخ أحمد الصاوي : (٢)

ذكر من الأنجاس : المني من مباح الأكل ، وحكم بنجاستها
للاستقذار ، والاستحالة إلى فساد ، ولأن أصلها دم ، ولا يلزم من العفو عن
أصلها العفو عنها .

ويقول الشيخ محمد عيسى : (٣)

من النجس مني ومذي وودي ولو من مباح الأكل في الثلاثة

للاستقذار والاستحالة إلى نتن وفساد .

- (١) انظر الهداية محلى شرح بداية المتدى مع كتاب شرح فتح القدير
ج ١ ، ص ١٩٦ - ١٩٨ .
(٢) الخرخشي : ج ١ ، ص ٩٢ .
(٣) انظر : بلغة السالك : ج ١ ، ص ٢٢ وحاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٥٦ ، والشرح
الكبير . ج ١ ، ص ٥٦ .
(٤) انظر المرجع السابق .

والفرق بين مذهب المالكية والحنفية هو قول الحنفية : بأنسه

يجزىء الفرق فيه ، إذا كان يابساً بينما مذهب المالكية : أنه لا يسد

من غسله رطباً ويابساً على ما سيعرض فيما بعد .

والرأي المرجوح لدى الحنابلة ينص عليه :

الشيخ محمد الدين أبي البركات بقوله : " وعنه - أي عن أحمد -

أنه نجس يجزىء فرقه من الرجل دون المرأة " (١)

وينص عليه أيضا ابن قدامة إذ يقول :

" إنه كالدّم أي أنجس ويعفى عن يسيره ، وعنه : أنه

لا يعفى عن يسيره ، ويجزىء فرقه يابساً على كل حال " (٢)

والراجع عندهم القول بظهارته .

مذهب الشيعة :

والشيعة ممن تقول بنجاسة المني ، كما نص على ذلك من فقهاءهم

الشيخ محمد جمال الدين مكي العاملي :

يقول في النجاسات . المني آدمي كان أو غيره .

أي : أنهم ذكروا المني ضمن النجاسات لاعتباره نجساً .

كما ينص عليه أحمد بن يحيى المرتضي : (٣)

يقول : " ومني الآدمي نجس " .

(١) المحرر في الفقه . ج ١ ، ص ٦ .

(٢) المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ٧٣٥ .

(٣) اللمعة الدمشقية ، ج ١ ، ص ٤٩٤ . بتصرف .

(٤) البحر الزخار . ج ١ ، ص ٩ .

الأدلة

أدلة القول الأول :

القائلون بطهارة المني إستندوا إلى أدلة نقلية وعقلية

أما النقلية فهي ثلاثة أحاديث أذكرهما فيما يلي :-

الحديث الأول :

بحديث عائشة رضي الله عنها وقد جاء بعدة روايات^(١) وهي :

أ - عن علقمة والأسود : أن رجلاً نزل بعائشة ، فأصبح يغسل ثوبه ، فقالت

عائشة : إنما كان يجزئك أن رأيته أن تغسل مكانه ، فإن لم ترنضحت

حوله ولقد رأيته أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فركاً ، فيملى فيه .

ب - عن الأسود وهمام عن عائشة في العني قالت كنت أفركه من ثوب رسول

الله صلى الله عليه وسلم .

ج - عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في حث المني من ثوب رسول الله

صلى الله عليه وسلم نحو الرواية الأولى . وهي : " كنت أفرك

المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيملى فيه " .

وجه الدلالة :

محل الشاهد : " كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه

وسلم " فلو كان المني نجساً لم يكف فركه كالدم وغيره ولما أكتفى

به ولا صلى فيه عليه الصلاة والسلام ، كما هو واضح في الحديث .

" إذ النجس لا يزيله عن الثوب الفرك دون الغسل " .^(٢)

(١) هذه الروايات أخرجهما مسلم في صحيحه كتاب الطهارة . باب حكم

المني . م ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٢) صحيح ابن خزيمة : ج ١ ، ص ١٤٥ .

د - عن همام بن الحارث قال : " ضاف عائشة رضي الله عنها حنيفة ، فأمرت له بملحقة صفراء فنام فيها ، فأحتلم فاستحيى أن يرسل بها ، وبها أثر الاحتلام ، فغمسها في الماء ، ثم أرسل بها . فقالت عائشة رضي الله عنها : لم أفسد علينا ثوبنا إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه ، وربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي " (١)

فعائشة رضي الله عنها أنكرت على (٢) ضيفها غسل المني من الثوب الذي كان يلتحف به . بقولها : " لم أفسد علينا ثوبنا " ثم صرحت أن الفرك يجزئ عن الغسل . وأقرت بأنها كانت تفعله في ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هـ - " عن همام بن الحارث أنه كان عند عائشة فأحتلم ، فأبصرته جاريه لعائشة وهو يغسل أثر الجنابة من ثوبه أو يغسل ثوبه فأخبرت عائشة ، فقالت : لقد رأيتني وأنا أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٣)

وجه الدلالة :

قول السيدة عائشة رضي الله عنها : " لقد رأيتني وأنا أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم " يدل على طهارة المني ، لأنه

(١) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الطهارة . باب ماجاء في المني يصيب الثوب . ج ١ ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ . وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب الطهارة . ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) (بتصرف) المحلي : ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة . باب المني يصيب الثوب رقم ٣٧٩ ، ج ١ ، ص ١٠١ .

لو كان نجسا لما أكتفت بالفرك فيه دون الغسل ، ثم إنه يدل على أنسه طاهر يكفي في إزالته الفرك ، فلو كان نجساً يحتاج لغسل لبينته ، وإنما الظاهر من كلامها أن الفرك أي الدلك يجزئ

٢ - الحديث الثاني :

١ - " عن عبد الله بن عبيد قال قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم يسلط المني من ثوبه يعود الأذخر ، ثم يصل في فيه .

ب - قال القاسم : " قالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبصر المني من ثوبه ثم يحته فيصل في فيه " (١)

وجه الدلالة :

في هذه الروايات يتضح فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمنى عندما يصيب ثوبه ، فكان يسلمه يعود الأذخر ، أو يحته من ثوبه ، ثم يصل في فيه . وهذا يدل على طهارته . لأنه لو كان نجساً لاحتاج إلى الغسل ، لأن النجاسة لاتزول إلا بالغسل إذا وجد الماء .

وفعله صلى الله عليه وسلم هذا نص صريح في طهارته ، ثم صلاته صلى الله عليه وسلم في نفس الثوب ، يدل على طهارة المني وطهارة نفس الثوب الذي أصابه وأن المني ليس بنجس " (٢)

- (١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه باب سلت المني من الثوب بالأذخر إذا كان رطباً . ج ١ ، ص ١٤٩ ، رقم ٢٩٤ .
والبيهقي في السنن الكبرى . ج ٢ ، ص ٤١٨ .
(٢) (بتصرف) صحيح ابن خزيمة : ج ١ ، ص ١٤٥ .

ج - عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يسئلت المني من ثوبه صلى الله عليه وسلم بعرق الأذخر ، ثم يملأ فيه . ويحته من ثوبه يابساً ، ثم يملأ فيه " (١) .

وجه الدلالة :

فلو كان نجساً لما افتتح الصلاة معه ، ولمَّا اكتفي بالفرس فيه كسائر النجاسات .

الحديث الثالث :

" عن ابن عباس قال : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال : " إنما هو بمنزلة المخاط أو البصاق ، وإنما يكتفيك أن تمسحه بخرقة ، أو بأذخرة " (٢) " (٣) .

وجه الدلالة :

إن ظاهر النص يدل على طهارة المني وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم شبهه بالمخاط والبصاق ، وهما طاهران ولا يعدان من النجاسات فكذلك المني يأخذ حكمهما ، لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن حكم المني يصيب الثوب ، والمقصود من هذا السؤال هل ينجس الثوب إذا أصابه المني؟

- (١) أخرجه ابن خزيمة . باب سئلت المني من الثوب بالأذخر إذا كان رطباً . رقم ٩٤ ، ج ١ ، ص ١٤٩ .
- (٢) الأذخر : بكسر الهمزة والخاء ، جمعها أذخر وهو نبات مغروف طيب الرائحة وإذا جف أبيض (انظر المصباح المنير . مادة ذخر . كتاب الذال . ج ١ ، ص ٢٠٧) .
- (٣) أخرجه الترمذي بسننه . كتاب الطهارة . باب غسل المني من الثوب . رقم ١١٧ ، ج ١ ، ص ٢٠١ .
- والبيهقي في السنن الكبرى . ج ٢ ، ص ٤١٨ .

فكان جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه كالمخاط والبصاق"
إذا أصاب الثوب . وهذان طاهران فيكون المني طاهرا .

وقوله صلى الله عليه وسلم " إنما يكفيك أن تمسحه بخرقته
أو بأذخرة " دليل آخر على طهارته ، فالنجاسة لا يكتفي بمسحها ، بل
لابد من غسلها ولكن هنا في المني أن إماطته أو إزالته يجرى فيها
المسح بخرقة أو التحت بعود الأذخر ، لأنه مستقذر طبعاً .

الأدلة العقلية

أ - " إن الله عز وجل بدأ خلق آدم من ماء وطين ، وجعلهما جميعاً طهارة ، فهما طاهران مطهران لغيرهما ، وكذلك خلق الله تبارك وتعالى بني آدم من الماء الدافق ، فكان جل ثناؤه أعز وأجل من أن يبتدىء خلقاً من نجس . إذن فهو طاهر كالماء والطمين لأنه مبتدأ البشرية والرسل والأنبياء والصالحين ، فلا يليق بتكرمة الإنسان أن يكون أصله نجساً لأن كل نجس خبيث " (١)

ب - " المني في آدميين ، كالبيض في البهائم . فيلحق به . وتحريره أن يقال : أن المني خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله ، فكان طاهراً كالبيض .

ج - حرمة الرضاع إنما هي مشبهة بحرمة النسب ، ثم المني الذي يحصل به الرضاع طاهر ، فالمني الذي يحصل به النسب أولى " (٢)

د - إن المني مما تعم به البلوى . بل البلوى فيه أشد وأكثر فهو يتكرر أكثر من الحيض والمذي ويبتلى به المستيقظ والنائم فلو كان نجساً لبينه لنا صلى الله عليه وسلم . وما دام سكنت عنه ولم يبينه ، فهو يدل على طهارته بالقرائن التي تؤكد ذلك . لقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض كيف تغسل

(١) انظر : الأم للشافعي . ج ١ ، ص ٥٦ . عارضة الأحوزي . ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

دم الحيف من ثوبها (١) وبين لعل وسهل بن حنيف كيف يغسلان المذى
من فرجهما وثيابهما . (٢)

واستدلوا أيضاً بمجموعة من الآثار منها :

أ - ماروى عن ابن عباس في المنى يصيب الثوب . قال : هو بمنزلة
النخام والبزاق لمسحه بأذخرة ، أو بخرقة ، ولا تغسله إن شئت
إلا أن تغدقه ، أو تكره أن يري في ثوبك " (٣)

فهذا الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنه مفسر القرآن الكريم ،
والفقيه بالتأويل والعالم بالتنزيل ، يرى أن المنى طاهر ، ولا يوجب
غسل الثوب الذى يصيبه ، ويكتفى بإزالته أو إماتته بأي صورة ،
سواء بالفرك ، أو الحك أو بالنبات .

(١) عن أسماء بنت أبي بكر أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم
عن الثوب يصبه الدم من الحيفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
حتيه ثم أقرصيه بالماء ثم رشيه وصلى فيه . قال أبو عيسى : حديث
أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح . انظر : سنن الترمذي . كتاب الطهارة
باب . ما جاء في غسل دم الحيف من الثوب . ج ١ ، ص ٢١٩ ، وصحيح مسلم
بشرح النووي . باب نجاسة الدم وكيفية غسله . ج ٣ ، ص ١٩٩ .

(٢) عن حصين بن قبيصة عن علي قال كنت رجلاً مذاً فجعلت أغتسل حتى تشقق
ظهري فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أو ذكر له فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تفعل إذا رأيت المذى فأغسل ذكرك وتوضأ وضوءك
للصلاة ، فإذا فضخت الماء فأغسل . انظر سنن أبي داود شرح بـذل
المجهود . كتاب الطهارة . باب في المذى . ج ٢ ، ص ١٥٤ .
عن سهل بن حنيف قال كنت ألقى من المذى شدة وكنت أكثر منه الإغتسال
فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال إنما يجزئك من
ذلك الوضوء قلت يارسول الله فكيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك
بأن تأخذ كفاً من ماء فتنفخ بها من ثوبك حيث ترى أنه أصابه . نفس
المرجع السابق . ج ٢ ، ص ١٦٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب الصلاة . باب الثوب يصيبه المنى
رقم ١٤٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .
المحلي لابن حزم . ج ١ ، ص ١٢٦ ، الأم للشافعي . ج ١ ، ص ٥٦ .

ب - عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يفرك المني من ثوبه " (١) وهذا

أيضاً صحابي جليل يفرك المني من ثوبه مما يدل على طهارته .

ج - عن سعد بن أبي وقاص عن أبيه إنه كان إذا أصاب ثوبه المني، إن كان

رطباً مسحه ، وإن كان يابساً حكه ثم صلى فيه " (٢)

وهذا لا يكون إلا في الطاهر أما في النجاسات فلا يجزيء فيها المسح

بل لابد من الغسل .

(١) المحطي لابن حزم . ج ١ ، ص ١٢٦ . الأم للشافعي . ج ١ ، ص ٥٦ .
(٢) رواه الشافعي في الأم . كتاب الطهارة . باب المني ، ج ١ ، ص ٥٦ .

أدلة أصحاب القول الثاني :

" أدلة القائلين بنجاسة المني "

استدل القائلون بنجاسة المني ، وهم الأحناف والمالكية ورواية لأحمد

بعدة أدلة من السنة وآثار الصحابة والتابعين ، والمعقول :

أولا : أدلة السنة :

" حديث عائشة رضي الله عنها وقد جاء بروايات متعددة أذكرها

كما يأتي :-

أ - عن سليمان بن يسار عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أغسل

الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة ، وإن

بقع الماء في ثوبه " (١)

ب - " عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال كنت نازلاً على عائشة رضي الله

عنها فاحتلمت في ثوبي ، فقمستها في الماء ، فرأيتني جارية لعائشة

فأخبرتها فبعثت إلى عائشة . فقالت : ما حملك على ما صنعت بثوبك

قال : قلت رأيت ما يرى النائم في منامه . قالت : هل رأيت فيهما

(١) أخرجه البخاري . كتاب الوضوء . باب غسل المني وفركه وغسل ما يمس به

المرأة . ج ١ ، ص ٥٣ . ومسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . بباب

غسل المني من الثوب وفركه . ج ١ ، ص ١٦٥ .

وأبو داود في سننه . كتاب الطهارة ، باب المني يمس به الثوب ، ج ١ ،

ص ١٠٢ . برقم ٣٧٣ .

شيئا؟ قلت : لا قالت : فلو رأيت شيئا غسلته ، لقد رأيتني ،
وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً
بظفري " (١)

ج - عن ابراهيم عن علقمة والأسود أن رجلاً نزل بعائشة فأصبح يغسل
ثوبه فقالت عائشة إنما كان يجزئك إن رأيت أنه أن تغسل مكانه
فإن لم تر نضحت حوله ولقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فركاً فيضلى فيه .

وجه الدلالة :

هذه الروايات تدل على نجاسة المني من عدة وجوه :

١ - الوجه الأول :

في النصوص السابقة دلالة واضحة على نجاسة المني ، ووجوب
غسله ، بما يتضح من فعل عائشة رضي الله عنها حيث أنها قد
غسلته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والغسل شأن
النجاسات المستفجرة . فلو كان طاهراً لما احتاج لغسله (خاصة
وأن في الغسل إتلاف الماء لغير حاجة . فإنه حينئذ سرف في الماء)
إذ ليس السرف في الماء إلا صرفه لغير حاجة ، ثم إعتابها لنفسها
لغير ضرورة .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . باب غسل المني من الثوب
وفركه . ج ١ ، ص ١٦٥ .

ولكن فعلها ذاك يدل على أن المني نجس ، يجب إزالته بالغسل ،
 لضرورة الطهارة ، وإزالة النجاسة من ثوبه صلى الله عليه
 وسلم .

ب - الوجه الثاني :

في قولها : " فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقسح
 الماء " الظاهر من هذا النص أنه صلى الله عليه وسلم كان يحس
 ببلل ثوبه ، وهو موجب الالتفات إلى حال الثوب والفحص عن خبئه .
 وعند ذلك يبدو له السبب في ذلك ، وقد أقرها عليه . فإقراره صلى
 الله عليه وسلم على فعل عائشة ذاك دليل على نجاسة المني ، وإنه
 غير طاهر ويمكن تطهيره بالغسل فلو كان طاهراً لما أقرها على غسله
 ولبين لها طاهرته . " (١)

فالفصل شأن النجاسات وإقراره صلى الله عليه وسلم بعلمه
 ولم يقل لها أنه طاهر فلما غسلته دل على نجاسته .

ج - الوجه الثالث :

" قولها : " كنت " يدل على تكرار هذا الفعل منها
 فهذا أدل دليل على نجاسة المني " (٢)

د - الوجه الرابع :

قولها : " لقد رأيتني وأناي لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يابساً بظفري "

(١) انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٢) عمدة القاري : ج ١ ، ص ١٤٧ .

ويقول ابن الهمام : " قد طهر الشرع بالفرك يابساً ، يلزم أنه اعتبر ذلك الاعتبار للضرورة " (١)

ويقول محمد بن محمود البابرقي : " فإن كان رطباً فهو نجس ، ويجب غسله وإن جف على الثوب أجزاء فيه الفرك استحساناً . " (٢)

ح - " عن عمرو بن ميمون قال سألت سليمان بن يسار عن المني يصيب ثوب الرجل ، أيغسله أم يغسل الثوب ؟ فقال : أخبرني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المني ، ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب ، وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه " (٣)

وجه الدلالة :

إن فعله صلى الله عليه وسلم يدل على نجاسة المني ، وذلك لغسله ثوبه الذي أصابه المني ، فيجب الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وغسل ما يصبه الثوب من المني ، لأنه نجس غسله الرسول صلى الله عليه وسلم من ثوبه .

د - " وروى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : " إذا رأيت المني في ثوبك فإن كان رطباً فأغسله ، وإن كان يابساً فحتيه " (٤) .

(١) شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) شرح العناية على الهداية مع شرح فتح القدير : ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . باب غسل المني من الثوب وغسله ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٤) أخرجه ابن خزيمة بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت المني من ثوبه بعرق الأذخر ثم يصلي فيه ، ويحته من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه . أنظر صحيح ابن خزيمة . باب سلمت المني من الثوب بالأذخر إذا كان رطباً . ج ١ ، ص ٢٤٩ .

وجه الدلالة :

مطلق الأمر في الحديث يقتضي الوجوب فقوله صلى الله عليه وسلم " فأغسله " أمر يقتضي وجوب غسل المني من الثوب ، ولا يكون واجب الغسل إلا إذا كان نجساً .

وقال الكاساني في ذلك بعد ذكر الحديث " مطلق الأمر محمول على الوجوب ، ولا يجب إلا إذا كان نجساً " (١)

(٢) حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه : كان يغسل ثوبه من النخامة فمر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : ماتصنع يا عمار ؟ ! فأخبره بذلك . فقال صلى الله عليه وسلم : ماتخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك إلا سواء ، إنما يغسل الثوب من خمس : بول و غائط وقيء ومني ودم . " (٣)

وجه الدلالة :

ودلالة الحديث على نجاسة المني من وجهين :

أولهما : يبينه الكاساني بقوله :

أخبر أن الثوب يغسل من هذه الخمسة لامحالة ، وما يغسل الثوب منه لامحالة يكون نجساً ، فدل على أن المني نجس . (٤)

-
- (١) بدائع الصنائع . ج ١ ، ص ٦٠ .
 (٢) ركوتك : الاداة التي للماء ، جمعها ركاء وركوات بالتحريك ، والركوة من المرأة فلهما أي فرجها وهو تشبيه بركوة الماء . انظر : تاج العروس من جواهر القاموس . ج ١٠ ، ص ١٥٥ . مادة ركؤ . فصل الرواء من باب التواو والياء .
 (٣) أخرجه البيهقي في سننه . كتاب الطهارة . باب إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات . ج ١ ، ص ١٤ .
 (٤) بدائع الصنائع : ج ١ ، ص ٦٠ .

ثانيهما :

أنه ذكر المني مقرونا مع النجاسات الأخرى : كالبول والغائط والدم والقيء ، وهذه لاختلاف في نجاستها + فيأخذ المني حكمها لذكره صمنها ، ويكون هذا دليل على نجاسته + فيجب تطهير الثوب منه بالغسل ، وهذا شأن النجاسات +

ثانيا : آثار الصحابة والتابعين :

أ - " عن زيد بن الصلت ، أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجوف ، فنظر فإذا هو قد احتلم ، وصلى ولم يغتسل فقال : والله ما أراني إلا احتلمت وماشعرت ، وصليت ، وما اغتسلت . قال : فأغتسل ، وغسل ما رأي في ثوبه ، ونضح ما لم ير ، وأذن أو أقسم ، ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكناً " (١)

ب - رواية أخرى :

" عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب منهم عمرو بن العاص ، وأن عمر بن الخطاب غرس ببعض الطريق ، قريباً من بعض المياه ، فاحتلم عمر ، وقد كاد أن يصبح ، فلم يجد مع الركب ماء ، فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما رأى من ذلك الإحتلام ، حتى أسفر فقال له عمرو بن العاص أصبحت ومنعنا ثياب ، فدع ثوبك يغسل . فقال عمر بن الخطاب وأعجبا لك يا عمرو بن العاص لئن كنت تجد ثيابا ، أفكل الناس يجد ثيابا ؟ !!

والله لو فعلتها لكانت سنة ، بل أغسل ما رأيته ، وأنضح ما لم أر " (٢)

(١) أخرجه البيهقي في سننه . كتاب الطهارة . باب الرجل يجد في ثوبه منيا ولا يذكر اختلاها . ج ١ ، ص ١٧٠ . وأخرجه مالك في الموطأ . كتاب الطهارة . باب إعادة جنب الصلاة . وغسله إذا صلى ولم يذكر . وغسل ثوبه . ج ١ ، ص ٤٩ . رقم ٨٠ .

(٢) نفس المرجع السابق . رقم ٨٣ . ج ١ ، ص ٥٠ .

وجه الدلالة :

فعل الصحابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا يدل على أن
المني نجس ، وذلك لأنه غسل ماتيقتن في ثوبه من المني لنجاسته ، ونفّس
مالم يره منه أى ماشك فيه من ثوبه ، فيما أصابه منى أم لا :

ثم إن الرواية الثانية قال فيها : " فجعل يغسل ما رأى
من ذلك الإحتلام حتى أسفر "

يقول الباجي : " يريد أنه تتبع ما كان في ثوبه من المني
حتى أسفر الصبح ، رأى أن تطهير ثوبه الذي هو فرض أولى من مبادرة
أول الوقت الذي هو أفضل . وهذا يدل على نجاسة المني ، لأن اشتغاله
به وتتبّعه له حتى ذهب أكثر الوقت وخيف عليه من فسيقة ، وأنكر عليه
عمرو بن العاص التّأخير ، وأمره باستبدال ثوبه ، دليل على نجاسة الثوب
عندهم . ولو لم يكن نجساً عندهم ، لما اشتغل عمر بغسله ، ولو اشتغل
به لقليل له تشتغل عن الصلاة بإزالة مالم تلزم إزالته " (١)

ج - " عن أبي هريرة رضي الله عنه في المني يصب الثوب : إن رأيتـه
فأغسله ، وإلا فاعسل الثوب كله .

د - عن الحسن : المني بمنزلة البول " (٢)

هـ - روى أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إني احتلمت
فقال : إن كان رطباً فاعسله وإن كان يابساً فاحكه ، وإن خفي عليك
فأغسله .

(١) المنتقى للباجي . ج ١ ، ص ١٠٣ .

(٢) تبیین الحقائق . ج ١ ، ص ٧١ ،

وانظر . هذه الآثار في : شرح معاني الآثار . ج ١ ، ص ٥١-٥٢

و - عن عمر وعائشة رضي الله عنهما : أنهما كان يغسلان المني من الثوب .

ل - عن جابر بن سمرة أنه سئل عن الثوب الذي يجمع أهله فيه ، قال : صل فيه إلا أن ترى فيه شيئاً ، فتغسله ولا تنفضه ، فإن النفض لا يزيده إلا شراً .

م - سئل أنس عن قطيفة أصابها نجاسة لا يدري موضعها ، قال أغسلها .
ففعل الصحابة رضي الله عنهم المعاصرين للتشريع الإسلامي والعالمين بأدق الأحكام ومدلولاتها وفتواهم في غسل المني من الثوب أو البدن يدل على نجاسته .

ثالثاً : الأدلة العقلية :

أ - المني خارج من أحد السيلين فيكون نجساً يأخذ حكم سائر النجاسات الخارجات منها . " (١)

ب - لأن الواجب بخروجه أغلظ الطهارتين وهي الإغتسال ، والطهارة لا تكون إلا عن نجاسة ، وغلظ الطهارة يدل على غلظ النجاسة كدم الحيض والنفاس . " (٢)

ج - إنه مائع يخرج من السبيل وهو نجس أصله البول ، أو لأنه مائع يخرج من مخرج الحدث يتولد من الشهوة ، فوجب أن يكون نجساً أصله المذي

(١) انتصار الفقير السلك ، ص ٢٥٦ . (بتصرف)

(٢) بدائع الصنائع ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦١ .

أو لأنه مائع يخرج من مخرج الحدث يوجب البلوغ ، فوجب أن يكون نجساً أصله البول . (١)

د - إنه مائع يجري في مجرى النجاسة فلو كان طاهراً لوجب أن يتنجس . وذلك لأنه يمر بميزاب النجس الذي يخرج منه البول والمذي والودي ، فيتنجس بمجاورته لها ، وإن لم يكن نجساً بنفسه لأنه لا يخلو عن أجزاء النجاسة الموجودة في المجرى . (٢)

هـ - أصله مائع تثيره الشهوة فوجب أن يكون نجساً قياساً على المذي . (٣)

و - إنه نجس مستقذر كسائر النجاسات المستخبات ، والمستقذرات التي تستخبثها وتستقذرها الطباع السليمة . (٤)

ل - إنه دم استحال بالنفخ من حرارة الشهوة ، لهذا من كثر منه الوقاع حتى فترت شهوته يخرج دمّاً أحمر ، وبهذا يكون نجساً تبعاً لأصله وهو الدم وهو نجس . (٥)

-
- (١) إلتصار الفقير السالك . ص ٢٥٦ .
 (٢) انظر المرجع السابق بدائع الصنائع . ج ١ ، ص ٦ ،
 المبسوط : ج ١ ، ص ٨١ .
 (٣) المنتقى . ج ١ ، ص ١٠٣ .
 (٤) انظر : بدائع الصنائع . ج ١ ، ص ٦٠ .
 (٥) تبين الحقائق . ج ١ ، ص ٧١ ، المبسوط . ج ١ ، ص ٨١ (بتصرف)

مناقشة أدلة القولين

أولا : مناقشة أصحاب القول الأول :

استدل القائلون بطلان أدلة المني بأدلة من النقل

والعقل وفيما يلي مناقشتها :

الحديث الأول :

حديث عائشة المتقدم في فرك المني فقد اعترض عليه بعدة

اعتراضات منها ما يأتي :

أ - إن قولها في الحديث خبر ، وما رويناه في الغسل أمر ، وهو مقدم

على خبرها . لأن حقيقته للوجوب . " (١)

ب - كما قالوا : " إن الثوب الذي اكتفت عائشة رضي الله عنها فيه

بالفرك ، هو ثوب النوم ، والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة ، وقد وافق

ذلك ما روى عن أم حبيبة . " (٢)

" عن معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يمسح

في الثوب الذي يفاجعك فيه ؟ فقالت : نعم إذا لم يصبه أذى " (٣)

" وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم : لا يمسح في لحف نسائه . " (٤)

(١) تبیین الحقائق ج ١ ، ص ٧١ (بتصرف)

(٢) انظر : شرح معاني الآثار ج ١ ، ص ٤٨ - ٤٩ ، بذل المجهود ج ٢ ،

ص ١٦٠ ، عمدة القاري ج ٣ ، ص ١٤٥ .

(٣) (٤) أخرجهما الطحاوي في كتاب شرح معاني الآثار . كتاب الطهارة .

باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ج ١ ، ص ٥٠ .

قال : أبو جعفر " فثبت بما ذكرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم يكن يملأ في الثوب الذي ينام فيه ، إذا أصابه شيء من الجنابة ، وثبت أن ما ذكره الأسود وهمام عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو في ثوب النوم لافي ثوب الصلاة . " (١)

ج - قالوا : " إن fark لا يلزم منه الطهارة وإن طهر به فإنه من باب التخفيف ولا ينفى التجسس ، فقد يكون فعلها هذا يطهر الثوب ، والمني في نفسه نجس . كما كان الأذى يطهر النعل بازالتهم إياه عنها ، وهو في نفسه نجس " (٢)

رد اعتراضات حديث عائشة رضي الله عنها . وهي اعتراضات ضعيفة ولا يخفى ظهور ضعفها .

أ - قولهم إن حديث fark خبر والأمر مقدم عليه . فعلى قولهم هذا يسقط استدلالهم بخبر عائشة الذي قالت فيه : " كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ، فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه . ثم إنه لو كان fark لا يطهر الثوب ، لما أقر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة في ذلك عندما فعلته كما في الخبر في ثوبه ، ولأمرها بغسله ، ولم يكتف بالفرك .

(١) شرح معاني الآثار . ج ١١ ، ص ٥٠ .
 (٢) انظر : المبسوط . ج ١ ، ص ٨٢ . انتصار الفقير السالك . ص ٢٥٦
 بذل المجهود . ج ٢ ، ص ١١٥٩ .

فضلا عن عدم علمه بذلك . فإن الله سبحانه وتعالى لا يقره
على الصلاة بثوب نجس ، كما لم يقره على الصلاة بنعل نجس ونزل جبريل
يخبره بذلك بعد دخوله في الصلاة " (١)

قال الشوكاني :

بعد أن ساق أدلة القائلين بنجاسة المنى .
" وأحتج القائلون بالطهارة برواية الفرق يجب عنه ما سلف
من إسناده من فعل عائشة ، إلا أنه إذا فرض إطلاع النبي صلى الله عليه
وسلم على ذلك أفاد المطلوب . وهو طهارته ، والإكتفاء في إزالة المنى
بالفرق لأن الثوب ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يعلو فيه بعد
ذلك كما ثبت في الرواية المذكورة في الباب ، ولو كان الفرق غير مطهر
لما أكتفى به ولا صلى فيه . ولو فرض عدم إطلاع النبي صلى الله عليه
وسلم على الفرق فصلاته في ذلك الثوب كافية ، لأنه لو كان نجسا
لنبه عليه حال الصلاة بالوحي ، كما نبه بالقدر الذي في النعل " (٢)
كما جاء
عن أبي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي
بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فلما رأى ذلك القوم ألقوا
نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : " ما حملكم
على القائلين نعالكم " قالوا : رأيناك ألقى نعليك فآلقينا نعالنا ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان جبريل عليه السلام آتاني فأخبرني
أن فيهما قدرا " (٣)

" كما ان الحنفية يقولون باجزاء الفرق ، وان الثوب يطهر به ان
كان يابسا . وهذا مناقض لقولهم : ان الفرق لا يطهر الثوب .
" كما ان أحاديث الفرق التي تدل على استباحة الصلاة به دليل
على طهارته . وهي :

(١) بتصرف : الروضة الندية : ج ١ ، ص ١٩ .

(٢) انظر : نيل الأوطار للشوكاني : ج ١ ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٣) أخرجه أبو داود . كتاب الصلاة . باب الصلاة في النعل رقم ٦٥٠ ،

" ماجاء في رواية مسلم : " رأيتني أفرکه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرکاً فیصلی فيه " (١) وهذا التعقيب بالغاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفرق والصلاة . " (٢)

ويقول العيني :

" في رواية ابن خزيمة من طريق آخر عن عائشة رضي الله عنها : كان يسلم المني من ثوبه بعرق الأذخر ، ثم یصلی فيه . وتحتسه من ثوبه یابسا ثم یصلی فيه . فإن هذه الروایات وغيرها تتغمم — ترك الغسل . بعد الفرق وقبل الصلاة . " (٣)

ويقول الشيخ محمد بن إسماعيل الكحلاني :

" تأويل أحاديث الفرق هذه بأن المراد به الفرق مع غسله بالماء وهو بعيد . " (٤)

ب - ورد على الاعتراض الثاني . وهو قولهم أن الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق هو ثوب النوم ، والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة .
أجاب العيني عليه : " بأنه مردود بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا وهو قولها : " لقد رأيتني أفرکه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرکاً ، فیصلی فيه "

-
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الطهارة . باب حكم المني . ج ١ ، ص ١٦٤ .
(٢) بذل المجهود . ج ٢ ، ص ١٥٧ .
(٣) انظر : عمدة القاري . ج ٣ ، ص ١٤٥ .
(٤) : سبل السلام . ج ١ ، ص ٣٧ .

وهذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفك والصلاة

وأصرح منه رواية ابن خزيمة أنها كانت تحكه من ثوبه وهو يصلي " (١)

ثم فليثبتوا أنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب ينسج فيه وثوباً خاصاً يصلي فيه بالنص الصحيح - أي الدليل القاطع - على أن الذي فكرته عائشة كان في ثوب النوم ، ولم يكن في ثوب الصلاة " (١)

ج - رد على الاعتراض الثالث :

" وهو قياسهم فكرك المني على ذلك النعل من الأذى وعدم طهارة النعل بذلكه ، فكذلك فكرك المني لا يطهر الثوب كما لا يطهر -
الدلك النعل " (٢)

قالوا : بأنه اعتراض غير مسلم به . حيث أن هناك رواية تثبت أن ذلك النعال بالتراب يطهره ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يسمى التراب الطهور .

كما يتضح من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى ، فإن التراب له طهور " (٣)

(١) : عمدة القارئ . ج ٣ ، ص ١٤٥ . بذل المجهود . ج ٢ ، ص ١٦١

(٢) انظر : المراجع السابقة ، وشرح معاني الآثار . ج ١ ، ص ٥١

(٣) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الطهارة . باب الأذى يصيب النعل . رقم ٣٨٥ . ج ١ ، ص ١٠٥ . وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه . كتاب الطهارة . باب ذكر وطئ الأذى اليابس بالخف أو النعل ، والدليل على أن ذلك =

فقله صلى الله عليه وسلم يدل على أن التراب له طهور وليس أن
الدلك هو الذى يطهره . مما يفيد أن قياس فرك المني على دلك
النعل غير صحيح لأن التراب طاهرا في حد ذاته مطهرا لغيره .

وأعترض على الدليل الثاني :

وهو : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلب (١)
المني من ثوبه ثم يصلى فيه " ومعنى السلت الإزالة والإمالة لما في
الثوب من المني .

وقال الزيلعي : " ماورد فيه من الإمالة محمول على أنه
كان قليلا ، أو على أنه ليتمكن من الغسل " (٢)

ويمكن أن يرد عليه :

بأنه لو كان قليلا لبينته في أقوالها . فالقول بأنه
قليل يحتاج إلى دليل نقلي يثبت ولم يوجد . وكذلك إذا كان يريـس
غسله فما الحاجة إلى السلت ، فإن الغسل يكفي في إزالته ، لأنه ليس
من الأشياء التي يصعب إخراجها بالماء فهذه زيادات وتخمين تحتـسـاج
لدليل .

(=) لا يوجب غسل الخف ولا النعل . و تطهيرهما يكون بالمشي على الأرض الطاهرة
بعدها . ج ١ ، ص ١٤٨ . رقم ٢٩٢ .

(١) معنى السلت لغة : سلط أخرج . والسلت : قَبَّكَ على الشيء أصابه قَذَرٌ
وَلَطَخٌ فَتَسَلَّتْهُ عَنْهُ سَلْتًا . والسل انتزاع الشيء وإخراجه في رفق . سلته
يسله سلا وسللته . وفي الحديث ثم سلط الدم عنها أى إمالة . وأصل
السلت : القطع . وهي من باب تحته وإزالة . انظر : لسان العرب . مادة
سلت . فصل السين . حرف التاء . ج ٢ ، ص ٤٥ . المصباح المنير
مادة السلت . كتاب السين . ج ١ ، ص ٢٨٤ .

(٢) تبين الحقائق . ج ١ ، ص ٧١ .

ويعترض على الدليل الثالث :

وهو حديث ابن عباس : في تشبيه المني بالمخاط والبصاق

في طهارته ، وقد اعترض عليه الحنفية من عدة وجوه :

الوجه الأول :

" تشبيه المني بالمخاط إنما هو في المنظر في البشاعة ، لا في

الحكم . أي تشبيهه في الصورة والشكل لبشاعة منظره " (١)

الرد عليه :

ولكن يمكن القول : إن هذا الاعتراض ضعيف جداً . وذلك

لأن ابن عباس الصحابي الجليل يعرف أن المني يشبه البصاق والمخاط صورة
وشكلاً ظاهرياً . وليس ذكره في هذا الحديث ليبين لنا فقط أنه يشبهه

من هذه الناحية ، فإذا كان كذلك فليس لذكره هنا فائدة .

ولنما ذكره والصواب لبيان حكمه ، وليس لبيان شكله وصورته

كما أن نبينا صلى الله عليه وسلم جاءنا لبيان الأحكام وتوضيحها لنا .

وقد أوتي جوامع الكلم . فلو حملناه على هذا المحمل أي : على هذا

المعنى لما كانت هناك فائدة لقوله صلى الله عليه وسلم : " فأمطه

عنك ولو بأذخرة " لأن المراد من هذا القول الحكم الشرعي . وفيه

تخفيف في إزالته . وفي هذا دليل على طهارته وكيفية إزالته .

(١) انظر : تبیین الحقائق . ج ١ ، ص ٧١ ، بدائع الصنائع . ج ١ ، ص ٦١

المبسوط . ج ١ ، ص ٨١ .

وكذلك يكون معنى الحديث رقيقاً ، لو حملناه على أن المراد منه

التشبيه فقط شكلاً وصورة . كما يتضح :

من معنى الجملة الأولى : " إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق "

أي حكماً لاشكلاً ولا صورة . فهي تدل على حكمه الشرعي .

ومعنى الجملة الثانية : " فأما عنك ولو بأذخرة " ، فيها

بيان لكيفية إمامته وإزالته .

فلو حملنا الحديث على غير محمله الصحيح الذي وضع ، لكان الكلام

في غاية الركاكة والرقرة . ولا معنى ولا فائدة لذكره .

وحاشا أن يكون كلام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم منحدرًا هذا

الإنحدار ، أو أن ينزل إلى مستوى كلام سائر البشر . وقد أرســــل

إينا البيان الأحكام الشرعية وما أجمل علينا فهمه من القرآن .

إذن الأولى والأفضل أن يكون الحديث لبيان حكمه الشرعي وكيفية

إزالته ليستقيم المعنى وتتضح فائدته المرجوة منه .

الوجه الثاني :

ذكره السرخسي في قوله :

" أمر بالإمالة ليتمكن من غسله فإن قبل الإمالة تنتشر

النجاسة في الثوب إذا أصابه الماء " (١)

(١) انظر نفس المراجع السابق لأنها وردت في معظم كتب الحنفية التي

وقعت عليها يدى . والمبسوط . ج ١ ، ص ٨١ .

يمكن أن يجاب عليه :

من نفس الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : " أمطه عنك ولو بأذخرة " فيه إشارة إلى سهولة إزالته ، وذلك لأن ليس من خواصه الانتشار في أجزاء الثوب حتى يصعب غسله . كذلك لو كان خاصيته الانتشار لما أجاز الأحناف الفرك يابسا .

الوجه الثالث :

يوضحه ابن الهمام فيقول :

" رواه البيهقي من طريق الشافعي موقوفاً على ابن عباس قال هذا هو الصحيح . وقال : الدارقطني : لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك القاضي . وقد روى عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ولا يثبت " (١)

ثم الحجة في الحديث لنا لاعلينا - أي الحنفية - لأن قوله كالمخاط لا يقتضي أن يكون طاهراً ، لجواز أن يكون التشبيه في اللزوجة وقلة التداخل وطهارته بالفرك ، والأمر بالإماطة مع كونه للوجوب . يستدعي أن يكون نجساً ، لأن إزالة ما ليس بنجس ليست بواجبة على أنه موقوف عليه - أي ابن عباس - فلا يصح به الاحتجاج " (٢)

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام . ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) شرح العناية على الهداية . ج ١ ، ص ١٩٧ .

والحق ما يقوله ابن تيمية تقي الدين :

" وهو من القائلين بالطهارة قد رجع وقف هذا الحديث على

ابن عباس .

واستدل على وقفه بأن الناس كلهم رواه عن شريك موقوفاً

وأن شريك - محمد بن عبد الرحمن - وهو ابن أبي ليلى ليسا في الحفظ

بذاك ، وأن ابن جريج وغيره من المكين ، وهم أعرف بعطاء لم يرووه

إلا موقوفاً ، مما يدل على وهم تلك الرواية " (١)

" ولكن ابن تيمية المجد صاحب منتقى الأخبار قد

رجح رفع الحديث : " رواه الدارقطني وقال : لم يرفعه غير إسحاق

الأزرق عن شريك قلت هذا لا يضر ، لأن إسحاق إمام مخرج عنه في الصحيحين

فيقبل رفعه وزيادته " (٢)

ويقول البيهقي :

" في رواية عطاء عن ابن عباس قد روى مرفوعاً ولا يصح

رفعه . والصحيح أنه موقوف على ابن عباس " (٣)

والجواب عليه بما يأتي :

" إنما يكون هذا صحيحاً إذا كان مداره على أفراد أبي إسحاق

الأزرق في روايته عن ابن عباس .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية . ج ١ ، ص ٥٩٠ . (بتصرف)

(٢) منتقى الأخبار مع شرح نبيل الأوطار : ج ١ ، ص ٦٥ .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي . ج ٢ ، ص ٤١٨ .

ولكن هناك رواية ذكرها البيهقي . ثنا إسحق الأزرق . ثنا

شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس . وذكر الحديث .

ورواه الدارقطني أيضا ، وكذلك رواه الطحاوي من حديث

حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا " (١)

وكذلك رواية أخرى للبيهقي عن الشافعي عن سفيان عن عمرو بن

دينار ابن جريح كلاهما يخبره عن عطاء عن ابن عباس أنه قال ... الحديث

ولكن هل يمكن الجمع بين رواية الوقف ورواية الرفع ؟

الحق أنه يمكن الجمع إذا لم يكن هناك تعارض في الروايتين

وبما أنه لا يوجد تعارض ، فالروايتان تقريبا متشابهتان لفظاً ومعنى

وتكاد تكون رواية واحدة . . كما قيل :

" لامنافاة بين كونه موقوفاً ومرفوعاً ، فيمكن أن يروى مرة

مرفوعاً ومرة أخرى موقوفاً " . (٢)

فلا استبعد والله أعلم أن تكون رواية الرفع على أن ابن عباس

قد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني ، فأجابه بذلك .

ورواية الوقف يمكن جعلها على أنها حادثة أخرى ، سأل فيها

عطاء ابن عباس فأفتي له بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم .

خامساً :

يجاب على الآثار التي زووها عن الصحابة بأنها تتعارض بآثار

الحنفية وهي أقوال لا إجماع فيها ولا رفع ، فتساقط وترجع إلى السنة .

(١) انظر : تلخيص الحبير . ج ١ ، ص ٣٣ .

(٢) اعلاء السنن . ج ١٠ ، ص ٢٧٢ .

الادلة العقلية :

في حقيقتها متفاوتة من حيث القوة والضعف :

فالاستدلال على طهارة المني بكونه أصل الخلقة اعترض عليه السرخسي^(١) بقوله :
وكونه أصل خلقة آدمي لا يثنى صفة النجاسة عنه كالعلقة والمغغة .

ويقول الزيلعي^(٢) فيه : " ويجوز أن يكون البشر من النجس
ثم يطهر بالاستحالة فإن المشيء قد يكون نجساً ويتوالت منه الطاهر كالبن ،
فإنه متولد من الدم وهو أصله فأعتبره بالعلقة والمغغة لأنهما يخلصق
منهما البشر وإن كانا نجسين .

وأجاب الشافعي^(٣) على هذا الاعتراض فقال :

" قيل لك : إن كنت إنما صيرت المني حين صيره الله
عز وجل علقة نجساً ، وصيره مغغة ، وجعل المغغة عظما فقد آل إلى أن
صار حلا وطاهراً كعمير العنب حين يعصر حلالا ، فلما صار خمراً صار حراماً
فلما آل إلى أن صار خلا ، صار حلالاً كله . فذلك مثله مع أن النطفة
لم تصر نجساً قط حين صارت علقة ، من قبل أن إنقلاب الشيء خلقا بعد
خلق مغيب في الإنسان لا يكون نجساً ، ولو جاز أن يكون نجساً لكان المرء
قائماً الساعة برمته نجساً ، من قبل أن الدم فيه وغير ذلك
من الأنجاس . فلما كان هذا هكذا لم يكن فيه إلا التسليم ، لا يقسم
فيه ، ولا كيف مع الأحاديث المذكورة فيه . وبالله التوفيق ، ،

(١) المبسوط : ج ١ ، ص ٨١ .

(٢) تبين الحقائق . ج ١ ، ص ٧١ .

(٣) الأم للشافعي . ج ١ ، ص ٥٨ .

رد عليه شمس الدين محمد الأندلسي :

فقال " الجواب : إن هذا خارج عن الإجماع لأن المسلمين أجمعوا على أنها تربى بالدم الذى هو نجس حتى تمير مضغفة ، فلا تزال على ذلك غذاة النطفة حتى تقع على الأرض ، ولا يجوز اعتبارنا بآدم لأننا لم نشاركه فيما خلق منه لأنه عليه السلام لم يبدأ في رحم فجار أن يكون ما خلق منه هو طاهراً" (١)

ويمكن الرد عليه بما يأتي :

قالوا : وفي العلقة وجهان :

قال أبو إسحاق هي نجسة لأنه دم خارج من الرحم فهو كالحيض .
وقال أبو بكر الصيرفي هي طاهرة لأنه دم غير مسفوح فهو كالكسبد والطحال " (٢)

وهذا القول يخرق الإجماع على نجاستها لأن من شروط صحة الإجماع أن لا يوجد هناك من يخالف . وقد وجد فلا يصح الإجماع على ذلك .

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بنجاسة المني :

قد تبين أن أصحاب القول الثاني القائلون بنجاسة المني ، وأنه ينجس ما يلاقيه من الثياب . قد اعتمدوا على أدله نقلية وعقلية وفيما يلي مناقشتهم .

مناقشة الأدلة النقلية :

حديث عائشة في غسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد اعترض على وجه الدلالة منه بما يأتي :-

قال ابن حزم : " وهذا لاجبة لهم فيه . أما الصحابة رضي الله عنهم فقد روينا عن عائشة وسعد وابن عباس مثل قولنا وإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم فليس بعضهم أولى من بعض ، بل الرد حينئذ واجب إلى القرآن والسنة . وأما حديث سليمان بن يسار فليس فيه أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسله ولا بإزالته

(١) إلتصار الفقير السالك . ص ٣٥٧ .

(٢) المذهب . ج ١ ، ص ٥٤ . حلية العلماء . ج ١ ، ص ٢٤١ .

ولا بأنه نجس ، وإنما فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله ، وأن عائشة رضي الله عنها كانت تغسله ، وأفعاله صلى الله عليه وسلم ليست على الوجوب .

وقد روى عن أنس بن مالك : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فحكها بيده ورعى كراهيته لذلك " (١) فلم يكن هذا دليلاً عند خصومنا على نجاسة النخامة ، وقد يفسد المرء ثوبه مما ليس نجساً " (٢)

أجيب :

أن الاعتراض على فعل عائشة ضعيف .

وقالوا : صحيح أن فعل عائشة لا يدل على الوجوب بمفسرده ولكن رؤية الرسول صلى الله عليه وسلم لها ، وإقراره بإياها على ذلك يدلان على صحة الفعل . وإن لم يدل على الوجوب .

وأما قوله : " بأن أفعاله صلى الله عليه وسلم لا تدل على الوجوب فلا يخفى أن في هذا الإطلاق تجاوز كبير لأن أفعاله صلى الله عليه وسلم تدل على الوجوب إذا احتفت بها قرائن تدل على ذلك وربما كان الفعل أبليغ في الدلالة على الوجوب من القول في بعض الأحيان " فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أمر المسلمين بحلق رؤوسهم في صلح

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الصلاة . باب حك البزاق باليد من المسجد . ج ١ ، ص ١٠٥ .

وأخرجه مسلم بنحوه . كتاب المساجد ومواضع الصلاة . باب النهي عن البزاق في المسجد في الصلاة وغيرها من حديث ابن عمر . م ١ ، ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) المحلى : م ١ ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

الحديبية لم يستجيبوا له ، لما كان بهم من الهم والغم ، ولكنهم عندما رأوه قد حلق رأسه تسارعوا إلى حلق رؤوسهم ، فكان الفعل أبلغ من القول في هذه القضية . وما روى أنه ، لما سأله أم سلمة عن بل الشعر في الإغتسال ، قال : " أما أنا فيكفيني أن أحشوا على رأسي ثلاث حشيات من ماء " وكان ذلك جواباً لها . ولولا أنسه متبع في فعله لما كان جواباً لها . " (١)

فمن هذا يتبين أن إطلاق ابن حزم غير دقيق .

" والأولى حمل فعل عائشة على الاستحياب وأنه من باب النظافة . وتجنب الأقدار والتنزه عن المستنخبات " (٢)

" ثم إن فعله صلى الله عليه وسلم يجاب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لإثبات النجاسة المستلزمة لجوب الإزالة مع احتمال أن يكون غسله تقديراً لما فيه من مخالفة النظافة . " (٣)

٢ - حديث عمار أعترض عليه الشيخ أبي الطيب البخاري بما يأتي : قال : قد أطبق من رواه على أنه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لأنه من رواية ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدعان والأول مجمع على تركه ، والثاني مجمع على ضعفه فلا ينتهض بمثله حجه على التعميم " (٤)

(١) انظر : الأحكام للآمدى . ج ١ ، ص ٢٥٣ . (بتصرف)

(٢) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي . ج ٣ ، ص ١٩٨ .

(٣) العدة : ج ١ ، ص ٤٠٤ .

(٤) الروضة الندية : ج ١ ، ص ١٣ ، ١٤ .

وقال الدارقطني لم يروه غير ثابت بن حامد وهو ضعيف جدا . (١)

وقال البيهقي هذا باطل لا أصل له ثابت متهم بالوضع . " (٢)

أثار الصحابة :

" لا تقوم بها حجة لأنها لم تكن إجماعاً ولا مرفوعاً " (٣)

فتعارضها آثراً أخرى . " (٣)

" ثم إن الأمر بالفصل لا يدل على التجاسة ولا يعلم أن صحابياً

واحداً قال هو نجس البتة .

بل غايته . ماروى عن الصحابة من الأمر بفصله وهذا محتمل

ولا حجة في مافيه من الاحتمالات . لأنه يمكن غسله لاستحباب النظافة

أو التنزه عن الأقدار والأوساخ " (٤)

وقد أجاب ابن حزم فقال :

" أما الصحابة رضي الله عنهم فقد روينا عن عائشة

وسعد وابن عباس مثل قولنا ، وإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم

فليس بعضهم أولى من بعض بل الرد حينئذ واجب إلى القرآن

والسنة المطهرة " (٥)

(١) انظر : سنن الدارقطني . ج ١ ، ص ١٤٤ . وتلخيص الحبير . ج ١ ،

ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) السنن الكبرى . ج ١ ، ص ١٤ .

(٣) الروضة الندية . ج ١ ، ص ١٨ . (بتصرف)

(٤) العدة . ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٥) المحلى : ج ١ ، ص ١٢٧ .

مناقشة الأدلة العقلية :

أ - أنه خارج من أحد السبيلين فيجب غسله كسائر النجاسات الخارجة منه .

يمكن الرد على ذلك : بأن المعنى يخلق منه الإنسان أما سائر الخارجات لا يخلق منها شيئاً . فالإنسان مكرم بأصله الطاهر فهو طاهر تبعاً لأصله الطاهر .

" ثم إن مجرد استحالة الفضلات عن الغذاء لا يوجب الحكم بنجاستها كالدمع والبصاق والمخاط - كما أن النجاسة دارت مع الخبث وجوداً وعدمًا فالبول والغائط ذاتان خبيثتان منتنيتان مؤذيتان متميزتان عن سائر فضلات آدمي بالخبث والنتن والإستقذار تنفر عنها النفوس وليس كذلك المعنى " (١)

ب - كون خروجه يوجب الغسل ليس في هذا الوجه دليل على نجاسته وقد ناقش هذا القول الشافعي رحمه الله بقوله : " فقد يؤمّر بالغسل منه قلنا : الغسل ليس من نجاسة ما يخرج إنما الغسل شيء تعبد الله به الخلق .

ويدل على ذلك : أن الرجل إذا غيب ذكره في الفرج الحلال ولم يأت منه ماء وجب عليه الغسل . وليست في الفرج نجاسة . وإن غيبه في دم خنزير أو خمر أو عذرة أي في نجاسة حقيقية فإنه لا يجب عليه الغسل .

(١) انظر : العدة . ج ١ ، ص ٤٠١ .

فإن كان الغسل يجب من نجاسة كان غسله من الدم أو الخمرة أو العذرة أولى في وجوب الغسل عليه مرات ومرات . من وجوبه عليه إذا أدخله في حلال نظيف .

وإن كان الغسل لقدر ما يخرج منه كان الخلاء والبول أقدر منه ثم ليس يجب عليه غسل موضعهما الذي خرجا منه ويكفيه من ذلك المسح بالحجارة ولا يجزئه في وجهه ويديه ورجليه ورأسه إلا الماء ولا يكون عليه غسل فخذه ولا أليتيه سوى ماسميت . ولو كان كثرة الماء إنما تجب لقدر ما يخرج كان هذان أقدر وأولى أن يكون على صاحبهما الغسل مرات وكان مخرجهما أولى بالغسل من الوجه الذي لم يخرج منه . ولكن إنما أمرنا بالوضوء لمعنى تعبدي ابتلى الله به طاعة العباد لينظر من يطيعه منهم ومن يعصيه لاعلى قدر ولا نظافة ما يخرج" (١)

ج - أما قولهم أنه يتنجس بمجاورته للبول عند مروره في نفس الميـزاب
أجاب .

النووي فقال :

" قولهم يخرج من مخرج البول ممنوع لأن ممرهما مختلف قال القاضي أبو الطيب قد شق ذكر الرجل بالروم فوجد كذلك أي أن مخرجهم مختلف " (٢)
ويجيب أيضاً الشافعي :

" قولكم لو كان المني طاهراً في نفسه لكان في مجراه للخروج ما ينجسه لأن مخرجه من مخرج البول .

وأنت تقول أن البيضة إذا بيغت لا يجوز لى أن أصلى وأنا حاملها

حتى أغسلها فلست أغسلها إلا أن يكون فيها دم فأما إذا خرجت لادم فيها

(١) الأم : ج ١ ، ص ٥٦ ، (بتصرف)

(٢) بتصرف : المجموع : ج ٢ ، ص ٥٥٥

ولاغيره من الأنجاس فهي طاهرة ، والمخرج الذي خرجت منه إذا كان مغيباً طاهر. ويقال له -وبالله التوفيق- أصل قولنا في المني الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم فركه من ثوبه . فعلم أنه يخرج من الذكر الذي يخرج منه البول وعائشة وابن عباس وسعد بن أبي وقاص كلهم يعرفون ذلك وفي قدرة الله تبارك وتعالى ما يخرج من الموضع النجس طاهراً لقوله تعالى * نَسْفِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيِّنٍ فَرَثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ^(١) * فأخبر تعالى ذكره بقدرته على أن أخرج من بين النجاستين طاهراً مأكولاً .

فإن قلتم - قد يمكن أن يخرج من بينهما، وبينهما حاجزاً/لايمس اللبن من الفَرثِ والدم شيئاً .

وقولك هذا يدل على إبطال معنى ما أخبر الله تبارك وتعالى من قدرته أنه أخرج من نجاستين طاهراً .

ولو كان كما قلتم لم يكن ههنا عجب والله على كل شيء قدير . ثم أنكم تزعمون أن الرجل إذا رعد ثم غسل أنفه وأنقطع الدم عنه أنه يجوز له أن يصلى، وإن لم يكن غسل داخل أنفه والرأس جوفاً، وكلهم يزعم أن المخاط طاهر ليس بنجس وإن خرج من الموضع الذي خرج منه الدم فكذلك المني يخرج من موضع البول ولايكفون نجساً " (٢)

(١) سورة النحل ، آية (٦٦) .

(٢) الأم . ج ١ ، ص ٥٨ ؛ وانظر أيضا : فتاوى ابن تيمية . ج ٢١ ،

ص ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

العدة . ج ١ ، ص ٤٠٢، ٤٠١ .

كذلك لوقاء الإنسان كان القيء نجساً ولو تمضمض ثم تنخم من بعد أو بصق كل بواقه طاهراً ، وإن كان قد خرج من موضع نجسة القيء لأنه وإن تمضمض فإنه لا يبلغ بالماء إلى حلقه الذي خرج منه القيء . فكذلك المني يخرج من موضع البول فيكون طاهراً لأنه لا يقدر على غسل قصبة البول إذا كان مافيها مغيباً ،

وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بصق في شوبه ولو كان نجساً لم يبصق في شوبه .

ويزعمون أن البصاق من رأس المعدة ويقال له كل ما كان في البطن مغيباً فحكمه حكم الطهارة كما يكون الدم وغيره في الجسد حكمه حكم الطهارة فإذا زایل البدن كان حكمه حكم النجاسة ولا يقاس ما كان باطناً على ما ظهر وما كان مغيباً في مخرج سوق فحكمه حكم الطهارة . وكذلك حكم مخرج البول إذا كان مغيباً فحكمه حكم الطهارة إذا كان لا يقدر على غسل قصبة البول .

وكذلك كل ما كان مغيباً يجزيه إذا صلى فهذا يدل على أن كل ما كان مغيباً من لا يقدر على غسله فحكمه حكم الطهارة .

وبذلك يكون المني طاهر والمخرج الذي يخرج منه طاهر إذا كان مغيباً لا يقدر على غسله . (١)

هـ - قياسه على المذى ليثبت نجاسة المني . غير مسلم به لأنهما متغايران .

قال النووي : " المني مخالف للمذى في الاسم والخلقة وكيفية الخروج لأن النفس والذكر يفتران بخروج المني وأما المذى فعكسه ويقول أبي الطيب : (١)

" إثبات نجاسة المني بقياسه على المذى مردود وذلك لأنهما متغايران " وعلى أنه يمكن أن يكون التغليب في المذى إما لكونه يخرج غالباً مختلطاً بالبول أو لأنه ليس بأصل النسل (٢) . إذن هذا القياس بعيد لأنه قياس مع الفارق فلا يثبت به شيء وليس بحجة . لأن المني يختلف عن المذى في الماهية والصفات والعوارض الطبيعية والرائحة .

و - ويجاب عن تشبيهه بالمستقذرات النجسة التي تستخبثها الطيبات السليمة وتنفر منها، بأنه قياس مع الفارق . ولا يثبت لوجود النصوص في طهارته .

فلو كان المني نجساً وكل نجس خبيث لما جعله الله مبدأ خلق الطيبين من عباده والطيبات . كما لا يكون من البول والغائط طيب . وقد أجاب ابن تيمية عن (٣) هذا القياس بقوله :

" هذا القياس منقوض بالفم ، فإنه مخرج النخامة والبصاق الطاهرين . والقيء النجس . وكذلك الدبر مخرج الريح الطاهر

(١) انظر : المجموع . ج ٢ ، ص ٥٥٥ .

(٢) الروضة الندية . ج ١ ، ص ١٨ . (بتصرف)

(٣) انظر في كل ماسبق العمدة . ج ١ ، ص ٤٠١-٤٠٤ .

(٤) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية . ج ٢١ ، ص ٥٩٢ - ٦٠٣ .

قلت : بل جعل طاهراً لمشقة الإحتراز - فما المانع منسبه ،
والرسول صلى الله عليه وسلم يعلل طهارة الهرة بمشقة الإحتراز حيث
يقول :

" إنها ليست بنجسه إنها من الطوافين عليكم والطوافات " .

ج - ويقول ابن تيمية : قد رأينا جنس المشقة في الإحتراز مؤثراً
في جنس التخفيف . فإن كان الإحتراز من جميع الجنس مشقاً
عفى عن جميعه . فحكم بالطهارة . وإن كان من بعضه عفى عن
القدر المشق ، وهنا يشق الإحتراز من جميع مافي داخل
الأبدان فيحكم لنوعه بالطهارة كالهرة ومادونها .

د - أن الدماء المستخبثة في الأبدان وغيرها هي أحد أركان
الحيوان التي لاتقوم حياته إلا بها حتى سميت نفساً ، فالحكم
بأن الله يجعل أحد أركان عبادته من الناس والدواب نوعاً نجساً
في غاية البعد .

هـ - أن الأصل الطهارة ، فلا تثبت النجاسة إلا بدليل وليس في هذه
الدماء المستخبثة شيء من أدلة النجاسة وخصائصها .

٣ - ويقول ابن تيمية :

أنا لو سلمنا أن الدم نجس فإنه قد استحال وتبدل . وقولهم
الاستحالة لاتطهر .

يقول : فإن المسلمين أجمعوا أن الخمر إذا بدأ الله بإفساده
وتحويلها خلاً طهرت . وكذلك تحويل الدواب والشجر . بل أقول : أي

ابن تيمية : الاستقراء دلنا أن كل ما بدأ الله بتحويله وتبديله من جنس إلى جنس مثل جعل الخمر خلا ، والدم منيا والعلقه مفضلة ولحم الجلالة الخبيث طيبا ، وكذلك بيضاها ولبنها والزرع المسقى بالنجس إذا سقي بالماء الطاهر ، وغير ذلك فإنه يزول حكم التنجيس ويزول حقيقة النجس ، واسمه التابع للحقيقة وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه ، فإن جميع الأجسام المخلوقة في الأرض فإن الله يحولها من حال إلى حال ، ويبدلها خلقا بعد خلق ، ولا التفات إلى موادها وعناصرها .

وأما ما استحال بسبب كسب الإنسان كاحراق الروث حتى يصير رمادا ، ووضع الخنزير في الملاحة حتى يصير ملحاً ففيه خلاف مشهور .

٤ - أن المني مخالف لجميع ما يخرج من الذكر في خلقه ، فإنه غليظ وتلك رقيقة . وفي لونه فإنه أبيض شديد البياض . وفي ريحه فإنه طيب كرائحة الطلع . وتلك خبيثة ثم جعله سبحانه أصلاً لجميع أنبيائه وأوليائه وعباده الصالحين . والإنسان المكرم . فكيف يكون أصله نجساً . وشأنه غذاء ومادة في الأبدان إذ هو قوام النسل وليس شأن الفضول " (١)

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية . ج ٢١ ، ص ٥٩٢ - ٦٠٣ .

الترجيح :

بعد البحث في حكم المني من حيث طهارته أو نجاسته وذلك لمعرفة حكم ما يصيبه من ثوب أو بدن أو مكان لوجوب غسله أو عدمه . وبعد تتبع نصوص الفقهاء وأدلتهم ومناقشة الأدلة في معرفة حكم المني الناتج عن النظر بشهوة . يتضح - والله أعلم - أن الصواب هو رأي القائلين بطهارة المني وذلك لقوة أدلتهم ورجاحتها والتمكن من الرد على الاعتراضات الموجهة إليها . والرد على أدلة القائلين بنجاسته لأنها ليست صريحة في تنجيس المني وهي في مجموعها أدلة محتملة وتوفيقاً بين النصوص النقلية وجمعاً بينها يترجح قول القائلين بطهارة المني . وإذا علم ذلك علم طهارة الثوب أو المكانيان أو البدن الذي يلاقيه المني . لما يعضد أدلة القائلين بالطهارة من استصحاب البراءة الأصلية .

بالإضافة إلى أن أحاديث الغسل وأحاديث الفرك كلها روايات صحيحة والأخذ بأحدهما دون الآخر يؤدي إلى أن كلام عائشة يناقض بعضه بعضاً ولا بد من إعطاء الأدلة حقها . لأنها مرة تقول بوجوب غسله مما يدل على نجاسته ومرة تقول يجرى فركه ومسحه أو حته أو إماطته وهذا دليل على طهارته . والجمع بين الأدلة أولى من الأخذ ببعضها وترك البعض الآخر فيكون حمل قول القائلين بالغسل على الاستحباب والتنزه وإختيار النظافة . لأنه مما لا ريب فيه أن الثياب قد تغسل من الأوساخ والأقذار والنجاسة . وهذا لا يدل على نجاسة المني لأن غسل الثوب منه لا يدل على نجاسته وبذلك يكون المني طاهراً مستحب غسله . وتحمل روايات الفرك على محلها وهو الطهارة لأنها كانت تغسل تارة وتمسحه

أخرى وتفركه أحيانا ففركه ومسحه دليل على طهارته وغسله لا يدل على نجاسته .

كما يؤكد ذلك قول بعض الفقهاء منهم :

ابن دقيق العيد (١) يقول : " إن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أن الأمة شديدة البلوى به في أبدانهم وثيابهم وفراشهم ولم يأمر يوما بغسل ما أصاب من ثوب أو بدن البتة ، ويستحيل أن يكون كالبول . ولم يتقدم لهم بحرف واحد في الأمر بغسله . وتأخير البيان عن وقت الحاجة عليه ممتنع .

وأنه مما يعم به البلوى ويكثر فيه النزاع فلا يخفى قوة القول بطهارته ... وغسله لا يدل على نجاسته بل للنظافة " .

كذلك يقول أبي الطيب : (٢) " إن الحكم بكون الشيء نجسا لا يقبل إلا بدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنهض أو مساوٍ لأن الحكم بكون الشيء نجسا يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع نعم به البلوى " . والحق أن الأصل الطهارة فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يقدم عليه .

وقد أرشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السكوت عن الأمور التي سكت الله عنها وأنها عفو فما لم يرد فيه شيء من الأدلة الدالة على نجاسته فليس لأحد من عباد الله أن يحكم بنجاسته بمجرد الرأي الفاسد أو غلط في الاستدلال .

(١) العدة . ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٢) انظر : الروضة الندية . ج ١ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

ويقول ابن حجر العسقلاني : (١)

" ليس بين حديث الغسل وحديث fark تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة العني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب ، هذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرك على ما كان يابساً وهذه طريقة الحنفية . . . والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً ، لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الإكتفاء بفركه كالدّم وغيره . وهم لا يكتفون فيما لا يعفى عنه من الدّم بالفرك .

ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة " كانت تسلت المني من ثوبه بعرق الأذخر ثم يصلي فيه . وتحكه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه " .

فإنه يتغنى ترك الغسل في الحالتين . وأما مالك لم يعرف fark وقال : إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات ، وحديث fark حجة عليهم . وحمل بعض أصحابه fark على الدلك بالماء وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري "

(١) فتح الباري لشرح صحيح البخاري ، ج ١ ، ص ٣٣٣ .

وبما صححه الترمذي من حديث همام بن الحارث أن عائشة رضي الله عنها
أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت : لم أفسد علينا ثوبنا ؟ إنما كان يكفيه
أن يفركه بأصابعه فربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم :
بأصابعي " . وقال بعضهم : " الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم ، والثوب
الذي غسلته ثوب الصلاة . وهو مردود أيضا . بما في إحدى روايات مسلم من
حديثها أيضا " لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا
فيصلي فيه " . وهذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفرك
والصلاة وأصرح منه رواية ابن خزيمة " أنها كانت تحكه من ثوبه صلى الله عليه
وسلم وهو يصلي " وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب
ما يدل على نجاسة المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد .
والله أعلم .

كما أن الحكم بنجاسة المني يستلزم تكليف العباد بتكاليف كثيرة وهي :
مجانبة المني بنجاسته والابتعاد عنه . وهذا لا يمكن لأنه مما تعم به البلوى
وفساد العبادة كالصلاة عند وجوده على الثوب أو البدن . وكل هذا يحتاج
لأدلة قوية تثبت نجاسته ترجح على أدلة القائلين بطهارته . وتفوق قاعده
الأصل في الأشياء الطهارة . فلا ينتقل عنها إلا بدليل صحيح وواضح . ولا يخفى
أن القول بطهارته . وطهارة ما يلاقيه من الثياب أو الأبدان أقوى لقوة الأدلة
وامكان الجمع بينها وبين أدلة القائلين بنجاسته ويمكن حمل أدلة القائلين
بوجوب الغسل على الاستحباب والتنزه والاحتياط .

والقائلين بالطهارة على الاجزاء وسقوط الواجب .

- والله أعلم -

المبحث الثاني

((أثر النظر في الصلاة))

- الصلاة فريضة الله على عباده أمرهم بإقامتها وحسن أدائها .
وهي إحدى أركان الإسلام ودعائمه العظام وأكد فروض الإسلام بعد الشهادتين .
والصلاة لغة : " الدعاء . لقوله تعالى : " وَصَلِّ عَلَيْهِمْ " (١)
أي أدع لهم . " (٢)
والصلاة شرعاً : " أقوال وأفعال مخصوصة . مفتتحة بالتكبير
ومختتمة بالتسليم . " (٣)
- " حكمها : فرض على كل مسلم بالغ عاقل .
الأصل في حكم مشروعيتها :

" قوله تعالى : " إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا " (٤)

- وقوله صلى الله عليه وسلم : " بنى الإسلام على خمس : شهادة
أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة
وحج البيت وصوم رمضان " (٥)

-
- (١) سورة التوبة - آية (١٠٣) .
(٢) المصباح المنير : مادة : صل . كتاب الصاد . ج ١ ، ص ٣٤٦ .
(٣) كشف القناع . ج ١ ، ص ٢٢١ .
(٤) سورة النساء : آية (١٠٣) .
(٥) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الإيمان . باب قول النبي صلى الله عليه
عليه وسلم بنى الإسلام على خمس . ص ١٤٠ ، (١) ص ٣٤

- " وللصلاة شروط منها :

الإسلام والعقل والبلوغ ودخول الوقت وهذه شروط وجوب

أما شروط صحة فهي كالطهارة وستر العورة . واستقبال القبلة .

والذى يهم فى هذا المبحث هو ستر العورة فى الصلاة

وهو واجب والأصل فيه قوله تعالى ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (١)

والمراد بالزينة : الثياب فى الصلاة التى توارى العورة ، والمراد

بالمسجد الصلاة فهو قد أمر بمواراة العورة فى الصلاة . وعدم كشفها

لأن فى كشفها لا يتحقق المعنى المطلوب شرعاً من وجوب سترها .

ويقول أبى بكر الرازى :

" أجمع المفسرون على أن المراد بالزينة ههنا ليس الثوب الذى

يستر العورة . وأيضا فقله " خذوا زينتكم " أمر والأمر للوجوب

فثبت أن أخذ الزينة واجب ، وكل ماسوى اللبس فغير واجب ، فوجب حمل

الزينة على اللبس عملاً بالنص بقدر الإمكان . وظاهر الأمر للوجوب فهذا

يدل على وجوب ستر العورة عند إقامة كل صلاة . . . وإذا ثبت أن ستر

العورة واجب فى الصلاة ، وجب أن تفسد الصلاة عند تركه ، لأن تركه

يوجب ترك المأمور به ، وترك المأمور به معصية والمعصية توجب

العقاب . " (٢)

ويقول القرطبي :

" دلت الآية على وجوب ستر العورة . وذهب جمهور أهل العلم

إلى أنها فرض من فروض الصلاة . . . وعلى الإنسان أن يسترها عن أعين الناس

(١) سورة الأعراف ، آية (٣١) .

(٢) انظر : التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى . ج ١٤ ، ص ٦١ .

في الصلاة وغيرها . وهو الصحيح " (١)

فيإذا وجب سترها في الصلاة حرم كشفها وإذا كشفت أثنياء

الصلاة بطلت الصلاة .

من السنة :

١ - لقوله صلى الله عليه وسلم للمسور بن مخزومة : " ارجع إلى ثوبك

فخذة ولا تمشوا عراة " (٢) والنهي يفيد وجوب ستر العورة مطلقا

وحرمة كشفها سواء في صلاة أو غيرها .

٢ - ولقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار " (٣)

" والخمار : هو ما يغطي به رأس المرأة من الثياب ، وكني بالحائض

لأن الحيض دليل البلوغ . " والمرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها

في الصلاة إذن ستر العورة للصلاة واجب . " (٤)

الإجماع : وستر العورة في الصلاة من الغير فرض بالإجماع (٥)

أي " أجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه ، وهو قادر على الاستتار

به ، ... والأحسن في الاستدلال أن يقال : إن عقد الإجماع على الأمر به

في الصلاة ، والأمر بالشيء نهى عن فسخه ، فيكون منهيًا عن الصلاة

مع كشف العورة . والنهي في العبادات يدل على الفساد " (٦)

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٤ م ، ج ٧ ، ص ١٩١ .

(٢) سبق تخريجه . ص (١١) .

(٣) سبق تخريجه . ص (٤٣٤) .

(٤) انظر : كشف القناع ١ ج ، ص ٢٦٣ . المبدع ١ ج ، ص ٣٦٢ .

(٥) الفتاوى الهندية : ج ١ ، ص ٥٨ .

إذن الإنكشاف الكثير للعورة يفسد الصلاة ويبطلها .

لأن ستر العورة في الصلاة ، حق لله تعالى ، فليس لأحد أن يملأ عريانا مع القدرة على الستر ، ولو كان وحده . لأنه من حقوق الله - وقد سبق الحديث عن الستر وأحكام النظر ، وآثاره فيما هو حق للناس - والآن يتم الحديث عن آثار النظر فيما هو حق لله تعالى . وحيفئذ فقد يستتر المملأ في الصلاة مايجوز إظهاره في غيرها ، وقد يبدي فيها ما يخفيه عمن الآخرين .

وبشبوت وجوب ستر العورة في الصلاة يكون كشفها حرام ويبطلها ويلزم الإعادة عند جمهور الفقهاء .

وقد قال بذلك المالكية في إنكشاف العورة المغلظة وهو مذهب الحنفية والحنابلة ، والشافعية .
والنصوص التالية تثبت ذلك وهي :

من المالكية :

قالوا : " إن المغلظة هي التي تعاد الصلاة أبداً لكشفها مع القدرة على سترها . " (١)

لأن النظر إليها أثناء الصلاة يؤثر فيها سواء كان يسيراً أو كثيراً والأحنـاف :

قالوا : " وتعاد الصلاة إذا استمر الكشف زمناً كثيراً ، وقدر

(١) انظر : شرح منح الجليل . ج ١ ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ : الخري : على مختصر سيدي خليل . ج ١ ، ص ٣٤٧ / ٣٤٦

الكثير مايؤدى فيه ركن . " (١)

فهذا الإنكشاف الكثير يؤثر في الصلاة لأنه يلزم الإعادة. وماذلك

إلا لبطلانها .

أما الشافعية :

يقول الشافعي رحمه الله ولا يصلي الرجل والمرأة إلا متواريين

العورة فإن صليا وهما يقدران على مواراة عورتهم، غير متواريين العورة أعاد، علما حين صليا أو لم يعلما، في الوقت أو غير الوقت . " فإذا انكشف من الرجل في صلاته شيء مما بين سرتة وركبته

ومن المرأة في صلاتها شيء من شعرها قل أو كثر ، ومن جسدها سوى وجهها

وكفيها . ومايلى الكف من موضع مفصلها ، ولايعدوه علما أم لم يعلما ،

أعاد الصلاة معا . إلا أن يكون تنكشف بريح أو سقطة ، ثم يعاد مكانه

لا لبث في ذلك فإن لبث بعدها قدر مايمكنه إذا عاجله مكانه إعادته

أعاد ، وكذلك هي . " (٢)

فهذا نص في وجوب إعادة الصلاة من انكشاف العورة ، لأنه يؤثر

فيها ويبطلها سواء كان الإنكشاف بقصد أو بغير قصد . أما باقي النص

فهو يثبت ماسبق الإشارة إليه في حكم الإنكشاف اليسير . وهو مستثنى

من العموم في النص .

وكذلك قالت به الحنابلة كما يظهر من قولهم :

" وإذا انكشف لأعمدا في صلاة من عورة ذكر أو خنثى

أو أنثى يسير ، لايفحش عرفا ، لأنه لاتحديد فيه شرعا ، فرجع فيه للعرف

كالحرز ، فإن فحش وطال الزمن بطلت ، ولافرق بين الفرجين وغيرهما لكن

(١) انظر : شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ٢٦٠ / ٦١ <

(٢) الأم : ج ١ ، ص ٨٩ . (بتصرف)

يعتبر الفحش في كل عضو بحسبه اذ يفحش من المخلطة مالا يفحش من
غيرها في النظر " (١)
نص الظاهرية :

" يذكره ابن حزم في قوله : " وستر العورة فرض عن عين الناظر
وفي الصلاة جملة . كان هناك أحدا ولم يكن ، ... والعورة المفترض
سترها على الناظر ، وفي الصلاة من الرجل الذكر وحقة الدبر فقط
وليس الفخذ منه عورة ، وهي من المرأة جميع جسمها حاشا الوجه .
والكفين فقط " (٢)

هذا حكم ستر العورة في الصلاة لمن قدر عليه . وحكم كشفها
إنكشافاً كثيراً وأثر هذا الإنكشاف على الصلاة بطلانها .
لأنه لاتعم البلوى به فلا يعفى عنه لسهولة التحرز منه وقد قالوا :
" لابلوى في الكبير فلا يجعل عفواً " أي لابلوى في الإنكشاف الكثير ففي
الصلاة مع القدرة عليه . وهو مما يمكن التحرز منه . كما أن في
الإنكشاف الكثير تهتك للستر المطلوب في الصلاة مما يؤدي لفسادها
وبطلانها .

أما حكم الإنكشاف اليسير للعورة أثناء الصلاة وأثره عليها .
لقد ذهب الفقهاء إلى أنه لا أثر له عليها . فلا يبطلها ولا يلزم
إعادتها وذهب إلى ذلك الحنابلة ، والحنفية ، والشافعية ، والمالكية
في العورة المخففة دون المغلظة .

(١) مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى . ج ١ ، ص ٣٣٢ .

(٢) انظر : المحلي . ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

كما يظهر من نصوصهم التالية المثبتة لآراءهم وهي كما يلي :

من نصوص الحنابلة :

قالوا : " إذا أنكشف من العورة يسيير لايفحش في النظر لسم تبطل صلاته . وهو الذي لايفحش عرفاً لأنه قد يختلف الفحش بحسب المنكشف فيفحش من السوأة ما لايفحش من غيرها بلا قصد . وكذلك لا تبطل الصلاة إن انكشف من العورة كثير في زمن قصير ، فلو أظارت الريح سترته ونحوه عن عورته فبدأ أي ظهر منها ما لم يعف عنه لو طال زمنه لفحشه . ولو كان الذي بد كلها أي العورة فأعادها سريعاً بلا عمل كثير لم تبطل صلاته لقصر مدته أشبهه اليسير في الزمن الطويل . " (١)

والحنفية قالوا :

" إن الإنكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالإنكشاف القليل في الزمن الكثير فلا يفسدها اتفاقاً . " (٢)

والشافعية قالوا :

" فقد صرح أصحابنا بأن من انكشفت عورته بلا تقصير ففسدتها فوراً ، بأن لم يمض زمن محسوس عرفاً ، لم يؤثر ذلك الإنكشاف في صحة الصلاة " (٣)

-
- (١) انظر : الإنصاف - ج ١ ، ص ٤٥٦ ، كشف القناع - ج ١ ، ص ٢٦٤-٢٦٩ .
شرح منتهى الإرادات - ج ١ ، ص ١٤٣ ، المغنى والشرح الكبير - ج ١ ، ص ٦١٨ ، مطالب أولى النهي - ج ١ ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .
(٢) انظر : شرح فتح القدير - ج ١ ، ص ٢٦٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار - ج ١ ، ص ٤٠٨ (بلفظه) .
(٣) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي - ج ١ ، ص ١٧١ .

وهو من الإنكشاف اليسير الذى لا يبطل الصلاة .

من المالكية :

يقول الخطاب :

" قال : قال البرزلي سئل ابن أبي زيد عن الرجل يصلى في ليل مظلم فتتكشف فخذه أو بعض عورته وهو وحده ، هل تفسد صلاته ؟ فقال : عليه أن يستر عورته وفخذه ، فإن انكشفت عورته في الصلاة فسدت عليه ، وأما الفخذ فليستر . قلت : ما قاله هو (١) مذهب المدونة ولا فرق في الستر بين الظلام وغيره ولا يد منها " .

" فالمخففة هي التي لاتعاد الصلاة نكشفا " (٢)

فلا أشر للنظر إليها أثناء الصلاة .

والظاهرية :

يقول ابن حزم :

" وستر العورة فرض عن عين الناظر وفي الصلاة جملة ، كان هنالك أحد أو لم يكن ... فمن أبدى فرجه لغير من أبيح له ففقد عصى الله تعالى ... وإنما هذا للعمامد ، وأما من لا يجد ثوبا أبيح له الصلاة به أو أكثره أو نسي : فصلاته تامة ، ... وفي حال من صلاته لو أسقطها تمت صلاته وسجود السهو لذلك " (٣)

(١) مواهب الجليل . ج ١ ، ص ٤٩٨ .

(٢) أنظر : شرح فتح الجليل . ج ١ ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

الخرشي على مختصر سيدى خليل . ج ١ ، ص ٣٤٧ .

بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٣) بتصرف : المحلى . ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

عليها ، فلو كان لهذا الإنكشاف أثر لنبيه لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . كما قالوا : " وانتشر ذلك ، ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك ، ولا أحد من أصحابه . (١) مما يثبت تسامح الشريعة في الإنكشاف اليسير أثناء الصلاة .

(٢) " عن سهل قال : كان رجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدي أزرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان وقال : للنساء : لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوى الرجال جلوسا " (٣)

وجه الدلالة :

يظهر من هذا الحديث أن الإنكشاف للعورة لا أثر له على الصلاة لأن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم . النساء عن " رفع رؤوسهن يدل على " احتمال انكشاف عورات الرجال أثناء السجود " (٤)

وقد قتال ابن حجر الهيتمي : " ليس في الحديث التصريح بانكشاف عوراتهم بل لخشية إنكشاف شيء منها ، وأنه بتقدير وقوعه لا غير " (٥) أي أن الإنكشاف ربما يقع أولاً . فلو وقع فإنه لا أثر له على الصلاة فهو أمر محتمل ربما يحدث أو لا يحدث .

الأدلة العقلية :

قالوا : " لأن ثياب الأغنياء لا تخلو من فتق ، وثياب الفقراء لا تخلو من خرق غالباً . والإحترار عن ذلك يشق فعفى عنه . " (٥)

- (١) بتصرف : شرح منتهى الإرادات : ج ١ ، ص ١٤٣ ، وكشاف القناع ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصلاة . باب عقد الثياب وشدها ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته . ج ١ ، ص ٧٦ .
- (٣) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي . ج ١ ، ص ١٧١ .
- (٤) بتصرف : شرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ١٤٣ ، وكشاف القناع ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

ولأنه مما تعم به البلوى فيعفى عن قليله وفي الإحتراز
من يسير الإنكشاف أثناء الصلاة فيه مشقة فيعفى عنه فلا يوثر فيها
فهو كيسير الدم .

وبهذه الأدلة ثبت أثر الإنكشاف أثناء الصلاة أما مايتأتى على
إنكشاف العورة أثناء الصلاة من النظر هو ما يهم بيانه في هذا المبحث .
أثر النظر للعورة أثناء الصلاة :
وللفقهاء في أثر النظر للعورة أثناء الصلاة رأيان :

الرأي الاول :

نظر لا يوثر فيها ولا يبطلها . وله صور متعددة منها :

١ - النظر لعورة نفسه أو للعورة التى يحل له نظرها .

كما يرى أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، في نظره لعورة نفسه لا يوثر
في الصلاة لأنها ليست بعورة في حق نفسه .

ويرى ابن حزم : إن نظر لعورة يحل له نظرها كعورة امرأته ولم ينشغل
بذلك النظر ، فلا أثر له على الصلاة فهي صحيحة ، ونظره لعورة
نفسه ناسيا وهو قول المالكية أيضا .

٢ - النظر لعورة الغير لا يبطل الصلاة ، ما لم يشغله ذلك ، أو يتلذذ به ،
أو النظر لعورة أمامه ناسياً عند بعض المالكية .

٣ - النظر لعورة المصلى من أسفل . لا من أعلى لا يبطل الصلاة ولا يوثر
فيها عند بعض الشافعية والحنابلة .

الرأي الثاني :

نظر يؤثر في الصلاة ويبطلها . وفيه صورتان هما :

١ - النظر لعورة نفسه يبطلها عند الإمام محمد من الحنفية وعند بعض فقهاء المالكية وهو رأي الشافعية والحنابلة في النظر لعورة نفسه من أعلى .

٢ - النظر لعورة الغير أيضا يبطلها . عند المالكية كنظره لعورة إمامه عمداً . أو إنشغاله بالنظر لعورة الغير والتلذذ بذلك .

وفيما يلي نصوص الفقهاء المثبتة لهذه الآراء .

نصوص الفقهاء

أولا : نصوص الفقهاء المثبتة لראيهم الأول : وهو عدم إبطال الصلاة

بالنظر للـعورة وهـي :

نص الحنفية :

ما يذكره ابن الهمام :

قال : " روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله -

عورته في حقه ليست بعورة فتصح " (١) أي أن نظره لعورة نفسه التي

يجوز له نظرها في غير الصلاة لا أثر لنظرها في الصلاة . وصلاته صحيحة

لأنها ليست بعورة في حق نفسه .

ويقول الزيلعي :

" روى ابن شجاع نصا عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لو كان

محلل الجيب ، فنظر إلى عورة نفسه ، لا تفسد صلاته ولو صلى في قميص

واحد لا يرى أحد عورته لكن لو نظر إليه إنسان من تحته رأى عورته

لاتفسد صلاته لأنه ليس بكاشف للعورة " (٢)

وعند الظاهرية :

ما يقوله ابن حزم : " وأما من تأمل في صلاته عورة لا يحل

له النظر إليها فإن صلاته تبطل " (٣)

(١) شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ٢٦٢ .

(٢) تبين الحقائق . ج ١ ، ص ٩٥ .

(٣) المحلي : ج ٣ ، ص ٢٢٥ .

أما المالكية :

فقد قالوا : " من نظر إلى محرم في الصلاة لا تبطل صلاته وإن كان عاصياً " (١) والعماد بالمحرم هو العورة المحرم نظرها مطلقاً كالنظر لعورة الغير -

وقالوا أيضاً : " من نظر إلى عورة نفسه أو إمامه ولم يتعمد الرؤية ولم يتلذذ بالنظر . لا تبطل صلاته لأنه في منزلة من لم ينظر إذ لا إثم عليه ولا حرج . وأما إن نظر لعورة شخص آخر غير نفسه وغير إمامه فلا تبطل ولو تعمّد النظر لها " (٢)

ومن الشافعية :

يقول ابن حجر :

" وصرحوا أيضاً بأن رؤية العورة من الأسفل لا تغر حتى قالوا لو وقف على سطح والناس يمرون من تحته وينظرون إلى عورته صحت صلاته " (٣)

وهو قول لبعض الشافعية في عدم بطلان الصلاة من نظر إلى عورته

أثناءها .

ومن الحنابلة :

يقول الشيخ منصور البهوتي :

" لو نظر إليه أي إلى عورته حال إنكشافها ولو كان الإنكشاف

-
- (١) الخرشي على مختصر سيدي خليل . ج ١ ، ص ٢٥٣ .
(٢) انظر: حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ . مواهب الجليل . ج ١ ، ص ٥٠٠ .
(٣) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي . ج ١ ، ص ١٧١ .

زمناً طويلاً لم تبطل صلاته .

وقال أيضا : لا يجب ستر العورة من أسفل وإن تيسر النظر من

أسفل كمن صلى على حائط . (١)

مما يدل هذا على أن النظر للعورة من أسفل أو في حال

انكشافها لا أثر له على الصلاة .

وقال ابن قدامة :

فإن انكشف من العورة يسير لم تبطل صلاته . وحداليسير

ملا يفحش في النظر . (٢)

أي أن النظر اليسير الغير فاحش للعورة لا يبطل الصلاة . لأن في

انكشاف العورة استلزام النظر إليها حتى لو كان الانكشاف يسيراً جداً .

لذلك فإن انكشفت ونظر إليها لا أثر له على الصلاة .

(١) انظر : شرح منتهى الإرادات . ج ١ ، ص ١٤١ .

(٢) انظر المغنى والشرح الكبير . ج ١ ، ص ٦١٧ ، ٦١٨ .

ثانيا : من نصوص الفقهاء في رأيهم الثاني : وهو أثر النظر في ابطال

_____ الصلاة مايلي :-

من المالكية :

فقد قال بعضهم : " من نظر عورة نفسه أو عورة إمامه فلان صلاته تبطل حيث كان النظر عمدا . " (١) وهذا يبين أثر النظر أثناء الصلاة سواء لعورته أو لعورة إمامه فإنه يبطلها .

أما الحنفية :

فقد قال ابن الهمام :

" لو صلى في قميص مطول الجيب وهو بحال يقع بصره على عورته في الركوع أو يقع عليها بلا تكلف لا يصح بما روى هشام عن محمد رحمه الله " (٢) .

ومحمد من الحنفية وهو الذي ينص على ابطال صلاة من نظر لعورته

كما دل على ذلك النص السابق .

والشافعية :

يقول ابن حجر : " وصرحوا أيضا بأن رؤية العورة من الأسفل لا تغني حتى قالوا لو وقف على سطح والناس يعمرون من تحته وينظرون إلى عورته

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل . ج ١ ، ص ٢٥٣ .

(٢) شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .

(١)
صحت صلاته .

فبطلان الصلاة أتى من تهتكه بكشف عورته ونظر الآخرين إليها .
وقال النووي : " ستر العورة شرط لصحة الصلاة فإن انكشف شيء من عورة المصلي لم تصح صلاته سواء أكثر المنكشف أم قل . . . وسواء المصلي في حفرة الناس والمصلي في الخلوة " (٢) والانكشاف في حفرة الناس يستدعي نظرهم إليها . فمطلق انكشاف العورة يبطل الصلاة ومطلق النظر إليها سواء منه أو من غيره يبطلها أيضا . لأنه لن يتمكن من النظر إلا بعد الانكشاف .

من الحنابلة :

قال الشيخ منصور البهوتي :

" فلو صلى عريانا خالياً أو في قميص واسع الجيب ولم يزره ولم يشد عليه وسطه ، وكان بحيث يرى منه عورة نفسه في قيامه أو ركوعه ونحوه : لم تصح صلاته . كما لو رآها غيره " (٣)

وهذا يدل على أن رؤيته للعورة أثناء صلاته يبطلها . لأن عدم صحتها دليل على بطلانها وكذلك لو نظر إلى عورة غيره . إذا كان ممسكاً يفحش في النظر يبطلها .

(١) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي : ج ١ ، ص ١٧١ .

(٢) انظر المجموع : ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٣) شرح منتهى الإرادات . ج ١ ، ص ١٤١ وانظر كشف القناع . ج ١ ،

وبعد سرد نصوص الفقهاء في أثر النظر للعبورة أثناء الصلاة
لا بد من ذكر الأدلة المؤيدة لهذه الآراء .

الأدلة

مايسند القول الأول من الأدلة هو :

١ - من السنة :

حديث عمرو بن سلمة السابق محل الشاهد فيه : " فكننت إذا سجدت
تكشفت عني . فقالت : امرأة من النساء واروا عينا عورة قارئكم " (١)
ومما عرف أن هذا الحديث قد انتشر ولم ينكر ذلك الرسول صلى الله
عليه وسلم ولا أحدا من أصحابه . فلو كان النظر يبطل لنبه إليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيث أن الحديث قد اشتهر . وقد كن
النساء ينظرن إلى عورة هذا الإمام . مما يدل على أنه لا أثر للنظر على
الصلاة .

٢ - من المعقول :

عند من قال لا يبطل الصلاة النظر لعبورة نفسه . قالوا : لأنها
ليست بعبورة في حق صاحبها فيجوز له نظرها سواء في صلاة أو غيرها
وإذا نظر فلا أثر لهذا النظر على الصلاة .

وعند من قال جواز النظر من أسفل لصعوبة التحرز من ذلك
لأن الواجب الستر من أعلى ومن الجوانب ولا يجب من أسفل مما قد يتسبب
في النظر ويتسامح فيه .

(١) سبق تخريجه ، ص ٥٩٩

وكما قالوا لأن شيايب الأغنياء لا تخلو من فتق • وشيايب الفقراء لا تخلو من خرق غالباً والإحتراز عن ذلك يشق فعفى عنه • فإذا عفى عن الكشف عفى عن النظر لأن في وجود الفتق أو الخرق في الشيايب يؤدي إلى النظر للعودة ، ومادام قد عفى عن وجوده وظهور العودة منه فقد عفى عن النظر إليها فلا أثر له على الصلاة •

مايسندالرأى الثاني من الأدلة هو :

١ - من السنة :

من السنة : حديث سهل السابق محل الشاهد فيه : " لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوساً " (١)

وقال ابن حجر : " قال الكرمانى : وغيره إنما نهين عن الرفع خشية أن يلحقن شيئاً من عورات الرجال عند الرفع منه " (٢)
فتأخير رفعهن لئلا ينظرن لعورات الرجال يدل على حرمة ذلك ، وأن له أثره على الصلاة لإحتمال كشفها أثناء السجود •

يوضح ذلك ابن حجر في قوله : " أن حكمة نهين عن المبادرة بالرفع خشية أن يلحقن شيئاً من عورات الرجال عند الرفع صحيح لاغبار عليه ووجهه : أن متابعة الإمام من جملة المصالح ووقوع نظرهن على بعض عورات الرجال بغرض وقوعه من باب المفسد وأي المفسد وقد قرر الأئمة أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح فطلب منهن عدم المبادرة بالرفع

(١) سبق تخريجه ، ص ٢٠٦

(٢) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر • ج ١ ، ص ١٧١ •

وإن فرض أنه فات به متابعة الإمام تقديماً لما هو أخطر وأعظم
 فإن قلت كيف يقدم الموهوم من خشية النظر على المحقق من متابعة
 الإمام قلت وعلى التنزل فالموهوم بفرض وقوعه قد تعظم مفسدته فيقدم
 على المحقق الذي لامفسدة فيه " (١)

فلو كان نظرهم لا أثر عليه لما كان لهذا النهي فائدة
 من حيث يؤدي إلى تأخرهم عن متابعة الإمام .

٢ - من المعقول :

إن في كشف العورة ليراها الآخرين . أو في تركها تنكشف لستري ،
 تهتك للستر الواجب في الصلاة . ومفسدة للناظرين لانشغالهم بذلك عن
 الصلاة وعدم تحقق الخشوع المطلوب فيها .

يؤيد ذلك ما استدل به ابن حزم وهو : (٢)

قوله صلى الله عليه وسلم : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا
 فهو رد " (٣) والنظر للعورة التي لا يحل نظره إليها وتأملها في الصلاة
 عمل لا يحل له ، فلم يمل كما أمره ومن لم يمل كما أمر فلم يأت بالصلاة
 التي أمره الله تعالى بها .

(١) الفتاوى الكبرى للشيخ ابن حجر . ج ١ ، ص ١٧١ .

(٢) المحلى : ج ٣ ، ص ٢٢٦ .

(٣) أخرجه البخاري . كتاب الصلح . باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح

مردود . ج ٢ ، ص ١١٢ .

ومسلم في صحيحه . كتاب الأقضية . باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات

الأمر . م ٣ ، ج ٥ ، ص ١٣٢ .

المناقشة والترحيج :

إن مايسند القول الأول ، من السنة يمكن أن يقال إن هذا الحديث جاء في الفيلام أي الطفل يؤيد ذلك قوله * وأننا ابن سبع سنين أو ثمان سنين * وهو حينئذ طفل مميز وللفقهـاء اختلاف في حكم النظر لعورته سبق بيانه ، فلا يحمل البالغ على الطفل لأن للطفل أحكام خاصة به تختلف عن أحكام البالغين . وقد يعفى للطفل مالا يعفى لغيره من البالغين . وتعارض القول الأول أيضا النصـوص الصحيحة والصريحة في غرض النظر عن العورة حتى ولو كان في الصلاة بل هي في الصلاة أشد حرمة من غيرها . فمطلق الأمر بغض النظر عن العورات يشمل جميع الأحوال ومنها حالة الصلاة فيبطل القول الأول بهذا العموم ويكون للنظر أثر في الصلاة لما فيه من الإنشغال عنها المؤدى لإبطالها .

وبذلك يترجح القول الثاني وهو النظر للعورة أثناء الصلاة يبطلها بقوة الأدلة ودراة للمفاسد الناتجة عن ذلك . ولكن في هذا تشدد ومشقة شديدة .

لذا يمكن الجمع بين الرأيين . فنقول : أن في النظر الأولى عفو فلا أثر له على الصلاة لصعوبة التحرز منها .

أما تكرار النظر أو التلذذ به والإنشغال عن الصلاة به سواء كان لعورة نفسه أو لغيرها . يبطل الصلاة لانشغاله عن الصلاة

بالنظر وفقدانه الخشوع المطلوب فيها .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لعلي : يا علي لاتتبع النظرة النظرة
فإن لك الأولى وليست لك الآخرة " (١)

فهذا يدل على العفو عن النظرة الأولى والتسامح فيها وهو
من أسر الدين وسماحته المطلوبة . ووقع الإثم على تكرار النظر
وهذا الحديث يعم جميع الأحوال سواء في صلاة أو غيرها .

((والله أعلم))

(١) سبق تخريجه ، ص ٢٨١

المبحث الثالث

((أثر النظر في الصيام))

الصيام ركن من أركان الإسلام يجب الحفاظ على أركانه وشروطه وواجباته ، لأنه عامل مهم من عوامل ضبط النفس ، وطريق موصل لتحقيق التقوى التي يسعى لنيلها الإنسان . وفيه مجال لتقرير الإرادة الجازمة ، والعزيمة الصادقة ، والاستعلاء على ضروريات الجسد من شهوات البطن والفرج وعلى الإنسان أن يحافظ على هذه العبادة لما فيها من فوائد كثيرة تعود على الفرد والمجتمع بخير الدنيا والآخرة . فعليه أن يكبح جماح نفسه ، ويغلب شهواته وأهوائه بالصيام ، الذي هو فريضة الله . وأن يحصى صيامه بالكف والابتعاد عن شهوات البطن ، وهما أكبر شهوتين للإنسان فإذا تمكن منهما كان على غيرهما أقدر وأحفظ .

تعريف الصيام :

الصيام لغة :

" صام : يصوم : صوما ، وصياما وأصطام . وصوم : هو اسم للجمع ، وهو ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام ، وقيل : هو في اللغة الإمساك عن الشيء ، وترك له .

قال تعالى ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ ^(١) وهو صوم عن الكلام

أي : إمساك له وتركه " ^(٢)

(١) لسان العرب . مادة صام ، فصل الصاد . حرف الميم . ج ١٢ ، ص ٣٥٠ ، المصباح المنير . مادة صام . كتاب الصاد . ص ٣٥٢ .

(٢) سورة مريم آية ، (٢٦) .

والصيام شرعا :

هو إمساك بنية عن أشياء مخصوصة في زمن مخصوص ، من شخص

مخصوص " (١)

شرح التعريف :

الإمساك : هو الترك .

بنية : لأنه عبادة يفتقر إلى نية . لقوله صلى الله عليه

وسلم : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " (٢) والصيام

عمل بدليل قوله عليه السلام " قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له إلا

الصيام هو لي وأنا اجزي به " (٣)

عن أشياء مخصوصة : وهي الأكل والشرب والجماع وغيرها —

مفسدات ومبطلات الصيام .

في زمن معين : هو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس .

من شخص مخصوص : هو المسلم العاقل غير الحائض والنفساء .

حكم الصيام :

الصيام قسمان : فرض - تطوع

وينقسم الفرض إلى ثلاثة أقسام :

١ - صوم رمضان .

٢ - صوم الكفارات .

٣ - صوم النذر " (٤)

والذي يهم الآن هو صوم رمضان ، لأنه هو الواجب علينا صيامه

(١) انظر شرح منتهى الارادات . ج ١ ، ص ٤٣٧ . المجموع ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم : ج ١ ، ص ٦٠ .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الصيام . باب فضل الصيام . ج ٢ ، ص ٣ ، ١٥٧

(٤) المجموع : ج ٦ ، ص ٢٤٨ .

بالكتاب والسنة والإجماع ، ولأن باقي أنواع الصيام تأخذ أحكام صوم رمضان في الأركان والشروط والمبطلات وغيرها إذن حكم صوم رمضان واجب أداءه وقضائه .

أدلة مشروعية الصيام :

أولا : من الكتاب :

أ - قوله تعالى * يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * (١)

وجه الدلالة :

الآية صريحة في دلالتها على أن صيام رمضان فرض على المسلمين كما كان فرض على الأمم السابقة .

ب - قوله تعالى * شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ * (٢)

وجه الدلالة :

محل الشاهد قوله : " فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ " يقول الفخر الرازي : (٣) " والشهر مأخوذ من الشهرة ويسمى الشهر شهراً لشهرة أمره والشهرة ظهور الشيء ، وسمى الهلال شهراً لشهرته وبيانه

(١) سورة البقرة ، آية ، (١٨٣) .

(٢) سورة البقرة ، آية ، (١٨٥) .

(٣) التفسير الكبير ، ٤/ ٥٠٠ ، ص ٨٣ - ٩٠ (يتصرف) .

وفي بيان معنى الآية في الشاهد :

شهد : أى حضر ، والشهود : الحضور . وفيها قولان : أحدهما :
أن مفعول شهد محذوف ، لأن المعنى : فمن شهد منكم البلد أو بيته بمعنى :
لم يكن مسافرا وقوله " الشهر " انتصابه " على الظرف ، وكذلك الهاء
في قوله " فليصمه " الثاني : مفعول شهر هو الشهر والتقدير : من
شاهد الشهر بعقله ومعرفته فليصمه .

وقوله : فمن شهد منكم الشهر فليصمه " جملة مركبة من شرط وجزاء
فالشرط : هو شهود الشهر ، والجزاء : هو الأمر بالصوم . ومالم يوجد
الشرط بتمامه لا يترتب عليه الجزاء . والشهر : إسم للزمان المخصوص
من أوله إلى آخره . وظاهر الآية يقتضى أن عند شهود الجزء الأخير
من الشهر ، يجب عليه صوم كل الشهر ، وهذا محال لأنه يففى إلى إيقاع
الفعل في الزمان المتقضي ، وهو ممتنع . لذلك لا يمكن إجراء هذه
الآية على ظاهرها ، وإنه لابد من صرفها إلى التأويل ، ويحل لفظ
الشهر إلى جزء من أجزاء الشهر . في جانب الشرط . فيصير تقريره . من
شهد جزءا من أجزاء الشهر فليصم كل الشهر . فعلى هذا : من شهد
هلال رمضان ، فقد شهد جزءا من أجزاء الشهر ، وقد تحقق الشرط
فليترتب عليه الجزاء ، وهو الأمر بصوم كل الشهر^(١) .

ثانيا : من السنة :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : " بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا
إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة

(١) انظر المرجع السابق .

وصيام رمضان وحج البيت " (١)

وجه الدلالة :

هذا الحديث جمع أركان الإسلام كلها المفروضة على العباد
والتي يجب عليهم أن يلتزموا بها ويؤدوها . كما جاءت بها الشريعة
الإسلامية والحديث أصل عظيم في معرفة الدين الإسلامي ، وعليه
إعتمادنا . وقد وضح في هذا الحديث أن الصوم أحد أركان الإسلام
التي يعتمد عليها . فهو واجب الأداء والقضاء .

ب- عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم شأثر الرأس ، فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله
عليّ من الصلاة ؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا ، فقال :
أخبرني ما فرض الله عليّ من الصيام ؟ فقال شهر رمضان إلا أن تطوع
شيئا ... الخ الحديث (٢) رواه البخاري .

وجه الدلالة :

هذا الحديث ينص بعبارات واضحة على وجوب صوم رمضان وأنه
فرض على كل مسلم .

الإجماع :

ذكره النووي :

" والإجماع متظاهر عليه ، وأجمعوا على أنه لا يجب غيره (٣) أي غير
رمضان . "

-
- (١) سبق تخريجه : ص ٥٩٠
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصوم . باب وجوب صوم رمضان ،
ج ١ ، ص ٣٢٤ .
(٣) المجموع : ج ٦ ، ص ٢٥٢ .

أي أنهم قد أجمعوا على صوم رمضان وأنه فرض واجب . وركن الصيام هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج ، وعدم المحافظة عليه يؤدي إلى فساد الصوم . وقد شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم على المفطر عمداً من غير سبب في رمضان بقوله صلى الله عليه وسلم " من أفطر يوماً من رمضان من غير علة ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه " (١) وما ذلك إلا لفغيلة الصيام الواجب ، وهو صيام رمضان وعظمه وطهره وبركته وقد سيته . فيجب المحافظة عليه من كل ما يفسده من مفسدات الصوم من شهوتي البطن والفرج وشهوة البطن معروفة لدى الجميع وهي الأكل والشرب بأنواعهما . أما شهوة الفرج فهي الجماع ومقدماته أيضاً مما لا يخفى على الجميع . والجماع في نهار رمضان مفسد للصيام بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب :

قوله تعالى * أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ وَلَا تَبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (٢)

(١) أخرجه البخاري كتاب الصوم . باب إذا جامع في رمضان . ج ١ ،

ص ٣٣١ .

(٢) سورة البقرة ، آية ، ص ١٨٧ .

وجه الدلالة :

الآية تدل دلالة واضحة على إباحة الجماع في ليالي رمضان

وتحريمه في نهاره . وقد اتضح ذلك من عدة وجوه :-

(١) قوله تعالى * أَحِلَّ لَكُمْ * وهو يقتضي أنه كان محرماً قبل

ذلك ، أي أن الجماع أحل في ليالي رمضان ، وهو يفيد أنه محرم

في النهار كما هو واضح من مفهوم المخالفة .

(٢) قوله تعالى * فَأَلْزَمَ بَشْرُوهُنَّ * أمر وارد عقب الحظر

أي أنه كان محرماً في نهار رمضان ، فأحل في لياليه والأمر

بعد الحظر للإباحة .

حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ

(٣) قوله تعالى *

الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ *

(١)

مفهوم الغاية وهو قسم من أقسام المخالفة يدل على حرمة

الجماع بعد طلوع الفجر ، وهي الغاية التي أحل قبلها الجماع ، وحرم

بعدها ، لأن إباحة الجماع كان لغاية الفجر . فيكون محرم بعده ، وإن

سكت عنه ولم ينطق به .

(٤) وقوله تعالى * ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ * فيه تحديد وقت

الصيام من الفجر إلى غروب الشمس .

(١) انظر الأحكام للآمدي : ج ٢ ، ص ٤٥٨ .

وأصول الفقه للبرديسي : ص ٣٧٦ .

ثانيا : من السنة :

" ماروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان . قال : هل تجد ما تعتق رقية . قال : لا . قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال : لا . قال : ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال : تصدق بهذا . قال : أفقر منا . فما بين لابتئها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال : إذهب فاطعمه أهلك . " (١)

الإجماع :

لاخلاف بين العلماء في أن الجماع مفسد للصوم وقد نص على ذلك ابن قدامة (٢) والنووي (٣)

وبهذه الأدلة يتبين حكم الجماع في نهار رمضان .
أما مقدماته من مباشرة أو لمس أو نظر فقد اختلف الفقهاء فيها .
ومن مقدمات الجماع التي لها أهميتها في موضوع هذا البحث هو النظر في نهار رمضان فهل له أثر على الصيام فيفسده أم لا ؟ وهل يوجب شيئا أم لا ؟ .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الصوم . باب تغليظ تحريم الجماع فسى

نهار رمضان على الصائم . م ٢ ، ج ٣ ، ص ١٣٩ .

(٢) انظر: المغنى والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٥٤ .

(٣) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم : ج ٧ ، ص ٢٢٤ .

هذا ما سيتوضح أمره في هذا المبحث بإذن الله .

ينقسم النظر في نهار رمضان إلى قسمين :-

القسم الأول :

" نظر لا يتبعه إنزال في نهار رمضان "

القسم الثاني :

" نظر يصحبه إنزال في نهار رمضان "

وفيما يلي تفصيل للقسمين :

القسم الأول :

النظر الذي لا يتبعه إنزال في نهار رمضان . وهذا ليس له

أثر على الصيام باتفاق الفقهاء ، فلا يفسد الصيام ولا يوجب شيئاً

وقد نص على هذا الفقهاء منهم :

(١)

ابن قدامة من الحنابلة :

يقول : " أن لا يقترن بالنظر إنزال فلا يفسد الصوم بغير اختلاف "

وهذا يدل على أن النظر إذا لم يصحبه إنزال لا يفسد الصوم باتفاق لعدم

وجود الخلاف .

ويقول الدسوقي (٢) وغيره من فقهاء المالكية :

" إذا نظر وعلم السلامة ، وكان غير مستدام ، لشيء عليه ولو حصل

(١) انظر المغني والشرح الكبير : ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٢) بتصرف حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٥١٨ . الخري . ج ٣ ، ص ٢٤٤ . بلغة

السالك . ج ١ ، ص ٢٤٤ .

إنعاط (١)

أي أنه إذا نظر وعلم السلامة من الإنزال ، ولو قصد النظر بدون إستدامته حتى ولو اشتهى ، فإنه لا يفسد الصوم ولا شيء عليه .
وكذلك عند الحنفية (٢) والشافعية (٣) لأنهم لم يعتبروا النظر بإنزال في نهار رمضان مفطراً ومفسداً للصيام ، فكذلك إذا كان النظر بدون إنزال لا يفسد الصيام .

وقد قال بهذا الظاهرية (٤) وأيضا والشيعة (٥)

كما سيتضح ذلك من نصوصهم الآتية التى ستأتى في الكلام عن

القسم الثانى .

استدل الفقهاء على ذلك بالقياس وهو :-

أ أن النظر بدون إنزال في نهار رمضان كالنظر إلى الأكل والشرب بشهوة ، فإنه قد يشتهي الأكل الذى أمامه ، وينظر إليه ، ولكن لا يأكل فلا يفسد صومه .

كذلك النظر إلى المرأة بشهوة أو العكس بدون إنزال لا يفسد

الصوم ، ولا يوجب شيئا لأنه ليس فيه قضاء للشهوة .

وهو بذلك يشبه المغمضة أيضا إذا لم يكن معها نزول الماء

لاتفطر ، فكذلك النظر إذا لم يكن معه نزول الماء لا يفطر ، ولا يفسد

الصوم . لأنه لا خيار فيه .

(١) إنعاط لغة : نعظ الذكر ينعظ نعظاً ونعظاً ونعوظاً ، وأنعظ : قام وأنتشر

والإنعاط الشيق . وأنعظت المرأة : شبت وأشتهت أن تجامع . وإنعاط

الرجل : انتشار ذكره وأشتهى الجماع . (انظر: لسان العرب. مادة نعظ

فصل النون . حرف الطاء ، ج ٢ ، ص ٤٦٤) .

(٢) انظر : شرح فتح القدير . ج ٢ ، ص ٣٢٩ .

(٣) انظر : المجموع . ج ٣ ، ص ٣٢٢ . إعانة الطالبين . ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٤) انظر : المحلى . ج ٦ ، ص ٢٠٣ .

(٥) انظر : اللعة الدمشقية : ج ٢ ، ص ٩٨ .

القسم الثاني :

أثر النظر مع الإنزال في نهار رمضان .

اختلف الفقهاء في أثره على الصيام إلى ثلاثة فرق وهي

كما يلي :-

الفريق الأول :

قال بأن النظر مع الإنزال لا يفسد الصوم ولا يوجب شيئاً وقاله :

" أبو الشعثاء جابر بن زيد التابعي وسفيان الثوري وأبو يوسف وأبو شور،
 وذهب إليه الشافعية (١) والحنفية (٢) والظاهرية (٣). وقول للحنابلة (٤)
 بشرط ألا يكون معه تكرار أو متعابعة نظر .

الفريق الثاني :

قال إنه يفسد الصوم ، ويوجب القفاء فقط وقال بهذا المالكية (٥)
 عند عدم متابعة النظر ، وتكرره في العني ، والحنابلة (٦) أيضاً إذا لم
 يكرر النظر مع إنزال العني لا المذي .
 ووجه شاذ للشافعية (٧) ذكره السرخسي ، وهو قول عطاء والحسن
 البصري بن صالح (٨)

(١) أنظر المجموع . ج ٦ ، ص ٣٢٢ .

(٢) أنظر المبسوط : ج ٣ ، ص ٧٠ .

(٣) أنظر المحلى : ج ٦ ، ص ٢٠٣ .

(٤) أنظر المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٠ .

(٥) أنظر المدونة الكبرى . ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٦) أنظر المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٧) أنظر المجموع . ج ٦ ، ص ٣٢٢ .

(٨) أنظر المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٩ .

الفريق الثالث :

قال بإفساد الصوم مع وجوب القضاء والكفاره وهو مذهب المالكية^(١) ، إذا كرر النظر وتابعه وأنزل المني . " وحكى ذلك ابن المنذر عن الحسن البصري : هو كالجماع فيجب القضاء والكفارة ونحوه . عن الحسن بن صالح " (٢)

" وقال به بعض الشيعة لأنهم جعلوه في حكم الإستمناء ، ويجب في الإستمناء القضاء والكفاره " (٣)

(١) انظر : المدونه الكبرى . ج ١ ، ص ١٤٩

(٢) المجموع . ج ٦ ، ص ٣٢٢ .

(٣) انظر : اللعة الدمشقية : ج ٢ ، ص ١٩٠

نصوص الفقهاء المثبتة لأرائهم

الفريق الأول :

القائلون أنه لا يفسد الصوم . وهم الحنفية يتفح من نصهم

الآتي :-

" أو أنزل بنظر ، لأنه لم يوجد منه صورة الجماع ولا معناه وهو الإنزال عن شهوة بالمباشرة ، كما إذا تفكر فأمنى " (١)

وقال السرخسي : (٢)

" فإذا نظر إلى فرج امرأته فأنزل فصومه تام مالم يمسها، وإن النظر كالتفكير على معنى أنه مقصور عليه ، غير متصل بها ، ولو تفكر في جمال امرأة فأنزل ، لم يفسد صومه فكذلك إذا نظر إلى فرجها . ولو كان هذا مفسداً للصوم لم يشترط فيه التكرار كالمس .

والشافعية نص على رأيهم الرملي في عدم وجوب الفطر بالفكر والنظر قال : " لا الفكر والنظر بشهوة ، إذ هو إنزال من غير مباشرة فأشبهه الإحتلام . وإن كان تكرره بشهوة حراماً " (٣)

ويقول الشيرازي :

" وإن نظر وتلذذ فأنزل ، لم يبطل صومه ، لأنه إنزال من غير مباشرة فلم يبطل الصوم . كما لو نام فاحتلم " (٤)

(١) مجمع الأنهر . ج ١ ، ص ٢٤٤ .

(٢) المبسوط : ج ٣ ، ص ٧٠ ، ٧١ . (بتصرف)

(٣) نهاية المحتاج : ج ٣ ، ص ١٧٠ .

(٤) المذهب : ج ١ ، ص ١٩٠ .

فهذه النصوص تؤكد قولهم في أن النظر مع الإنزال لا يفسد الصوم ولا يجب القضاء . وقولهم إذا كان معه تكرار زيادة في التأكيد في عدم إفساده للصيام ، بنظر أدى إلى إنزال مني حتى ولو كان النظر بتكرار .

ومن نصوص الحنابلة :

ما يقوله علاء الدين المرداوي :

"إنه إذا لم يكرر النظر لا يفطر ، وهو صحيح ، وسواء أمنى أو أمذى . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب لعدم إمكان التحرز" (١)

ويقول شمس الدين المقدسي :

"إن لم يكرر النظر لم يفطر ، لعدم إمكان التحرز" (٢)
قال ابن قدامة (٣) وكذا الشيخ منصور البهوتي (٤).

أما الظاهرية :

فيتضح مرادهم من قول ابن حزم : " ولا ينقض الصوم حجاممة ولا احتلام ولا إستمناء ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة لــــه فيما دون الفرج ، تعتمد الأمناء أم لم يمن ... " (٥)
ويدخل النظر ضمن المباشرة . فهي لا تفطر كما هو مفهوم من قولهم .

(١) الإنصاف : ج ٣ ، ص ٣٠٢ .

(٢) الفروع : ج ٣ ، ص ٥٠ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٠ ، ٤٩ .

(٤) انظر: كشاف القناع : ج ٢ ، ص ٣١٩ .

(٥) المحلي : ج ٦ ، ص ٢٠٣ .

الفريق الثاني :

القائلون : إن النظر يفسد الصوم ، ويوجب القضاء فقط .

وهم المالكية :

كما نص على ذلك مالك بقوله : " عندما سئل : " أ رأيت من نظر إلى امرأته في رمضان فأنزل . أعليه القضاء والكفارة؟ " قلت : فإن لم يتابع النظر إلا أنه نظر ، فأنزل ، ماعليه في قول مالك قال : عليه القضاء ولا كفارة عليه .

وفي المذي : " قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن الرجل ينظر إلى أهله في رمضان على غير تعمد ، فيمذي ؟ " قال : أرى أن يقضي يوماً مكانه " (١)

ومن نصوص الحنابلة ما يقوله علاء الدين المرداوي :
" قوله : أو كرر النظر فأنزل - فسد صومه . وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب " (٢)

ويقول ابن قدامه في وجوب القضاء : (٣)
" إنه حتى أفطر بشيء من ذلك . أي من المفطرات وذكر منها تكرار النظر - فعليه القضاء لا تعلم في ذلك خلافاً ، لأن الصوم كان ثابتاً في الذمة فلا تبرأ منه إلا بأدائه ، ولم يؤده فبقي على ما كان عليه ولا كفارة في شيء مذكراه - أي من مفسدات الصوم - في ظاهر المذهب .

(١) انظر المدونة الكبرى . ج ١ ، ص ١٩٩ . و حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٥١٨ .

(٢) الإنصاف . ج ٣ ، ص ٣٠٢ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٩ .

لأنه أفطر بغير جماع ، فلم توجب الكفارة . ولأنه في إيجاب الكفارة بهذا ، ولاجماع . ولايصح قياسه على الجماع لأن الحاجة إلى الزجر عنه أمس ، والحكم في التعدي به أكد . ولهذا يجب به الحد - أي الجماع - إذا كان محرماً ، ويختص بإفساد الصوم دون سائر محظوراته ، ووجوب البدنة ولأنه في الغالب يفسد صوم الإثنين بخلاف غيره . " (١) أي الذكر والأنثى .

عند الشافعية :

" حكاه السرخسي في الأمالي أنه إذا كرر النظر فأنزل بطل صومه . " (٢)

الفريق الثالث :

القائلين بإفساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة . وهو مذهب المالكية :

" كما نص في الخرشي على مختصر سيدي خليل : " إن علم عدم السلامة أو شك فيها جرمت بالقضاء والكفارة في المنى " (٣) أي أن عدم السلامة من الإنزال بالنظر فإنه يؤثر في الصوم مما يفسده ويوجب القضاء والكفارة . ويقول الدسوقي :

" أصحها قول أشهب أنه لا كفارة عليه إلا أن يتابع حتى ينزل " (٤) . أي إن تابع النظر وكرره حتى أنزل فقط

(١) انظر المرجع السابق : ج ٣ ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) المجموع . ج ٦ ، ص ٣٢٢ . روضة الطالبين . ج ٢ ، ص ٣٦١ .

(٣) بتصرف الخرشي على مختصر سيدي خليل . ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

(٤) خاشية الدسوقي . ج ١٠ ، ص ٥١٨ .

وجب عليه القضاء والكفارة وهو قول مالك في المدونة :

" إن تابع النظر فأنزل ، فعليه القضاء والكفارة " (١)

ومن نصوص الشيعة :

ما يقوله محمد جمال الدين مكي : (٢)

" مما يجب الكف عنه في نهار رمضان - منها الإستمناء

وهو طلب الإماء بغير الجماع مع حصوله لامطلق طلبه . وإن كان محرما

أيضا إلا أن الأحكام الآتية لاتجرى فيه وفي حكمه النظر والإستمتاع بغير

الجماع فيكفر من لم يكف عن أحد هذه اختيارا في صوم واجب متعين ، أو

في شهر رمضان مع وجوبه بقريئة المقام . ويقضي الصوم مع الكفارة

لو تعمد الإخلال بالكف المؤدي إلى فعل أحدهما^٩

وفيما يلي عرض الأدلة المثبتة لهذه الأراء .

(١) المدونة الكبرى . ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٢) أنظر اللمعة الدمشقية . ج ١ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

الأدلة

إن أصحاب الفريق الأول القائلون بأن النظر مع الإنزال في نهار رمضان لا أثر له على الصيام ، فلا يفسده ولا يوجب به شيئاً وقد استدلوا بما يلي :

أولاً - الأثر :

" ماجاء عن جابر بن زيد رضي الله عنه قال : " إن تطرأ فأمنى يتم صومه " (١)

وهذا أثر ظاهر وصريح في دلالة على أن النظر مع الإنزال لا يفسد ولا يفسد الصوم ولا يوجب شيئاً .
ثانياً - القياس :

قاسوا الإنزال بالنظر على الإنزال بالفكر ، لأنه إنزال عن غير مباشرة ، فهو مقصور عليه ، غير متصل بالمنظور إليها ولا يمكن التحرز منه كالتفكير والاحتلام . فلا يفسد بهما الصوم ولا يوجب شيئاً فكذلك النظر مع الإنزال لا يفسد الصوم ، ولا يوجب شيئاً " (٢)

" ثم إنه لو كان النظر مفسداً للصوم لم يشترط فيه التكرار عند من قال به كالمس فإنه لا يشترط فيه التكرار . لأن مجرد لمسة تفطر عند من قال بذلك . ومادام قد اشترطوا التكرار فهو لا يفسد الصوم به لأن اللمس يفسد الصوم بدون تكرار فكذلك النظر لا يفسد الصوم به لإشتراط التكرار " (٣)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصوم . باب مباشرة الصائم . ج ١ ، ص ٣٣٠ .

(٢) أنظر : المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٩ ، المبسوط . ج ٣ ، ص ٧٠ .

(٣) أنظر : المرجع السابق ، وتبيين الحقائق . شرح كنز الدقائق . ج ١ ، ص ٣٢٣ .

استدل أصحاب الفريق الثاني بما يأتي :

أولاً : بقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه :

" لا تتبع النظرة النظرة فإنما الأولى لك والأخرى عليك " (١)

وجه الدلالة :

النهي في الحديث نهى مطلق عن تتابع النظر المحرم سواء

كان النظر لأجنبية ، لما فيه من فتنة محرمة أو النظر لزوج أو أمة في نهار رمضان ، لأنه يؤدي إلى ارتكاب محظور وهو قضاء الشهوة التي تنافي ركن الصوم في نهار رمضان .

" وأن النظرة الأولى تقع بغتة ولا يمكن التحرز منها ، فعفى عنها . أما إذا تعدد النظر بعد ذلك حتى أنزل فقد ، فوت ركن الصوم ، وهو الإمساك عن المفطر فيفسد الصوم ، لأنه فعله متعمداً قاصداً للذة التي يقضي بها شهوته ، وإن كانت قاصرة وهو فعل يمكن التحرز منه بعدم تكرار النظر وتتابعه . فهو يشبه الإنزال باللمس " (٢)

القياس :

" قاسوا الإنزال بتكرار النظر على الإنزال باللمس " (٣) أي أن

الإنزال بالنظر يفسد الصوم ، كالإنزال بالمباشرة والقبلة ، فإنها تفطر إذا تبعها إنزال .

(١) سبق تخريجه . ٢٨١

(٢) انظر : المبسوط . ج ٣ ، ص ٧٠ ، تبیین الحقائق . ج ١ ، ص ٣٢٣ .

(٣) انظر : المغني والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٩ ؛ شرح منتهى

الإرادات . ج ١ ، ص ، الفروع . ج ٣ ، ص ٤٠٢ .

ومن الأحاديث التي تثبت أن القبلة والمباشرة واللمس يفسد

الصوم هي :-

" عن عائشة رضي الله عنها قالت : " كان النبي صلى الله

عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لإربه " (١)

يقول ابن حجر العسقلاني : " قولها : " ولكنه كان أملككم

لإربه " أشارت بذلك إلى أن الإباحة لمن يكون مالكاً لنفسه دون من

لا يأمّن من الوقوع فيما يحرم " (٢)

فالقبلة والمباشرة المؤدية للإنزال لا تجوز ، لأنها تفسد الصوم

كذلك النظر إذا كان معه إنزال لا يجوز لأنه يفسد الصوم كالمباشرة

وإذا فسد الصوم وجب القضاء .

الفريق الثالث :

استدل أصحاب الفريق الثالث : القائلون إنه يفسد الصوم

ويوجب القضاء والكفارة .

بالقياس على الجماع في نهار رمضان . بعلّة قضاء الشهوة

المحرمة في النهار ، فهي مشتركة بين الجماع والنظر مع الإنزال والحكم

بفساد الصوم ، ووجوب القضاء والكفارة " (٣)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصوم . باب المباشرة للماءم

ج ١ ، ص ٣٣٠ .

(٢) فتح الباري . ج ٨ ، ص ٢٩٢ .

(٣) انظر المدونة الكبرى . ج ١ ، ص ١٩٩ ، المجموع . ج ٦ ، ص ٣٢٢ ،

اللمعة الدمشقية . ج ٢ ، ص ٩٨ .

مناقشة الأدلة والترجيح

بعد الإطلاع على أدلة كل من الفرق السابقة يتضح أن الغالب على أدلتهم اعتمادها على القياس بالإستناد إلى بعض الأحاديث الغير مباشرة ، التي تقوى القياس في هذه النقطة والأثر .

فالفريق الأول : قاس النظر مع الإنزال في نهار رمضان على الإنزال بالفكر والإحتلام ، بحجة أنه مقصور عليه غير متصل بالمنظور إليه مباشرة . كما أنه فعل لا يمكن التحرز منه .

ويمكن الاجابة عليه بأن الصيام عبادة يبتغي بها وجه الله سبحانه ، وأجره عظيم عند الله ، فيجب على الإنسان المحافظة على الصيام عن كل ما يخذشه وينقص أجره .

والنظر مع الإنزال فيه قضاء لبعض الشهوة ، ولو لجزء بسيط منها ، والصائم مأمور بإمساك عن قضاء الشهوة .

كما أن النظر فعل يمكن الإحتراز منه ، بصرف البصر عنه إلى ما هو أفضل كالصلاة ، وقراءة القرآن وغيرها من العبادات .

وقياسه على الفكر والإحتلام قياس مع الفارق . لأن الفكر والإحتلام يصعب التحرز منهما والإبتعاد عنهما ، لما فيه من الحرج والمشقة الشديدة ومن ساحة شريعتنا رفع الحرج .

كما يقول ابن قدامة : إن في المواخذة بالفكر حرج وهو ممنوع بالإضافة إلى أن تكرار النظر بلذة حتى الإنزال ، فيه قصد وتعمد لقضاء

الشهوة الممنوعة في نهار رمضان ، وهذا مما يضعف ما استدل به الفريق الأول .

أما الفريق الثالث الذى قاس النظر مع الإنزال في نهار رمضان على الجماع في قضاء الشهوة ، يمكن الرد عليهم بأنه مباشرة غير تامة ، ولا يشبه الجماع في شيء . فهو قياس مع الفارق .

(١) وتبعاً لقاعدة "إذا اجتمع الحلال والحرام غلب جانب التحريم" ويترجح قول الفريق الثاني القائلين أن النظر مع الإنزال في نهار رمضان يفسد الصوم .

كما قاسوه على الإنزال بالمباشرة دون الفرج ، والعلة هي قضاء الشهوة بالإنزال ، والمقيس عليه المباشرة ، والمقيس هو النظر وجماع هذه العلة المشتركة بين النظر والمباشرة يفسد الصوم لما في ذلك من قضاء الشهوة ، وإن كانت غير تامة . إلا أنه قضاء للشهوة التى يجب الإمساك عنها في نهار الصيام الواجب . كما أنه إذا نظر أو باشر وأمسك ولم ينزل ، لا يفسد صيامه لانتفاء العلة فينتفي الحكم .

ويتضح ذلك في الأحاديث الصحيحة منها .

ما يرويه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم .

وفي رواية البخارى " كان يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لأربه " أى لحاجته ولنفسه .

(١) الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطي . ص ١٠٥ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي . ص ١٢١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الصوم . باب القبلة للصائم . ج ١ ، ص ٣٣٠ ومسلم في صحيحه . كتاب الصوم . باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته . م ٢ ، ج ٣ ، ص ١٣٥ .

(٣) سبق تخريجه : ص ٦٣٢ .

وعن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم " سل هذه " لأم سلمة " ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال رسول الله : قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر فقال لرسول الله أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له " (١) أنه يتقن الله ويخشاه فإذا باشر نسائه يملك نفسه ، فلا ينزل حتى لا يفسد صومه أو يبخدشه ، فكذلك النظر إذا كان معه إنزال أفسد الصوم .

(٢) والأثر المروى عن جابر بن زيد يمكن حمله على أنه يتم صومه فلا يفسده بالمفطرات الأخرى ، إذا ظن أن نظره مع الإنزال مفسد للصوم . وإفساد الصوم ليس معناه أن يفطر فلا يمسك عن شيء من مفسدات الصوم ، بل الواجب عليه إذا نظر فأمنى ، أن يتم صومه رغم العلم بأنه قد فسد ، وعليه قضاءه فإن هذا ليس سبباً لثلا يمسك عن باقي المفطرات .

وقياس النظر مع الإنزال على الجماع . قياس مع الفارق لأنه مباشرة غير تامة ، مقصورة عليه غير متصل فلا يوجب الكفارة كما في الجماع ، ولأنه لا يشبه الجماع في شيء ، فهو ليس بجماع أصلاً ، لأنه ليس فيه قضاء الشهوة ، بل هو سبب لحصول الشهوة .

كما أن إبطال الصيام ووجوب القضاء والكفارة بالجماع في نهار رمضان ، ثبت بالنص الصحيح الصريح .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الصوم . باب بيان أن القبلة فسي الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته . ج ٣ ، ص ١٣٧ .

(٢) سبق ذكره ، ص ٦٣٠ .

ولا يوجد نص في النظر مع الإنزال ولا إجماع .

فيترجح الأخذ برأي الفريق الثاني أخذا بالأحوط ، فتقول

بفساد الصوم ، ووجوب القضاء فقط .

((والله أعلم))

المبحث الرابع

أثر النظر في الحج

ان من أركان الإسلام ودعائمه الحج ، وهو رمز استسلام المخلوق لخالقه إِذ يَلْغُهُ أمره عن طريق رسله ، وفيه تذكير بحال الأنبياء والمرسلين ومقاماتهم وخاصة إبراهيم ومحمد عليهما السلام ، وفيه تذكير بمآثرهم الجليلة ، وتعبداتهم العظيمة وآثارهم الحميدة ، ليزداد العبد بهـا إيماناً ويقيناً .

يقول الله عز وجل : **وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ** « (١) »

فمن منافع الحج التي تشير إليها الآية القرآنية ما هو عائد على المسلمين جميعاً ، وهي الوحدة والتساوي بين الشعوب المسلمة ، وتجديد الروابط الدينية واللغوية والاقتصادية ، حيث يجتمع المسلمون في الأماكن المقدسة من مشارق الأرض ومغاربها في صعيد واحد ، يعبدون إلهاً واحداً ، ويتشاورون في أمور دينهم ودنياهم ، فهو دليل على أن الإسلام دين المساوات بين الشعوب .

ومن منافع الحج التي تعود على الفرد نفسه هي تعلم الصبر ، لأن الحج جهاد وكبح العواطف والجام النزوات ، وتصفية النفس وتعويدها على البذل والإنفاق وتحمل المشاق ، وترك الزينة والخيلاء .

كما ان في السفر للحج والإستعداد له بالزاد والراحلة تذكيراً بالأخرة ، والترود لها بالأعمال الصالحة فهو توجه إلى الله وإقبال على الأخرة وتجرد عن الدنيا وفيه تذكير بأحوال يوم القيامة ، حيث يقوم الناس من قبورهم حفاة عراة .

تعريف الحج :

الحج لغة : القصد ، حج اليينا فلان أي قدم ، وحج يحججه
 حجا : قصده والحج : قصد التوجه إلى البيت بالأعمال المشروعة
 فرضا وسنة . وجمعه (حَج) بالضم . والحج بالكسر : الاسم . والحججة
 بالكسر : أيضا : المرة الواحدة . وقيل السنة والجمع : حجج " (١)
 الحج شرعا : قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص (٢) . أو قصد
 موضع مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص على وجه مخصوص " (٣)

شرح التعريف :

موضع مخصوص : هو بيت الله الحرام والمشاعر المقدسة منى وعرفه
 ومزدلفه .

في زمن مخصوص : وهي المواقيت الزمنية وهي : شوال وذى القعدة
 وعشرة ذى الحجة .

من شخص مخصوص : هو المسلم البالغ العاقل الحر المستطاع .

وتريد المرأة المحرم .

(١) انظر بتصرف : " لسان العرب مادة : حج . فصل الحاء - حرف الحيم

ج ٢ ، ص ٢٢٦ ، مختار الصحاح : مادة : حج . باب الحاء ، ص ١٢٢ ، المصباح
 المنير مادة : حج . كتاب الحاء : ص ١٢١ .

(٢) شرح منتهى الإرادات : ج ١ ، ص ٤٧٢ .

(٣) الاختيار : ج ١ ، ص ١٣٩ .

على وجه مخصوص : هي كيفية الحج وهي الاحرام والطواف ، والسعي ،
والوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، والمبيت بمنى ، ورمي الجمرات ،
والحلق أو التقصير وكلا التعريفين بنفس المعنى .

حكمه :

" هو فرض عين على كل مكلف حر مسلم مستطيع في العمرة مرة واحدة ، الا ان ينذر فيجب الوفاء بالنذر بشرطه : (١)

أدلة فرضية الحج :

أولا :

- أ - من القرآن : قوله تعالى : * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ *
(٢) * مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا *
ب - قوله تعالى : * وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ * (٣)

وجه الدلالة :

١ - الآية الاولى :

قول القرطبي (٤) : في قوله تعالى : " ولله " ، السلام
لام الإيجاب والإلزام ، ثم أكد بقوله تعالى : " على " التي هي
من أؤكد الفاظ الوجوب عند العرب ؛ فإذا قال العربي : " لفلان عليّ
كذا ، فقد وكده وأوجبه فذكر الله تعالى الحج بأبلغ الفاظ الوجوب ،
تأكيدا لحقه وتعظيما لحرمة ، ولا خلاف في فرضيته " .

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٨ ، ص ٧٢ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : (٩٧) .

(٣) سورة البقرة ، الآية : (١٩٦) .

(٤) أحكام القرآن للقرطبي : ج ٤ ، ص ١٤٢ .

اذن الآية تنص على وجوب الحج على كل مكلف بقدر الاستطاعة بصريح

العبارة . والامر يقتضي الوجوب .

٢ - الآية الثانية :

يقول الفخر الرازي (١) : " قوله تعالى " : " وأتموا "

أمر بالاتمام ، وهو امر مطلق ، ومعناه افعلوا الحج والعمرة على نعت الكمال والتمام .

أولا : أن الاتمام قد يراد به فعل الشيء

كاملا تاما ، ويحتمل أن يراد به اذا شرعتم في الفعل فأتموه ، واذا ثبت الاحتمال ، وجب ان يكون المراد من هذا اللفظ هو ذاك ، وبيانه يدل عليه قوله تعالى : (ثم اتموا الصيام الى الليل) اي فافعلوا الصيام تاما الى الليل ، وحمل اللفظ على هذا اولى من قول من قال : المراد فاشرعوا في الصيام ثم أتموه . لان على هذا التقدير يحتاج الى الاضمار وعلى التقدير الذى ذكرناه لا يحتاج اليه ، فثبت ان قوله : (واطموا الحج) يحتمل ان يكون المراد منه الاتيان به على نعت الكمال والتمام ، فوجب حمله عليه .

ثانيا : من السنة :

١ - " عن عبد الله قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بني

الاسلام على خمس : شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله ،

واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان " (٢)

اخرجه مسلم .

(١) التفسير الكبير : ج ٥ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ٥٩١ .

ب- " عن أبي هريرة قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
" يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا " . فقال
رجل : أكلُ عام يارسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً . فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو قلت نعم لوجبت ، ولما
استطعتم . ثم قال : " ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم
بكثرة سؤالهم وأختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا
منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه " (١) أخرجه مسلم .

وجه الدلالة :

الحديث الأول ينص على أن الحج أحد أركان الإسلام الخمس ودعائمه
العظام ، وهو واجب على كل مكلف .
والحديث الثاني : يدل على أن الحج فرض واجب أيضا بصريح العبارة
في العمر مرة واحدة .
فالحديثان واضعان في دلالتيهما على وجوب الحج .

الاجتماع :

(قد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على الحج مرة واحدة في العميان
للمستطيع) (٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الحج . باب فرض الحج مرة في العمر . ج ٢ ، ص ٤ ، ص ١٠٢ .

(٢) انظر : المغني والشرح الكبير : ج ٣ ، ص ١٦٠ .

ويلزم الحاج والمعتزم الاحرام وهو :

لغة :

" أحرم الشخص نوى الدخول في حج أو عمرة ومعناه : أدخل نفسه

في شيء حرم عليه به مما كان حلالا له . ورجل محرم وجمعه محرمون .

وامرأة محرمة : وجمعها محرمات . وحريم الشيء ما حوله من حقوقه ومرافقه^(١)

وهو نية الدخول في التحريم ، لأنه يحرم على نفسه بنيته ما كان مباحا له

قبل الاحرام . " (٢)

شرعا :

" نية النسك^(٣) . "

أى : نية الدخول في الحج أو العمرة . (٤)

" وسمي الدخول في النسك إحراما ، لأن المحرم بإحرامه حرم على

نفسه أشياء كانت مباحة له . وهي محظورات الإحرام من النكاح ، والطيب

وحلق الشعر^(٥) ، وتقليم الأظافر ، وتغطية الرأس ، ولبس المخيط للذكر ،

والصيد ، والوطء ، - أى الجماع - والمباشرة دون الفرج .

أما الجماع فيحرم بالإتفاق على الرجل المحرم وكذا المرأة المحرمة

وهو المباشرة في الفرج .

(١) انظر : المصباح المنير : ج ١ ، ص ١٣٢ . كتاب الحاء . مادة حرم .

(٢،٢) حاشية الروض المربع : ج ٣ ، ص ٥٤٦ .

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة : ج ١ ، ص ٦٣٩ .

(٥) انظر : كشف القناع : ج ٢ ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

لقلوله تعالى : * الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ (١)
وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ * (٢)

قال أبو بكر الجصاص :

" حصل من اتفاق جميع من روى عنه - كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعطاء وعمرو بن دينار - ... تأويله أن الجماع مراد به - أي الرفث - ... ولا خلاف أنه أريد به الجماع ... " (٣)
ولقلوله صلى الله عليه وسلم : " فمن حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ... " (٤)

ولإجماع الأمة على ذلك. قال ابن رشد : " أجمع المسلمون على أن هؤلاء النساء على الحاج حرام من حين يحرم " (٥)

(١) الرفث لغة : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته يعني التقبيل والمغازلة ونحوهما مما يكون في حالة الجماع . وأصله قول الفحش .
والرفث أيضا الفحش من القول وكلام النساء في الجماع . وقيل الرفث التعريض بالنكاح وقال غيره الرفث كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة .

(انظر لسان العرب . مادة (رفث) فصل الرابع ، حرف الشاء : ج ٢ ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : (١٩٧) .

(٣) انظر احكام القرآن للجصاص : ج ١ ، ص ٣٠٧ ، والكنيا الهراس : ج ١ ، ص ١١٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ج ٢ ، ص ٤٠٧ ، وأحكام القرآن لابن العربي : ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٤) أخرجه البخاري . كتاب الحج . باب فضل الحج المبرور . ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٥) بداية المجتهد : ج ١ ، ص ٢٤٠ .

هذا حكم الجماع . أما مقدماته من مباشرة بلمس أو نظر فلفقهاء فيها آراء . ومايهم التحدث عنه هنا هو أثر النظر في النسك . فإذا كان النظر بدون إنزال ، فلا أثر له على النسك بلا خلاف بين الفقهاء . كما نص على ذلك ابن قدامة حيث قال : وإن لم ينزل لم يفسد حجه ، ولانعلم أحدا قال بخلاف ذلك لأنه لا يمكن التحرز منه أشبه الفكر . والله أعلم .
وإذا صحب النظر إنزال ، فهل له أثر على النسك أم لا ؟
اختلف الفقهاء فيه إلى ثلاثة آراء وهي :

الرأى الاول :

يقول : ليس للنظر مع الإنزال أثر على النسك ، فلا يفسده ، ولا يوجب شيئا .
وقد ذهب إلى ذلك الشافعية ، والحنفية ، وأحد الآراء عند الحنابلة وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه .

الرأى الثاني :

قال : أنه يوءثر في النسك ، فيوجب فيه فقط . ولا يفسد الحج ، ولا يوجب القضاء .
وقد قال بهذا الحنابلة ، بشرط تكرار النظر حتى الإنزال .
وكذلك قول للمالكية بشرط عدم استدامته . وعند إنزال المسذى أيضا .
وهو أيضا أحد الأقوال عند الشيعة .

الرأى الثالث :

قال : له أثر على النسك ، لأنه يفسده ويوجب الفدية والقضاء .

وهو قول المالكية اذا كان معه استدامة نظر ولذة .

وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء المشبهة لهذه الأقوال وأدلتهم :

نصوص الرأى الأول :

من نصوص الشافعية : ما يذكره الرملي في قوله :

" وتحريمه مقدماته - أى الجماع - كقبلة ونظر ولمس

ومعانقة بشهوة ، ولو مع عدم إنزال أو مع حائل ، ولا دم في النظر بشهوة ،

والقبلة بحائل ، وإن أنزل " بخلاف ماسوى ذلك من المقدمات فإن فيها الحدم وإن لم ينزل" (١) ويقول النووى :

" إذا نظر إلى امرأة بشهوة ، وكرر النظر حتى أنزل فلا يفسد

حجه ، ولا فدية بلا خلاف عندنا " (٢)

ويقول قيلوبي وعميرة :

" لاحرمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقا . " (٣)

فهذا النص يبين حكم النظر بشهوة سواء أنزل أو لم ينزل فإن

حجه تام ، ولا شيء عليه مطلقا ، ويستوى في هذا الرجل والمرأة ، فلا إفساد

للحج ولا فدية فيه من دم وغيره .

(١) انظر: نهاية المحتاج : ج ٣ ، ص ٢٢٩ .

(٢) المجموع : ج ٧ ، ص ٤١٣ .

(٣) حاشية قيلوبي وعميرة : ج ٢ ، ص ١٣٧ .

من نصوص الحنفية في ذلك :

ما يذكره الكاساني : " قال : ولو نظر إلى فرج امرأته عمن شهوة فأمنى ، فلا شيء عليه بخلاف المس عن شهوة فإنه يوجب الدم . أمنى أو لم يمن ، لأن النظر ليس من باب الإستمتاع ولا قضاء الشهوة ، بل هو سبب لزرع الشهوة في القلب والمحرم غير ممنوع عما يزرع الشهوة كالأكل" (١)

ويقول السرخسي أيضا في باب محظورات الإحرام :

" والنظر لا يوجب على المحرم شيئا وإن أنزل لأن النظر بمنزلة التفكير ، إذا لم يتصل منه صنع بالمحل . ولو تفكر فأمنى لا يلزمه شي فكذاك إذا نظر " (٢)

الحنفية أيضا لا يوجبون شيئا على المحرم إذا نظر بشهوة ، أنزل أم لم ينزل ، وقاسوه على الإنزال بالفكر . لأنه لامباشرة معه ولا استمتاع ، ولا قضاء للشهوة في النظر ، وإنما يزرع الشهوة في القلب . وهذا غير ممنوع على المحرم . قياسا على نظر الأكل للمصائم . فإنه يزرع الشهوة في قلب المصائم ولكن لا يفطر ولا شيء عليه إلا إذا أكل .

نص الحنابلة :

يذكره ابن قدامة : " قال : إن كرر النظر فأنزل أو لم ينزل لم يفسد حجه لأنه إنزال من غير مباشرة ، أشبه الإنزال بالفكر والإحتلام لأنه لا يمكن التحرز منه " (٣)

(١) انظر : بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ١٩٥ .

(٢) المبسوط : ج ٤ ، ص ١٢٠ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير : ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٩ .

نصوص الرأي الثاني :

من الحنابلة :

قال مجد الدين البرمكي في باب محظورات الإحرام : " إن كرر النظر فأمنى لم يفسد نسكه ، ولزمته بدنة ، وعنه شاة • وإن أمنى بنظرة أو كررها فأمذى لزمته شاة " (١)

ويقول شمس الدين المقدسي :

" إن كرر النظر فأمنى لم يفسد لعدم الدليل والمباشرة ، أبلغ ، وعليه بدنة ، نص عليه ، واختاره الخرق ونصره القاضي وأصحابه . لأنه من دواعي الجماع كقبلة وطيب وعنه شاة • " (٢)

ففي هذه النصوص يتضح أن الإنزال قد يكون منيا أو مذى ، وحكم المني بالنظر في الحج لا يفسد النسك ويوجب الفدية إذا تكرر النظر حتى أمنى •

وإن كرر النظر فأمذى وجب عليه الفدية • ولا يفسد نسكه ، وعند المالكية إن أمذى ابتداء أو بعد مداومة نظر وتكرره • فإن عليه الفدية •

(١) انظر: المحرر في الفقه : ج ١ ، ص ٢٣٧ •

(٢) الفروع : ج ٣ ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ •

من نصوص المالكية :

ما يقوله مالك بن أنس :

" ان شطر فأنزل الماء ، ولم يدم ذلك ، فجاءه ماء دافق
فأهرقه ، ولم يتبع النظر ، تلذذا ، فحجه تام ، وعليه الدم " (١)

ويقول العدوي :

" وأما الفكر والنظر فلا يحمل افساد بخروج المني بسببهما ، الا
إذا كان كل منهما للذة وإدامة كل منهما ، وخروج المني عنه ، وأما
خروجه بمجرد الفكر والنظر ، فانما فيه الهدي فقط . وانزال المني
موجب للهدي مطلقا سواء خرج ابتداء ، أو بعد مداومة النظر . وان
لم يكن معه انزال فلا شيء " (٢)

(١) المدونة الكبرى : ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٢) انظر : حاشية العدوي : ج ١ ، ص ٢٨٦ ، والخرشي على سيدي خليل :

ج ٢ ، ص ٣٥٨ .

وفي المذى يقول الخرشي :

" واما ذائه أى فيه الهدى وسواء خرج ابتداءً أو بعد مداومة النظر
أو الفكر " (١)

وهذا يثبت الفدية من الامذاء بالنظر بشهوة في الحج سواء خرج
من بدايته للنظر أو مع مداومته ولا يترتب عليه إفساد الحج .

من نصوص الشيعة :

مايقوله محمد جمال الدين مكي :

يقول : " ولو نظر إلى أجنبية فأمنى من غير قصد له ولا عادة ،
فبدنة للموسر ، وبقرة للمتوسط ، وشاة للمعسر . والمرجع في المفهومات
الثلاثة إلى العرف .

وقيل : ينزل ذلك على الترتيب فتجب البدنة على القادر عليها ،
فإن عجز عنها فالبقرة ، فإن عجز عنها فالشاة ، وبه قطع في الدروس والرواية
تدل على الأول ، وفيها أن الكفارة للنظر ، لا للإمناء ، ولو قصد الإمناء ،
أو كان من عادته فكالمستمني ، فعلى المحرم بدنة .

ولو نظر إلى زوجته بشهوة فأمنى فبدنة ، وفي الدروس جـ زور
والظاهر اجزاؤهما ، وبغير شهوة لاشيء وإن أمنى ، مالم يقصده ، أو يعتده . " (٢)

أيضا الشيعة يقولون بعدم فساد الحج في النظر بشهوة ، إلا أنهم
أوجبوا الفدية لأجل النظر ، لا لأجل الإمناء .

(١) الخرشي : ج ٣ ، ص ٣٥٩ .

(٢) انظر : اللمعة الدمشقية : ج ٢ ، ص ٣٥٧ .

لأن فدية النظر على الترتيب عرفا هي : بدنة ثم بقرة ثم شاة ،
 أما لو قصد الإمناء بالنظر فعلى المحرم بدنة .
 هذا كله بالنسبة للنظر للأجنبية ، أما الزوجة ففي النظر إليها
 بشهوة مع الإنزال بدنة ، وإذا كان نظره بغير شهوة لشيء عليه ، حتى ولو أمنى
 ما لم يقصد ذلك . أو يعتاد ذلك أى يكون من عادته . وجه تام .

نصوص الرأى الثالث :

القائلون : أنه يفسد الحج ويوجب القضاء والهدى .

قال مالك بن أنس :

" إن أدام النظر وأشتهى بقلبه حتى أنزل فعليه الحج قابلا
 والهدى ، وقد أفسد حجه " (١)

ويقول سيدى خليل :

" كما يفسد الحج بالجماع كذلك يفسده استدعاء المنى ، سواء كان
 ذلك بيده أو بنظره المستدام حتى أنزل وسواء كان استدعاء المنى عمداً
 أو جهلاً أو ناسياً للإحرام . والهدى بإدامة النظر " (٢)
 وكذلك نص عليه أحمد غنيم (٣) والشيخ الصاوى (٤) من فقهاء المالكية .

(١) المدونة الكبرى : ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٢) انظر: الخرشى : ج ٢ ، ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،

(٣) انظر: الفواكه الدواني : ج ١ ، ص ٤٢٩ .

(٤) انظر : بلغة السالك : ج ١ ، ص ٢٩٢ .

إن كرر النظر أو داوم عليه حتى اشتهى وأنزل ، فقد فسد حجه ،
وعليه حج قابل وهدى. وهو القول الثاني .

سبب الخلاف :

بعد ذكر نصوص الفقهاء الشبهة للآراء الثلاثة والمثبتة لها ،
يمكن القول أن الأصل في هذا الاختلاف هو " الرفث " في قوله تعالى :

" الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ
وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ
يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتِزَادُوافَاتُ خَيْرٍ الزَّادِ النَّفْوَى وَأَنْتُمْ
يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴿١١٧﴾ " (١)

محل الشاهد :

قوله تعالى : * فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ *

اختلف المفسرون في تأويل " الرفث " في الآية إلى قولين :

القول الأول :

قالوا : إن المراد به الجماع ، وقد روى ذلك عن ابن عباس

القول الثاني :

x

قالوا : إن المراد به كل قول يتعلق بذكر النساء ، وهذا يشمل

النظر والمباشرة فيما دون الفرج والجماع ، فهو كلمة جامعة لكل ما يريد.

الرجل من أهله ، ويدخل تحته النظر .

وهذه نصوص المفسرين في ذلك :

قال الطبري (١) :

« قوله : " فلا رفث " قال ابن عمر : الرفث : الجماع .

وعن ابن عباس مثل ذلك " .

وهذا يؤيد القول الأول ، فلا يدخل النظر فيه لإختصاصه بالجماع

فقط .

ويقول القرطبي (٢) :

« قيل : الرفث كلمة جامعة لما يريد الرجل من أهله ،

وعلى هذا القول يدخل تحته النظر بشهوة مع الإنزال فيه ، فيكون

حراما .

ويقول ابن العربي (٣) :

" الرفث : كل قول يتعلق بذكر النساء ، وقد يطلق على الفعل

من الجماع والمباشرة ، وإذا وقع الوطء في الحج أفسده ، لأنه محظور . فإن

وقعت المباشرة لم تفسده ، لأن تحريمها لكونها داعية إلى الجماع ، كما

حرم الطيب والنكاح ولو وجد الطيب أو النكاح لم يفسد الحج ، فكذلك

بالمباشرة .»

وهذا النص يؤيد القولين السابقين إلا أنه فرق بين الجماع والمباشرة .

فالجماع يفسد الحج ، والمباشرة لا تفسده .

(١) انظر الكيا للهراش : ج ١ ، ص ١١٣ ،

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ج ٢ ، ص ٤٠٧ .

(٣) انظر : أحكام القرآن لابن العربي : ج ١ ، ص ١٣٣ .

ويقول ابو بكر :

" روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه التعريف بالنساء ،

وكذلك عن ابن الزبير •

وقال عطاء : الرفث : الجماع فما دونه من قول الفحش •

وقال عمر بن دينار : هو الجماع فما دونه من شأن النساء " (١)

وعلى هذا القول يدخل النظر في الحج في معنى " الرفث " •

وتحت هذه المعاني قد يدخل النظر ، أو يخرج • فمن أخرج النظر

من معنى الرفث قال : معناه الجماع فقط • ومن أدخله قال : إنه يشمل

كل ما يريده الرجل من أهله ، فيدخل فيه الجماع والمباشرة فيما دون الفرج

كالقبلة والنظر •

ولكن هناك أدلة أخرى تعضد كل رأى لما ذهب إليه •

الأدلة :

استدل الفقهاء بأدلة قياسية بالإضافة للآية السابقة تؤيد

ما ذهبوا إليه من بيان أثر النظر في الحج • وهي كما يلي :

أدلة الرأى الأول :

استدل القائلون أن النظر في الحج مع الإنزال لا يفسده ولا يوجب

فدية ، وذلك أنهم حصروا " الرفث " في الجماع فقط ، فلا يدخل فيه

النظر ، وتخصيصه بالجماع يخرج ماعداه •

(١) انظر أحكام الجعاص : ج ١ ، ص ٣٠٧ ، والمغنى والشرح الكبير: ج ٣ ،

ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، والمبدع : ج ٣ ، ص ١٦٧ •

وقد أخذوا بالقياس :

١ - " حيث قاسوا الإنزال بالنظر في الحج على الإنزال بالفكر والإحتلام في أنه إنزال من غير مباشرة لأنه إذا تفكر فأمنى لا يلزمه شيء ، فكذاك إذا نظر (١) لأن المحذور هو الجماع والمباشرة باللمس والقبل ، والنظر ليس منـــــــــــــــــه فلا يعد من محظورات الإحرام التى تفسد الحج ، أو توجب الفديه .

٢ - إن النظر ليس من باب الإستمتاع ولا قضاء الشهوة ، بل هو سبب لزرع الشهوة في القلب . والمُحَرَّم غير ممنوع عما يزرع الشهوة كالأكل (٢) فالنظر للأكل في نهار رمضان لا يفطر ، رغم أنه يزرع الشهوة في القلب / أى شهوة الأكل للمصائم . فهو لا يحرم ، ولكن مباشرة الأكل هو المُحَرَّم على المصائم . كذلك النظر مع الإنزال لا يحرم ، ولا يوجب شيئاً لأنه لا يفسد الحج كالنظر للأكل لا يفسد الصوم ولا يوجب شيئاً .

ويقول ابن قدامه : " إن كرر النظر فأمنى ، لم يفسد حجه لعدم الدليل ، لأنه لانص فيه ولا إجماع ، ولا يصح قياسه على المنصوص عليه " (٣)

استدل أصحاب الرأى الثانى :

القائلون أن النظر مع الإنزال في الحج لا يفسد النســـــــــــــــــك ولكن يوجب فدية بأنه من معانى الرفث فهو يدخل تحت قوله " الرفث " وهي

(١) انظر : المغنى والشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ . المبدع

ج ٣ ، ص ١٦٧ .

(٢) بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ١٩٥ .

(٣) انظر : المغنى والشرح الكبير : ج ٣ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ .

والمبدع : ج ٣ ، ص ١٦٧ .

كلمة جامعة لما يريد. الرجل من أهله " فيدخل فيه النظر بشهوة مسمع
الانزال في الحج ، لأنه من محظورات الإحرام التي لاتفسد الحج
كالجماع ، بل يحرم فعلها ، وعلى فاعلها الفدية لأنها من دواعي الجماع ،
التي توجب الفدية .

والانزال بالنظر فعل مقصور على فاعله ، لايتعدى غيره - أي
المنظور إليه - وليس فيه قضاء للشهوة المحرم قضاؤها في الحج . بل هو
سبب من أسباب زرع الشهوة في القلب ، فيأخذ حكم المباشرة فيما دون الفرج
والطيب والنكاح .

فلا يفسد النسك ، ولايوجب القضاء ، ولكن يوجب الفدية
قياسا على الانزال بالمباشرة .

كما نص على ذلك الحنابلة :

" قالوا : إن النظر مع الانزال في الحج داعٍ من دواعي
الجماع كقبلة وطيب ، فلا يفسد النسك ، ولكن يوجب الفدية . كما فسي
الانزال بالمباشرة ، وهي فعل محظور ، لايفسد الحج ، ولكن يوجب
الفدية فقط " (١)

أستدل أصحاب الرأي الثالث :

" وهم القائلون أنه يفسد النسك ويوجب الفدية والقضاء . بأن
النظر مع الانزال في الحج يدخل في معنى " الرفث " المذكور في الآية

(١) انظر : الفروع ج ٣ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، المغنى والشرح الكبير ،
ج ٣ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ .

السابقة والمنهى عنه ، وأن المراد منه عند البعض الجماع ودواعيه من المباشرة ، وكل ما يتعلق بذكر النساء ، مما يريده الرجل من أهله ، من لمس وتعريض . فحظر سبحانه الحاج من الرفث ، الذي مراده التعريض بالنساء كالنظر بشهوة مع الإنزال ، دليل لحظر مافوقه من الجماع كما ذكر ذلك أبو بكر في قوله :

" إن حظر الرفث في الحج وهو التعريض واللمس . قد عقل به حظر مافوقه من الجماع ، لأن حظر القليل يدل على الكثير من جنسه ، وإباحة الكثير تدل على إباحة القليل من جنسه" (١) .

إذن النظر مع الإنزال في الحج من جنس الجماع ، فيأخذ حكمه في افساد الحج ، ووجوب الفدية والقضاء ، لأنه قضاء للشهوة المحرمة .

(١) أنظر : أحكام القرآن للجصاص : ج ١ ، ص ٣٠٧ .

مناقشة الأدلة

ان أثر النظر في النسك يتضح بعد مناقشة أدلة الفرق ومما هو واضح
أن أدلتهم تعتمد كلها على القياس .

فالفريق الأول قاسه على الفكر والاحتلام . وهو قياس مع الفارق الأئمة .
وقد أجاب عليه ابن قدامه :

" انه انزال بفعل محذور ، وهو النظر بشهوة فأوجب الفدية . كاللمس
أي أن النظر فعل كاللمس وهو فعل محذور على الحاج فيجب به ما يجب باللمس
وهي الفدية .

واستند في ذلك لأثر عن ابن عباس ، رواه الاثرم . قال له رجل : فعل
الله بهذه ، وفعل أنها تطيب لي ، فلكمتني وحدثتني حتى سبقتن الشهوة
فقال ابن عباس : أتم حبك ، واهرق دما .

وروى حنبل في المناسك عن مجاهد . ان محرما نظر الى امرأته حتى
أمذى ، فجعل يشتمها . فقال ابن عباس : أهرق دما ولا تشتمها ^(١) .

وأما الفريق الثاني فقد قاسه على المباشرة فيما دون الفرج : قال ان
النظر مع الانزال لا يفسد الحج ويوجب الفدية قياسا على المباشرة فيما
دون الفرج .

فقد ناقشه الكاساني :

بقوله " اللبس استمتاع بالمرأة وقضاء للشهوة ، فكان ارتفاقا كاملا . أما
النظر فليس من باب الاستمتاع ولا قضاء الشهوة بل هو سبب لزرع الشهوة في
القلب ، والمحرّم غير ممنوع عما يزرع الشهوة كالأكل ^(٢) .

(١) انظر : المغنى والشرح الكبير : ج ٣ ، ص ٣٣٠ .

(٢) بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ١٩٥ .

وقد قال فيه ابن قدامه في عدم صحة قياس الانزال بالنظر على

الانزال بالمباشرة:

" إن المباشرة أبلغ في اللذة ، وأكد في استدعاء الشهوة
فلا يصح القياس عليه . (١)

أما الفريق الثالث :

القائل أن النظر مع الانزال يفسد الحج ، ويوجب الفدية
والقضاء ، قياساً على الجماع لأنه فيه قضاء الشهوة كالجماع .
أجيب عليهم :

" المحرم هو الجماع وهو قضاء الشهوة على سبيل
الاجتماع صورة : وهو الايلاج ، ومعنى : وهو الانزال . ولم يوجد ذلك
في النظر ، فصار كما لو فكر فأمضى فإنه لا يجب عليه شيء لمفارقته
اياه صورة ومعنى . (٢)

(٣)
ويقول الكاساني أيضاً :

أما عدم فساد الحج فلأن ذلك حكم متعلق بالجماع في الفرج على طريق
التغليب . " والاصل الذي قاسوا عليه ممنوع . لأنه لانص فيه ولاجماع
ولا هو في معنى المنصوص عليه . وذلك لأن الوطء في الفرج ، يجب بنوعه
الحد ، ويتعلق به اثنا عشر حكماً ، ولا يفترق فيه الحال بين الانزال
وعدمه .

والصيام يخالف الحج في المفسدات ، ولذلك يفسد بتكسار
النظر مع الانزال والمذى وسائر محظوراته ، والحج لا يفسد بشيء من
محظوراته غير الجماع فافترقا . (٥)

-
- (١) المغنى والشرح الكبير: ج ٣ ، ص ٣٣٠ .
(٢) انظر : شرح فتح القدير والعناية على شرح الهداية : ج ٣ ، ص ٤٢ .
(٣) انظر : بدائع الصنائع : م ١ ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .
(٤) المغنى والشرح الكبير : ج ٣ ، ص ٣٣٠ .
(٥) انظر المغنى والشرح الكبير : ج ٣ ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

إن ماسبق كان في أثر الإنزال بالنظر في الحج . أي إنزال المنى
 أما أثر الإمذاء بالنظر في الحج فإن أصحاب الرأي الأول لم يوجبوا
 شيئاً بإنزال المنى بالنظر ولا أثر له وهذا قولهم في الأكبر . أما
 الأصغر فهو من باب أولى فلا يؤثر الإمذاء بالنظر على الحج .

وأصحاب الرأي الثاني والثالث . فإنهم أوجبوا الفدية فيه فقط ولا إفساد
 للحج مع المفارقه في نوع الفدية . فهم قد أوجبوا البدنه في الإنزال
 بالنظر في الحج . والشاة في الإمذاء بالنظر . وهذا عند الحنابلة
 مع تكرار النظر حتى يمدى ولا شيء فيه إن خرج ابتداء لصعوبة التحرز
 منه وهو الأرجح .

وعند المالكية وجوب الفدية سواء خرج ابتداء أو بعد مداومة
 نظر أو استدامته حتى الإمذاء .

الترجيح :

بعد ذكر سبب الخلاف وأدلة كل فريق ومناقشتها يتضح - والله
 أعلم - أن الأخذ بالرأي الثاني القائل بوجوب الفدية فقط إذا تعمّد
 الإنزال بالنظر مع تكراره ومداومته . إذ أنه لو نظر إلى القبول
 الأول لوجد قياسهم قياس مع الفارق بين الإنزال بالنظر وبين الإنزال
 بالتفكر ، وذلك لأن التفكير فعل لا يمكن الاحتراز منه ، بينما النظر
 يمكن الاحتراز منه ، بغضه وشغل العين في أي شيء آخر كالعبداء
 وقراءة القرآن .

وكما هو معلوم أنه لا إثم في النظرة الأولى فلا يجب لها شيء ، ولا يترتب عليه شيء . ولكن إذا كرر النظر وتعمد قصد الإنزال بشهوة ولذة ، فإنه فعل قصد به فعل محظور وهو قضاء الشهوة . وهو يخالف الجماع ، لأن الجماع للمحرم فعل عظيم ، فتكون عقوبته عظيمة . فلا يقاس عليه لوجود الفارق بينهما . فالأخذ بالوسط وهو رأى الفريسيق الثاني القائل بعد فساد الحج وعدم قضائه ولكن تجب الفدية للاحتياط في الدين . ولأن النظر وسيلة إلى الوطء المحرم ، كما أنه من دواعي الجماع كالقبلة والطيب ، فيكون محرما يوجب الفدية فقط .

الفصل الثاني

أثار النظر في النكاح

وفيه مباحث :

- ✧ المبحث الأول : أثر النظر في ثبوت حرمة المصاهرة .
- ✧ المبحث الثاني : أثر النظر في ثبوت المصداق .
- ✧ المبحث الثالث : أثر النظر في ثبوت الرجعة .

الفصل الثاني

((آثار النظر في النكاح))

النكاح عبارة عن عقد وثيق بين الذكر والأنثى يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بمأخذه على الوجه المأذون فيه شرعاً لتتكسر فيه حدة الشهوة المفطور عليها الإنسان من ذكر وأنثى لتسمو الروح وتصفو السريرة وتغلب الفضيلة على البشرية . فيسير الإنسان إلى الكمالات المنشود في هذه الدنيا لتعمير الأرض وتحقيق معنى الخلافة عليها بواسطة منهج واضح جعله الله سبحانه وتعالى نعمة من نعمه الكثيرة على البشرية منها ما يوصل لتقوية بناء المجتمع الذي يربط الأسر ببعضها بواسطة النكاح الذي يجعل المجتمع وحدة متماسكة متعاونة على ما يسعدها دنيا وآخره .

وقد تحدثت فيما سبق عن أحكام النظر في النكاح كالنظر بين الخاطبين والنظر بين الزوجين والنظر بين المحارم . وفي هذا الفصل أكمل حديثي عن آثار النظر في النكاح التي تظهر لي في ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أثر النظر في ثبوت حرمة المصاهرة .
- المبحث الثاني : أثر النظر في ثبوت المصداق .
- المبحث الثالث : أثر النظر في ثبوت الرجعة .

المبحث الأول

" أثر النظر في ثبوت حرمة المصاهرة " (١)

إن من الآثار التي تترتب على عقد النكاح ثبوت حرمة المصاهرة
صيانة لبناء الأسرة وحماية لها مما يصدع كيانها لتظل قوية متماسكة
تساهم في دور ايجابي في البناء والتعمير . وحرمة المصاهرة تشريع
إسلامي حكيم يتضح فيه سمو الإسلام وتشريعاته التي تحقق المحافظة على
دعائم الألفة والمحبة بين الأفراد إذ لولاه لساد في الأسرة ثم في المجتمع
الحقد والبغض والفوضى وتقطع أواصر المحبة بين الأرحام وهذا سبيل الخراب
والتدمير .

لذلك حرم الشارع الحكيم بالمصاهرة المرأة على أصول زوجها
وفروعه حرمة مؤبدة بمجرد العقد الصحيح .

كما جاء في قوله تعالى * وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ ... * (٢)

وقوله تعالى * وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ * (٣)

(١) المصاهرة : الصهر : القرابة . والصهر : حرمة الختونه . وخستن
الرجل صهره ، والمتزوج منهم أصهار الختن ، والأصهار أهل بيوت
المرأة ولا يقال لأهل بيت الرجل أختان . ومن العرب من يقول : صاهرت
القوم إذا تزوجت منهم ، وأصهرت بهم إذا اتملت بهم وتحرمت بجوار
أو نسب أو تزوج . وصهر القوم : ختنهم والجمع أصهار وصهراء
وقال الزجاج : الأصهار في النسب لا يجوز لهم التزويج .
أنظر : لسان العرب . مادة صهر . باب الصاد ، حرف الراء . ج ٤ ،
ص ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) سورة النساء ، آية (٢٢) .

(٣) حلائل : جمع حليله وهي الزوجة سميت حليلة لأنها تحل مع الزوج حيث
حل وذهب الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة الحلال . فهي حليلة بمعنى محله
وقيل : لأن كل واحد منهما يحل إزار صاحبه .
أنظر : لسان العرب . فصل اللام . حرف الحاء . مادة حلل : ج ١ ، ص ١٦٤ وما بعدها
والمصباح المنير . كتاب الحاء . مادة حلل : ج ١ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٤) سورة النساء ، آية (٢٣) .

يقول القرطبي^(١):

" أجمع العلماء على تحريم ما عقد عليه الأبناء على الأبناء وما عقد عليه الأبناء على الآباء سواء كان مع العقد وطء أو لم يكن، لأن لفظ النكاح يطلق على العقد سواء كان معه وطء أم لا .

لقوله تعالى : * وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ * (٢)

وقوله تعالى : * وَحَلَائِلَ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ * (٣)

ومما يحرم بالمصاهرة أيضا الأم على زوج ابنتها بمجرد العقد .
وتحرم البنت على زوج أمها بالدخول والعقد وحده لا يكون سبب للتحريم . لأن العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول بالأمهات يحرم البنات . وهو ما يعني في بحثي هذا .

والدليل هو قوله تعالى :
* حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ
الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ
وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ
وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ
الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُوهُنَّ
فَلَا حُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلَ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ
مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا * (٤)

محل الشاهد :

قوله تعالى * وَرَبَائِكُمُ (٣) اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي
دَخَلْتُمُوهُنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُوهُنَّ فَلَا حُنَاحَ عَلَيْكُمْ *

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٥ ج ٥ ، ص ١١٣ ،

(٢) سورة النساء ، آية (٢٣) .

(٣) الربيبة : بنت امرأة الرجل من غيره ، سميت بذلك لأنه يربّيها في حجره =

هذه الآية تدل دلالة صريحة وواضحة على تحريم بنات الزوجات

على الأزواج إذا دخل بالزوجة .

وهذا لا خلاف فيه بين جمهور الفقهاء . وهو تحريم البنت بالدخول

حرمة مويده على زوج أمها . وإذا عدم الدخول جاز النكاح .

كما ذكر ذلك القرطبي في قوله :

" اتفق الفقهاء على أن الربيبة تحرم على زوج أمها

إذا دخل بالأم ، وإن لم تكن ربيبة في حجره .

وقال أيضاً : أجمع العلماء على أن الرجل إذا عقد على المرأة

ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له نكاح ابنتها " (١)

وآختلفوا في معنى الدخول الموجب لتحريم الربائب إلى قولين :

القول الأول : قال إن المراد منه الجماع فقط وقصره على ذلك .

القول الثاني : قال إن المراد منه الخلوة ومايتخللها من مباشر

فيما دون الفرج كاللمس والقبل والنظر بشهوة .

والأول لاخلاف في التحريم به كما سبق الإشارة إليه . أما

الثاني فقد اختلف الفقهاء فيه تبعاً لاختلافهم في معنى الدخول .

والذي يهم هو أثر النظر في ثبوت الحرمة بالمصاهرة بين الربيبة

وزوج أمها . وللفقهاء في ذلك رأيان :

(=) فهي مربوبة غالباً كما يربي ولذا أنزل لسان العرب مادة: ربيب . فصل الرأء

حرف الباء . ج ١ ، ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ والحجر جمع حجور . وكونها في حجة عبارة

عن تربيتها وهو بناء للكلام على الغالب . انظر: لسان العرب، مادة: حجر

فصل الحاء - حرف الرأء . ج ٤ ، ص ١٦٧ .

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

الرأى الاول :

قال إن للنظر أثر في ثبوت الحرمة بالمصاهرة حيث أن الربيبة
تحرم بالنظر إلى أمها وهو قول المالكية والحنفية . ورأى مرجح
للحنابلة لنصهم على أن الرأى الثاني هو الأصح .

الرأى الثاني :

قال : إنه ليس للنظر أثر في ثبوت المحرمية بالمصاهرة . وهو
القول الراجح عند الشافعية والحنابلة .
وفيما يلي نصوص الفقهاء :

نصوص الرأى الأول :

قال به المالكية :

في قوله " إذا نظر إلى شيء من جسدها بشهوة حرمت عليه ابنتها
وهو عام يشمل سائر الجسد عدا الوجه .

كما نص عليه مالك :

قال : " إذا نظر إلى شيء منها تلذذا لم يصلح له أن يتزوج
ابنتها " (١)

والعدوي :

" بالعقد على الأم لا تحرم البنت وإنما يحرمها الدخول

(١) المدونه الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

بها أو التلذذ بالقبلة أو بالنظر لجسدها .

والنظر للوجه لغو اتفاقا . (١)

أي أن النظر للوجه لا يثبت به محرمية أما النظر لسائر الجسد بشهوة
تثبت به المحرمية

وكذلك قال أحمد غسنيم (٢)

إذن نصوص المالكية تدل على أن النظر إلى أي شيء من جسدها
بشهوة عدا وجهها يثبت المحرمية بين بنتها وزوج أمها إذا لم يظأها

وكذلك قال به الحنفية :

" إلا أنهم شرطوا أن النظر المعتبر الذي يثبت به المحرمية
هو النظر إلى الفرج بشهوة .

كما نص عليه ابن الهمام :

" بقوله : والنظر سبب دأع إلى الوطء فيقام مقامه في موضع
الإحتياط والمعتبر النظر إلى الفرج " (٣)

وقال الكاساني :

" وتثبت المحرمية بالنظر إلى فرج زوجته الغير مدخول بهـا
عن شهوة ولا تثبت بالنظر إلى سائر الأعضاء بشهوة " (٤)
وكذلك نص عليه علاء الدين السمرقندي (٥)

(١) حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٥٥ .

(٢) انظر : الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٤١ .

(٣) انظر : الهداية مع شرح فتح القدير : ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ، ج ١ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

ورأى للحنابلة :

ذكره ابن قدامة في قوله : " ومن نظر إلى فرج امرأة شهوة

فهو كلمسها لشهوة فيه أيضا روايتان (أحدهما) ينشر الحرمة في

الموضع الذي ينشرها للمس ، والثانية لا يتعلق به التحريم " (١)

أي أن للنظر أثر في ثبوت حرمة المصاهرة كما يثبتها للمس على الرواية الأولى .

ورأى ضعيف للشافعية :

ذكره النووي في قوله : في ثبوت حرمة المصاهرة بالنظر .

" وحكاه المسعودي قولا آخر للشافعي وليس بمشهور " (٢)

أي أن في ثبوت حرمة المصاهرة بالنظر لهم فيه رأيان . رأى يثبتها

وهو غير مشهور . والرأى المشهور والراجح أنه لا يثبتها كما سيأتي

نصه .

نصوص الرأى الثاني :

القائل أن النظر لا أثر له على ثبوت حرمة المصاهرة بين

الزوج والربيبة .

وهو القول الراجح عند الشافعية . والحنابلة كما يظهر

من نصوصهم التالية :

من نصوص الشافعية :

" يقول النووي : " وان نظر إلى فرجها شهوة لا يتعلق به

تحريم المصاهرة ولا تحريم الربيبة .

(١) انظر المغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٨٧ ، وانظر : المحرر في

الفقه : ج ٢ ، ص ١٩ .

(٢) المجموع . ج ١٦ ، ص ٢٣٠ .

وقال في موضع آخر : وأما النظر بشهوة فلا يثبت المصاهرة
على المذهب وبه قطع الجمهور . (١)

وهي أيضا الرواية الصحيحة للحنابلة :

" ذكرها علاء الدين المرداوي في قوله : " وفي
تحريمهن بنظر فرجها منها أو منه إذا كان بشهوة روايتان :
أحدهما : لا ينشر ذلك الحرمة وهو الصحيح .

وقال في المذهب ومسبوك الذهب : لم ينشر الحرمة في أصح
الروايتين . وقال المصنف والشارع : والصحيح أن الخلوة بالمرأة لا تنشر
الحرمة " (٢)

سبب الخلاف :

هو اختلافهم في معنى الدخول في قوله تعالى : * ... وَرَبِّبْكُمْ
الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ . الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ
بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ *

فبعضهم حصر الدخول بالجماع فقط . ولا تدخل فيه الخلوة ولا المباشرة
فيما دون الفرج كالنظر بشهوة .
وقد ذهب إلى هذا الشافعية والحنابلة في أصح اقوالهم .

(١) روضة الطالبين . ج ٧ ، ص ١١٤ . (بتصرف)

(٢) انظر : الإنصاف . ج ٨ ، ص ١١٨ ، ١١٩ . المغني والشرح الكبير .

ج ٧ ، ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

(٣) سورة النساء ، آية (٢٣)

أما من قال ان المراد بالدخول ، الوطء والمباشرة فيما دون الفرج
فيدخل فيه النظر بشهوة لانه نوع من أنواع المباشرة وهو قول الحنفية
والمالكية ورأى مرجوح للحابلة .

وفيما يلي أدلة الرأيين .

الأدلة

أولا : أدلة الرأي الأول :

استدل أصحابه بأدلة من الكتاب والسنة والآثار وهي كما يلي :

أولاً : أدلة الكتاب :

قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾
لأن النظر سبب دأع للجماع فيقوم السبب مقام المسبب ويأخذ حكمه
احتياطاً لان فيه نوع من الالتذاذ والاستمتاع بشهوة فيجرى مجرى الوطء
وقد قال القرطبي : والدليل على أن بالنظر يقع التحريم أن فيه
نوع استمتاع فجرى مجرى النكاح ^(١) .

ثانياً : من السنة :

١ - بما روى جرير بن عبد الحميد عن حجاج عن ابي هانيء ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نظر إلى فرج امرأة حرمت
عليه أمها وابنتها ^(٢) .

(١) انظر : الجامع لاحكام القرآن ، م ٣ ، ج ٥ ، ص ١١٣
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه . كتاب النكاح . باب المهر . ج ٣ ، ص
٢٦٩ . وعلق عليه وقال : موقوف ، ليث وحماد ضعيفان (السند :
نا أبو بكر الشافعي . نا . محمد بن شاذان . نا يعلى . نا حفص بن
غيث ، عن ليث عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :
" لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها ")

ظاهر الدلالة في ثبوت التحريم بالنظر .

٢ - روى حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها " (١)

وهذا يدل على ثبوت حرمة المصاهرة بالنظر لأننا جميعا محتاجون

إلى رحمة الله .

وجه الدلالة :

هذه الأحاديث صريحة في دلالتها على ثبوت التحريم بالنظر . وهي

صريحة في تخصيص النظر للفرج فقط كما في الحديث الأول والثاني لأنهما

خصا النظر إلى الفرج في ثبوت التحريم دون سائر الأعضاء .

من الآثار :

١ - ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا جامع الرجل المرأة

أو قبلها بشهوة أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة حرمت

على أبيه وابنه وحرمت عليه أمها وابنتها " (٢)

٢ - " عن عمر رضي الله عنه أنه جرد جارية ثم نظر إليها ثم استوهبها

منه بعض بنيه فقال أما أنها لاتحل لك " (٣)

(١) أخرجه الدارقطني . كتاب النكاح . باب المهر . ج ٣ ، ص ٢٦٩

(٢) أخرجه مالك برواية أخرى وفي كتاب النكاح . باب ما جاء في كراهية أصابه الاختيين بملك اليمين والمرأة وابنتها . ج ٢ ، ص ٥٣٨ بلفظ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها ، من ملك اليمين . توطأ أحدهما بعد الأخرى . فقال عمر : ما أحب أن أخيرهما جميعا . ونهى عن ذلك .

(٣) أخرجه البيهقي عن سننه الكبرى . بلفظ آخر وهو : ثنا مالك أنه =

٣ - " عن الشعبي قال كتب مسروق إلى أهله قال انظروا جاريتي فلانة فيبيعوها فإنني لم أصب منها ، إلا ما حرمها على ولدي من اللبس والنظر " (١)

٤ - " عن مالك عن عبد الرحمن بن المجر ، أنه قال : وهب سالم بن عبد الله لابنه جارية . فقال لاتقربها . فإنني قد أردتها ، فلم أنشط إليها . "

علق عليه فؤاد عبد الباقي قال : أردتها : أي على الجماع . فلم أنشط إليها لم أجامعها بعد كشفها " (٢)

أي أنه أراد جماعها ولكن بعد أن كشفها ورأى منها لم يجامعها فوهبها لابنه وقال له لاتقربها لأنني نظرت إليها وهذا يدل على أن النظر يحرم .

ويكون مثله بنت زوجته إذا نظر إلى أمها . حرمت عليه ابنتها .

(=) بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وطلب لابنه جارية فقال لـه لاتمسها فإنني قد كشفتها " كتاب النكاح باب ما جاء في معنى الدخول ج ٧ ، ص ١٦٢ . ويقول محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على هذا النص الذي أخرجه أيضا مالك في الموطأ في كتاب النكاح . باب النهي عن أن يصيب الرجل أمة كانت لابي . ج ٢ ، ص ٥٣٩ . قال : كشفها : معناه أنه نظر إلى بعض ماستره من جسدها على وجه طلب التلذذ والاستمتاع . ج ٢ ، ص ٥٣٩ الهامش .

(١) أخرجه مالك في موطأ كتاب النكاح باب النهي أن يصيب الرجل أمة كانت لابي . ج ٢ ، ص ٥٤٠ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ . كتاب النكاح . باب النهي أن يصيب الرجل أمة كانت لابي . ج ٢ ، ص ٥٣٩ .

٥ - حدثني عن مالك . عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الملك بن مروان ، أنه وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال : قد هممت أن أهبتها لابني ، فيفعل بها كذا وكذا . فقال عبد الملك : لمروان كان أروع منك وهب لابنه جارية . ثم قال : لا تقربها . فإني قد رأيت ساقها منكشفة " (١)

٦ - " روى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : إذا نظر الرجل في فرج امرأة من شهوة لا تحل لابنه ولا لأبيه .

٧ - عن عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مسها أو نظر إلى فرجها لم تحل لأبيها ولا لابنه " (٢)

المعقول :

١ - إن النظر بشهوة سبب داع للوطء أقيم مقامه في موضع الاحتياط فيأخذ حكمه فيثبت به التحريم .

لأن المس والنظر بشهوة يتوصل به إلى الوطء فإنه من دواعيها ومقدماته فيقام مقامه في إثبات الحرمة كما أن النكاح الذي هو سبب الوطء شرعا يقام مقامه في إثبات الحرمة إلا فيما استثناه الشرع وهي الربيبة وهذا لأن الحرمة تنبني على الاحتياط فيقام

(١) أخرجه مالك في موطأه كتاب النكاح . نفس الباب السابق . ج ٢ ، ص

٥٤٠

(٢) أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه . كتاب النكاح . باب (وريائكم)

ج ٦ ، ص ٢٧٨

السبب الداعي إلى الوطء فيه مقام الوطء احتياطا وان لم يشبـهت به سائر الأحكام كما تقام شبهة البعضية بسبب الرضاع مقام حقيقة البعضية في إثبات الحرمة دون سائر الأحكام (١)

٢ - "إن النظر إلى الفرج بشهوة نوع استمتاع لأن النظر إلى المحلل إما لجمال المحل أو للاستمتاع وليس في ذلك الموضع جمال ليكنون النظر لمعنى الجمال فعرفنا أنه نوع استمتاع كاللمس بخلاف النظر إلى سائر الأعضاء" (٢)

فيجـرى مجرى النكاح ، لأن الأحكام تتعلق بالمعاني لا بالالفاظ .

"وأما النظر فعند ابن القاسم أنه يحرم لأنه في الدرجة الثالثة شبهة في الزنا ذريعة الذريعة . لكن الأموال تارة يغلب فيها التحليل وتارة يغلب فيها التحريم . فأما الفروج فقد اتفقت الأمة فيها على تغليب التحريم . كما أن النظر لا يحل إلا بعد نكاح أو شراء فذلك يحرم إذا حل أصله اللمس والوطء" (٣)

ثانيا : أدلة الرأي الثاني :

استدل القائلون أنه ليس للنظر أثر في ثبوت المحرمية بالمصاهرة من الكتاب بما يلي :

أولا : أدلة الكتاب :

قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَحْلُمَ بِهِمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ (٤)

(١) ، (٢) انظر : المبسوط . ج ٤ ، ص ٢٠٨ ، الهداية مع شرح فتح القدير مع شرح العناية . ج ٣ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ . أحكام القرآن للجصاص . ج ٢ ، ص ١٢١ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

(٤) سورة النساء ، آية ، (٢٣) .

وجه الدلالة :

" إن معنى الدخول في الآية الجماع فقط . واللمس والنظر ليس في معناه فلا يكون دخولا " (١) إذن ليس للنظر أثر في ثبوت حرمة المصاهرة لأنه ليس في معنى الدخول .

ثانيا : أدلة المعقول :

أ - إنه نظر من غير مباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر إلى الوجه فإنه لا يثبت به التحريم " (٢)

ب - إن النظر لا يوجب عدة . فذلك لا يوجب حرمة . أي لأن الطلاق قبل الدخول والنظر لا يتعلق به شيء من أحكام الدخول فلا يثبت الحرمة " (٣)

ج - إن النظر لا يتعلق به فساد الصوم والإحرام ووجوب الإغتسال فلا يلحقان بالدخول لأن ليس كل ما في معنى الدخول يلحق به . لأن الملحق لابد وأن يكون في معنى الملحق به .

المناقشة والترجيح :

إن كلا الرأيين استدل بالآية نفسها أي بآية واحدة إلا أن لكل منهما وجهة نظر تخالف الأخرى .

(١) بتصرف : المجموع : ج ١٦ ، ص ٢٣٠ ، وكشاف القناع : ج ٥ ، ص ٧٢٠ ، ٧١ .

(٢) بتصرف : المغنى والشرح الكبير : ج ٧ ، ص ٤٨٨ .

(٣) بتصرف : كشاف القناع : ج ٥ ، ص ٧٢٠ ، ٧١ ، والمغنى والشرح الكبير ،

ج ٨ ، ص ٦٢ .

فالرأي الأول : وجهة نظره في أنه داعي من دواعي الوطء
 فيأخذ حكمه ويقع عليه معنى الدخول وبذلك يؤثر النظر في ثبوت حرمة
 المصاهرة . لأن النظر داعي من دواعي الوطء فيقوم مقامه .

أما الرأي الثاني : قال إن الدخول معناه الوطء فقط ويدخل
 تحته النظر وبذلك لا يؤثر النظر في ثبوت حرمة المصاهرة . لأنهم حصروا
 المراد بالدخول بالوطء فقط ، وذلك لأن النظر يفارق الجماع في أشياء
 كثيرة كإفساده للصوم والإحرام ووجوب الإغتسال به ووجوب الكفارة على
 من فسد صومه بالجماع وهي عتق رقيق أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام
 ستين مسكيناً وفساد حج من جامع وهو محرم ووجوب الفدية وإفساد
 الحج وهذا يدل على عظمه وعظم عقابه . فالنظر يفارق الجماع . ولاوجه
 للشبه بينهما .

بالإضافة لضعف أدلة السنة التي استدلت بها أصحاب الرأي الأول فقد
 قال ابن قدامة : الخبر ضعيف . قاله الدراقطني . قال : أن حديث
 أبي هانيء موقوف وضعيف السند . وقيل هو موقوف على ابن مسعود
 ثم يحتمل أنه كني بذلك عن الوطء .

وقد ناقش أصحاب الرأي الأول أدلة أصحاب الرأي الثاني بمسا

يلي :-

إنه من باب الاحتياط أن يقام السبب مقام المسيب . فتكون
 حرمة المصاهرة بالنظر مقام الوطء احتياطاً . وقالوا : " هذا لأننا وجدنا
 لصاحب الشرع مزيد إعتناء في حرمة الإبضاع ، ألا ترى أنه أقام شبهة

البعضيه بسبب الرضاع مقام حقيقتها في إثبات الحرمة دون سائر الأحكام
من التوارث ومنع وضع الزكاة ومنع قبول الشهادة فأقمنا السبب الداعي
مقام المدعو احتياطاً .

وفساد الصوم والإحرام ووجوب الإغتسال ليس من باب حرمة
الإيضاع حتى يقوم السبب فيه مقام الوطء .

وبذلك يترجح - والله أعلم - قول من قال للنظر تأثير في
حرمة المصاهرة احتياطاً واعتناءً بحرمة الإيضاع ولقوة أدلتهم
ورجاحتها .

المبحث الثاني

((أثر النضر في الصداق))

النكاح عقد ككل عقد ينشأ عنه حقوق وواجبات متبادله يلزم بها كل من الزوجين تجاه الآخر نص عليها القرآن وبينتها السنة النبوية المطهرة .

والصداق حق من حقوق المرأة على زوجها تستحقه في عقد نكاح صحيح أو دخول بشبهة أو دخول مبني على عقد فاسد .
ويجب على الزوج أدائه عن طيب نفس وارتياح خاطر تكريماً للمرأة وإحساساً بمكانتها في المجتمع وأهميتها . وتوثيقاً لعري المودة والرحمة وهو رمز للرغبة فيها والتكريم لها .
والصداق لفظة (١)

" الصَّدَاقُ وَالصَّدَاقُ : مهر المرأة وجمعها في أدنى العدد أَصْدُقَةٌ ، والكثير صُدُقٌ ، وقد أَصْدَقَ المرأة حين تزوجها أي جعل لها صداقاً . وقيل : أَصْدَقَهَا أي سَمَّى لها صداقاً ، وفي قوله تعالى :
وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً * (٢)

الصداق شرعاً :

" هو ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً كرضاع ورجوع

شهود " (٣)

(١) انظر : لسان العرب . مادة صدق . فصل الصاد . حرف القاف ، ج ١٠ ، ص ١٩٧ .

(٢) سورة النساء ، آية (٤) .

(٣) نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ٣٢٨ ، والمنهج مع شرح الجمل : ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

حكمه :

حق واجب للمرأة على الزوج بالكتاب والسنة .

من الكتاب :

قوله تعالى * وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً * (١)

وقال جن شانه * فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ * (٢)

وقوله عز وجل * وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ

مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ۚ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً * (٣)

وقوله سبحانه وتعالى * وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا

ءَاتَيْتُمُوهُنَّ * (٤)

فآليات الثلاثة الأول أمر الله سبحانه وتعالى عباده أن يعطوا

النساء مهورهن . والأمر واضح وصريح . وعند إطلاق الأمر يقتضي الوجوب

إذ نكاح المرأة يوجب الصداق على الزوج .

أما الآية الرابعة : تبين ملكية الزوجة للمهر الذي تأخذه

وتنهى الأولياء والأزواج أن يأخذوا منه شيئاً ظمناً إلا عن طيب خاطر

منهن .

(١) سورة النساء ، آية (٤) .

(٢) سورة النساء ، آية (٢٥) .

(٣) سورة النساء ، آية (٢٤) .

(٤) سورة النساء ، آية (١٩) .

من السنة :

" ماروى ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما تزوج على فاطمة رضي الله عنها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطها شيئاً ، قال : ما عندي شيء ، قال : فأين درعك الحظمية " (١)
وجه الدلالة :

واتفق الفقهاء على وجوب كمال المهر في العقد الصحيح بالدخول أو الموت سواء أكان مهراً مسمى أو مهر المثل . واختلفوا في تأكسيده بالخلوة التي يتخللها النظر إليها أو إلى أى شيء من جسدها .
قال ابن رشد :

" اختلف الفقهاء في المهر هل من شرط وجوبه مع الدخول المسمى أم ليس ذلك من شرطه . بل يجب بالدخول والخلوة وهو الذى يعنوه بارخاء الستور :

١ - قال مالك والشافعي في الجديد وداود :

لا يجب بارخاء الستور إلا نصف المهر ما لم يكن المسيس .

٢ - قال أبو حنيفة والشافعي في القديم ورواية راجحة لاحمد : وجوب المهر بالخلوة نفسها إلا أن يكون محرماً أو صائماً في رمضان أو كانت حائضاً .

٣ - قال ابن أبي ليلى : يجب المهر كله بالدخول ولم يشترط في ذلك شيئاً " (٢)

(١) أخرجه أبو داود . كتاب النكاح . باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً . رقم ٢١٢٥٠ . ج ٢ ، ص ٢٤٠ وأخرجه النسائي في سننه . كتاب النكاح . باب تحلة الخلوة . م ٣ ، ج ٦ ، ص ١٢٩ .
(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد . ج ٢ ، ص ١٧ .

ومن خلال معرفة أثر الخلوة في تقرير كل المهر أو تشطيره يتضح
أثر النظر في المداق . لأنه لا بد أن يتخلل الخلوة نظر إليها بشهوة
أو إلى سائر جسدها أو إلى فرجها خاصة عند البعض . لقولهم أن النظر
إلى الفرج هو الذي يقرر جميع المداق . أما النظر إلى سائر جسدها
عدا الفرج لا يقرر جميع المداق .

ولكن يفهم من قولهم الخلوة الصحيحة عند من قال هي التي
تقرر كل المهر والخلوة الفاسدة لاتقرره . أنه لا أثر للنظر في تقرير
المهر عندهم وذلك لانهم شرطوا أن تكون الخلوة الصحيحة خالية من
الموانع لغلبة الظن في أن يتخللها استمتاع بوطء أو مباشرة .

أما الخلوة الفاسدة بوجود موانع طبيعية أو حسسية
أو شرعية قد يتخللها نظر للفرج وغيره من سائر جسدها خاصة إذا كان
هناك مانع حسي كمرض بأحدهما يمنع الوطء .

فشرطهم في أن تكون الخلوة صحيحة لما يغلب فيها من
حدوث الجماع فيتأكد المهر كله بالوطء أو ما يغلب على الظن وقوعه
وفي الخلوة الصحيحة . ويكون النظر لا أثر له في تكميله أو تشطيره
لأنه قد يكون النظر بلا خلوة . وقد تكون الخلوة بلا نظر كالضرب
وعكسه . فإذا وجب النظر في الخلوة كل المهر فليس للنظر لحسد
ذاته ولكن للخلوة . لأنه ليس لأحدهما دون الآخر يوجب المهر .

وانقسموا في ذلك الى فريقين :

الفريق الأول :

قال للنظر أثر في تقرير جميع الصداق . وقال بهذا الحنفية
وقول ثاني لمالك . والشافعي في مذهبه القديم وأرجح روايات
أحمد . وإذا تقرر كمال المهر بالنظر فليس للنظر لحد ذاته وإنما
للخلوة .

الفريق الثاني :

لا أثر للنظر في ثبوت المهر كله . لأن العبرة بالسقوط
فوقوع الفرقة بعد النظر كوقوعه قبلها مالم يطأ .
وقال بهذا مالك والشافعي في الجديد . وذهب إليه الظاهرية .
وفيما يلي نصوص الفقهاء المثبتة لذلك . وهي :-

نصوص الفريق الأول :

من نصوص المالكية :

" ما يقوله أحمد الدردير : يكمل المهر بسبب إقامة
- المرأة أو الزوجة - سنة ببيت الزوج ولو لم يطأها ولا تلذذ بها .
ويقول أحمد المصاوي : وتكمل الصداق بوطء أى ولو حكما
كدخول العنين والمجبوب والمعترض ...
فإن طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق ...
وبسبب إقامة سنة .

قوله في خلوة الإهتداء : من الهدو والسكون لأن كل واحد
من الزوجين سكن للآخر واطمأن إليه . وخلوة الإهتداء هي المعروفة
عندهم بارخاء الستور كان هناك إرخاء ستور أو غلق باب أو غيره .

والحاصل أن الزوج إذا اختلى بزوجته خلوة إهداء ثم طلقها وتنازعا في المسيس فقال الزوج ما أصبتها وقالت هي بل أصابني فإنها تصدق في ذلك بيمين كانت بكرا أو شيئا كان الزوج صالحا أو لا وهذا إذا اتفقا على الخلوة أو ثبتت ولو بامرأتين كما قال الشارع وأما إن اختلفا فيها فقال ابن عرفة إن أنكرها صدق بيمين فإن نكل غـرم جميع الصداق . لأن الخلوة بمنزلة شاهدة . وتكون بمنزلة شاهد آخر . " (١)

يقول الدسوقي :

" والمذهب أنها تملك بالعقد النصف عند المفارقة ويتقرر الصداق كله بالوطء ولو حكما كدخول العنين والمجبوب ولو من غير انتشار . ويتقرر أيضا بسبب إقامة سنة بعد الدخول بلا وطء " (٢)

إذن المالكه لا توجب المهر إلا بالوطء ولو حكما أو بإقامة سنة أما الخلوة فلا توجب شيئا إلا إذا كان معها مسيس وبهـذا لا يكون للنظر أثر في تقرير كمال المهر .

ونص الشافعيه في الجديد :

يذكره الرملي بقوله : لا يستقر المهر في الجديد " (٣)

ويقول النووي : " ذهب الشافعي في الجديد إلى أنه لا تأثير

للخلوة في تقرير المهر " (٤)

-
- (١) انظر بلغة السالك : ج ١ ، ص ٤١٣ . الخري ج ٣ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .
 (٢) انظر حاشية الدسوقي : ج ٢ ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١ ، والمراجع السابقة .
 (٣) انظر نهاية المحتاج : ج ٦ ، ص ٣٣٥ .
 (٤) المجموع . ج ١٦ ، ص ٣٤٧ .

فإذا لم تؤثر الخلوة ومايتخللها من لمس غير وُطءٍ وقُبُلٍ في تقرير
كمال المهر . فالنظرُ أولى لانه مما يكون في الخلوة .

وقول أحمد نص عليه ابن قدامة :

قال : " لَا يَكْمُلُ الصَّدَاقُ لِغَيْرِ مَنْ وَطَّعَهَا " (١) فبهذا
لا يكون النظر له أثر في تكميل الصداق . لأنهم حصروا تكميله في الوطء .
من نصوص الظاهرية :

يقول ابن حزم :

" من طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي
سمي لها . وكذلك لو دخل بها ولم يوطأها طال مقامه معها أو لم يوطأ
هذا في كل مهر " (٢)

إذن المهر عندهم يجب كماله بالوطء فقط . أما الخلوة والدخول
من غير وُطء . لاتوجب المهر كله بل توجب تشطيره .

نصوص الفريق الثاني :

نصوص الأحناف

يقول شيخ الإسلام برهان الدين المرغينائي : " إذا خلا الرجل
بأمرأته وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال المهر . لأنها
سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقها في البدل اعتبارا
بالببيع " (٣)

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٦٧ (بتمصرف)

(٢) المحلى : ج ٩ ، ص ٤٨٢ .

(٣) الهداية ، مع شرح فتح القدير : ج ٣ ، ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

ومن نص الأحناف هذا يتضح أن الخلوة توجب كمال المهر . ولا بد أن يتخلل هذه الخلوة نظر لشيء من جسدها عند من لا يكون لديه مانع كالضريير . فإن لديه مانع يمنع من النظر وهو العمى . فيعد للنظر أثر في تكميل المهر كله .

نص الشافعي في القديم :

ذكره الرملى قال : " والقديم يستقر المهر بالخلوة في النكاح الصحيح حيث لا مانع حسي لأنها حينئذ مظنة الوطء " (١) فإذا ثبت كمال الصداق بالخلوة فهو ثابت بالنظر لأن الخلوة يتخللها النظر فيكون للنظر أثر في استقرار كمال الصداق .

ومن نصوص الحنابلة : " في رواية منها

يقول ابن قدامه : إذا تزوج امرأة ونظر إليها وهي عريانة تغتسل أوجب عليه المهر .

ورواه عن إبراهيم إذا أطلع منها على ما يحرم على غيره فعليه المهر لأنه نوع استمتاع فهو كالقبلة " (٢) وهذه النصوص صريحة في دلالتها على أثر النظر في استقرار المهر .

ويقول شمس الدين المقدسي : " ويقرر الصداق لمس ونحوه لشهوة نص عليه . قاله القاضي مع خلوة . وعنه : ونظر " (٣)

(١) انظر نهاية المحتاج . ج ٦ ، ص ٣٣٥ .

(٢) المغننى والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٣) انظر الفروع . ج ٥ ، ص ٢٧٣ .

على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب "تقريره في الخلوة" (١) والخلوة
يتخللها النظر .

وقول مالك يظهر من نصهم السابق في إقامتها سنة ببيت الزوج
ولم يطأها ولا تلذذ بها . وفي هذه الفترة لابد وأن يتخللها النظر . فيجب
كمال المهر .

الأدلة

استدل أصحاب القول الاول :

القائلون أن الخلوة والنظر الذي يتخللها له أثر في ثبوت
كمال المهر للمرأة إذا طلقت قبل الدخول أي الجماع .
وقد استدلووا بالقرآن والسنة والاثار والاجماع .
أولا : من القرآن :

١- بقوله تعالى * **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ** * (٢)

وجه الدلالة :

استدل بهذه الآية ابن قدامه (٣) وغيره . وقال : لأنه ميسر فيدخل
في الآية وهو بهذا يعتبر أن النظر نوع من أنواع المس التي توجب كمال
المهر .

ويقول الكاساني (٤) : قال بعض أهل التأويل أن المراد من

الميسر هو الخلوة .

(١) انظر : الأنصاف . ج ٨ ، ص ٢٨٣ . (٢) سورة البقرة ، آية (٢٣٧)
(٣) المغني والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٦٦ . (بتصرف) .
(٤) بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

٢ - قوله تعالى : وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْبِدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتِنًا وَإِنَّمَا مِيزَانُكُمْ إِلَى بَعْضٍ (١)

فيها وجهان من الدلالة :

أحدهما : قوله تعالى * فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا *

الثاني : قوله تعالى * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ *

فالأول فيه نهى صريح على عدم الأخذ من المهر شيء .

والثاني قال الفراء الإفضاء الخلوة دخل بها أو لم يدخل وهو حجة في اللغة . وقد أخبر أن الإفضاء إسم للخلوة فمنع سبحانه أن يأخذ الزوج شيء ولو يسير مما ساقه مهرا لزوجته بعد الطلاق . وعلل أن معنى النهي هو لوجود الخلوة .

وقد دل على أن المراد هو الخلوة الصحيحة التي لا تكون ممنوعا فيها من الاستمتاع لأن الإفضاء مأخوذ من القضاء من الأرض وهو الموضع الذي لابناء فيه ولا حاجز يمنع من إدراك مافيه فأفاد بذلك إستحقاق المهر بالخلوة على وصف وهي التي لاحائل بينهما . ولامانع من التسليم والإستمتاع إذا كان لفظ الإفضاء يقتضيه (١)

أيضا من أنواع الإستمتاع النظر بشهوة وهو محرم قبل العقد محلل بعده

(١) سورة النساء آية (٢٠)

(٣) بتصرف : شرح فتح القدير : ج ٣ ، ص ٣٣٢ . أحكام الجصاص ج ١ ، ص ٤٣٦ . بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

ثانيا : من السنة :

" بما روى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كشف خمار امرأة ونظر إليها وجب الصدق دخل بها أو لم يدخل " (١)

ورواية أخرى ذكرها النووي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" من كشف عن قناع امرأة فقد وجب عليه المهر " (٢)

وجه الدلالة :

الحديث صريح في دلالة على وجوب كمال المهر للمرأة بالنظر سواء كان النظر مع الدخول أو عدمه فهو يدل على أن مجرد النظر لوجه المرأة . الناتج عن كشف خمارها أو قناعها يوجب كمال المهر .

ثالثا : من الأثر :

" عن زرارة بن أوفي قال قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق بابا وأرخى سترا فقد وجب المهر ووجبه العدة فأخبر أنه قضاء الخلفاء الراشدين " (٢)

(١) أخرجه الدارقطني في سننه في التعليق المغني . كتاب النكاح باب المهر . ج ٣ ، ص ٣٠٧ . الحديث فيه اسناده ابن لهيعة مع ارساله ، لكن أخرجه ابو داود في المراسيل من طريق ابن ثوبان . ورجاله ثقات . انظر تلخيص الحبير . ج ٣ ، ص ١٩٣ .

وأخرجه البيهقي . كتاب المداق . باب من قال من أغلق بابا وأرخى سترا فقد وجب المداق وما روى في معناه . ج ٧ ، ص ٢٥٦ .

(٢) تلخيص الحبير . كتاب المداق . ج ٣ ، ص ١٩٣ .

وقضاء الخلفاء يدل على وجوب كمال المهر بمجرد الخلوة ومما
 لاشك فيه هو أنه يتبع الخلوة نظر إذا لم يكن هناك مانع .
 خاصة وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بإتباع سنته وسنة
 خلفائه الراشدين " كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عنها بالنواجذ " (١)
 وهؤلاء الخلفاء المعاصرين للوحي وهم أعلم الناس بعد رسولهم
 بالتشريع وأحكامه قضاوا بذلك . وما ذلك إلا لوجوبه فلو كان غير واجب
 لما قضاوا فيه خاصة وأن قضائهم مخالف لما في ظاهر كتاب الله .
 ويؤكد ذلك :

" الأثر المروى عن عمر رضي الله عنه قال : إذا أغلق بابا
 وأرخى الستر فقد وجب المهر ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم " (٢)
 أى أن المهر يجب كله بمجرد الخلوة التى سيتخللها النظر
 وعمل ذلك بأنه لا ذنب للمرأة في عدم وطئها . لأنها فعلت وهي تسليم
 البضع وقد فعلته فسلمت له نفسها فما ذنبها أن ينقص مهرها . أى أن ينصف
 مهرها وقد فعلت ما أمرت به فخلت بينه وبينها . فنظرت إليه ونظر إليها
 فما ذنبها هي إذا هو لم يجامعها أو يمسه . لذلك يجب عليه الغرم وهو
 كمال المهر لتقصيره لأن التقصير جاء من جانبه .

(١) أخرجه أبو داود . كتاب السنه . باب في لزوم السنه . ج ٤ ، ص ٢٠٠ ،
 رقم ٤٦٠٤ والترمذي . كتاب العلم . باب ما جاء من الأخذ بالسنه وإجتنب
 البدع . ج ٥ ، ص ٤٤ ، رقم ٢٦٧٦
 (٢) أخرجه البيهقي . كتاب الصداق . باب من قال من أغلق بابا أو أرخى
 سترا فقد وجب الصداق وما روى في معناه . ج ٧ ، ص ٢٥٦ .
 أخرجه الدارقطني في سننه بشرح التعليق المغني كتاب النكاح باب المهر
 ج ٣ ، ص ٣٠٧ . ولم يعلق عليه بشيء .

"والأثر المروى عن علي رضي الله عنه : إذا أغلق باباً وأرخى ستراً ورأى عورة فقد وجب الصداق" (١)

ثالثاً : من المعقول : (٢)

١ - أن المعقود عليه من جهتها لا يخلو إما أن يكون الوطء أو التسليم فلما اتفق الجميع على جواز نكاح المجهول مع عدم الوطء دل ذلك على أن صحة العقد غير متعلقة بالوطء إذ لو كان كذلك لوجب أن لا يصح العقد عند عدم الوطء . ألا ترى أنه لما تعلقت صحته بصحة التسليم كان من لا يصح منها التسليم من ذوات المحارم لم يصح عليها العقد . وإذا كانت صحة العقد متعلقة بصحة التسليم من جهتها فوجب أن تستحق كمال المهر بعد صحة التسليم بحصول ما تعلقت به صحة العقد له . وأيضاً فإن المستحق من قبلها هو التسليم ووقوع العقد له . وأيضاً فإن المستحق من قبلها هو التسليم ووقوع الوطء وإنما هو من قبل الزوج فعجزه وإمتناعه لا يمنع من صحة استحقاق المهر .

لذلك قال عمر رضي الله عنه : في المخلوبها لها المهر كاملاً ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم .

٢ - أيضاً لو استأجر داراً وخلق بينها وبينه إستمحق الأجر لوجود التسليم كذلك الخلوة في النكاح لأنها سلمت المبدل إلى زوجها فيجب على زوجها تسليم البدل إليها .

(١) أخرجه الدارقطني بشرح التعليق المغني كتاب النكاح باب المهر . ج ٣ ، ص ٣٠٧ . والبيهقي . كتاب الصداق . باب من قال من أغلق باباً وأرخى ستراً فقد وجب الصداق وماروي في معناه . ج ٧ ، ص ٢٥٥ . وعبد الرزاق في مصنفه . كتاب النكاح باب وجوب الصداق . ج ٦ ،

ص ٢٨٥ . أنظر : في كل هذا أحكام الجصاص . ج ١ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ . المغني والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٦٢ . المجموع . ج ١٦ ، ص ٢٤٨ ، بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(١)

ويقول ابن قدامه :

" لأن التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البدل كما لو وطئها
أو كما لو أجرت دارها أو باعته وسلمتها . » لأن هذا عقد معاوضة وإنه
يقتضي تسليم بإزاء التسليم كما يقتضي ملكا بإزاء ملك تحقيقا بحكم
المعاوضة

(٢)

٣ - ويقول النووي :

" لأنه عقد على المنفعة فكان التمكين منها كالاستيقاء في تقرير
البدل كالإجارة .

(٣)

ويقول الكاساني :

" لأن المهر متى صار ملكا لها بنفس العقد فالملك الثابت لإنسان
لا يجوز أن يزول إلا بإزالة المالك . أو بعجزه عن الإنتفاع بالمملوك
حقيقة إما لمعنى يرجع إلى المالك أو لمعنى يرجع إلى المحل ولم
يوجد شيء من ذلك . فلا يزول إلا عند الطلاق قبل الدخول وقبل
الخلوة سقط النصف باسقاط الشرع غير معقول المعنى إلا بالطلاق
لأن الطلاق فعل الزوج والمهر ملكها والإنسان لا يملك إسقاط حق الغير
عن نفسه . ولأنها سلمت المبدل إلى زوجها فيجب على زوجها تسليم
البدل إليها " .

الإجماع :

ذكره ابن قدامه قال :

" ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم روي الإمام أحمد والأترم

بإسنادهما عن زراة بن أوفى قال قضى الخلفاء الراشدون المهديون

(١) المغنى والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٦٢ .

(٢) المجموع : ج ١٦ ، ص ٣٤٨ .

(٣) بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

أن من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب المهر ووجبت العدة .

ورواه أيضا عن الأحنف عن عمرو بن علي وعن سعيد بن المسيب وعن زيد

بن ثابت عليها العدة ولها الصداق كاملا

وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان إجماعا^(١)

✽ ✽ ✽

أدلة الفريق الثاني :

القائل أن الخلوة لا تقرر شيء بدون وطء . استدلووا بما يأتي :-

من القرآن :

١ - " بقوله تعالى * وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ * " (٢)

وجه الدلالة :

ظاهر الآية يدل على أن المراد بالمس هو الجماع . فلها نصف مهرها إذا طلقها قبل أن يطأها ولها كماله بالوطء . مما يدل على أن الخلوة لا تقرر شيء لأنها لا تقوم مقام الوطء لعدم تفريقه بين الوطء والخلوة .

يؤكد ذلك قول ابن قدامة : " إنه طلقها قبل أن يمسه " فهي مطلقه لم تمس أي لم تجامع أشبهت من لم يخل بها فلا يكمل لها الصداق " (٣)

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٦٢ وانظر: المجموع: ج ١٦، ص ٣٤٨ .
بدائع الصالحات للكاساني: ج ٢ ، ص ٢٩٢ .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .
(٣) المغني والشرح الكبير: ج ٨ ، ص ٦٢ .

٢ - قوله تعالى إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِنْ غَوْهُنَّ وَسِرْجُوهُنَّ سِرَاحًا جَمِيلًا

« فهو سبحانه قد علق استحقاق كمال المهر ووجوب العدة بوجود الميسر

وهو الوطء فإذا عدم المس عدمت العدة . وكذلك عدم كمال المهر ولها نصفه بالنص السابق . ومن أوجب كل المفروض فقد خالف النص لأنه نفي وجوب العدة ووجوب المتعة قبل الدخول من غير فصل (٢)

٣ - قوله تعالى * إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ السَّكَاحِ * (٣)

محل الشاهد :

« قوله تعالى * إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ * المراد به الزوجات لأنه لو أراد الأزواج لقال إِلَّا أَنْ يَعْفُوا ولا خلاف في ذلك .

وقد روى أيضا عن ابن عباس ومجاهد وجماعه من السلف ويكسون عفوها أن تترك بقية الصداق وهو النصف الذي جعله الله لها بعد الطلاق بقوله تعالى * فنصف ما فرضتم *

مما يدل على أن المرأة لا تستحق أكثر من النصف إذا طلقت قبل الوطء . (٤)

واستدل أيضا ابن قدامة والنووي بدليل آخر من القرآن وهو قوله تعالى * وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض * (٥) (٦)

وقال الأفضاء هو الجماع . فلا يحق له أخذ شيء من المهر بعد

-
- (١) سورة الأحزاب ، آية (٤٩) .
 (٢، ٤) انظر: المغنى والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٦٢ ، والمجموع : ج ١٦ ، ص ٣٤٨ ، وأحكام الجصاص : ج ١ ، ص ٤٣٨ ، وبدائع الصنائع ج ٢ ، ص ٢٩٢ .
 (٣) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .
 (٥) انظر : المغنى والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٦٢ .
 (٦) انظر : المجموع : ج ١٦ ، ص ٣٤٦ .
 (٧) سورة النساء : آية (٢١) .

الجماع مما يدل على أن المهر يجب كله بالوطء ويتشترط بالطلاق قبـل
الوطء "

من الأثر :

١ - عن ابن جريح عن ابن طاووس عن أبيه قال : لا يجب الصداق وافيا حتى
يجامعها وان أغلق عليها .

٢ - وعن ابن عباس قال لا يجب الصداق حتى يجامعها ولها نصفه .

٣ - عن الشعبي عن شريح أنه قال في امرأة دخل بها رجل فمكثت عنده
زمانا فلم يستطيعها ففرض لها بالنصف وعليها العدة . "(١)

من المعقـول :

١ - لو كان التسليم قائماً مقام الوطء لوجب أن يحلها للزوج الأول كما
يحلها الوطء ."(٢)

٣ - ويقول النووي :

" لأن الخلوة لو كانت كالأصابة في تقرير المهر ووجوب العسدة
لكانت كالأصابة في وجوب مهر المثل في الشبهة "(٣)

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه . كتاب النكاح باب وجوب الصداق . ج ٦ ،
ص ٢٩٠ - ٢٩١ .
(٢) أحكام الجصاص . ج ١ ، ص ٤٣٨ .
(٣) المجموع : ج ١٦ ، ص ٣٤٨ .

مناقشة الأدلة

أولا : مناقشة أدلة الفريق الاول :

القاتل للنظر أثر تقرير جميع الصادق نوقشت أدلتهم

كما يأتي :

قال ابن قدامه :

" قوله تعالى * لا تمسوهن * إنما يريد به في الظاهر الجماع
ومقتضى قوله (وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ) أن لا يكمل الصادق
لغير من وطئها " (١)

وبذلك لا يكون للنظر أثر في اكمال الصادق .

وأجاب النووي عن الخبر :

فقال : " وأما الخبر فمحمول على أنه كنى عن الجماع بكشف

النقاب .

وأجاب أيضا عن الأثر المروى عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه . ومثله

المروى عن علي رضي الله عنه .

فقد روينا عن ابن عباس وابن مسعود خلافة " (٢)

ثانيا : مناقشة أدلة الفريق الثاني : القاتل لا أثر للنظر في ثبوت المهر كله .

١ - الجواب عن قوله تعالى * مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ * " قد اختلف الصحابة

فيه على ما وصفنا فتأوله علي وعمر وابن عباس وزيد وابن عمر على

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٦٧ .

(٢) المجموع . ج ١٦ ، ص ٣٤٩ .

الخلوة فليس يخلو هؤلاء من أن يكونوا تأولوها من طريق اللغة أو من جهة أنه اسم له في الشرع. إذ غير جائز تأويل اللفظ على ما ليس باسم له في الشرع ولا في اللغة . فإن كان ذلك عندهم اسما له من طريق اللغة فهم حجة فيها لأنهم أعلم باللغة ممن جاء بعدهم وإن كان من طريق الشرع فأسماء الشرع لا تؤخذ إلا توقيفا وإذا صار ذلك اسما لها صار تقدير الآية وإن طلقتهم من قبل الخلوة فنصف ما فرضتم وأيضا لما اتفقوا على أنه لم يرد به حقيقة المس باليد .

وتأوله بعضهم على الجماع وبعضهم على الخلوة ومتى كان اسما للجماع كان كناية عنه وجائز أن يكون حكمه كذلك وإذا أريد به الخلوة سقط إعتبار ظاهر اللفظ لاتفاق الجميع على أنه لم يرد حقيقة معناه وهو المس باليد ووجب طلب الدليل على الحكم من غيره .

وما ذكرناه من الدلالة يقتضي أن مراد الآية هو الخلوة دون الجماع فأقل أحواله أن لا يخص به ما ذكرنا من ظواهر الآي والسنة . وأيضا لو اعتبرنا حقيقة اللفظ اقتضي ذلك أن يكون لو خلا بها ومسها بيده أن تستحق كمال المهر لوجود حقيقة المس وإذا لم يخل بها ومسها بيده خصناه بالإجماع .

وأيضا لو كان المراد الجماع فليس يمتنع أن يقوم مقامه ما هو مثله وفي حكمه من صحة التسليم . كما قال تعالى :

* فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا * (١) ومقام مقامه

(٢) من الفرقة فحكمه حكمه في إباحتها للزوج الأول

(١) سورة البقرة : آية (٢٣٠) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص : ج ١ ، ص ٤٣٨ .

وقد حكى عن الشافعي في المجيب إذا جامع امرأته أن عليه
كمال المهر أن طلق من غير وطء فعلمنا أن الحكم غير متعلق بوجوب
الوطء وإنما هو متعلق بصحة التسليم (١)

ويقول الكاساني :

" أما الآية فقال بعض أهل التأويل أن المراد من المسيس
هو الخلوة فلا تكون حجة على أن فيها إيجاب نصف المفروض لا إسقاط النصف
الباقى ألا ترى أن من كان في يده عبد فقال نصف هذا العبد لفلان لا يكون
ذلك نفياً للنصف الباقي فكان حكم النصف الباقي سكوتاً عنه فبقيت على
قيام الدليل وقد قام الدليل على البقاء . وهو ما ذكر فيبقى .

وأما قوله تأكيد كمال المهر إنما يثبت باستيفاء المستحق فممنوع بـ
كما يثبت باستيفاء المستحق يثبت بتسليم المستحق كما في إجاره وتسليمه
بتسليم محله . وقد حصل ذلك بالخلوة الصحيحة على ما بينا ثم تفسير
الخلوة الصحيحة هو أن لا يكون هناك مانع من الوطء لاحقيقي ولا شرعى
ولا طبعي " (٢)

وبذلك يتقرر ثبوت كمال المهر بالنظر المتخلل الخلوة .

والله أعلم .

٢ - الجواب عن قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ

عُقْدَةُ الزَّكَاءِ﴾ (٣) قيل له ليس معنى العفو في هذا الموضع أن تقول قد

عفوت وإنما العفو هو التسهيل أو الترك والمعنى فيه أن تتركه

(١) أحكام الجصاص . ج ١ ، ص ٤٣٨ .

(٢) بدائع الصنائع : ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .

له على الوجه الجائز في عقود التمليكات فكان تقدير الآية : أن تملكه
أياه وتتركه له تمليكاً بغيره عوض تأخذه منه ^(١).

(٢)
أما قوله تعالى * **أَوْعَفُوا الَّذِي يَدْرِهِ عُقْدَةُ التَّكَاثُفِ** " فان

السلف قد اختلفوا فيه فقال علي وجبير بن مطعم ونافع بن جبير وسعيد
بن المسيب وسعيد بن جبير ومحمد بن كعب وقتادة ونافع هو الزوج وكذلك
قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والثوري وابن مشرمة والأوزاعي
والشافعي قالوا عفوهُ ان يتم لها كمال المهر بعد الطلاق قبل الدخول .

قالوا وقوله تعالى * **إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ** * البكر والشيب

وقد روى عن ابن عباس في ذلك روايتان إحداهما مارواه حماد بن سلمة
عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : هو الزوج .

وروى ابن جريح عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال
رضي الله عنه بالعفو وامر به وإن عفت فكما عفت وإن ضنت وعفا وليها
جاز وإن أبى وقال علقمة والحسن وإبراهيم وعطاء وعكرمة وأبو الزناد
وهو الولي وقال مالك بن انس إذا طلقها قبل الدخول وهي بكر جاز عفو
أبيها عن نصف الصداق .

وقوله تعالى * **إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ** * اللاتي قد دخل بهن . قال

قال ولا يجوز لأحد أن يعفو عن شيء من الصداق إلا الأب وحده لا وصي ولا غيره .

(١) أحكام الجصاص . ج ١ ، ص ٤٣٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .

وقال الليث لأبي البكر أن يضع من صداقها عند عقدة النكاح ويجوز ذلك عليها وبعد عقدة النكاح ليس له أن يضع شيئا من صداقها ولا يجوز أيضا عفوهُ عن شيء من صداقها بعد الطلاق قبل الدخول .

(١) يقول أبو بكر : قوله * أَوْعَقُّوا الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ * متشابه لاحتماله الوجهين اللذين تأولهما السلف عليهما فوجب رده إلى المحكم . وهي الآيات التي استدل بها الفريق الأول لأنها آيات محكمه لا احتمال فيها لغير المعنى الذي اقتضته فوجب رد المتشابه إليها . فتفصيل ذلك :

قال أبو بكر :

" قوله تعالى * أَوْعَقُّوا الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ (٢) "

متشابه لاحتماله الوجهين اللذين تأولهما السلف عليهما فوجب رده إلى المحكم وهو :

(٣) قوله تعالى * وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ فِحْلَةً ... *

(٤) قوله تعالى * وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ *

(٥) وقوله تعالى * وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ ... *

فهذه الآيات محكمة لا احتمال فيها لغير المعنى الذي اقتضته فوجب رد الآية المتشابهة إليها لأمر الله تعالى الناس برد المتشابه إلى المحكم وذاً متبقي المتشابه من غير حمله على معنى المحكم بقوله

(٦) تعالى * فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ *

(٢، ١) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .
(٣) سورة النساء ، آية (٤) .
(٤) سورة النساء ، آية (٢٠) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٢٩) .
(٦) سورة آل عمران ، آية (٧) .

أيضا لما كان اللفظ محتملا للمعاني وجب حمله على موافقة الأصول ولا خلاف أنه غير جائز للابّ هبة شيء من مالها للزوج ولا لغيره فكذا المهر لأنه مالها .

وقوله من حمله على الولي خارج عن الأصول لأن أحد لا يستحق الولاية على غيره في هبة ماله ، فلما كان قول القائلين بذلك مخالفا للأصول خارجا عنها وجب حمل معنى الآية على موافقتها إذ ليس ذلك أصلا بنفسه لاحتماله للمعاني وماليس بأصل في نفسه فالواجب رده إلى غسيره من الأصول واعتباره بها .

الترجيح :

بعد عرض نصوص الفقهاء وأدلتهم في أثر النظر الناتج عن الخلوة بين الزوجين والطلاق قبل المس . يتضح لي والله أعلم أن رأى القائل أن لها المهر كاملا . هو الأرجح وذلك لقوة أدلتهم .

ومما يؤكد ماذهب إليه الفريق الأول :

هو قوله تعالى * فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ " (٢)

وقوله تعالى * فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً * (٣)

(١) أحكام الجصاص . ج ١ ، ص ٤٣٦ ، ٤٤٠ .
(٢) سورة النساء ، آية (٢٥)
(٣) سورة النساء ، آية (٢٤)

وهذا يدل على أن المهر يجب كاملاً بالنكاح ومن معانى النكاح العقد الصحيح . فيثبت به كمال المهر سواء وطء أو لم يطأ لأن ظاهره يقتضي وجوب إيتاء المهر في جميع الأحوال إلا ما قام الدليل عليه ويقول أبو بكر (١) هذه الآيات محكمة لاحتمال فيها لغير المعنى الذى اقتضته فوجب رد الآيات المتشابهة إليها لأمر الله تعالى الناس برد المتشابه إلى المحكم .

والخلوة وما يتخللها من مباشرة ونظر بشهوة نوع من أنواع الإستمتاع الذى أحله العقد فيجب لها المهر كله .

وقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ فهو سبحانه يوجب على الرجال إيفاء جميع الصداق للمرأة لأنه حقيق لها باذن الشارع فلا يجوز إسقاط شيء منه إلا بدليل .

ومن ذلك يترجح قول القائلين بوجوب كمال المهر بالخلوة التى ربما يتخللها استمتاع بلمس أو نظر ومن هذا يتضح أن للنظر اثر فى استقرار كمال الصداق .

-- والله أعلم --

(١) انظر : أحكام الجصاص : ج ١ ، ص ٤٤٠ .

المبحث الثالث

((أثر النظر في الرجعة))

إن من مصلحة الزوجين بذل الجهد لإقامة حقوق الزوجية المشتركة بينهما بالتحاب والتوادد والتسامح والإخلاص والوفاء لتحقيق السعادة في هذه الدنيا ويكونان عوناً على أعباء الحياة .

وكل تقصير منهما تكون عاقبته وخيمة عليهما سواءً منها أو منه وإذا تصدع بناء الأسرة وعجز كل منهما أو أحدهما عن أداء الحقوق الواجبة بينهما . كان العلاج الأخير هو الفراق أي الطلاق . خروجاً من الشقاق وهو حل للعقد الذي ربط بينهما .

والإسلام رغم ذلك لم يبيح الطلاق على الإطلاق بل أحاطه بسياس من القيود والأحكام التي تمنع وقوعه أو تؤخر وقوعه . إلا في حالات الضرورة . ومن هذه الأحكام أن جعل الطلاق ثلاثاً حتى يتدارك الإنسان ما يترتب عليه من نتائج فيرجع عنه في المرة الأولى والثانية قبل انتهاء العدة التي قررها الشارع لها . وهو ما يسمى في الشرع الرجعة . والرجعة لغسة :

" المرة من الرجوع وأرتجع المرأة وراجعها مراجعة ورجاعاً " رجعها إلى نفسه بعد الطلاق ، والاسم الرجعة يقال : طلق فلان فلانـــــــــه طلاقاً يملك فيه الرجعة . أي ردها إليه أو إلى ما كانت عليه قبلـــــــــ الطلاق " (١)

(١) انظر : لسان العرب . مادة : رجع . فعل الرأء ، حرف العين .

الرجعة شرعا :

عرفت بعدة تعريفات منها :

- مذكوره الحنيفية :

(١) وهي : استدامة القائم في العدة .

- وعند المالكية :

(٢) هي : رفع الزوج أو الحاكم حرمة المتعة بالزوجة لطلاقها .

- والشافعية :

قالوا : رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة
(٣) على وجه مخصوص .

- والحنابلة :

(٤) إعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقد .

وسبب اختلافهم هو :

هل عقد النكاح مازال قائما أم انه قد زال بالطلاق الغير بائن ؟!

فعند الحنيفية أن عقد النكاح مازال قائم وبذلك تصح الرجعة بالفعل
أو القول . قياسا على المولي منها وعلى المظاهرة ولأن الملك لـم
ينفصل لذلك كان التوارث بينهما وتكون الرجعية محللة للوطء .

أما عند الشافعية والمالكية أن الطلاق أزال النكاح والرجعية محرمة حتى
يردها زوجها بالقول قياسا على النكاح فهو لا يصح الا بالقول فكذلك الرجعة
أو النية كما عند المالكية ووطؤها حرام حتى يرتجعها فلا بد عنده من
النية "

-
- (١) تبين الحقائق : ج ٤ ، ص ٢٥١ .
(٢) الخرشى : ج ٤ ، ص ٧٩ .
(٣) نهاية المحتاج : ج ٧ ، ص ٥٣ .
(٤) كشف القناع : ج ٥ ، ص ٣٤١ .

الأصل في مشروعيتها :

من الكتاب :

وَالْمُطَلَّقَةُ يَرْبِصُ

*

١ - فقوله تعالى بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا * (١)

قال ابن قدامة : والمراد به الرجعة عند جماعة العلماء

(٢)

وأهل التفسير .

محل الشاهد :

قوله تعالى * وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ * أي بمراجعتها —

٢ - وقوله تعالى * وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ

(٣)

بِمَعْرُوفٍ * ومعناها . إذا قاربن بلوغ أجلهن أي إنقضاء عدتها —

فليراجعها بالمعروف أو يطلقها وهو خطاب للأزواج بالأمر ولم يجعل لهم

إختياراً منه لأنها إستدامة لعقد النكاح لا ابتداء له .

(١) سورة البقرة : آية (٢٢٨)

(٢) المعني والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٤٧٠

(٣) سورة البقرة : آية (٢٣١)

من السنة :

١ - فعل النبي صلى الله عليه وسلم وذلك حينما طلق حفصة ثم راجعها
رواه ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه
وسلم طلق حفص ثم راجعها " (١)

وهذا يدل على جوازها . فهو فعل صريح يدل على إباحتها .

٢ - روى ابن عمر قال طلقت امرأتى وهي حائض فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم عمر فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ———
أن يراجعها فإذا طهرت يعنى فإن شاء فليطلقها .

وفى رواية أخرى : " فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها " (٢)

وهذا أمر صريح بجواز الرجعة بعد طلاق المرة والمرتان .

من الأثر ——— :

عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر إذا سئل الرجل طلق امرأته
وهي حائض فيقول أما إن طلقها واحدة أو اثنتين فإن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمره أن يراجعها " (٣)

(١) أخرجه أبو داود في مسنده . كتاب الطلاق . باب
في المراجعة رقم ٢٢٨٣ ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ وأخرجه النسائي في سننه . كتاب
النكاح . باب الرجعة . ج ٣ ، ص ٢١٣ .

وأخرجه الحاكم في مستدركه . كتاب الطلاق . ج ٢ ، ص ١٩٧ . وقنابل
الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .
(٢) هذه الروايات أخرجهما النسائي في سننه كتاب النكاح . باب الرجعة
ج ٣ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٣) أخرجه النسائي . كتاب الطلاق . باب ما يفعل إذا طلق تطليقه وهسى
حائض . ج ٦ ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

الاجماع :

" أجمع اهل العلم سلفا وخلفا على ان الحر اذا طلق الحرة دون الثلاث او العبد اذا طلق دون الاثنتين ان لهما الرجعة في العدة ذكره ابن المنذر . " (١)

" وأشترط للرجعة ان يكون قبلها ميسر اى دخول وفي خلال العدة اما بعد انتهاء العدة فلا تصح الرجعة الا بعقد جديد " (٢)

" واتفق الفقهاء (٣) على ان الرجعة تكون بالقول .

واختلفوا في حصولها بالفعل إلى اراء اذكرها .

الرأى الاول :

قال لاتصح الرجعة بالفعل مطلقا بل لابد من الكلام عند القسده عليه . وقال بهذا الشافعي واحدى الروايتين عن احمد وابن حزم .

الرأى الثانى :

قال بصحة الرجعة بالفعل الا انهم فصلوا فيه :

- ١ - ففي رواية احمد الثانية : أنها تصح بالوطء دون مقدماته ولولانيه .
 - ٢ - عند المالكية انها تصح بالوطء مع النيه والافلا .
- وبهذا قال مالك واسحاق بن راهويه .

-
- (١) المغنى والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٤٧٠ ، وانظر القرطبي في الجامع لأحكام القرآن : ج ٣ ، ص ١٢٠ .
 - (٢) انظر بداية المجتهد : ج ٢ ، ص ٦٣ . الفروع : ج ٥ ، ص ٤٦٤ .
 - (٣) انظر المنتقى : ج ٤ ، ص ١١١ ، بداية المجتهد : ج ٢ ، ص ٦٣ ، المغنى والشرح الكبير : ج ٨ ، ص ٤٨٠ (بتصرف) .

٣ - أما مذهب إليه الأحناف والشيعة وابن المراز من المالكية
وابن حامد من الحنابلة أنها تصح الرجعة بالوطء ومقدماته
كالتقبيل واللمس بشهوة والنظر بشهوة وهذا ما يهمنى في بحثي
وهو هل تصح الرجعة بالنظر أم لا ؟ !

مما تقدم يتبين أن الفقهاء بالنسبة لأثر النظر في الرجعة
أنقسموا إلى فريقين وهما :

الفريق الأول :

قال لا أثر للنظر في الرجعة لأنها لاتصح إلا بالقول كما هو عند
الشافعية أو بالفعل فقط أى الوطء دون مقدماته وهو الصحيح عند الحنابلة
أو بالوطء والنية كما قال مالك .

الفريق الثاني :

قال إن النظر يؤثر في الرجعة لأنه نوع من أنواع الفعل فيه
استمتاع كالقبيل واللمس وغيرها . وهو مذهب الأحناف والشيعة وابن
المراز من المالكية وابن حامد من الحنابلة .

وفيما يلي نصوص الفقهاء المثبتة لهذه الآراء :

نصوص الفريق الأول :

من الشافعية :

يقول السيد البكري : " يحرم التمتع برجعية قبل رجعتها
لأنها مفارقة كالبائن . وأيضا النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده .

ويحرم التمتع ولو بمجرد نظر سواء كان بشهوة أو غيرها " (١)

ويقول النووي :

" لا تحصل الرجعة بالوطء والتقبيل وشبههما " (٢)

أي كالنظر لا تحصل به الرجعة " وهذا يدل على أن النظر لا يؤثر بالرجعة

ويقول الرملي :

" لا تحصل الرجعة بفعل وطاء ومقدماته . وإن قصد به رجعتها " (٣)

وهم بذلك لا يعتبرون النظر في الرجعة فلا أثر في ذلك بل اعتبر

أن التمتع بالرجعية بالنظر حرام لأنها مفارقة .

من نصوص الحنابلة :

ما يقوله الشيخ علاء الدين المرداوي (٤) في قوله * النظر

(إلى فرجها لا تحصل به الرجعة على الصحيح من المذهب جزم به في الوجيز

وغيره ، وقال الزركشي عليه الأصحاب وقدمه في المحرر (٥) والنظم

والرعايتين والحاوي الصغير وغيرهم "

إذن الصحيح من مذهب الحنابلة عدم جواز الرجعة بالنظر بشهوة

حتى ولو كان لعورتها لا يعد رجعة عند الحنابلة . إلا بالوطء .

(١) أنظر : إعانة الطالبين . ج ٤ ، ص ٣٠-٣١ ،

(٢) روضة الطالبين . ج ٨ ، ص ٢١٧ .

(٣) نهاية المحتاج . ج ٧ ، ص ٥٥ .

(٤) الإنصاف : ج ٣ ، ص ١٥٦ .

(٥) انظر : المحرر . ج ٢ ، ص ٨٣ .

نص على ذلك أيضا ابن قدامه : (١)

" إن قبلها أو لمسها لشهوة أو كشف فرجها ونظر إليـه بالمنصوص عن أحمد أنه ليس برجعة "

ويقول الشيخ منصور البهوتي : (٢)

" ولا تحصل الرجعة بمباشرة الرجعية دون الفرج ولا بنظر لفرجها بشهوة أو غيرها ولا بالخلوة لها لأنه ليس في معنى الوطء " .

نص الظاهرية :

يقول ابن حزم :

" إن المطلقة طلاقاً رجعيّاً فهي زوجة للذي طلقها ما لم تنقص عدتها يتوارثان ويلحقها طلاقه وإيلاؤه وظهاره ولعانه ، إن قذفها وعليه نفقتها وكسوتها وإسكانها فإذا هي زوجته فحلل له أن ينظر منها إلى ما كان ينظر إليه منها قبل أن يطلقها وأن يطأها إذا لم يأت نص يمنع من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بعلاً لها إذ يقول عز وجل : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ (٣) "

فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهدوا بعلمها بذلك قبل تمام عدتها فإن راجع ولم يشهد فليس مراجعاً . (٤)

إذن عند الظاهرية لاتصح الرجعة بالنظر لأنه من حقه الذي في الطلاق الرجعي عندهم . كما أنه يلزمه لمراجعتها إلا شهادة على لفسخ الرجعة بعلمها .

(١) المغني والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٤٨٣ .

(٢) انظر : كشف القناع . ج ٥ ، ص ٣٤٣ . شرح منتهى الإرادات . ج ٣ ، ص ١٨٤ .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .

(٤) المحلى : ج ١٠ ، ص ٢٥١ .

نصوص الفريق الشائسي :

نص الأحنساف :

يقول الشيخ برهان السدين :

" والرجعة أن يقول راجعتك أو راجعت امرأتي وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه بين الأئمة قال أو يطأها أو يقبلها أو يلمسها أو ينظر إلى فرجها بشهوة وهذا عند الحنفية لأنها استدامة النكاح . والفعل قد يقع دلالة على الاستدامة " (١)

وهذا يدل على صحة الرجعة بالفعل سواء كان وطءاً أو نظراً بشهوة مما يثبت أثر النظر في صحة الرجعة به .

ويقول الزيلعي :

" تصح الرجعة إن لم يطلق الزوج امرأته الحرة ثلاثاً بغير رضاها بقوله راجعتك أو راجعت امرأتي أو بفعل يوجب حرمة المصاهرة كالوطء والقبلة واللمس والنظر إلى داخل الفرج بشهوة " (٢)

إذن مذهب الأحناف هو صحتها بالفعل كالنظر وغيره

عند الحنابلة :

مايقوله ابن قدامة : (٣)

" عن ابن حامد قال فيه وجهان أحدهما رجعة وهذا قول الثوري وأصحاب الرأي لأنه استمتع بمباح بالزوجة فحصلت الرجعة به كالوطء " .

(١) انظر شرح فتح القدير . (الهداية) ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٢) تبیین الحقائق . ج ٢ ، ص ٢٥١ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٤٨٤ .

ويقول مجد الدين البركاتي : (١)

" وعنه تحصل نقلها ابن منصور في الخلوة فاللمس

ونظر الفرج أولى . "

فالشيوخ يروى عن أحمد روايتين السابعة كانت الأولى . وهذه

الرواية الثانية وهي حصول الرجعة بالنظر للفرج لأنه أولى من الخلوة

فكما أجاز الرجعة فالنظر أولى .

نص المالكية :

ذكره مالك بن أنس :

" عندما سئل عن : " طلاق المرأة تطليقة يملك بها

رجعتها . ثم يقبلها في عدتها لشهوة أو يجامعها في الفرج أو فيمسا

نون الفرج . أو يجردها فينظر إليها وإلى فرجها هل يكون ذلك رجعة

في قول مالك أم لا .

قال مالك : إذا وطئها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة

وجهل أن يشهد فهي رجعة وإلا فليست برجعة " (٢)

أي أنه إذا وطئها ونوى الرجعة صحت وإلا فلا تصح الرجعة

بغير النية لاشتراطها في صحتها بما يدل على أن مقدمات الجماع كالنظر

بشهوة بغير نية لاتصح به الرجعة حتى ولو كان لفرجها النظر .

ويقول ابن رشد :

" لاتصح الرجعة بالوطء إلا إذا نوى بذلك الرجعة ، لأن

الفعل عنده يتنزل منزلة القول مع النية . " (٣)

(١) المحرر . ج ٢ ، ص ٨٣

(٢) انظر : المدونه الكبرى . ج ٢ ، ص ٣٢٤

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد . ج ٢ ، ص ٦٤

ويقول العدوي :

" الرجعة تكون بالنية مع القول كراجعتها وأمسكتها أو ما يقوم مقام القول كالوطء ومقدماته " (١)

ومن هذا النص يمكن القول أن النظر بشهوة للمرأة بنية الرجعة . لأن المعتبر عند المالكية هي النية .

فيقول أحمد المصاوي :

" أن الفعل مع النية تحصل به الرجعة . وكذا القول مع النية وأما الفعل وحده - أي خال عن النية - أو القول المحتمل وحده فلا يحصل بها الرجعة أصلاً والقول الصريح تحصل به الرجعة في الظاهر لا الباطن وأما النية وحدها فإن كانت بمعنى القصد فلا تحصل بها رجعة إتفاقاً وإن كانت بمعنى الكلام النفسي فقليل تحصل بها الرجعة في الباطن لا الظاهر وقيل لا تحصل بها مطلقاً " (٢)

نص الشيعة :

قال أحمد المرتضوي :

" ومقدمات الوطء رجعة كتقبيل ولمس ونظر الفرج رجعة لا نظر سائر الجسد فالرجعة عندهم تصح بالوطء ومقدماته وإن كانت محظورة .

وفيما يلي أدلة الفريقين :

-
- (١) حاشية العدوي . ج ٢ ، الخرخشي : ج ٤ ، ص ٨١ ، ص ٨٥
- (٢) انظر : بلغة السالك لأقرب المسالك . ج ١ ، ص ٤٧٣ . الشرح الصغير : للدرديري . ج ١ ، ص ٤٧٣ .
- (٣) البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٢٠٧ .

الأدلة

الفريق الأول :

استدل الفريق الأول بما يأتي :

من القرآن :

قالوا : إن الرجعة إعادة للنكاح الذي أزاله الطلاق .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى * ويعولتهن أحق بردهن * *

فألله سبحانه وتعالى عبر عن الرجعة بالرد والرد معناه الإعادة . أي إعادة

المرتجعة إلى ما كانت عليه قبل الطلاق . وهو حل الاستمتاع بها سواء

بوطء أو نظر أو نحوهما من مقدمات الجماع .

يؤكد قول عماد الدين الطبري :

" قال في قوله " ويعولتهن أحق بردهن " أعلم وإن الله

تعالى سماه بعلا ، وذلك يدل على بقاء الزوجية ، ولكن قال " بردهن "

وذلك يدل على وجود سبب يزول به النكاح ولا يبعد أن يقال : زال النكاح ،

وله الاستدراك كما يزول الملك في زمن الخيار على قول وله الاستدراك^(١)

إذن من هذا القول يتضح أن الطلاق الذي أوقعه الزوج على

زوجته يزول به النكاح إلا أن له استدراك بالمراجعة إذا كان مرة أو مرتان

في العدة . وعلى هذا يكون الطلاق زوال للنكاح والرجعة ابتداء للنكاح

أو أنها استدراك لما سيفوت من حل الاستمتاع بالنظر وغيره .

(١) الكيا للهراش . ج ١ ، ص ١٦٢ .

ويقول : الفخر الرازي :

والمعنى أن الرد والرجعة يتضمن إبطال التبرص والتحرى
في العدة فهي مدامت في العدة كأنها كانت جارية
إبطال حق الزوج وبالرجعة يبطل ذلك فلا جرم سميت الرجعة ردا لاسيما
ومذهب الشافعي أنه يحرم الإستمتاع بها إلا بعد الرجعة ففي الرد
على مذهبه شيان أحدهما : ردها من التبرص إلى خلافه .
والثاني : ردها من الحرمة إلى الحل . وقوله " في ذلك " أي الرد
يثبت في وقت التبرص فإذا انقضى ذلك الوقت فقد بطل حق الرد
والرجعة " (١)

القياس :

" لاشتبهت الرجعة حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق
حتى يتكلم بهما ، فإذا تكلم بها في العدة ثبتت له الرجعة . لأن النكاح
تحليل بعد تحریم ، وكذلك الرجعة تحليل بعد تحریم . فالتحليل بالتحليل
شبيه فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض ، ولا يقاس بالتحریم بـ
التحليل " (٢)

وهذا يثبت عدم صحة الرجعة بالنظر لتوقفها على القول .

الأدلة العقلية :

١ - " أن الرجعة بضع مقصود أمر بالإشهاد عليه فلا تحصل بالفعل من القادر .
كالنظر من القادر على القول كإشارة من الناطق " (٣)

(١) التفسير الكبير . ج ٦ ، ص ٩٣ - ٩٤ . (بتصرف)

(٢) انظر : الأم : ج ٥ ، ص ٢٤٤ .

(٣) أنظر : المغنى والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

والإشهاد على الرجعة يكون على القول . أما على الفعل فيصعب ذلك وغير ممكن . لذلك قالوا لاتصح إلا بالقول لاعتبارهم أن الإشهاد عليها واجب وهو مذهب الشافعية .

٢ - " إن الرجعة شرعت لإفادة حل البضع الذى أصبح محرما فوجب أن تكون بالقول كما في النكاح " (١)

أي أن حل البضع لايمكن أن يكون بالفعل المباشر بل لابد أن يسبقه قول كما في عقد النكاح الإيجاب والقبول . فذلك في الرجعة لابد أن يسبقها قول لصحتها . كالبيع في النكاح لايجز إلا بالقول كذلك في الرجعة لاتحل إلا بالقول لأن الطلاق حرما .

٣ - " إن النظر بشهوة إليها لايعد رجعة لأنه أمر لايتعلق به إيجاب عدة ولا مهر فلا تحصل به الرجعة " (٢)

٤ - " إن النظر بشهوة ونحوه فليس برجعة لأنه نوع من أنواع التمتع والتمتع بالرجعية لايصح لأنها مفارقة كالبائن . لذلك لاتصح الرجعة إلا بالقول . (٣)

كما إن النكاح يبيح التمتع بالنظر وغيره والطلاق يحرمه لأنــــه ضده وقد وقع فلا يجوز النظر لأنه لايعد رجعة .

(١) ، (٢) أنظر : المغنى والشرح الكبير . ج ٨ ، ص ٤٨٢ ،

(٣) أنظر : المرجع السابق وإعانة الطالبين ج ٤ ، ص ٣١ .

الفريق الثاني :

واستدل أصحاب القول الثاني :

" القائلين بجواز صحة الرجعة بالنظر بأدلة هي :

أن النظر يعد من مقدمات الجماع وهذا لا يصح إلا في النكاح الصحيح والمراجعة
استدامة للنكاح والنظر بشهوة دلالة على استدامة النكاح . والدلالة
إنما تقوم بفعل يختص بالنكاح . وهذه الأفعال فيها استمتاع لا يباح
إلا بالزوجة .

وقد استدل الأحناف على أن الرجعة استدامة لعقد النكاح

بما يأتي :

من القرآن :

بقوله تعالى * وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ * (١) .

يقول الكاساني : " قوله تعالى * ويعولتهن * أي أزواجهن

وقوله تعالى (هن) كناية عن المطلقات سماه الله

تعالى زوجها بعد الطلاق ولا يكون زوجها إلا بعد قيام الزوجية فدل على

أن الزوجية قائمة بعد الطلاق .

والله سبحانه وتعالى أحل للرجل وطء زوجته بقوله عز وجل :

* وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ

فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلُومِينَ * (٢)

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٨)

(٢) سورة المؤمنون آية (٦٥) .

وقوله تعالى ^(١) * نِسَاءُكُمْ حُرَّتٌ لَكُمْ فَاَنْتُمْ حُرٌّ كُنْتُمْ اَنْتُمْ شَتَّىٰ

وغير ذلك من النصوص الدالة على قيام الملك من كل وجه .

كما أنه يصح طلاقه وظهاره وإيلاؤه ويجرى اللعان بينهما

ويتوارشان وهذه أحكام الملك المطلق وكذا يملك مراجعتها بغير رضاها .

ولو كان ملك النكاح زائلا من وجه لكأن الرجعة إنشاء النكاح على

(٢)

الحرّة من غير رضاها من وجه . وهذا لا يجوز .

ويقول ابن الهممام :

" وعلى هذا ينبغي حل الوطء وحرمة فعندما يحل لقيام

ملك النكاح من كل وجه وإنما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما

(٣)

قبل انقضائها "

مناقشة الأدلة والترجيح

أولا : الآية التي استدل بها كلا الفريقين وهي :

(٤)

" قوله تعالى * وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ * "

وكلا الفريقين متفقين على أن معنى البعل هو الزوج .

والبعل لغة : " الزوج وسمي زوج المرأة بعلا لأنه سيدها ومالكها . والبعولة

مصدر البعل . وتبعلت المرأة : أطاعت بعلاها . والتباعل والتبعال

(٥)

ملاعببة المرء أهله . وقيل : البعال النكاح ، والمباعدة : المباشرة .

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٣) .

(٢) بدائع الصنائع . ج ٣ ، ص ١٨٠ .

(٣) شرح فتح القدير . ج ٤ ، ص ١٦٠ .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .

(٥) لسان العرب انظره . مادة بعل فصل الباء . حرف اللام . ج ١١ ، ص ٥٨-٥٩ .

" وتسمية الله سبحانه للرجل بعلًا بعد الطلاق المرة والمرتان

أي في الطلاق الرجعي يدل على أن الطلاق الرجعي لا يبطل الزوجية فهي إذن باقية وقائمة فهي حقيقة لأن البعل اسم للزوج حقيقة ، لغة ولا تترك إلا بدليل .
 أما اطلاق الرد يدل حقيقة على زوال الملك - الزوجية - فلا يكون زواجا إلا مجازا ، وجعله حقيقة يتوقف على التجوز بلفظ الرد وليس هو بأولى من قبله . لأنه لو تعارض اللفظان الرد والبعل . فإن معنى الرد يدل على زوال الملك ، ومعنى البعل يدل على بقاءه حقيقة فيكون حمل الرد على المجاز محافظة على حقيقة البعل وهذا أولى من جعل البعل مجازا محافظة على حقيقة الرد .

لأن الرد يصدق حقيقة بعد إنعقاد سبب زوال الملك وإن لم يكن قد زال بعد . أما بعد زوال الملك يمنع تصور كون الرد حقيقة قبل قد يقال أيضا بعد إنعقاد سبب زواله معلقا بمتعلق الملك على معنى منسوع السبب من تأثير زوال الملك عنه .

كقولنا رد البائع المبيع في البيع الذي فيه خيار شـسـرط للبائع . فإن معناه : رد المبيع عن أن يخرج عن ملكه عند مضي المدة بفسخ السبب في الحال وذلك لأنه لم يخرج عن ملكه .

ويدل عليه قوله تعالى * **الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ مَسَاكُكُمْ مَعْرُوفٍ**

أَوْ تَرِيحٌ يَأْخُذُكُمْ * (١) فإنه أعقبه الرجعه التي هي المراد بالإمسك وهو

(١) سورة البقرة آية (٢٢٩)

الأنسب بقول المصنف وأنه يعقب الرجعة بالنص . وذلك لأن الأمسك استدامة
القائم لا إعادة الزائل ، تدل على بقاء النكاح بعد الرجعي وهو
المطلوب " (١)

ويمكن المحافظة على الحقيقتين ، وذلك بجعل المراد بالردة
الرد إلى الحالة الأولى ، وهي كونها لا تحرم بعد مضي العدة . وحينئذ
فلا اشكال أصلا " (٢)

ويقول السرخسي : الرجعة استدامة للملك والفعل المختص به يكون أدل على
استدامة الملك من القول وهو نظير الفیء في الإيلاء فإنه منع للمزيل من أن
يعمل بعد انقضاء العدة وذلك يحصل بالجماع . ونقول : أكثر ما في البنيان أن
يثبت لـ ~~الملك~~ الطلاق مزيل للملك ولكن المزيل
متى ظهر وأعقب خيار الاستبقاء في مدة معلومة
يكون مستبقيا للملك بالوطء . كمن باع أمته على أنه بالخيار ثلاثين
أيام ثم وطئها صار بالوطء مستبقيا للملك بل أولى لأن هناك يحتاج إلى فسخ
السبب المزيل وهنا لا يحتاج إلى رفع الطلاق الواقع وكذلك لو قبلها بشهوة
أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة لأن هذه الأفعال تختص بالمسك
الموجب للحل كالوطء فتكون مباشرة دليل استبقاء الملك . ألا ترى فسي
ثبوت حرمة المصاهرة جعلت هذه الأفعال بمنزلة الوطء فكذلك في حكم الرجعة " (٣)

ويقول الكاساني أيضا :

" أما قوله الطلاق واقع في الحال فمسلم لكن التصرف
الشرعي قد يظهر أثره للحال وقد يتراخى عنه كالبيع بشرط الخيار وكالتصرف

(١) انظر : شرح فتح القدير . ج ٤ ، ص ١٥٨ .

(٢) انظر نفس المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) المبسوط : ج ٦ ، ص ٢١ .

الحسي وهو الرمي وغير ذلك فجاز أن يظهر أثر هذا الطلاق بعد انقضاء
العدة . وهو زوال الملك وحرمة الوطء على أن له أثرا ناجزا وهو
نقصان عدد الطلاق ونقصان حل المحلية وغير ذلك على ما عرفت
في الخلافات . (١)

والرجعيه زوجة بدليل صحة الايلاء .

١ - ويجب على وجوب الاشهاد عليها ما يدل على عدم حصولها بالفعل
من القادر على القول .

" أن الاشهاد ليس بواجب وتمح بلا اشهاد والشهادة عليها تدوب .
وهو قول الشافعي في الجديد " أن الاشهاد في الرجعيه لا يشترط على
الاطهر . (٢)

" لأن اطلاق النصوص في الرجعه من غير شرط الاشهاد لا يدل على وجوب
الاشهاد . واشتراطه اثبات بلا دليل .

والنصوص هي : قوله تعالى * **الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ**
بِإِحْسَنِ (٣) *

وقوله تعالى * **فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ** * (٤)

وقوله تعالى * **وَعَوْلُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ** * (٥)

وقوله تعالى * **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا** * (٦)

-
- (١) بدائع الصنائع : ج ٣ ، ص ١٨٠ .
(٢) روضة الطالبين ، ج ٨ ، ص ٢١٦ (بتصرف)
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٢٩) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢٣١) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٢٣٠) .

وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : " مر ابنك فليراجعها "

وهذه النصوص ساكتة عن قيد الإشهار . " (١)

ويقول ابن العربي :

" إن الأَشهاد يتصور على الإقرار بالوطء . كما يتصور وجوده بالقول . ومع هذا فإنه ليس في الآية إيقاف الحل على الإشهاد وإنما فيها إلزام الإشهاد " (٢)

٢ - وأما قولهم : إن الرجعة شرعت لإفادة حل البضع الذي أصبح محرماً فوجب أن تكون بالقول مما يدل على عدم وجوبها بفعل الاستمتاع كالنظر كما في النكاح .

ويجيب السرخسي :

" إن الله سبحانه سمى الرجعة امساكا وذلك استدانة للملك فدل أن الملك باق على الإطلاق . وملك النكاح ليس إلا ملك الحل - فإنه لا يملك عينها ولا منافعها فبقاء ملك النكاح مطلقا يكون دليل بقاء حل الوطء إلا بعارض يحرم به الوطء " (٣)

ويمكن الإجابة عن الباقي :

بأنه لا فرق بين النظر والوطء لأن النظر بشهوة يعد من

مقدمات الوطء . عند توافر نية المراجعة .

(١) شرح فتح القدير . ج ٤ ، ص ١٦٢ .

(٢) أنظر : أحكام القرآن لابن العربي . ج ١ ، ص ١٩٣ .

(٣) المبسوط : ج ٦ ، ص ٢٠ .

والعبرة في هذا كله هي نية المراجعة لأن القول والفعل

كلاهما ترجحة لإظهار نية المراجعة .

والنظر بشهوة فعل يختص بالملك الموجب للحل فهو كالسوط

فتكون مباشرته بنية المراجعة دليل استيقاء الملك .

ألا ترى في ثبوت حرمة المصاهرة جعلت هذه الأفعال بمنزلة

السوط فكذلك في حكم الرجعة .

وسواء كان ذلك منها أو منه بعلمه ورضاه والنية أساس

كل ذلك . وفعلها يحلله إقراره وعلمه بذلك .

إذن الرأي الراجح هو قول الأحناف في صحة الرجعة بالفعل

ومنه النظر بشهوة وذلك لقوة أدلتهم ورجاحتها . وبهذا يكون للنظر

أثر في الرجعة . والله أعلم .

الفصل الثالث

أشار النظر في الشهادة

الفصل الثالث

((آثار النظر في الشهادة))

إن أغلب وقائع الخصومات في الحقوق المالية والجرائم

وإثبات الحدود تثبت بالشهادة وهي :

تعريف الشهادة :

الشهادة لغة : " من شهدت الشيء أي اطلعت عليه وعينته

فأنا شاهد والجمع أشهاد وشهود . والشهادة اسم من المشاهدة وهي الإطلاع

على الشيء عيانا . فاشتراط في الأداء ما ينبىء عن المشاهدة وهي المعاينة

والشهادة خبر قاطع . وأصلها : الإخبار بما شاهده واستشهدت فلانا

على فلان إذا سألته إقامة شهادة احتملها فالشاهد حامل الشهادة ومؤديها

لما غاب عن غيره " (١)

وفي الشرع فقد عرفها بعض الفقهاء : " إخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص " (٢)

لأن الشاهد يخبر عما شاهده وهي حجة شرعية تظهر الحق المدعى به

ولاتوجيه " (٣)

(١) انظر : المصباح المنير . مادة شهد . كتاب الشين . ج ٢ ، ص ٣٢٤ ،

٣٢٥ .

مختار الصحاح مادة شهد . باب الشين ، ص ٣٤٩ .

لسان العرب . مادة شهد فصل الشين . حرف الدال . ج ٣ ، ص ٢٣٨ .

(٢) انظر : إعانة الطالبين . ج ٤ ، ص ٢٧٤ . نهاية المحتاج . ج ٨ ،

ص ٢٧٧ بلفظ إخبار عن شيء بلفظ خاص . كشف القناع . ج ٦ ، ص ٤٠٤ ،

بلفظ الأخبار بما علمه بلفظ خاص .

(٣) كشف القناع : ج ٦ ، ص ٤٠٤ .

وأكثر ما يظهر أثر النظر إلى العورة في الشهادات الشهادة على الزنا . لأنه يجب على الشاهد أن يكون قد رأى عورة الزاني والزانية - أي العورة المغلظة لهما - والوطء بينهما . مما يجب ستره ويحرم نظره ، فمن نظر لما وجب ستره لأجل الشهادة ، تحملها . والأصل في مشروعيتها في الزنا . القرآن ، والسنة ، والإجماع .

١ - كما قال تعالى * وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ * (١)

وهي صريحة في دلالتها على إثبات فاحشة الزنا بأشهاد أربعة شهود ليجب بشهادتهم الحد عليهما . فلاستشهاد في فاحشة الزنا بأربعة شهود واجب .

٢ - قوله تعالى * وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً * (٢)

يتضح من هذه الآية أن الإنسان محصن أي عفيف - طاهر بعيد عن الفواحش لأن الأمل في الإحصان والعفة والطهارة التي فطر الله الناس عليها وهذه الطهارة والعفة تسمى إحصان فالإنسان العفيف الطاهر إنسان محصن غير مسافح والسفاح الزنا وهو عكس مخالف للفطرة تستقبحه النفوس السليمة .

ورمي الناس بالزنا دون البينة يعد قذفا لما في ذلك من

(١) سورة النساء ، آية (١٥)

(٢) سورة النور ، آية (٤)

إشاعة الفاحشة بين الناس والبينة المطلوبة في إثبات الزنا وهى
الشهادة . أي شهادة أربع شهود نصاً بالقرآن فإذا قل العدد وجب
حد القذف . لأنه حينئذ يصبح الشاهد قاذفا لعدم إظهار البينة المطلوبة
إذن هذه البينة واجبة في إثبات الزنا .

٣ - قوله تعالى * **لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَقُلْ يَكُ**
عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَذِبُونَ * (١)

نزلت الآية في حادثة الإفك المشهورة . وهي قذف السيدة
عائشة رضي الله عنها البعرة من فوق سيع سماوات نصاً بالقرآن الكريم .
فالله سبحانه وتعالى اعتبر العدد في الشهادة على الزنا
فإذا قل العدد ثبت كذب الشهود وأصبحوا قذقه .
من هذا يتضح أن الشهادة بشهود أربعة في إثبات الزنا
واجبة فيجب بها الحد .

وما جعل الله سبحانه وتعالى هذا العدد إلا تغليظا لهذه
الفاحشة لما فيها من آثار جسيمة على الأفراد والمجتمعات .
وصيانة للأعراض من التهتك . وحماية لأصحابها وســــتراً
على العباد . واستحياب الستر أولى من إشاعة الفاحشة .

من السنة :

" عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود برجل وامرأة
منهم زنيا قال : أئتوني بأعلم رجلين منكم فأتوه بابن صوريا ،

فنشهدهما كيف تجدان أمر هذين في التوراة قالا : نجد في التوراه
إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما
قال : فما يمنعكما أن ترجموهما قالا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ،
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا بأربعة فشهدوا
أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة فأمر النبي صلى
الله عليه وسلم برجمهما " (١)

ظاهر في دلالة على تأكيد اعتبار شهادة أربعة عـدول
لإثبات جريمة الزنا ووجوب الحد على الزنا فشهادة الشهود الأربعة
هي المثبتة للزنا الموجب للحد .

الاجماع :

" أجمع المسلمون على أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة
شهود " (٢) نص عليه ابن قدامة من الحنابلة وأحمد الشلبي من الحنفية (٣) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه / كتاب الحدود / باب
في رجم اليهوديين ج ٤ ، ص ١٥٦ ، رقم : ٤٤٥٢ بسند : حدثنا يحيى بن
موسى البلخي ، نا أبو اسامه قال مجالد نا عن عامر ، عن جابر
بن عبد الله وأخرجه مسلم عن عبد الله بن عمر أخبره أن النبي
صلى الله عليه وسلم أتى بيهودي ويهوديه قد زنيا فانطلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود فقال ماتجدون في التوراه
على من زنى قالوا نُسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما
ويطاف بهما . قال فاتوا بالتوراه إن كنتم صادقين فجاءوا بهما
فقرأوها حتى إذا مروا بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على
آية الرجم وقرأ ما بين يديها وما وراءها فقال عبد الله بن سلام وهو
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مره ليرجع يده فرفعها فإذا
تحتها آية الرجم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمهما
أخرجه مسام في صحيحة . كتاب الحدود . باب حد الزنا م ٣ ، ج ٥ ، ص ١١٥ .

(٢) انظر المغنى والشرح الكبير . ج ١٢ ، ص ٥٥ .
(٣) انظر : حاشية شهاب الدين الشلبي / مطبوع مع تبیین الحقائق ، ج ٣ ،
ص ١٦٤ .

من الأدلة السابقة أن جريمة الزنا لا تثبت بأقل من أربعة

شهود زيادة. في التحقق وأبلغ في الستر .

فمن رأى اثنين يزنيان ورأى العورة في كل منهما وشاهد

عملية الزنا بما يؤهله أن يكون شاهداً لأن في نظره هذا يعد تحملاً

للسهادة .

لأن الشهادة في الزنا لا تجوز إلا بمعاينة الشهود الأربعة

عملية الزنا أي ينظرون للعورة المغلظة كالمروء في المكحلة على حد

تعبير الفقهاء . حتى يخرج من جميع الاحتمالات . كزنا العين أو اليد

أو الرجل .

وبيان كيفية الزنا للقاضي كما رأوها . حتى لا يحتمل أن

يراد منه الجماع فيما دون الفرج لأنه لا حكم فيه بالحد .

وهنا يظهر أثر النظر المؤثر في الشهادة الموجبة للحد

وقد نص الفقهاء على ذلك بما يأتى :-

من الشافعية :

يقول النووي :

" يشترط في الشهادة على الزنى أن يذكروا التى زنى

بها ، وأن يذكروا الزنى مفسراً ، فيقولون : رأيناه أدخل ذكره أو قدر

الحشفة منه في فرج فلانة على سبيل الزنى .

ولا يكتفى إطلاقه الزنى ، فقد يظنون المفاخضة زنى ، وقد

تكون الموطوءة جارية ابنه ، أو مشتركة بينه وبين غيره بخلاف ما لو ادعت

وطء شبهة ، وطلبت المهر فإنه يكفي الشهادة على الوطء ، ولا يشترط قولهم : رأينا ذلك منه في ذلك منها . لأن المقصود هناك المسال ، فلم يلزم هذا الاحتياط ، وقد وقع في كلام الغزالي وغيره أن الشاهد يقول : رأينا ذكره في فرجها كالمروود في المكحلة ، وهذا التشبيه زيادة بيان وليس بشرط .

وهل يجوز النظر الى فرج الزانيين لتحمل شهادة الزنا وأولاده أو عيب باطن أم لا ؟!

وانما يشهد عليه عند وقوع النظر إليه اتفاقاً ؟ وفيه أوجه
(١)
الأصح المنصوص الجواز .

ومن نصوص الحنابلة :

يقول الشيخ منصور البهوتي : " لثبوت الزنا أن يشهد عليه - أي الزاني - في مجلس واحد أربعة رجال عدول ولو جاؤا متفرقين واحداً بعد واحد . ويصفونه . لقوله تعالى ﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾

فيجوز لهم النظر إليهما حال الجماع لإقامة الشهادة عليهما ومعنى ويصفونه : أي وصفهم للزنا أن يقولوا رأينا ذكره في فرجها كالمروود في المكحلة أو الرشاء في البئر . ويكفي أنهم رأوا ذكره في فرجها والتشبيه تأكيد . " لأنه إذا اعتبر التصريح في الإقرار

(١) روضة الطالبين . ج ١١ ، ص ٢٥٣ -

كان اعتباره في الشهادة أولى .

ويقول الإمام أحمد بن حنبل :

" ويثبت الزنا بشهادة أربعة رجال أحرار عدول يصفون

الزنا ويجيئون في مجلس واحد ويتفقون على الشهادة بزنا واحد .

ويقول بهاء الدين المقدسي في شرحه : " أن يصفوا

الزنا فيقولوا رأينا ذكره في فرجها كالمروء في المكحلة والرشأ في

البشر " (١)

وهذه نصوص واضحة الدلالة للحناابلة تبين كيفية الزنا الذي

لا بد له من النظر .

من نصوص الأحناف :

يقول السرخسي :

" وإذا شهد الأربعة بالزنا بين يدي القاضي ينبغي

له أن يسألهم عن الزنا ماهو وكيف هو ومتى زنا واين زنا لأنهم شهدوا

بلفظ محتمل فلا بد من أن يستفسرهم لأنه لا يحل لهم أداء الشهادة مالم

يروا كالمروء في المكحلة " (٢)

فيجب على القاضي عند الحنفية أن يستفسر الشاهد عن كيفية

الزنا حتى يمثل له بقوله : كالمروء في المكحلة وهي الشهادة التي يجب

على الشهود أن يشبثوها لإثبات الزنا الموجب لحد .

(١) أناسر: العدة شرح العمدة ، ص ٥٦٠ .

(٢) أنظر : المبسوط ج ٩ ، ص ٣٨ ، ٧٧ .

من نصوص المالكية :

يقول أحمد بن محمد الدردير :

" وبالبينة العادلة أربعة رجال يروونه كالمروود في المكحلة في وقت واحد " (١) ومراده من البينة العادلة أي شهادة أربعة رجال يصفونه كما يروونه لإثبات هذه الفاحشة الموجبة للحد .

ويقول الشيخ أحمد الصاوي :

" وللزنا أربعة إن اتحدا كيفية ورؤيا وأداء بأنه أولج الذكر في الفرج كالمروود في المكحلة " (٢)

وقد استدل الفقهاء على ذلك بما يأتي :

الأدلة على إثبات رؤية الشهود للزانيين وعملية الزنا

الموجبة للحد .

من المسئلة :

١ - " عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء الأسلمي إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات ، كل ذلك يعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فأقبل فـ في الخامسة فقال : أنكثها ؟ قال : نعم . قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم . قال : كما يغيب المروود في المكحلة

(١) الشرح الصغير . ج ٢ ، ص ٤٢٣ .

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك . ج ٢ ، ص ٤٢٣ .

والرشاء في البئر ؟ قال : نعم . قال : هل تدري ما الزنا ؟ قال / نعم ،
 أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا ، قال ، وما تريد بهذا
 القول ؟ قال : أريد أن تطهرني . فأمر به فرجم ، فسمع نبي الله صلى
 الله عليه وسلم رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه : انظر إلى هذا
 الذي ستر الله فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب ، فسكت عنهما ثم سار
 ساعة حتى مر بجيفة حمار . فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا
 نحن ذان يارسول الله ، فقال : أنزلا فكلا من جيفة هذا الحمار ، فقالا :
 يابني الله من يأكل من هذا ؟ قال : فلما نلتما من عرض أخيكما أنفا
 أشد من أكل منه . والذي نفس بيده أنه الآن لفي أنهار الجنّة ينغمس
 فيها . " (١)

وجه الدلالة :

فسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم واستفساره عن كيفية
 الزنا وتشبيهه بالرشاء في البئر والمروء في المكحلة دليل على وجوب
 استفسار القاضى الشهود عن ذلك لأن هذا التفسير لكيفية الزنا هو
 الموجه للحد سواء بالإقرار أو بالبينة وهى شهادة الشهود . وهو
 أن يزنى بها الفرج في الفرج كالمرود في المكحلة وهو فى الشهود
 أولى من المقر بنفسه . كما نص على ذلك ابن قدامه في قوله : " إذا
 اعتبر التصريح في الإقرار كان إعتباره في الشهادة أولى " (٢)

(١) أخرجه البيهقى في سننه الكبرى . كتاب الحدود . باب من قال لايقام
 عليه الحد حتى يعترف أربع مرات . ج ٨ ، ص ٢٢٧ ، بلفظ أن ماعزاً
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر الحديث .
 أخرجه أبو داود في سننه . في كتاب الحدود . باب رجم ماعز ابن مالك
 رقم ٤٤٢٨ ، ج ٤ ، ص ١٤٨ .

(٢) المغنى والشرح الكبير . ج ١٠ ، ص ١٧٧ .

٢ - " عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا قال ائتوني بأعلم رجلين منكم فأتوه بابنى سوريا ، فنشدهما كيف تجدان أمر هذين من التوراه ؟ قالا نجد في التوراه إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجموا ، قال : فما يمنعكما أن ترجموهما . قالا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل من المكحلة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما " (١)

وجه الدلالة :

إن في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واحضار الشهود الأربعة للشهادة وبيان كيفية الشهادة الموجبة للحد دليل منه على صحة الرواية عليه وسلم على أنه ثابت في شرعنا بهذه الكيفية كما كان ثابت في الأديان السابقة .

وإقراره صلى الله عليه وسلم لوصف الشهود لعملية الزنا كما رأوها كالميل في المكحلة ، دليل على ثبوت ذلك تلك الرواية المحملة للشهادة لإثبات حد الزنا .
لأن في رواية الزانية بتلك الرواية يكون قد تحمل الشهادة . .

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الحدود . باب في الرجم . رقم ٤٤٥٢ ج ٤ ، ص ١٥٦ .
وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى . كتاب الحدود ، باب الشهود في الزنا . ج ٨ ، ص ٢٣٠ .

٣ - " عن يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه قال : كان ماعز بن مالك يتيما في حجر أبي ، فأصاب جارية الحى فقال له أبي أئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ، وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجا . قال : فاتاه فقال يارسول الله إني زنيت فأقم علي كتاب الله ، فأعرض عنه فعاد . فقال يارسول الله إني زنيت فأقم علي كتاب الله ، فأعرض عنه فعاد ، فقال يارسول الله إني زنيت فأقم علي كتاب الله ، حتى قالها أربع مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنك قد قلتها أربع مرات فبمن ؟ قال : بفلانته . قال : هل ضاقتها ؟ قال : نعم ، قال : هل باشرتها ؟ قال نعم : قال : جامعتها ؟ قال : نعم . قال فأمر به أن يرجم الحديث " (١)

وجه الدلالة :

في هذا الإستفسار دلالة على وجوبه في حق المقر والشاهد لبيان كيفية الزنا التي توجب الحد . وللخروج عن زنا غير الفرج لأنه لا يوجب حد كالمباشرة فيما دون الفرج من نظر ولمس وقبل . فلا يبقـى من فهم الزنا أي شبهة . وهو كما يلزم المقر يلزم الشهود . وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الإستفسار دليل على وجوبه ما لم توجد قرينه تدل على خلافه .

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الحدود . باب الرجم . رقم : ٤٤١٩ ،

" وفي رواية ابن عباس بلفظ : " إن ما عز لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال : له ويحك لعلك قبليت أو غمزت أو نظست فقال : لا . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقلت كذا وكذا لا يكتني . قال : نعم . قال : فعند ذلك أمر برجمه " (١)

من الآثار :

١ - " عن قتادة أن أبا بكره ونافع بن الحارث بن كلدة وشبل بن معبد شهدوا على المغيرة بن شعبه أنهم رأوه يولج ويخرج وكان زياد رابعهم وهو الذي أفسد عليهم . فأما الثلاثة فشهدوا بذلك فقال أبو بكره والله لكأنني بأثر جدري في فخذها . فقال عمر رضي الله عنه حين رأى زيادا أي لأرى غلاما كيسا لا يقول إلا حقا ولم يكن ليكتن شيئا . فقال زياد لم أر ما قال هؤلاء ولكني قيد رأيت ريبة وسمعت نفسا عاليا قال فجلدهم عمر رضي الله عنه وخلق عن زياد " (٢)

(١) أخرجه البيهقي في سننه . كتاب الحدود

باب من قال لا يقيم عليه الحد حتى يعترف أربع ممرات

ج ٨ ، ص ٢٢٦ .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى . كتاب الحدود باب شهد الزنا

إذا لم يكملوا أربعين . وقيل رواه بعده روايات . أحداها : عن عوف عن قسامه بن زهير . قال لما كان من شأن أبي بكره والمغيرة الذي كان وذكر الحديث . ثانيها : عن قتاده وثالثها : عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكره أن أبا بكره وزيد وشافعا وشبل بن معبد كانوا في غرفة والمغيرة في أسفل الدار فهبت ريح ففتحت الباب ورفعت الستر . فإذا المغيرة بيس رجلها - فقال بعضهم لبعض قد ابتلينا - فذكر القصة . ورابعها : عن عيينه بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكره . انظر السنن الكبرى . ج ٨ ، ص ٢٢٤ - ٢٣٥ .

فهذا عمر رضي الله عنه يجلد الثلاثة لأن شهادتهم لا تثبت بها

فاحشة الزنا • لأن الواجب فيها أربعة لا ثلاثة •

وزياد رابعهم عندما لم ير شيئا أي لم ير ماتطلبه منه الشهادة

وهي رؤية فرجه في فرجها كالمروود في المكحلة أي أن يشهد لعدم رؤية

ذلك • وقد بين ذلك زياد لعمر أنه لم ير مارأوه الثلاثة رؤية العين

ولم يرغمه عمر على الشهادة لعدم رؤيته لعملية الزنا الموجبة للحد رؤية

العين • فأعد شهادة الثلاثة قذفا وجلدوا •

٢ - " عن ابن سيرين أن أناسا شهدوا على رجل في الزنا فقال عثمان رضي

الله عنه هكذا أتشهدون أنه وجعل يدخل أصبعه السبابة في أصبعه

اليسرى وقد عقدها عشرة •

وفعل عثمان يدل على أن الشهادة المثبتة للزنا والموجبة للحد

هي رؤية أربعة شهود لفرج الزانى وهو يدخل في فرج الزانية • كالرشاء

في البئر " (١)

هذا ما ثبت في تحمل الشهادة وكيفية تحملها وآدائها • ولكن

حكم آداؤها يختلف باختلاف حال الزانيين •

فأما الزانى المستتر بخوفه من الله ثم من الناس والغير

مجاهر بفسقه ولم يتخذه عادة • فالفقهاء اتفقوا على أن الأولى الستر

في حقه كما نصوا على ذلك •

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى • كتاب الحدود • باب ما جاء في

وقف الشهود حتى يثبت الزنا • ج ٨ ، ص ٢٣١ •

أولوية الستر في الشهادة

ومن نصوصهم في أولوية الستر هي :

من المالكية :

" يقول أبي البركات أحمد الدردير : " خير الشاهد في الرفـع والترك كالزنا وشرب الخمر ، والترك أولى لما فيه من الستر المطلوب فـي غير التجاهر بفسقه وأما هو فيندب الرفـع " .

وقوله " الترك أولى " اي يندب ترك الشهادة لما فيه من السـتر المطلوب على جهة الندب لا على جهة الوجوب . والموافق قال إن ستر الإنسان على نفسه وعلى غيره واجب وحينئذ فيكون ترك الرفـع واجبا " (١)

ومن نصوص الأحناف :

" يقول الشيخ برهان الدين : " لأن في اشتراط الأربعة يتحقق معنى الستر وهو مندوب إليه والإشاعة ضده .

ويقول ابن الهممام : أما ان فيه تحقيق معنى السـتر فلأن الشيء كلما كثرت شروطه قل وجوده ، فإن وجوده إذا توقف على أربعة ليس كوجوده إذا توقف على اثنين منها فيتحقق بذلك الإندراء .

وإذا كان الستر مندوبا إليه ينبغي أن تكون الشهادة بسـه خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التنزيه لأنها في رتبة الندب في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك . وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به فمن زنى مرة أو مرارا متسترا

(١) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي . ج ٤ ، ص ١٧٥ .

متخوفا متندما عليه فإنه محل استحباب ستر الشاهد .

ويقول محمد البابرتي :

" لما كان الستر أمرا مندوبا إليه كانت الإشاعة
أمرا مذموما " (١)

فهذا نص الاحناف يدل على أن الستر أولى إذا كان المشهود
عليه غير متهتكا .

ومن نصوص الحنابلة :

مايقوله شمس الدين المقدسي : " وأستحب القاضي وأصحابه
وأبو الفرج والشيخ والترغيب تركه - أي ترك الشهادة - للترغيب فسي
الستر " (٢)

ويقول الشيخ منصور البهوتي : " قال القاضي والموفق
وجمع تركها أولى وجزم في آخر الرعاية بوجوب الإغضاء عن ستر المعصية
ولا تستحب الشهادة بحق الله تعالى لاستحباب الستر " (٣)

وفي هذا تصريح لأحد أقوال الحنابلة بأولوية الستر .

أما الشافعية :

فيقول الشيرازي : " ومن كانت عنده شهادة في حد الله
تعالى فالمستحب ان لا يشهد به لأنه مندوب إلى ستره ومأمور بدرئه فان شهد

(١) أنظر: العناية مع شرح فتح القدير على الهداية: ج ٥ ، ص ٢١٤ ،

٢١٥ .

(٢) الفروع . ج ٦ ، ص ٥٥٠ وأنظر : المبدع . ج ١٠ ، ص ١٩٢ .

(٣) انظر : كشف القناع . ج ٦ ، ص ٤٠٦ .

به جاز ومن كانت عنده شهادة لأدمى فإن كان صاحبها يعلم بذلك لم يشهد قبل أن يسأل . " (١)

ويقول النووي :

" ويستحب لمن ارتكب كبيرة توجب الحد لله تعالى ان يستتر على نفسه ، وهل يستحب للشهود ترك الشهادة في حدود الله تعالى يقول النووي : الأصح أن الشاهد إن رأى المصلحة في الشهادة ، شهد وإن رآها في السترة ستر . " (٢)

من نصوص الفقهاء في أولوية الستر يتضح أن من قال الستر أحق بالأولوية، قاله في حق من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به . لأن من زنا مرة أو مرتين مستترا غير متهتل متخوفا متندما على فعله فإنه يستحب ستر الشاهد عليه . وقد رغبت الشريعة في ذلك بعدة أحاديث جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت على ستر المسلمين بعضهم بعضا وستر عوراتهم منها :

١ - " عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة " (٣) .

(١) انظر : المذهب . ج ٢ ، ص ٣٢٤ ، المجموع . ج ٢٠ ، ص ٢٢٣ .

(٢) انظر : روضة الطالبين . ج ١٠ ، ص ٩٥ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه .

كتاب المظالم . باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه . ج ٢ ، ص ٦٦

يقول العيني :

" قوله من ستر مسلما " أي رآه على قبيح فلم يظهره للناس . وفيه الحث على ستر المؤمن وترك التسمع به والاشهار لذنوبه (١) والمجازاة في الآخره قد تكون من جنس الطاعة في الدنيا وهذا الحديث يبحث على الستر والترغيب فيه . ويدخل تحته الستر على الزانيين الغير متهتكين بفعلها .

٣ - " عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يستر الله عبد في الدنيا الا ستره الله يوم القيامة " (٢)

وهو لفظ يشمل جميع أنواع الستر على ذنوب الآخرين ومعاصيهم ومن هذه المعاصي التي يستحب ستر فاعلها وعدم التشهير به فاحشة الزنا لمن فعله متخفيا مستترا عن الآخرين .

(١) نفس المرجع السابق . ج ١٢ ، ص ٢٨٩ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب البر والملة والآداب باب بشاشته من ستر الله تعالى عليه في الدنيا بان يستر عليه في الآخرة

ومن الذى لا يجب أن يستتره الله في الآخرة، يستتر له ذنوبه ومعاصيه
وما هذا الجزاء إلا للترغيب في ستر الآخرين . نرجو من الله أن يستترنا
دنيا وآخره .

٣- " عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نفس عن مسلم
كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة
ومن يسر على معسر في الدنيا يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن
ستر على مسلم في الدنيا ستر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في
عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . قال أبو عيسى هذا حديث
حسن " (١)

وهذه الرواية أيضا تحيب الستر وتحث عليه لما له من
الجزاء في الدنيا والآخرة . ومما يستحب ستره ستر الشاهد المشهود
عليه في فاحشة الزنا لغير المجاهر بها لأنه يدخل تحت عموم
اللفظ .

٤- " عن يزيد بن نعيم عن ابنه أن ماعزا أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فأقر عنده أربع مرات فأمر برجمه وقال له زال : لو سترت
بثوبك كان خيرا لك . لأن هزالا أمر ماعزا أن يأتي النبي صلى الله
عليه وسلم فيخبره " (٢) أيضا هذه الرواية واضحة في دلالتها على
أفضلية الستر على الزاني .

(١) أخرجه الترمذى في سننه في أبواب البر والملة . باب ما جاء في الستر
ج ٤ ، على المسلم . رقم : ٩٣٠ ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الحدود باب في الستر على أهل
الحدود . ج ٤ ، ص ١٣٤ ، رقم ٤٣٧٧ .

٥ - رواية سعيد بن المسيب أن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق ، فقال له : إن الآخر زنى ، فقال له أبو بكر : هل ذكرت هذا لأحد غيري ، فقال : لا . فقال له أبو بكر فتب إلى الله واستتر بستتر الله ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده . فلم تعززه نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له : مثل ما قال لأبي بكر . فقال له عمر . مثل ما قال له أبو بكر . قال فلم تقرره نفسه . حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له إن الآخر زنى قال سعيد فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات . كل ذلك يعرض عنه . حتى إذا أكثر عليه .^(١)

وجه الدلالة :

" أن هذا الحديث يدل على أن التستر أفضل كما يظهر من قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بعلمهما بأن المأمور به في الحدود الستر مالم يبلغ الإمام .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب " .

فمن وقع في مثل هذه القضية فليتوب إلى الله تعالى ويستتر بستره ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار إليه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما .

وأن من اطلع على شيء من ذلك فليستر عليه ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الإمام . كما قال صلى الله عليه وسلم في الرواية التي قبلها لمزال :^(٢) لو سترت بشوبك كان خيراً لك " .

٦ - وعن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . من رأى عورة فسترها كان كمن أحيى مودة^(٣) . يقول الشيخ خليل :

" من رأى عورة " أي عيباً مخفياً (فسترها) أي لم يفشها (كان كمن أحيى مودة) باخراجها من القبر أو بمنع الوالدين من دفنها^(٤) . هذا إذا كانت الشهادة أولى " .

- (١) أخرجه مالك في موطأه . كتاب الحدود . باب ما جاء في الرجم . رقم ٢ . ج ٢ ، ص ٨٢٠ وهو مرسل باتفاق الفقهاء عن مالك .
- (٢) بتصرف : أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك . ج ٣ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .
- (٣) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الأدب . باب في الستر على المسلم . رقم ٤٨٩١ ، ج ٤ ، ص ٢٧٣ .
- (٤) بذل المجهود : ج ١٩ ، ص ١٣٠ - ١٣٣ .

ولكن متى تكون فرض عين ؟ هذا ما تتضح إجابته من هذه النصوص:

قال: الشيخ منصور: من الحسابة:

" إن لم يوجد إلا من يكفي تعيين عليه " (١)

والشيرازي من الشافعية:

" إن كان في موضع لا يوجد فيه غيره ممن يقع به الكفاية

تعين عليه " (٢) أي أنها أصبحت عليه فرض عين .

ويقول الزيلعي من الأحناف:

" ويلزم أداء الشهادة ولا يسع كتمانها إذا طلب المدعي

وهي فرض قطعاً كغريضة الإنتهاء عن الكتمان فصار كالأمر به بل أكد (٣)

مدلول كلامه أنها فرض عين إذا طلبت من الشاهد .

ومن المالكية:

" يقول أحمد غنيم: " حكمها الوجوب على التعيين وعند عدم

التعدد " (٤)

ومن الشيعة:

" أنها تكون فرض عين إذا أخص الشخص بالدعوة لأدائها عندئذ تكون

فرض عين في حقه . أو كان تمام العدد فيتعين عليه الوجوب كغيره — من

فروض الكفاية إذا لم يقيم به غيره " (٥)

(١) كشف القناع . ج ٦ ، ص ٤٠٥ ، شرح منتهى الإرادات . ج ٣ ، ص ٥٣٥ ،

المحرر في الفقه ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ .

(٢) المهذب ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ . والمجموع : ج ٢٠ ، ص ٢٢٤ .

(٣) انظر : تبیین الحقائق ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ ،

(٤) انظر : الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ .

(٥) انظر : اللمعة الدمشقية ، ج ٣ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

حكم أداء الشهادة إذا تعينت

إذن الشهادة تكون فرض عين إذا تعينت في حق الشاهد

بإستدعائه للشهادة. أو لإكمال العدد . ولا يعني التفصيل هنا .

الأدلة على أداء الشهادة إذا تعينت :

الدليل من القرآن :

١ - قوله تعالى * وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا " (١) أي لا يرفض الشهاداء

إذا دعوا للشهادة أن يشهدوا وهذا نهى عن عدم أدائها فيكون أدائها واجب إذا دعوا لأدائها .

٢ - وقوله تعالى * وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أُمُّ ثَمٍّ قَلْبُهُ " (٢)

إن الله علام الغيوب يعلم ما لا نعلم . فقد علم سبحانه وتعالى أن هناك شهاداء لا يعلمهم أحد إلا الله ويعلم أنه شاهد فإذا كتم شهادته التي يجب عليه أدائها فإنه سوف يآثم لأنه يعلم من قرارة نفسه بقلبه علم اليقين أنه شاهد يجب عليه أداء هذه الشهادة فلو كتمها آثم . لما قد يسببه من وجوب جحد قذف على الآخرين .

" فهاتان الآيتان فيهما نهى عن الإباء والكتمان للشهادة . والنهي

عن الشيء يكون أمراً بضده إذا كان له ضد واحد . لأن الإنتهاء لا يكون إلا ببالاشتغال به فكان أداء الشهادة فرضاً قطعاً كفريضة الإنتهاء من الكتمان فصار الأمر به أكد ، ولهذا أسند الأثم إلى الآلة التي وقع بها الفعل وهي القلب لأن إسناد الفعل إلى محله أقوى من إسناده إلى كنهه " (٣)

(١) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٣) .

(٣) أنظر: تبیین الحقائق ج ٤ ، ص ٢٠٧ .

"ولان الشهادة أمانة فلزم أداؤها كسائر الأمانات" (١)

من السنة :

حديث هلال بن أمية جاء بعده روايات منها :

١ - رواية البخاري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن هلال

بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك —

سمحاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم : البينة أو حد من ظهرك

فقال يارسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس

البينة فجعل يقول البينة وإلاحد في ظهرك " (٢)

٢ - وفي رواية مسلم : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن سعد بن عبادة

قال يارسول الله إن وجدت مع امرأتي رجلا أو أمهله حتى آتي بأربعة

شهداء قال نعم " (٣)

٣ - وفي رواية أنس بن مالك قال : أول لعان كان في الإسلام أن شريك

بن سمحاء قذفه هلال بن أمية بامرأته فرفعت إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "يا هلال أربعة

شهود وإلا فحد في ظهرك " فقال يارسول الله إن الله ليعلم أني

لصادق ، ولينزلن الله ما يبريء به ظهري من الجلد فأنزل الله آية

اللعان " (٤)

(١) انظر : المغني والشرح الكبير . ج ١٢ ، ص ٣ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الشهادات . باب إذا دعى أو قذف فله

ان يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة . ج ٢ ، ص ١٠٧ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب اللعان . م ٢ ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .

(٤) أخرجه أبو يعلى في مسنده . مسند محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، ج ٥ ، ص ٢٠٧ .

وجه الدلالة :

هذه الروايات تثبت أن شهادة الزنا لا تجوز إلا بأربعة شهود وإذا نقص أحدهم أو ثلاثتهم وجب حد القذف لعدم استكمال النصاب . فذلك تكون الشهادة فرض عين في استكمال النصاب لدفع حد القذف عن الآخر إذا تعيينت في شخص معين وهو من باب دفع الضرر .

من الأثر :

— أثر قتادة السابق ذكره — ومحل الشاهد فيه قول عمر رضي الله عنه حين رأى زيادا: أنى لارى غلاما كيسا لايقول إلا حقا ولم يكن ليكتمن شيئا . فقال : زياد لم أر ما قال هؤلاء ولكني قد رأيت ريبة وسمعت نفسا عاليا . قال عمر فجلدهم عمر رضي الله عنه وخلي عن زياد .

من هذا الأثر يظهر أن الشهادة الموجبة للحد هي رؤية عملية الزنا كالمروود في المكحلة من قبل الشهود قولهم . فإذا رآوه ثلاثة كما في هذا الأثر ولم يرى الرابع فإن الشهادة تسقط في حق عدم رؤيته مارأوه الثلاثة وعندما تعيينت الشهادة في حق الرابع لدفع حد القذف عن الثلاثة وصف مارأى زيادا . فكانت رؤيته لاتوجب الشهادة في حقه لأن مارآه يختلف عما رآه الثلاثة فأعتبروا قذفه فحدوا حد القذف لعدم استكمالهم العدد .

الخلاصة :

إن الشهادة حكم شرعي ثابت بالقرآن والسنة المظهره والإجماع جعلها الله سبحانه وتعالى لفصل الخصومات وفض النزاعات لمصلحة العباد لحصول التجاحد بينهم والتعدى على حقوق الآخرين . فهي طريق موصلة لظهار الحق لا موجه للحق .

لذلك كان للنظر فيها أثر كبير في التعرف على الأفراد المتنازعه أو على بعض الأفعال لأفراد توجب عليهم حداً أو تعزيراً .

وأهم ما يظهر أثر النظر في الشهادات النظر في الزنا فعلى الشاهد قبل أن يكون متحملاً للشهادة لأدائها أن يكون قد رأى الزانيين وعرفهما أو رأى أحدهما وعرفه . ورأى عملية الزنا الموجهة للحد ، فعينئذ يكون متحملاً للشهادة . وأدائها قد يكون فرض كفاية إذا قام به البعض سقطت عن الآخرين .

والشتر فيها أولى للمتستر الخائف النادم على فعله وتجب في حق المتهم من باب سد الذرائع لئلا يؤدي إلى انتشار الفاحشة بين أفراد المجتمع . وقد تكون أحياناً فرض عين في حق المتهم إذا كان في أدائها دفعا للحد عن الآخرين كما نص على ذلك الفقهاء سابقاً أو تعينت في شخص معين لم يوجد غيره فهي حينئذ فرض عين وفي غير ذلك فستترك الشهادة في الزنا أفضل . وهي لا توجب الحد بل هي تثبت الزنا للقاضي وبذلك يحكم القاضي على الزاني بالحد . سواء جلد لغير المحصن أو رجم في المحصن .

وإذا لم يكتمل عدد الشهود ولم تتوفر الرؤية الموجبة لتحمل الشهادة. كان الستر أفضل خاصة إذا لم يكن هناك هناك للحرمة أو اشاعة للفاحشة لما جاءت به السنة المطهرة من استحباب الستر والترغيب فيه . وإذا كان الستر مندوبا إليه ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي مرجعها إلى الكراهة . وفي اشتراط اكتمال النصاب ترفيها في الستر . لأن الشيء إذا كثرت شروطه قل وجوده .

((والله أعلم))

الخاتمة

اللهم لك الحمد على ما خصصتنا به دون سائر عبادك من جزيل
النعم ، فهديتنا بأفضل رسلك محمد صلوات الله عليه وسلامه وعلى آله
وصحبه أجمعين . وانزلت عليه القرآن خير كتبك ، وجعلتنا به خير امة
أخرجت للناس .

الحمد لله حمداً كثيراً الذى أعاننى ووفقنى إلى إكمال
بحثي ، وأسأله سبحانه أن يجعله عملاً صالحاً مقبولاً ، حجة لي لاحجة علي
في الدنيا والآخرة .

لقد عشت من خلال بحثي هذا أفضل الأوقات . استمتعا بما
في سمو التشريع الإسلامي من حكم عظيمة بالغة ، وبما في ديننا من سماحة ،
أزالت عن قلبي كل شك أو ريب ، فيما يخص الناس جميعا من أحكام النظر
لأهميتها العظمى في حياتهم ، ويعون الله وتوفيقه أرجو أن أكون قد
وفقت إلى المقاربة من إكمال " أحكام النظر " في الفقه
الإسلامي " موضوع هذه الرسالة ، لأن الكمال لله وحده .

وفي ختامه لابد من إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها
من هذا البحث وهي كالتالي :-

١ - إن ستر العورة نعمة كبيرة من نعم الله الكثيرة التي أمتن الله
بها على عباده ، بل هي فطرة إنسانية ودليل الحياء والعفة وطهارة
النفس وتزكيتها .

٢ - إن في غض البصر طهارة القلوب ونقاء النفوس وقوة الإرادة التي تبعث

في القلب البهجة والسرور والإنشراح ، لما فيه من قهر شهوة الهوى والسيطرة على النفس وقهر الشيطان .

ويمكن بمبدأ غض النظر إيقاف زحف الغزو الإعلامي الفكري ، الذي ينتشر في طياته هدم القيم والأخلاق ، ويدعو لإشارة الشهوة الجنسية وهي من مخططات أعداء الإسلام من مبشرين ومستشرقين وملحدين — إذ أنه من المعروف أن إنتشار الفاحشة سبب رئيسي لإنهيار المجتمعات ، ولذا فهم جادون بكل ما أوتوا من قوة لنشر الفاحشة والفساد وبث الجريمة ، فلا بد من مواجهتهم ووضع الحواجز — دون تسرب أفكارهم إلينا ، وأول هذه الحواجز غض البصر .

٣ - إن الحكمة في حرمة النظر للأجنبية هي تجنب الفتنة المتحققة الوقوع ، سواء بالنظر للمرأة ذاتها أو لصورتها ، لأن في النظر إلى صورتها إشارة الخاطر وهيجان الفتنة . وغض البصر ليس مقصوراً على غشه عن المرأة سواء بحقيقتها أو صورتها أو تمثالها بل يشمل غض البصر عن كل ما حرم النظر إليه كالنظر إليها عبر جهاز الرائي أو الفيديو يتب في الأفلام التي تجيء منافية للدين وتعاليمه وغضه عن مشاهدة الصور التي تنتشر في كثير من البلاد العربية والإسلامية والكتب المنحرفة والمجلات الماجنة التي كثر إنتشارها في هذه الأيام لما في ذلك من البلاء الكبير على المجتمع . ولأنه قد تتاح للناظر فرصة النظر إلى الصورة أو التمثال والتأمل فيها أكثر من النظر إلى صاحبها مباشرة وذلك لأنهم من أولى الإربة ، وحاجتهم إلى النساء أشد لبعدهم أو لبعد بعضهم عن أهلهم . والخطر من تجاههم أشد وأكبر لأنه

يمكن لهم الدخول والخروج والاختلاط والخلوة بهم بدون مشقة أو إحساس بالحر ، فربما يشم منهم الروائح المهيجة للغريزة الجنسية أو يرى منها ما يحرم نظره مما يشير الفتنة ، وفي هذا أكبر البلاء والفساد المهدد للأسر والمجتمعات ، وضياع للقيم والأخلاق وانتشار الفاحشة والرذيلة وفي ذلك من إشارة الشهوة وانتشار الفتنة أشد البلاء .

ومن هذه الصور التي يجب منعها ومنع انتشارها هو ما يستخدمه أصحاب المحلات التجارية من صور خالعة فاضحة ومجسمات لأجساد النساء مغرية ومثيرة للشهوة لعرض بضائعهم عليها وهذا مما ينافي تعاليم ديننا الحنيف .

٤- ان مما ينبغي على الرجال ستر أجسادهم إذا دعيتهم الحاجة لكشفها كلاعبي الرياضة والكرة والمصارعة والسباحة . بل ويجب عليهم ستر عوراتهم المحرم كشفها شرعا ، كما ثبت عند جمهور الفقهاء بتحديدها وهي من السرة إلى الركبة .

ويجب على الناظرين غض انظارهم عنها لأنه كما حرم كشفها حرم نظرها ولا بد من الإلتزام باللبس الساتر لها شرعا .

٥- ان النظر المحرم شرعا هو نظر الرجل إلى عورة المرأة أو العكس أو نظر الرجل لعورة الرجل ، أو المرأة لعورة المرأة مما يسببه هذا النظر من الانحرافات الجنسية كاللواط عند الرجال ، والسحاق عند الاناث . لذا وضع الإسلام حدوداً للعورة منعاً لإشارة الشهوات أو الوقوع في الشذوذ . كما حرم الوصف ، أى وصف المرأة الأجنبية للرجل أو العكس لما يؤدي ذلك من إشارة للفتنة . حيث هي موضع الإستمتاع وإشارة الشهوة .

٦- من معرفة حكم نظر غير أولي الإربة من الرجال إلى النساء ، وحديث

المخت الذي منعه النبي صلى الله عليه وسلم من الدخول على نسائه يستدل على أنه لا يمكن أن يسمح للخدم والسواقين الدخول على النساء ، والنظر إليهن والخلوة بهن ، لأن في ذلك خطر كبير ، فجانب الفتنة غير مأمون . بل هي فرصة للإفتتان . أشد وأعظم لما في الخطر المختبيء ورائها .

٧- إن في نظر الخاطب لخطيبته مصلحة تعود عليهما . وهو رخصة رخص بها الشارع لحاجة الخطبة لذلك . وضرورة . والضرورة تقدر بقدرها فلا يتعدها ولا ينظر لأكثر من الوجه والكفين بدون علمها . لأن في مجاوزة ذلك ضرر كبير ومشاكل كثيرة تحدث بين الناس من جراء نظر الخاطب .

٨- إن تربية الأولاد وتنشأتهم النشأة الإسلامية السليمة وتوجيههم لما فيه صلاحهم المؤدى لصلاح المجتمع . ولا يكون ذلك إلا إذا كان الوالدين قدوة حسنة لأولادهما . فلا يكشف عورته أمامهم . ولا ينظر لعوراتهم إلا لحاجة ولا يتركهم أن يكشفوا عوراتهم أمام الآخرين . ولا يسمح أن له بالنظر للعورات .

٩- إن جميع بدن المرأة عورة عدا وجهها وكفيها في الصلاة فقط ويجب ستره بجليباف فضفاض ساتر لجميع البدن كثيف لازينة فيسه ولا بهرجة ولاذى ألوان ملفتة للأنظار جالبة للفتنة غير شفافة ولا يجسم العورة ولا يظهر أماكن الفتنة .

١٠- إن من الحياء المحمود عدم نظر الشخص لعورة نفسه لأنه ربما يؤدي به كثرة النظر إليها إلى حب النظر إلى عورات الآخرين

مما يهون عليه الوقوع في أمر أخطر من ذلك .

١١- إن اباحة النظر بين الزوجين لجميع الجسد حتى العورة لأن الزواج استمتاع فجاز النظر واللمس والوطء لأنه نوع من أنواع الاستمتاع فيه اعفاف للمرأة . وهو المطلوب من الزواج .

١٢- إن النظر في الصلاة للعورة المحرمة والإنشغال بذلك يبطلها ويفسدها وعلى المصلي الإعادة إلا إذا كان النظر بدون إنشغال ولا تعد فلا يبطل ذلك الصلاة ولا يفسدها .

١٣- إن تقوى الله وخشيته يجب أن تتمثل في كل شيء حتى في أقل الأشياء فالنظر بشهوة للصائم بقصد الإنزال يفسد الصوم وإذا لم يكن معه إنزال لا يفسده وعلى الصائم تجنبه بصرف نظره في العبادة كقراءة القرآن وغيرها .

١٤- إن في تكرار النظر في الحج وتعمره بقصد الإنزال بشهوة ولذذة وهو فعل محظور على الحاج لما فيه من قضاء الشهوة لا يفسد الحج ولكن يوجب الغدبة احتياطاً وتحزناً من فعل ذلك خاصة .

١٥- الضرورات تبيح المحظورات وهي تقدر بقدرها فلا يزيد عن حد الضرورة في نظر الطبيب المعالج والشاهد والقاضي والبائع والمشتري وغيرهم من تستلزم الضرورة نظره .

١٦- إن تكريم الميت في ستره عن أعين الناظرين وحرمة النظر إليه لأن الذي يسيء للإنسان حياً يسيئه ميتاً . فيجب على من حوله ستره وستر عورته خاصة عند غسله قدر المستطاع .

١٧- إن في مشروعية الشهادة في الزنا حفظاً لحقوق الناس وأعراضهم وعدم تهتك حرمة الآخرين وشبوتها بأربعة شهداء ٦ تشديداً في تحمل الشهادة لما في ذلك من أخطار عظيمة تترتب عليه . فيترتب على شهادة الشهود بالزنا حد غير المحصن ورجم المحصن . ويترتب على ترك الشهادة حد القذف وفي ذلك استحباباً للستر المطلوب شرعاً ونهياً عن اشاعة الفاحشة وهتك الأعراض .

وبعد :-

فهذه بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال جهدي المقل المتواضع في أحكام النظر في الفقه الإسلامي وقد بذلت فيه قصارى جهدي بالبحث والتقصي والدراسة حوله . فهذا ما استطعت تحصيله وما وفقني الله تعالى له فما أصبت فيه فمن الله عز وجل وحده وما أخطأت فيه فمنى ومن الشيطان ، ولا أدعي لبحثي الكمال .

فلا تكلف نفسي فوق طاقتها

ولا تجود يـد إلا بما تجـد

سبحان ربك رب العزة عما يصفون والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبة أجمعين .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

(تراجم العلماء الوارد ذكر اسمائهم في البحث)

=q=q=q=q=q=q=q=q=q=q=q=q=q=q=q=

أبو ثور (١)

ت : ٢٤٠ هـ

هو ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان . أبو ثور الكلبي الفقيه
البغدادى قيل كنيته أبو عبد الله ، ولقبه أبو ثور .

سمع من سفيان بن عيينه واسماعيل بن عليه ، وكيعا وأبى
معاوية وعبيدة بن حميد وزيد ابن هارون ، وآباظن عمرو بن الهيثم
ومحمد بن عبيد الطنافس ، ومحمد بن ادريس الشافعي .

وروى عنه : أبو داود الجسستاني ، ومسلم بن الحجاج
النيسابورى وعبيد بن محمد بن خلف البزاز وأحمد بن البراثي ، وقاسم
بن زكريا المطر ، وادريس بن عبد الكريم الحداد ، .

قال الخطيب كان أبو ثور أولا يتفقه بالرأى ويذهب الى قول
أهل العراق حتى قدم الشافعي بغداد فأختلف اليه ورجع عن الرأى
الى الحديث . وله كتب مصنفه في الاحكام جمع فيها بين الحديث
والفقه في الدين . توفي سنة ٢٤٠ هـ .

أبو اسحاق الشيرازى (٢)

ت : ٤٧٦ هـ

ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز ابادى الشيرازى ، أبو اسحاق
شيخ الشافعية ، ومدرس النظامية ببغداد . ولد سنة ٣٩٦ هـ . تفقه

(١) الاعلام للزركلي ، ج ١ ، ص ٣٠ ، تاريخ بغداد ج ، ص ٦٥ - ٦٩ ،

طبقات الفقهاء للشيرازى ، ص ١٠١ ، ١١٢
(٢) البداية والنهاية . ج ١٢ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، طبقات الشافعية للسبكي
ج ٣ ، ص ٨٨ ، الاعلام . ج ١ ، ص ٧١

بفارس على أبي عبد الله البيضاوي وفي بغداد على القاضي أبي
الطيب الطبري ، وسمع الحديث من ابن شاذان والبرقاني وغيرهم
له مصنفات كثيرة ونافعة منها التنبيه والمهذب والتبصرة وطبقات
الفقهاء واللمع وغير ذلك . توفي عام ٤٧٦ هـ .

بن فرحون (١)

ت : ٧٩٩ هـ

قاضي المدينة المنورة برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن
الشيخ أبي الحسن على بن فرحون المدني الشيخ الامام العمدة الهمام
أخذ عن والده وعمه والامام ابن عرفة واجازة والده وابن الحباب
وجماعة .

وعنه ابنه أبو اليمن وغيره . له شرح على مختصر ابن الحاجب
الفرعي . وتبصره الحكام في اصول الاقضية ، ومناهج الاحكام ، والديباج
المذهب في اعيان المذهب . ومقدمة في مصطلح ابن الحاجب . وارشاد
السالك الى افعال المناسك . والمنتخب في مفردات ابن البيطار في
الطب . توفي في ذي الحجة عام ٧٩٩ هـ .

(١) شجرة النور الزكية طبقات المالكية ، ص ٢٢٢ ترجمة ٧٨٩

الشاطبي (١)

ت : ٧٩ هـ

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي
أصولى حافظ من أهل غرناطة . كان من أئمة المالكية . امن كتبـه
" الموافقات في أصول الفقه - ط ، والمجالس " شرح به كتاب
البيوع من صحيح البخارى والافادات والانشادات - خ " رسالة في الادب
والاتفاق في علم الاشتقاق " و " أصول النحو " والاعتصام -
ج ١ " في أصول الفقه ثلاثة مجلدات ، و " شرح الألفية " .

وله استنباطات جلييلة وفوائد لطيفة وابحاث شريفة مع الصلاح
والعفة والورع واتباع السنة واجتناب البدع . أخذ عن أئمة منهم
ابن الفخار لازمه ، وأبو عبد الله البلنمي وأبو القاسم الشريف
السبتي وأبو عبد الله التلمساني . والامام المقرئ والخطيب
وغيرهم . وروى عنه أبو بكر بن عاصم وأخوه أبو يحيى محمد صاحبه
وانتفع به وغيرهم . توفى فى شعبان سنة ٧٩٠ هـ .

(٢)

(النخعي)

* ابراهيم بن يزيد النخعي :

ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي أبوعمران الكوفي الفقيه .
روى عن خاليه الأسود وعبد الرحمن ابن يزيد ومسروق وعلقمة وشريح القاضى
وروى عن عائشة ولم يثبت سماعه منها .
روى عنه الأعمشى ومنصور وابن عون وزبيد اليامى وخلق غيرهم .

مات سنة ٩٦ هـ وعمره ٤٩ سنة .

(١) انظر : الاعلام ، ج ١ ، ص ٧١ ، وشجرة النور الزكية : ج ٢٣١ ، ترجمة ٨٢٨ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٢٥ . ج ١ . ص ١٧٧ .

وحلية الأولياء . ترجمة ٢٧٣ . ج ٤ . ص ٢١٩ .

الكاساني أو الكاشاني (١)

ت : ٥٨٧ هـ

أبو بكر بن سعود بن أحمد الكاساني علاء الدين . فقيه مسن
أهل حلب له " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع " فقه ، " والسلطان
المبين في أصول الدين " تزوج بنت محمد بن أحمد السمرقندي
صاحب تحفة الفقهاء وهي فقيهة واسمها فاطمة ، وكان يخطب
فترده الى الصواب ، وكانت الفتوى تأتي فتخرج وعليها خطها وخط
أبيها ، فلما تزوجته كانت تخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط
زوجها وكانت من حسان النساء . وكان مهرها شرح الكاساني
لتحفة أبيها قيل لما حضرت الكاساني الوفاة شرع يقرأ سورة
ابراهيم حتى بلغ قوله تعالى يثبت الله الذين آمنوا بالقول
الثابت فخرجت روحه ودفن عند زوجته داخل مقام الخليل بظاهر
حلب عام ٥٨٧ هـ / ١١٩١ م .

القيرواني (٢)

أبو عبد الله بن سعيد بن شرف الاجدابي القيرواني الامام
الفقيه المتفنن في العلوم الاديب الكاتب الحامل لواء المنثور
والمنظوم . روى عن القابس وأبي عمران الفاسي وغيرهما وذكره

أبو الوليد الباجي ووصفه بالعلم والذكاء . له تأليف تدل على نبيل
وذكاء وفضل ، منها اعلام الكلام . وكتاب أبكار الافكار ، ورحل
لمقلية ثم لاندلس عند ابتداء الفتنه بالقيروان سنة ٤٤٧ هـ ثم لحقه
رفيقه العالم المؤلف أحد الفضلاء النبلاء .

(١) الاعلام للزركلي . ج ٢ ، ص ٤٦ .

(٢) شجرة النور الزكية . ص ١١٠ ، ترجمة ٢٨٩ .

أحمد بن أحمد بن سلامة ، أبو العباس ، شهاب الدين القليوبي
فقيه متأدب ، من أهل قليوب (في مصر) له حواش وشروح ورسائل
وكتاب في تراجم جماعة من أهل البيت سماه " تحفة الراغب - ط " .

و " تذكرة القليوبي - ط . " طب ، ورساله في " فضائل مكة
والمدينة وبيت المقدس وشيء من تاريخها - خ " في ٧٠ ورقة ،
و " أوراق لطيفة - خ " علق بها على الجامع الصغير للسيوطي ،
فبين الحسن والضعيف والصحيح بما جاء فيه ، و " الهداية من الضلاله
في معرفة الوقت والقلة من غير آلة - خ " . توفي سنة ١٠٦٩ هـ

أبو بكر البيهقي (٢)

ت : ٤٥٨ هـ

أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي
الفقيه الشافعي الحافظ الكبير المشهور ، واحد
زمانه وفرد أقرانه في الفتون ،

من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله ابن البيع في الحديث
ثم الزائد عليه في أنواع العلوم .

ولد في عام ٣٨٤ هـ . في قرية من قرى بيهق من نيسابور .
ونشأ فيها وهي قرية مجتمعة بنواحي نيسابور . ورحل الى بغداد
ثم الى الكوفة وغيرها .

أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي ، غلب
عليه الحديث ، واشتهر به ، ورحل في طلبه الى العراق والجلال
والحجاز ، وسمع في خراسان من علماء عصره وكذلك ببقية البلاد التي
انتهى اليها .

وشرع في التصنيف حتى بلغت تصانيفه كما قيل . ألف جزء

-
- (١) الأعلام : ج ١ ، ص ٨٨ .
(٢) وفيات الأعيان : ج ١ ، ص ٧٥ ، ترجمة ٢٨ .
البدائية والنهاية : ج ١١ ، ص ٩٤ .
الأعلام : ج ١ ، ص ١١٣

وهو أول من جمع نصوص الإمام الشافعي . ومن مشهور مصنفاته : "السنن الكبرى" و"السنن المصغرة" ودلائل النبوة ، والسنن والآثار وشعب الإيمان ومناقب الشافعي المطلبية . ومناقب أحمد بن حنبل وغير ذلك .

تلامذته :

وممن أخذ عنه الحديث جماعة من الأعيان منهم زاهر الشامي ومحمد الفراوي وعبد المنعم القشيري وغيره .

توفي سنة ٤٥٨ هـ بنيسابور . ونقل إلى بيته رحمه الله .

(١)

الأذرعي

أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد أبو العباس شهاب الدين الأذرعي . فقيه شافعي ولد بأذرعات الشام . وتفقّه بالقاهرة . وولى نيابة القضاء بحلب ، وراسل السبكي بالمسائل " الحلبيات " . وجمعت فتاويه - خ في رسالة ، وله جمع التوسط والفتح بين الروضة والشرح . وشرح المنهاج شرحين . أحدهما " غنية المحتاج - خ " الثاني مجلدان والثاني : " قوت المحتاج - خ " ثلاثة عشر جزءاً منه ، وفي كل منهما مائيس في الآخر . وعاد إلى القاهرة سنة ٧٧٢ . ثم استقر في حلب . إلى أن توفي سنة ٧٨٣ هـ .

(١) الأعلام . ج ١ ص ١١٧ ، له ترجمة في أعلام النبلاء ٨٦/٥ .

(١)
الطهطاوى

ت : ١٣٥٥ هـ

أحمد رافع بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني القاسمي
الطهطاوى ، فقيه خنفي ، عارف بالتفسير والادب ، مصرى . ولد في طهطا
(من أعمال جرجا بمصر) وتخرج في الأزهر ، وتصدر للتدريس سنة
١٢٩٩ هـ . فاستمر الى ان توفي ، بالقاهرة . من كتبه " رفع
الغواش عن معضلات المطول والحواش - ط - " .

ونفحات الطيب على تفسير الخطيب " و " الشفر الباسم -
ط " في مناقب جده ابي القاسم الطهطاوى ، وفيه تراجم رجال من بيتهم
و " شرح الصدر بتفسير سورة القدر " و " القول الايجابي في ترجمة
شمس الدين الانبائي - ط " و " بلوغ السؤل بتفسير : لقد
جاءكم رسول - ط " رسالة ، و " كمال العناية بتوجيه مافي ليس
كمثله شيء في الكناية - ط " وله نظم .
توفي سنة ١٣٥٥ هـ " (١)

(٢)
النسائي

أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني
النسائي صاحب السنن ولد بنسما في سنة خمس عشرة ومائتين .
امام حافظ ثبت شيخ الاسلام وفاق الحديث . يكنى : أبو عبد الرحمن

(١) الاعلام - ج ١ ، ص ١٢١

(٢) أنظر: سير اعلام النبلاء . ج ٤ ، ص ١٢٥ ، ترجمة ٦٧

شيوخه :

سمع الحديث من : اسحاق بن راهوية وهشام بن عمار
ومحمد بن التعز بن مساور وسويد بن نصر وعيسى بن حماد زغبة وأحمد
بن عبده الضبي . وأبي الطاهر بن السرح ، وأحمد بن منيع . واسحاق
بن شاهين . وبشر بن معاذ العقدي وخلق كثير .

جال في طلب العلم في خراسان والحجاز ومصر والعراق
والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر .

حدث عنه :

أبو بشر الدولابي وأبو جعفر الطحاوي وأبو علي
النيسابوري وحمزة بن محمد الكناي وأبو بكر محمد بن أحمد
بن الحداد الشافعي وعبد الكريم بن أبي عبد الرحمن النسائي .

تصانيفه :

صنف " مسند علي " وكتابا حافلا في الكني ، واما
كتاب " خصائص علي " فهو داخل في " سننه الكبير " وكذلك كتاب
" عمل " هو من جملة " السنن الكبير " في بعض النسخ . وكتاب
التفسير وكتاب الضعفاء . والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتني
منه انتخاب أبي بكر بن السني .

المصادر (١)

ت : ١٢٤١ هـ

أبو العباس أحمد الصاوي الامام الفقيه شيخ الشيوخ وعمدة
أهل التحقيق أخذ عن أئمة منهم : الدردير . والامير الكبير . والدسوقي

(١) شجرة النور الزكية في البيئات المالكية . ص ٣٦٤ ، رقم ١٤٤٨ .

له حاشية على تفسير الجلالين . وعلى شرح الخريدة البهية للدردير
وعلى شرح الدردير لرسالته في البيان والاسرار الربانية على
الصلوات الدرديرية . وحاشية على شرح الدردير لأقرب المسالك وغير
ذلك . توفي بالمدينة المنورة سنة ١٢٤١ هـ .

ابن تيمية (١)

ت : ٧٢٨ هـ

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي
القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي - أبو العباس ،
ثقي الدين ابن تيمية : الإمام شيخ الاسلام . ولد في حران وتحول به
أبوه الى دمشق . سمع الحديث من ابن عبد الدائم وابن أبي
اليسر وابن عبدان والشيخ شمس بن الحنبلي ، والشيخ شمس
الدين بن عطاء الحنفي ، والشيخ جمال الدين بن الصيرفي ، ومجسد
الدين ابن عساكر ، والشيخ جمال الدين البغدادي ، النجيب بن
المقداد ، وابن أبي الخير ، وخلق كثير وقرأ بنفسه الكثير وطلب
الحديث وكتب الطبايق والاثبات ، فصار اماماً في التفسير وما يتعلق
به عارفاً بالفقه ، وكان عالماً باختلاف العلماء ، عالماً في الأصول
والفروع والنحو واللغة . وغير ذلك من العلوم النقلية .

تصنيفه : تزيد على أربعة آلاف كراسة ، منها : فوات
الوفيات ، و " الجوامع - ط " ، و " الفتاوى - ط " و " الايمان - ط "
و " الجمع بين النقل والعقل - خ " و " منهاج السنة - ط " والفرقان

(١) البداية والنهاية ، م ٧ ، ج ١٤ ، ص ١٣٥ - ١٤٠ ، شذرات الذهب ، م ٣ ، ج ٦ ،
ص ٨٠ - ٨٨ . الاعلام . ج ١ ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

بين أولياء الله وأولياء الشيطان " و " التوسل والوسيلة - ط "
سافر الى دمشق واعتقل بها سنة ٧٢٠ وأطلق ثم أعبد
ومات معتقلا بقلعة دمشق ، سنة ٧٢٨ هـ . فخرجت دمشق كلهـا
في جنازته .

(١)
ابن عابدين

ت : ١٣٠٧ هـ

أحمد بن عبد الغني بن عمر المشهور كآسلافه بابن
عابدين فقيه حنفي ، ولد ومات في دمشق . تولى الافتاء في بعض
المدن الصغيرة ثم عين آمينا للفتوى مع السيد محمود حمزة مفتي
دمشق . له نحو ٢٠ كتابا ورسالة ،
منها : رسالة في " تبرئة الشيخ الاكبر ممانسب اليه من القول
بالحلول والاتحاد ، و " شرح العقيدة الاسلامية " للحمزاوي ، و " شرح
قصة المولد لابن حجر المكي - خ " . وكتاب في الفقه " حاشية
الرد المختار على الدر المختار " . وغير ذلك .
توفي سنة ١٣٠٧ هـ .

(٢)
الجصاص

ت : ٣٧٠ هـ

أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، الفقيه الفاضل
الحنفي ، من أهل الري ، سكن بغداد ومات فيها . انتهت اليه رئاسة

(١) الاعلام ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

(٢) أنظر : الحافظ ابن كثير . البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٢٩٧ . الاعلام
للزركلي . ج ١ ، ص ١٦٥ .

الحنفية وهو أحد أئمة أصحاب أبي حنيفة . كان عابدا ورعا .

من شيوخه :

تتلمذ على يد أبي الحسن الكرخي ، وقد سمع الحديث

من أبي العباس الاصم ، وأبي القاسم الطبراني ، وقد رحل اليه

الطلبة من الآفاق ، وقد أراد الطائع على أن يوليه القضاء

فلم يقبل .

من مصنفاته :

أحكام القرآن - ط " و " كتابا في أصول الفقه " توفي

في ذي الحجة سنة ٣٧٠ هـ . وصلى عليه أبو بكر محمد بن موسى

الخوارزمي .

(١)

ابن حجر العسقلاني

" أحمد بن علي بن محمد الكنائي العسقلاني ، أبو الفضل

شهاب الدين ابن حجر : من أئمة العلم والتاريخ . أصله من عسقلان

بفلسطين . ومولده ووفاته بالقاهرة . ولع بالادب والشعر ثم أقبل

على الحديث ، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت

له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الاسلام في عصره

كان فصيح اللسان .

من مصنفاته :

الدرر الكامنة في اعيان المئة الثامنة - ط أربعة

(١) الاعلام - ج ١ ، ص ١٧٣ ، ٣٧٤ ، دائرة المعارف الاسلامية ١ : ١٣١ .

له ترجمة ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته وموارده في كتابة

الاصابة للدكتور شاكراً محمود عبد المنعم .

مجلدات ، " ولسان الميزان - ط " ستة أجزاء ، تراجم ، و " الاحكام
لبيان مافي القرآن من أحكام . و " ديوان وذيل الدر الكامنه " ، و
" تقريب التهذيب " في اسماء رجال الحديث ، و " الاصابة في تمييز
الصحابه " ، وتهذيب التهذيب ، ويلوغ المرام في أدلة الاحكام
و " فتح الباري في شرح صحيح البخارى من الحديث .
توفى بالقاهرة عام : ٨٥٢ هـ . (١)

أحمد بن عمر ابن سريج (١)

ت : ٣٠٦ هـ

أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس القاضي امام أصحاب
الشافعي في وقته شرح المذهب ولخصه .
حدث عن الحسن بن محمد الزعفراني وعباس بن محمد الدوري
ومحمد بن عبد الملك الدقيقي وأبي داود السجستاني . ونحوه ———
وأبي القاسم الانماطي وعلى بن اسكاف وغيرهم .
وروى عنه سليمان بن أحمد الطبراني وأبو أحمد الفطريقي
وأبا علي بن خيران . وأبو بكر الدارمي ، وأبو الوليد حسان بن
محمد الفقيه وغيرهم .
بلغت مصنفاته أربعمئة تصنيف قاله الشيخ أبو اسحاق
وعز وجود شيء منها هذا الوقت . وله كتاب يسمى بالودائع وتصنيف
على مختصر المزني .

توفى في بغداد ٣٠٦ هـ .

(١) أنظر : طبقات الشافعية للأسنوي ، ج ٢ ، ص ٢٠

، ، ، للسبكي ، ج ٣ ، ص ٢١

تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

(١)
الدردير

ت : ١٢٠١ هـ

أحمد بن محمد بن أحمد العدوي أبو البركات الشهير بالدردير
من فقهاء المالكية وشيخ الاسلام .

ولد بمصر وتعلم بالازهر وتوفي بالقاهرة . أخذ عن الشيخ
الصعيدى لازمه وانتفع به وبه تفقه وبالشيوخ أحمد الصباغ وأخذ عن
الملوى والحفنى وبه تخرج في طريق القوم وصار من أكبر خلفائه
في الخلوتيه .

وعنه أخذ الدسوقي والعقباوى والصادى والسباعي وجماعة .

من مؤلفاته :

شرح المختصر . وأقرب المسالك لمذهب مالك ورسالة في المعاني

والبيان . وغير ذلك . توفي بالقاهرة عام ١٢٠١ هـ "

أحمد بن محمد أحمد المحاملي (٢)

ت : ٤١٥ هـ

أحمد محمد أحمد بن القاسم بن اسماعيل محمد أبو الحسن
الصبني المعروف بالمحاملي أحد الفقهاء المجودين على مذهب الشافعي
ولد سنة ٣٦٨ هـ .

تفقه على أبي حامد الاسفراييني وسمع من محمد بن المظفر
وطبقته ورحل به أبوه إلى الكوفة فسمع من أبي الحسن بن أبي
السرى وغيره .

له تصانيف مشهورة منها : اللباب والاوسط والمقنع والمجموع

وله عن الشيخ أبي حامد تعليقه منسوبة اليه .

مات سنة ٤١٥ هـ وعمره سبع وأربعين سنة "

(١) أنظر : الاعلام : ج ١ ، ص ٢٣٢ .

شجرة النور الزكية . ص ٣٥٩ ، ترجمة ١٤٣٤ .

(٢) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٣٧٢ . طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ٤٨

البداية والنهاية ، ج ١٢ ، ص ١٨

(١) الامام أحمد بن حنبل

ت : ٢٤١ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال
بن أسد الشيباني . أبو عبد الله امام المذهب الحنبلي واحد الائمة
الاربعة أصله من مرو وولدت له أمه ببغداد عام ١٦٤ هـ . وكان أبوه
والى سرخس فنشأ منكبا على طلب العلم وسافر في سبيله أسفارا
كبيرة الى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة . واليمن والشام
والمغرب . والجزائر والعراقيين وفارس وغيرها .

روى عن : بشر بن المفضل واسماعيل بن علية وسفيان ابن
عيينة وجريير بن عبد الحميد ويحيى بن سعيد القطان وابي داود الطيالسي
وعبد الله بن نمير وعبد الرزاق وعلى بن عياش الحمصي والشافعي
وجماعة كثيرين .

روى عنه البخاري ومسلم وابو داود والباقون مع البخاري
وخلف بن هشام وهم أكبر منه واحمد بن ابي الحراري ويحيى بن
معين وعلى بن المديني والحسين ابن منصور وزياذ بن ايوب ودحيم
وابو قدامق السرخسي ومحمد بن رافع ومحمد بن يحيى بن أبي سمينة
وهؤلاء من اقرانه وابناه عبد الله وصالح وتلامذته وآخر من حدث عنه
أبو القاسم البغوي . وغيرهم .

صنف المسند على ثلاثين ألف حديث . له كتب في التاريخ والناسخ
والمنسوخ والرد على من ادعى التناقض في القرآن والتفسير وفوائد
الصحابة ، والمناسك والزهد وعلل الحديث .

ادعاه المأمون الى القول بخلق القرآن ولكنه استمر على

الامتناع بالرغم من سجنه وتعذيبه وضربه .

توفي سنة ٢٤١ هـ . عام ٨٥٥ هـ . (١)

(١) أنظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ج ١ ، ص ١٩٩ - ٢٢١ ، تهذيب التهذيب
ترجمة ١٢٦ ج ١ ، ص ٧٢ ، حلية الاولياء ترجمة ٤٤٥ ج ٩ ، ص ١٦١ ، البداية
والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٣٢٥ ، تاريخ بغداد ج ٤ ، ص ٤١٢ ، الزركلي ، ج ١ ، ص ١٩٢

(١)
الطحاوى

ت : ٣٢١ هـ

أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوى ، أبو جعفر
فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر ولد في طحا من صعيد مصر
لعام ٢٤٨ هـ ليلة الأحد لعشر خلون من ربيع الأول تفقّه
على مذهب الشافعي ، وخاله المزني الشافعي وكان يقرأ عليه ثم تحول
حنفياً ، رحل إلى الشام سنة ٢٦٨ هـ ، أتى بإحمد بن طولون وكان
من خاصته ، توفي بالقاهرة عام ٣٢١ هـ ليلة الخميس في مستهل ذي القعدة
ودفن بالقرافة ،

من تصانيفه :

شرح معاني الآثار في الحديث " " وكتاب الشفعة " و " المحاضر
والسجلات " . " ومشكل أحكام القرآن " و " المختصر في الفقه " .
ومناقب أبي حنيفة " " ومعاني الأخبار في أسماء الرجال .

(١) أنظر : وفيات الأعيان . ج ١ ، ص ٧١ ترجمة ٢٥ . الزركلي للأعلام . ج ١ ،
ص ١٩٧ . شذرات الذهب ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

ابن حجر الهيتمي (١)

ت : ٩٧٤ هـ

هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ، شهاب الدين
شيخ الإسلام أبو العباس .

فقيه مشهور على مذهب الشافعي وباحث مصري ، ولد سنة ٩٠٩ هـ
في محلة أبي الهيتم تلقى العلم في الأزهر . ودرس على أكابر
شيوخ عصره مثل زكريا الانصاري ، وعبد الحق السباطي ، وناصر
الدين الطبرلاوي ، وأبي الحسن البكري ، وشهاب الدين بن النجسار
الحنبلي ، وشهاب الدين أحمد الرملي .

ولما كان ابن حجر مبرزاً في أصول الدين والفقه فقد نال
إجازة إصدار الفتاوى والقيام بالتدريس ، وبعد أن زوجه شمس الدين
محمد الشناوي شيخ أبيه ومربيه . أحدى بناته . حج إلى مكة . وقضى
هناك السنة التالية . وهناك بدأ الكتابة في الفقه واستمر فيها
بعد عودته إلى مصر .

له تصانيف كثيرة منها : " مبلغ الأرب في فضائل العرب " و
" الجواهر المنظم " رحلة إلى المدينة و " الصواعق المحرقة
على أهل البدع والضلال والزندقة " و " تحفة المحتاج لشرح
المنهاج " في فقه الشافعية و " الخيرات الحسان في مناقب
أبي حنيفة النعمان " . و " الفتاوى الهيتمية " و " شمس
مشكاة المصابيح للتبريزي " و " تحرير المقال في آداب واحكام
يحتاج إليها مؤدبو الأطفال " وغير ذلك .

توفي سنة ٩٧٤ هـ .

(١) أنظر : الاعلام ، ج ١ ، ص ٢٢٣ ، دائرة المعارف الإسلامية ، ج ١ ، ص ١٣٣
ومابعدھا .

(١)
المهدي لدين الله

احمد بن يحيى بن المرتضى بن مفضل بن منصور الحسنى . من سلالته
الهادى إلى الحق . عالم بالدين والأدب . من أئمة الزيدية . باليمن . ولد
فى ذمار . وبويع بالإمامة بعد موت الناصر سنة ٧٩٣ هـ فى صنعاء ولقب
" المهدي لدين الله " .

من كتبه البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - خ . وشرحه
" الغيث المدرار - خ " و " شفاء الأسقام فى شرح كتب التكملة للأحكام -
خ " . وفى أصول الفقه " منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول - خ " وفى
الحديث " الأنوار " . توفى سنة ٨٤٠ هـ .

(٢)
أسامة بن زياد

(ت : ٥٤ هـ) .

اسامه بن زيد بن حارثه بن شراحيل الكلبى أبومحمد . الحب بن
الحب مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمه أم أيمن حاضنة النبى
صلى الله عليه وسلم .

وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن أميه وأم سلمة .

وروى عنه ابنه الحسن ومحمد وابن عباس وأبوهريرة وعثمان بن

عفان وعروة بن الزبير والحسن البصرى . وغيرهم .

مات سنة ٥٤ هـ . وهو ابن ٧٥ سنة .

(١) انظر : الأعلام : ج ١ ، ص ٢٥٥ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٩١ ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(١)
إسحاق بن راهوية

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مصر الحنظلي . أبويعقوب
المروزي ابن راهوية أحد أئمة الدين وأعلام المسلمين . الجامع بين
الفقه والحديث والورع والتقوى. نزيل نيسابور وعالمها . ولد سنة ١٦٦ .
سمع من عبد الله ابن المبارك، وارتحل في طلب العلم . وسمع من
الفضل الشيباني والنضر بن شميل وأبي نميلة يحيى بن واضح وسفيان بن
عيينه وفضيل بن عياض وابن عليه وغيرهم . ومن شيوخه يحيى بن آدم وأحمد
بن سلمه .
روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد بن
حنبل ويحيى بن معين ومحمد بن يحيى وغيرهم .
توفي سنة ٢٦٤ هـ .

(٢)
الأزرق

إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق .
روى عن ابن عون والأعمش وشريك والثوري ومسر وعمر بن ذر وعوف
وغيرهم . وعنه أحمد بن حنبل وأبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة ويحيى بن
معين وجماعة . قيل لأحمد إسحاق الأزرق ثقة فقال إياي والله ثقة ، وقال
ابن معين والعجلي ثقة وقال أبو حاتم صحيح الحديث صدوق لا بأس به وذكره
ابن حبان في الثقات .
ولد سنة ١١٧ هـ ومات سنة ١٩٥ هـ .

(١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى : ج ١ ، ص ٢٣٢ ،
تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٠٨ ، ج ١ ، ص ٢١٦ .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٨٦ ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .

اسرائيل بن يونس (١)

ت : ١٦٠ هـ

اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الهمداني أبو

يوسف الكوفي .

روى عن جده. وزيد بن علاقة وزيد بن جبير وعاصم بن بهدله

وسماك بن حرب والاعمش وخلق .

روى عنه : ابنه مهدي وأبو أحمد الزبيري ولفظ بن

شميل وأبو داود وأبو الوليد الطيالسيان وعبد الرزاق ووكيعة

ويحي بن آدم وجماعة .

قال حرب عن أحمد بن حنبل كان اسرائيل شيخا ثقة ثبت الحديث

وقال الدوري عن ابن معين سئل يحي بن معين عن اسرائيل فقال قال

يحيي بن آدم كنا نكتب عنده من حفظه . وقال أبو حاتم ثقة صدوق

من اتقن أصحاب أبي اسحاق . وقال العجلي كوفي ثقة وقال يعقوب

بن شيبة صالح الحديث ثقة صدوق وليس في الحديث بالقوى ولا بالساقط

وفي حديثه لين. وقال أبو داود اسرائيل أصبح حديثا من شريك

وقال النسائي ليس به بأس . وقال ابن سعد كان ثقة وحدث عنه الناس

حديثا كثيرا . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو عيسى

الترمذي اسرائيل ثبت في أبي اسحاق .

وضعه ابن حزم ورد به احاديث من حديثه وقال عثمان بن أبي

شعبة عن عبد الرحمن بن مهدي اسرائيل لم يسرق الحديث .

توفي سنة ١٦١ هـ . وقيل ١٦٠ هـ وقيل ١٦٢ هـ .

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٤٩٦ ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

ابن كثير (١)

ت : ٧٧٤ هـ

اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوءين درع القرش البصري
ثم الدمشقي ، ابو الفداء ، عماد الدين : حافظ مؤرخ فقيه . ولد
في قرية من أعمال بصرى الشام سنة ٧٠٠ هـ . وحفظ التنبيه وعرضه
سنة ٧١٨ وحفظ مختصر ابن الحاجب وتفقه بالبرهان الغزالي والكمال
بن قاضي شهبة ثم صاهر المزي وصحب ابن تيمية وقرأ في الاصول
على الاصبهاني .

من مصنفاته :

ألف في صغره أحكام التنبيه . وكان كثير الاستحضار قليلاً
النسيان جيد الفهم يشارك في العربية ، ومن كتبه " البدايات
والنهاية - ط " ١٤ مجلداً في التاريخ على نسق الكامل لابن الاثير
و " شرح صحيح البخاري " لم يكمله ، و " طبقات الشافعية " و " تفسير
القرآن العظيم - ط " و " الاجتهاد في طلب الجهاد - خ " و " جامع
المسانيد - خ " و " الباعث الحثيث الى معرفة علوم الحديث - ط " و
" التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل " .

ومن تلامذته :

ابن حجي . وهم كثير . وكان له خصوصية باين تيمية ومناضله
وأمتحن في افتاءه بمسألة في الطلاق . وأودى وتوفى في شعبان سنة
٧٧٤ هـ . ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية انتهى .

(١) أنظر : شذرات الذهب في اخبار من ذهب . ج ٦ ، ص ٢٣١ ، الاعلام للزركلي
ج ١ ، ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(١)
أشهب
—————
(ت : ٢٠٤ هـ)

أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيس العامري الجعدي أبوعمر و فقيه
الديار المصرية في عصره . قيل اسمه مسكين وأشهب لقب .
روى عن مالك والليث وسليمان بن بلال وقضيل بن عياض وابن عيينة
وغيرهم .
وروى عنه الحارث بن مسكين وأبو الطاهر . ويونس بن عبد الأعلى
ومحمد بن إبراهيم المواز الفقيه المالكي وغيرهم .
وروى عن الشافعي ما أخرجت مصر مثل أشهب . وقال ابن حبان في الثقات
كان فقيها على مذهب مالك . مات سنة ٢٠٤ هـ .

(٢)
بهر بن حكيم
—————
(ت : ١٥٠ هـ)

بهر بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري . أبو عبد الملك
بصري روى عن أبيه عن خلاد عن زرارة بن أوفي . وهشام بن عروة
روى عنه : الثوري ومعمّر وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك
ومروان بن معاوية وعيسى بن يونس وسليمان التيمي وابن عون وجريسر
بن حازم ومعاذ بن معاذ وأبو أسامة وابن عليه ويزيد بن هارون ومحمد
بن عبد الملك الانصاري ومكي بن إبراهيم وهو آخر من روى عنه .

(١) انظر تهذيب التهذيب : ترجمة ٦٥٤ ، ج ١ ، ص ٣٥٩ .

وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٧٨ .

الأعيان : ج ١ ، ص ٧٨ .

(٢) انظر الجرح والتعديل ، القسم الأول من المجلد الأول ، ترجمة ١٧١٤ ، ج ٢ ،

ص ٤٣٠ . سير أعلام النبلاء ، ترجمة ١١٤ ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ ،

تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٩٨ ، ترجمة ٩٢٤ .

قال اسحاق بن منصور عن يحيى بن معين ثقة . وقال ايضا اسناد صحيح
اذا كان دون بهز ثقة . وقال ابن البراء عن ابن المدني ثقة
وقال ابو زرعة صالح ولكنه ليس بالمشهور . وقال النسائي ثقة
وقال الحاكم من الثقات ممن يجمع حديثه وانما اسقط من الصحيح
روايته عن ابيه عن جده لانها شادة لامتابع له عليها .
وقال ابن عدى قد روى عنه ثقات الناس وقد روى عنه الزهري .
توفى عام ١٥٠ هـ .

جابر بن عبد الله رضي الله عنه (١)

ت : ٧٣

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي السلمي
أبو عبد الله ويقال أبو عبد الرحمن . ويقال أبو محمد .
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بكر وعمر وعلمى
وأبي عبيده وطلحة ومعاذ بن جبل وعمار بن ياسر وخالد بن الوليد
وأبي بردة بن نيار وأبي قتادة وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله
بن انيس وام شريك وام مالك وام مبشر من الصحابة وام كلثوم بنت
أبي بكر الصديق وهي من التابعين .

روى عنه : أولاده عبد الرحمن وعقيل ومحمد وسعيد بن المسيب
ومحمود بن لبيد وابو الزبير وعمر بن دينار وابو جعفر الباقي وابن
عمه والحسن البصري وعاصم بن عمر بن قتادة والشعبي وعبد الله .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٤٢-٤٣ ، ترجمة ٦٧ .

غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة .

مات سنة ٧٣ هـ . وقيل مات سنة ٧٧ هـ وهو ابن ٩٤ سنة وهو آخر

من مات من الصحابة بالمدينة .

جرهد الأسلمي (١)

ت : ٦١ هـ

جرهد بن خويلد بن بكرة بن عبد ياليل بن زرة بن رزاح

بن عدى بن سهم بن تميم بن مازن بن الحارث الأسلمي . أبو عبد الرحمن .

كان من أهل الصفة وكان شريفا شهد الحديبية . روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم حديث الفخذ عورة . وعنه أبناء عبد الله

جرهد . وفي اسناد حديثهم اختلاف كثير وصححه ابن حبان قسما

ابن حبان عداده في أهل البصرة . وقال غيره في أهل المدينة وهو الصحيح

توفي سنة ٦١ هـ . رحمه الله في ولاية معاوية .

جرير بن عبد الله (٢)

(ت : ٥١ هـ)

جرير بن عبد الله بن جابر وهو السليل بن مالك بن نصر بن ثعلبة

القشري اليماني أبوعمر . أسلم في السنة التي توفي فيها النبي صلى الله

عليه وسلم .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن عمر ومعاوية .

وعنه أولاده المنذر وعبيد الله وأيوب وإبراهيم وأبوزرعة بن عمر

وأنس والشعبي وغيرهم .

توفي سنة ٥١ هـ .

(١) أنظر تهذيب التهذيب ترجمة ١١٠ ، ج ٢ ، ص ٦٩ .

والإصابة ، ترجمة ١١٣١ ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

حلية الأولياء ، ترجمة ٥٤ ، ج ١ ، ص ٣٥٣ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ١١٥ ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

(١) حبيب بن ابي ثابت

ت : ١١٩ هـ

حبيب بن ابي ثابت قيس بن دينار .

روى عن ابن عمر وابن عباس وانس بن مالك وزيد بن ارقم وسعد

بن ابي وقاص ونافع بن جبير ومجاهد وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة
وعطاء بن يسار وميمون بن ابي شبيب وغيرهم .

وأرسل عن ام سلمة وحكيم بن حزان .

روى عنه : الاعشى وابو اسحاق الشيباني وحسين بن عبد الرحمن

والثوري وشعبة والمسعودي وابن جريح وابو بكر بن عياش وعطاء بن ابي
رباح وهو شيخه وجماعة .

قال العجلي كوفي تابعي ثقة ثبتاً . وقال ابن معين والنسائي

ثقة حجة . وقال أبو حاتم صدوق ثقة . وقال ابن عدي هو اشهر واكثر حديثاً

من أن احتاج اذكر من حديثه شيئاً وقد حدث عنه الائمة وهو ثقة حجة

كما قال ابن معين وذكره ابن جعفر الطبري في طبقات الفقهاء وكان

ذا فقه وعلم . وضعفه آخرون منهم :

قال بن ابي حاتم في كتاب المراسيل عن ابيه اهل الحديث

اتفقوا على ذلك بمعنى على عدم سماعه منه . قال واتفقهم على شيء

يكون حجة . وقال ابن حبان في الثقات كان مدلساً وقال ابن خزيمة

في صحيحة كان مدلساً . توفي سنة ١١٩ هـ .

حجاج (١)

ت : ٢٠٦ هـ

حجاج بن محمد المصيصي الاعور ابو محمد مولى سليمان ابسن

مجالد ترمذى الاصل .

روى عن : حريز بن عثمان وابن ابي ذئب وابن جريح والليث

وشعبة ويونس بن ابي اسحاق واسرائيل بن يونس وحمزة الزيات وغيرهم .

روى عنه : أحمد ويحيى بن معين ويحيى بن يحيى وابو معمر

الهزلي . وابن المنادى والدورى . وابو خان الاحمر وهو من اقاربه .

قال احمد سمع التفسير من ابن جريح املاء وقرأ بقية الكتب

قال على بن المديني والنسائي ثقة . وكذا قال ابن سعد كان

ثقة صدوقا ووثقه ايضا مسلم والعجلي وابن قانع ومسلم بن قاسم وذكره

ابن حبان في الثقات .

وممن ضعفه أبو العرب القيرواني وذكره في الضعفاء بسبب

الاختلاط الذى حصل له في آخر عمره حين رجع الى بغداد .

توفى سنة ٢٠٦ هـ من ربيع الاول رحمه الله .

(١) انظر (تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٨١ ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(١)

الحسن بن ذكوان

الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري .

روى عن سليمان الأحول ويحيى بن أبي كثير وعطاء بن أبي رباح
وعبادة بن أنس وأبي رجاء وأبي إسحاق البقي وطاوس والحسن بن سيرين
وجماعة غيرهم .

وروى عنه ابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وصفوان بن عيسى
ومحمد بن راشد والسكن بن اسماعيل البرجي . وغيرهم كثير .
قال ابن معين وأبو حاتم ضعيف . وقال عمرو بن علي كان يحيى
يحدث عنه وما رأيت عبد الرحمن حدث عنه قط . وقال أبو حاتم
والنسائي أيضا ليس بالقوي . وقال أبو أحمد بن عدي يروى أحاديث
لأبيرونها غيره . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه أحاديثه إبطيل
وقال الساجي إنما ضعف لمذهبه وفي حديثه بعض المناكير . حيث قال
الاجري عن أبي داود كان قدريا .

وذكره ابن حبان في الثقات .

(٢)

الحسن بن صالح

(ت : ١٦٩ هـ)

الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري .

روى عن أبيه وأبي إسحاق وعمر بن دينار وعاصم الأحول وعبد الله
بن محمد بن عقيل وغيرهم .

وعنه روى ابن المبارك وحמיד بن عبد الرحمن الرواس والأسود بن
عامر شاذان ووكيع بن الجراح وغيرهم .

ثقة صحيح الرواية متفقه صائن لنفسه في الحديث والورع قال العجلي
كان حسن الفقه ثقة شيتا متعبدا .

توفي سنة ١٦٩ هـ .

- (١) انظر: تهذيب التهذيب، ترجمة ٥٠٣، ج ٢، ص ٢٧٦ ،
الجرح والتعديل، ترجمة ٤٣ ، القسم الثاني من المجلد الأول ، ج ٣ ، ص ١٣ .
(٢) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥١٦ ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ .

(١)
الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي

الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة . روى عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه وعلى وأخيه حسين وخاله هند بن أبي هالة .

وعنه روى ابنه الحسن وعائشة أم المؤمنين وأبو الجوزاء ربيعة ابن شيبان وعبد الله وأبو جعفر ابناء على بن الحسين وجبب بن نفير وعكرمة مولى ابن عباس ومحمد بن سيرين وأبو مجاز وغيرهم . مات وعمره ٥٨ سنة . توفي سنة ٥٩ تقريبا .

(٢)
نظام الدين النيسابوري

ت : ٨٥٠ هـ

الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري ، نظام الدين : مفسر له اشتغال بالحكمة والرياضيات . أصله من بلده " قم " ومنشأه وسكنه في نيسابور . له كتب ، منها غرائب القرآن وغرائب الفرقان ط يعرف بتفسير النيسابوري ، وأوقاف القرآن - ط ، و " لب التأويل ط " و " شرح الشافعية - ط . في العرف يعرف بشرح النظام توفي سنة ٨٥٠ هـ .

(٣)
الحسن
(ت : ٩٩ هـ)

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأبوه يعرف بابن الحنفية . روى عن أبيه وابن عباس وسلمة بن الأكوع وأبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وغيرهم . وعنه روى عمرو بن دينار وعاصم ابن عمر بن قتادة والزهري وجماعة . مات سنة ٩٩ هـ .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ - ٣٠١ ، ترجمة ٥٢٨

(٢) الاعلام ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب . ترجمة ٥٥٥ ر ، ج ٢ ، ص ٣٢٠ .

(١)
الحسن البصري

* الحسن البصري (ت : ١١٠ هـ)

(ت : ١١٠ هـ) .

الحسن بن أبي الحسن يasar البصري أبوسعيد مولى الأنصار وأمه خيرى
مولاة أم سلمة ، كان فصيحا رأى عليا وطلحة وعائشة .
كان جامعا للعلم والعمل عالما رفيقا فقيها ثقة مأمونا عابدا
زاهدا .

روى عن أبي بن كعب وسعد بن عباد وعمر بن الخطاب ولم يدركهم
وعن ثوبان وعمار بن ياسر وأبي هريرة وعثمان بن أبي العاص وخلق كثير
من الصحابة والتابعين .
وعنه يزيد بن أبي مريم وقتادة وأبو الأشهب والربيع بن صبيح
وآخرون .

توفى سنة ١١٠ هـ . عن عمر يناهز ثمان وثمانين سنة .

(٢)
الحسين بن علي

الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المدني
سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريخته من الدنيا واحد سيدى
شباب اهل الجنة روى عن جده وأبيه وأمه وخاله هند بن أبي هالة
وعمر بن الخطاب وعنه أخوه الحسن وبنوه على وزيد وسكينة وفاطمة
ابن ابنه أبو جعفر الباقر والشعبي وعكرمة وكرز التميمي وسان بن
أبي سنان الدؤلي وعبد الله بن عرو ابن عثمان ، والفرزدق وجماعة .
ولد لخمس ليال خلون من شعبان سنة أربع .
قال انس اما انه كان اشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم
قتل آخر يوم في سنة ٦٠ هـ تقريبا وقيل ٥٦ وقيل ٦١ والله أعلم .

(١) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٨٨ ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

حلية الأولياء ، ترجمة ١٦٩ ، ج ٢ ، ص ١٣١ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٦٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ - ٣٥٧ . ترجمة ٦١٥ .

(١)
أبو أيوب الأنصاري

خالد بن زيد بن قليب بن ثعلبة بن عبد عوف
ويقال ابن عمرو ابن عبد عوف بن غنيم . أبو أيوب
الأنصاري الخزرجي .

شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم و نزل عنده رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين قدم المدينة شهرا حتي بني المسجد .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بن كعب .
وروى عنه البراء بن عازب وجابر بن سمرة وزيد
ابن خالد الجهيني وابن عباس وعبد الله بن يزيد الخطمي
والمقدام بن معد كرب وغيرهم .

مات ببلاد الروم غاريسا في خلافة معاوية

سنة ٥٢ هـ .

(١) انظر : تهذيب التهذيب : ترجمة ١٧٤ ، م ٣ ، ص ٩١ .
والبدائية والنهاية : ج ٨ ، ص ٥٨ .

الشيخ خليل أحمد السهار نفوري^(١)

ت : ١٣٤٦ هـ

خليل أحمد بن مجيد علي بن أحمد علي بن قطب علي بن غلام محمد
الأنصاري الخنفي الأنبيتهوي . أحد العلماء الصالحين ، وكبار الفقهاء
والمحدثين .

ولد سنة ١٢٦٩ هـ في قرية "نانوته " من أعمال سهار نفور ونشأ
ببلدة انبيتهه من اعمال سهار نفور .

من شيوخه :

خاله الشيخ يعقوب بن مملوك العلي النانوتوي . والشيخ محمد
بن مظهر النانوتوي . وغيرهما من العلماء في المدرسة العربية بديوبند
والشيخ فيض الحسن السهار نفوري في لاهور .

عين استاذاً مساعداً في مظاهر العلوم وأقام مدة في بهوبهسال
وسكندر آباد . يدرس ويفيد . الى ان اختير استاذاً في دار العلوم
بديوبه ثم تولى رئاسة التدريس فيها وبقي على ذلك نحو ثلاثين
سنة . درس الحديث دراسة إتقان وتدبر وحصلت له الاجازة عن كبار المشايخ
والمسندين كالشيخ محمد مظهر النانوتوي ، والشيخ عبد القيوم البرهانوي .
والشيخ احمد دحلان مفتي الشافعية . وغيرهم كثير .

ومن تلامذته :

الشيخ محمد زكريا محمد يحيي الكاندهلوي .

(١) أنظر : بذل المجهود في حل أبي داود . ج ١ ، ص ٢١ وما بعدها ترجمته
المؤلف .

مصنفاته :

المهند على المفند ، و اتمام النعم على تبويب الحكم ، ومطرفة
الكرامة على مرآة الامامة ، وهدايات الرشيد الى افحام الغنيد ، كلاهما
في الرد على الشيعة الامامية ، وبذل المجهود في شرح سنن ابي داود .
توفي سنة ١٣٤٦ هـ في المدينة المنورة ودفن في البقيع .

داود الظاهري (١)

ت : ٢٧٠ هـ

داود بن علي بن خلف الاصبغاني ثم البغدادي الفقيه الظاهري
أبو سليمان ، أحد الأئمة المجتهدين في الاسلام واليه تنسب الطائفة
الظاهريه ، وسميت بذلك لآخذها بظاهر الكتاب والسنة واعراضها
عن التأويل الرأي والقياس وكان أول من جهر بهذا القول . ولد في
الكوفة عام ٢٠١ هـ وسكن بغداد .

وروى عن أبو ثور وابراهيم بن خالد واسحاق وعبد الله وغير
واحد وروى عنه ابنه الفقيه ابو بكر بن داود وزكريا بن يحيى الساجي ،
قال الخطيب كان فقيها زاهدا وفي كتبه آحاديث كثيرة داله على
غزارة علمه

كانت وفاته في بغداد سنة ٢٧٠ هـ . وانتهت اليه رياسة
العلم في بغداد وكان من المتعصبين للشافعي .

(١) البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٤٧ .

أبو يحيى القتات (١)

أبو يحيى القتات الكوفي الكناني . اسمه زاذان . روى عن
مجاهد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وحبيب بن أبي ثابت وعن
الاعمش واسرائيل والثوري وأبو داود سليمان بن قرم بن معاذ النحوي
وأبو بكر بن عياش وغيرهم .

قد ضعفه البعض وثقه البعض الآخر .

أما من ضعفه :

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان شريك يضعف أبا يحيى
القتات . وقال الأثر عن أحمد روى عنه اسرائيل احاديث كثيرة مناكير
جدا . وقال الدوري عن ابن معين في حديثه ضعف وقال النسائي ليس
بالقوى / أما من وثقه .

قال عثمان الدارمي عن ابن معين ثقة .

وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به . وقال البراز لانعلم به
بأسا وهو كوفي معروف .

زفر بن الهذيل (٢)

ت : ١٥٨ هـ

زفر بن هذيل بن قيس العنبري من تميم أبو الهذيل فقيه
كبير من أصحاب الامام أبي حنيفة اصله من أصبهان اقام بالبصرة وولى
قضاءها وتوفى بها وهو أحد العشرة الذين دونوا الكتب .

(١) أنظر: تهذيب التهذيب ترجمة ١٢٧٢ ، ج ١٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) شذرات الذهب . ج ١ ، ص ٢٤٣ . والاعلام . ج ٣ ، ص ٧٨ .

جمع بين العلم والعبادة وكان من أصحاب الحديث . فغلب عليه الرأي وهو قياس أبي حنيفة . وكان يقول : نحن لاناخذ بالرأي مادام أثر وإذا جاء الأثر تركنا الرأي وكانت ولادته عام ١١٠ هـ الموافق ٧٢٨ م . وكانت وفاته عام ١٥٨ هـ الموافق لعام ٧٧٥ م .

زكريا الانصارى (١)

ت : ٨٢٣ هـ

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى السينكي المصري الشافعي أبو يحيى شيخ الاسلام ، قاضي مفسر من حفاظ الحديث ولد في سيكه .

مصفاته :

له تصانيف كثيرة منها : " فتح الرحمن - ط " وتحفة الباري على صحيح البخاري - ط " و " فتح الجليل - خ " وغاية الوصول في أصول الفقه . وأسنى المطالب في شرح روض الطالب - ط . فقه . والغرر البهية في شرح البيهقه الوردية ط . ومنهج الطلاب - ط في الفقه وغير ذلك . توفي سنة ٨٢٣ هـ .

العلامة زين الدين ابن نجيم (٢)

ت : ٩٧٠ هـ

زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفى ولد بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ .

(١) أنظر : الزركلي : ج ٣ ، ص ٨١ .
(٢) أنظر : الاشباه والنظائر ، ترجمة العلامة ابن نجيم ، ص ٥-٦ .
الاعلام . ج ١ ، ص

شيوخه :

تفقه على الشيخ قاسم بن قطلوبغا ، والبرهان الكرخي
والامين بن عبد العال الحنفي ، وشرف الدين البلقيني ، وشيخ الاسلام
أحمد بن يونس الشهير بابن الشلبي ، وأبي الفيض السلمي ، ونورالدين
الدلمي المالكي وغيرهم .

وتلامذته :

أخذ عنه العلم والفقه جماعة كثيرون منهم : الشيخ محمد العلمي
سبط ابن أبي شريف المقدسي الأصل . ثم الشامي ولزمه بمصر وأخوه
الشيخ عمر بن إبراهيم المعروف أيضا بابن نجم .
من أهم مصنفاته : الاشباه والنظائر .
توفي سنة ٩٧٠ هـ .

(١)

زين الدين الجبعي

(ت : ٩٦٦ هـ)

(ت : ٩٦٦)

زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبعي : عالم بالحديث ، باحث ،
إمامي . ولد بجبج بسورية . ورحل إلى ميس ، ومنها إلى كرك نوح . ثم
قصد مصر فالحجاز فالعراق فبلاد الروم . وأقام أشهرا في الإستانة فجعل
مدرسا للمدرسة النورية بعلبك فقدمها . فعاد إلى الإستانة محفوظا ،
فقتله المحافظ عليه وأتى السلطان برأسه ، فقتل السلطان قاتله .
من كتبه : " منية المريد في آداب المفيد والمستفيد " و
" الإقتصاد في معرفة المبدأ والمعاد " و " الإيمان والإسلام وبينان
حقيقتهما " و " شرح الشرائع " و " الروضة البهية " . فقه و " مسالك
الافهام إلى شرائع الإسلام " فقه ..

- ٧٩٢ -
(١) أبي سعيد الخدري

ت : ٧٤ هـ

هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن الأجر
وهو خدرة من عوف بن الحارث بن الخزرج الأنصاري . أبو سعيد الخدري
مشهور بكنيته . استمغر بأحد واستشهد أبوه بها وغزا هو مابعدھا .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير . وعن أبي بكر
وعمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وعن أبيه وإخيه لأمه قتادة بن النعمان
وأبي قتادة الأنصاري وعبد الله بن سلام وابن عباس وإلى موسى الأشعري
وغيرهم .

وروى عنه :

ابنه عبد الرحمن وزوجته زينب بنت كعب بن عجرة وابن عباس
وابن عمر وجابر وزيد بن ثابت وأبو أمامة بن سهل وابن المسيب
وعطاء بن أبي رباح وعياض ومجاهد ، وأبو النضر . وغيرهم .
توفي سنة ٧٤ هـ وقيل سنة ٦٥ . وقيل سنة ٦٣ .

(٢)
سعيد بن جبير

سعيد بن جبير الأسدي الوالبي . مولاهم أبو محمد تابعي وحشي الأصل .
روى عن ابن عباس وابن الزبير وابن عمران وابن معقل وعدى بن
حاتم وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأبي موسى الأشعري والضحاك . بن قيس
الفهري وأنس .

وعنه ابنه عبد الملك وعبد الله ويعلى بن حكيم وآدم بن سليمان
وأشعث بن أبي الشعثاء . وغيرهم .

توفي سنة ٩٥ هـ وعمره ٤٩ سنة .

(١) الإصابه ، ترجمة ٣١٩٦ ، ج ٢ ، ص ٣٥ .
تهذيب التهذيب ، ترجمة ٨٩٤ ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ .

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ١٤ ، ج ٤ ، ص ١١ .

وحلية الأولياء ، ترجمة ٢٧٥ ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

والزركلي ، ج ٤ ، ص ١١ .

(١)

ابن أبي مريم

ت : ٢٢٤ هـ

سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المعروف بابن أبي مريم الجمحي

أبو محمد أبو محمد المصري مولى أبي الضبيح مولى بن جمح .

روى عن عبد الله بن عمر العمري وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة

وسليمان بن بلال وإبراهيم بن سويد ومالك والليث ومحمد بن جعفر بن

أبي كثير وأبي غشان ومحمد بن مطرف ونافع بن يزيد ويحيى بن أيوب

وغيرهم .

وروى عنه : البخاري والباقون بواسطة محمد بن يحيى الذهلي

والحسن بن علي الخلال ومحمد بن سهل بن عسكر ومحمد بن إسحاق الصفاني

وابن أخيه أحمد بن سعيد بن أبي مريم . وأحمد بن الحسن الترمذي .

ويحيى بن معين وأبو حاتم وجماعة غيرهم كثير .

قال أبو داود بن أبي مريم عنده حجة وكذا عند أحمد . وقال

العجلي كان عاقلاً . وقال أبو حاتم ثقة . وذكره ابن حبان في

الثقات . وقال ابن معين ثقة من الثقات . وقال الحكم عن الدارقطني

قال النسائي لا بأس به . توفي سنة ٢٢٤ هـ رحمه الله .

سعيد بن المسيب (٢)

ت : ٩٤ هـ

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن مغزوم القرشي أبو محمد

سيد التابعين على الإطلاق . وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة جمع بين

الحديث والفقه والزهد والورع وروى عن عمر كثيرًا وعثمان وعلي وسعيد

بن أبي وقاص وأبي هريرة وكان زوج ابنته وأعلم الناس بحديثه

وحكيم بن حزام وابن عباس وابن عمرو بن عمرو بن العاص وأبيه المسيب

وأبي ذر وأبي الدرداء وحسان بن ثابت وعائشة واسماء بنت عميس وخولة

بنت حكيم وفاطمة بنت قيس وام سليم وام شريك وخلق .

وروى عنه ابنه محمد وسالم بن عبد الله بن عمر والزهرى

وقتادة وشريك بن أبي نمر وأبو الزناد ومحي وسعد بن إبراهيم وعمرو

بن حر ويحيى بن سعيد الأنصاري وداود بن أبي هند وطارق بن عبد الرحمن

وعبد الحميد بن جبير بن شعبة وغيرهم خلق كثير وكان أحفظ الناس

للأحكام .

(١) انظر : تهذيب التهذيب : ترجمة ٨٩٤ ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب : ترجمة ١٤٥ ، ج ٤ ، ص ٨٤ ، البداية والنهاية :

ج ٩ ، ص ٩٩ - ١٠١ ، حلية الأولياء ، ج ٢ ، ص ١٦١ ، الأعلام ، ج ٣ ، ص ١٥٥ .

عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سمي رواية عمر .

توفي بالمدينة عام ٩٤ هـ . الموافق لعام ٧١٣ م . وعمره

حوالي ٨١ سنة .

سفيان الثوري (١)

ت : ١٦١ هـ

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، من بني ثور بن عبد مناة
من مصر أبو عبد الله أمير المؤمنين ، في الحديث ، كان سيد أهل
زمانه في علوم الدين والتقوى .

ولد في الكوفة عام ٩٧ هـ الموافق عام ٧١٦ م . ونشأ بها
وراوده المنصور العباس على أن يلي الحكم فابي ، وخرج من الكوفة
سنة ٤٤ هـ . فسكن مكة والمدينة ثم طلبه المهدي فتوارى وانتقل
إلى البصرة فمات فيها مستخفيا عام ١٦١ هـ الموافق ٧٧٨ م .

له من الكتب الجامع الكبير و " الجامع الصغير " كلاهما
في الحديث وكتاب في " الفرائض " كان آية في الحفظ .

سفيان بن عيينة (٢)

ت : ١٩٨ هـ

سفيان بن عيينة بن ميمون الهلال الكوفي أبو محمد محدث الحرم
المكي من الموالى ولد بالكوفة وسكن مكة وتوفي بها كان حافظا ثقة

(١) شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٥٢٠ .
الزركي ، ج ٣ ، ص ١٥٨ ،

مشايخ بلخ من الحنفية : ج ٢ ، ص ٨٧٢ / الطبقات الكبرى / ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٢٥٧
(٢) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ١٧٤ . الاعلام . ج ٣ ، ص ١٥٩ .

واسع العلم كبير القدر . قال الشافعي لولا الله ثم مالك وسفيان
لذهب علم الحجاز ، حج سبعين سنة له الجامع في الحديث ، وكتاب
في التفسير . توفي سنة ١٩٨ هـ .

أبو داود السجستاني (١)

ت : ٢٧٥ هـ

صاحب السنن . اسمه : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير
بن شداد بن يحيى بن عمران . أبو داود السجستاني . أحد أئمة
الحديث الرحالين إلى الأفاق في طلبه . جمع وصنف وخرج وألف
وسمع الكثير عن مشايخ البلدان في الشام ومصر والجزيرة والعراق
وخراسان وغير ذلك .

روى عنه :

أبو سلمة التبوذكي وأبي الوليد الطيالسي ومحمد بن كثير
العبدى ومسلم بن إبراهيم وأبي عمر الحوزي وأبي توبة الحلبى
وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي وسعيد بن سليمان الواسطي وصفوان
بن صالح الدمشقي وأحمد وعلى وغيرهم جمع كثير .

روى عنه : أبو بكر عبد الله ابنه وأبو عبد الرحمن النسائي

وأحمد بن سليمان النجار . وأحمد بن على ابن الحسن البصرى وأبو عيسى
إسحاق بن موسى بن سعيد الرملى وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى

(٢) أنظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٢٩٨ ، ج ٤ ، ص ١٦٩ وما بعدها .
والبداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٥٤ - ٥٥ .

وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الاشتاني وأبو عيسى
الترمذى . وغيرهم .

من مصنفاته :

الرد على أهل القدر رواه عنه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
يعقوب المتونى البصرى .

وكتاب الناسخ والمنسوخ رواه عنه أبو بكر أحمد بن سليمان
النجار . ومسند مالك رواه عنه اسماعيل بن محمد الصفارواوى .

وكتاب السنن الذى صنّفه المشهور المتداول بين العلماء .
قال أبو حاتم بن حبان فيه : كان أحد أئمة الدنيا فقهها وعلمها
وحفظا ونسكا وورعا واتقانا جمع وصنف ودب عن السنن وقال الحاكم
أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة .

توفى بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ وعمره ٧٣ سنة .

(١) الأذرعى

(ت : ٦٧٧ هـ) .

سليمان بن أبى العز بن وهب بن عطاء الأذرعى ، صدر الدين . شيخ
الحنفية فى زمانه وعالمهم . من أهل أذرعات . أقام فى دمشق يدرس ويفتى
وانتقل إلى القاهرة . ومات بدمشق سنة ٦٧٧ هـ . له تصانيف منها الوجيز
الجامع لمسائل الجامع . فى فقه الحنفية .
توفى سنة ٦٧٧ هـ .

(١) انظر: البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٨١ .

الاعلام ، ج ٣ ، ص ١٩٣ .

شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ٣٥٧ .

* ابن بطـال :
ابن بطال
 (ت : ٤٠٤ هـ)

سليمان بن محمد بن بطال البظلموس ، أبوأيوب . فقيه باحث لسه
 أدب وشعر تعلم بقرطبة ، واشتهر بكتابه " المقنع " في أصول الأحكام
 قالوا فيه لا يستغنى عنه الحكام . وكان من الشعراء أيضا ، ويلقب بالعين
 جودي لكثرة ما كان يردد في أشعاره : ياعين جودي " .
 توفي سنة ٤٠٤ هـ .

في فقه الشافعية ، و " تحفة الحبيب ، ط " حاشية على شرح
 الخطيب ، المسمى بالاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، فقه اربعة
 أجزاء ، أيضا توفي في قرية مصطبة بالقرب من بجرم .
أبو حمزة الصيرفي (٣)

سوار بن داود المزني أبو حمزة الصيرفي البصري صاحب الحلي
 روى عن طاوس وعطاء وعبد العزيز بن أبي بكرة وعمرو بن شعيب وغيرهم
 وروى عنه اسمعيل بن عليّة والنضر بن شميل وابن المبارك وأبو عتاب
 الدلال ومحمد بن بكر الرساني ومسلم بن إبراهيم وغيرهم .

قال أبو طالب عن أحمد شيخ بصري لأبأس به روى عنه وكـ
 وهو شيخ يوثق بالبصرة لم يرو عنه غير هذا الحديث يعني : " علموا
 أولادكم الصلاة وهم أبناء سبع سنين " .

وقال اسحاق بن منصور عن ابن معين ثقة وقال الدارقطني
 لا يتابع على احاديثه فيعتبر به وذكره ابن حبان في الثقات .

(١) انظر: الاعلام ، ج ٣ ، ص ١٩٥ .

(٢) الاعلام للزركلي ، ج ٣ ، ص ١٩٧ .

(٣) أنظر تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٦١ ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ .
 الجرح والتعديل ، ترجمة ١١٧٦ . القسم الاول من المجلد الثاني ، ج ٤

(١)
شريك

(ت : ١٧٧ هـ)

• (ت : ١٧٧ هـ)

شريك بن عبدالله بن الحارث النخعي الكوفي أبو عبدالله عالم الحديث فقيه ، اشتهر بقوة ذكائه وسرعة بديهته ، وسمع أبا إسحاق وغير واحد ، وكان مشكورا في حكمه وتنفيذ الأحكام .
توفي بالكوفة عام ١٧٧ هـ .

(٢)

الضحاك بن مزاحم

الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم الخراساني المفسر ، يروى تفسيره عنه عبيد بن سليمان . والضحاك خراساني صدوق كثير الإرسال من الطبقة الخامسة .
روى عن ابن عمرو ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وزيد بن أرقم وأنس بن مالك وغيرهم .
وعنه جويبر بن سعيد والحسن بن يحيى البصري وحكيم بن الديلمس وجماعة غيرهم .
مات سنة ١٠٦ هـ .

وقال العجلي ثقة . وقال الدارقطني ثقة .

(٣)

طاوس بن كيسان

(ت : ١٠٦ هـ)

طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري ، مولى بخير بن ريسان اليماني . من أبناء الغرس ، وقيل اسمه ذكوان ولقبه طاوس من أكابر التابعين تفقها في الدين ورواية للحديث .
روى عن العبادلة الأربعة وأبي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت وزيد بن أرقم وسراقة بن مالك . وصفوان بن أمية .
وروى عنه ابنه عبدالله ووهب بن منبه وسليمان التميمي والزهرى وإبراهيم بن ميسره وحبيب بن أبي ثابت ومجاهد وغيرهم .
مات سنة ١٠٦ هـ .

(١) انظر : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٧١ .

الاعلام ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ١٤ ، ج ٥ ، ص ٨ .

حلية الأولياء ، ج ٤ ، ص ٤ ، ترجمة ٢٤٩ .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٧٨٤ ، ج ٤ ، ص ٤٥٣ .

طبقات المفسرين ، ترجمة ٢١١ ، ج ١ ، ص ٢١٦ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٢٣ .

ت : ١٧٤ هـ

عاصم بن صخرة السلولي الكوفي . روى عن علي وحكى عن سعيد
بن جبير . وروى عنه : أبو اسحاق السبيعي . ومنذر بن علي الثوري
والحكم بن عتيبة وحبيب بن أبي ثابت وغيرهم .
قال علي بن المديني والعجلي ثقة . وقال النسائي ليس به
بأس وأرخه ابن سعد وقال كان ثقة وله آحاديث .
وهناك من شكك فيه منهم :

البرار حيث قال هو صالح الحديث وأما حبيب بن أبي ثابت
فروى عنه مناكير واحسب ان حبيبا لم يسمع منه باطله لا يتابعه
بالثقات عليها والبلاء منه .

وقال ابن حبان كان رديء الحفظ فاحش الخطأ .
توفى سنة ١٧٤ هـ في ولاية بشر بن مروان .

(٢) أبو عبيدة الجراح

عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي . أبو عبيدة .
الجراح الفهري . أمين الأمة وأحد العشرة المبشرين بالجنة شهد
والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه جابر بن عبد الله
وسمره بن جندب وأبو أمامة وعبد الرحمن بن غنم وعبد الله بن سراق وغيرهم .
ومناقبه كثيرة . مات سنة ١٨ هـ وهو ابن ثمان وخمسين سنة .

(٣) الشعبي

عامر بن شراحيل بن عبد الشعبى الحميرى أبو عمرو الكوفى من شعب
همدان .
روى عن علي وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وزيد بن ثابت وقيس
بن سعيد بن عباد وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة والمغيرة بن شعبه
والضحاك وغيرهم .
وعنه أبو اسحاق السبيعي وسعيد بن عمرو بن اشوع واسماعيل بن أبي
خالد وحسين بن عبد الرحمن وغيرهم .
كان فقيها شاعرا مولده سنة (٢٠) ومات سنة (١٠٩) هـ . وكان
ذا أدب وفقه وعلم .

(١) تهذيب التهذيب ، ترجمة ٧٧ . ج ٥ ، ص ٤٥ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب ، ترجمة ١١٦ ، ج ٥ ، ص ٨٣ .

(٣) انظر: البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٣٠ .

تهذيب التهذيب ، ترجمة ١١٠ ، ج ٥ ، ص ٦٥ .

وحلية الأولياء . ترجمة ٢٧٦ ، ج ٤ ، ص ٣١٠ .

والاعلام ، ج ٤ ، ص ١٨ .

(١)
البهاء المقدسي

ت : ٦٢٤ هـ

هو : بهاء الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد
بن عبد الرحمن بن اسماعيل بن منصور بن عبد الرحمن السعدي الانصاري
المقدسي الدمشقي . ولد في فلسطين سنة ٥٥٦ هـ

شيوخه :

تفقه على الامام موفق الدين ولازمه وعلق عنه الفقه واللغة
وسمع من ابو عبد الله محمد بن حمزه بن ابي الصقر القرشي الدمشقي
والشيخ ابي الفتح نصر بن فتيان بن مطر الشهير بابن المني . والشيخ
أبي الحسين عبد الحق اليوسفي . وفخر النساء مسندة الصراق شهدة بنت
أبي نصر أحمد بن الفرغ الديوري . وغيرهم .
من تلامذته :

الشيخ فخر الدين ابن تيمية

مصنفاته :

شرح العمدة وقيل له شرحا على المقنوع .
توفي رحمه الله سنة ٦٢٤ هـ ودفن في دمشق .

(٢)
السيوطي

ت : ٩١١ هـ

جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ولد سنة ٨٤٩ هـ
١٤٤٥ م . نشأ في القاهرة قديما ومات والده وعمره خمس سنوات
امام حافظ ومؤرخ أديب له نحو ٦٠٠ مصنف منها الكبير والرسالة الصغيره
ومن كتبه " الاتقان في علوم القرآن - ط " و " واتمام
الدراية لقراء النقاية - ط " و " الاشباه والنظائر " في فروع
الشافعية وجمع الجوامع - ط " و " الخصائص والمعجزات النبوية " .
والدر المنثور في التفسير بالمأثور - ط " وغير ذلك .
توفي عام ٩١١ هـ الموافق ١٥٠٥ م .

(١) أنظر : العمدة شرح العمدة ، ص ١٦ .
(٢) الاعلام للزركلي ، ج ٤ ، ج ٣ ، ص ٧٢ يتصرف .

(١)

عبد الرحمن بن أبي يعلى

عبد الرحمن بن أبي ليلى بن بلال الأنصاري الأوسي أبو عيسى الكوفي .
روى عن أبيه وعمر وعثمان وعلى وسعد والمقداد وابن مسعود وأبي
ذر وبلال بن رباح وغيرهم .
وروى عنه ابنه عيسى وابن ابنه عبد الله بن عيسى والشعبي وثابت
البناني والحكم ومجاهد بن جبر وغيرهم .
وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين ثقة وقال العجلي كوفي تابعي .

(٢)

عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري

ت : ١١٢ هـ

عبد الرحمن بن سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي
أبو حفص .

روى عن أبيه وعماره بن حارثة الصخري وأبي عمير الساعدي .
وعنه ابنه ربيع وسعيد وأبو سلمة بن عبد الرحمن
وهو من أقرانه وسهل بن أبي صالح وصفوان بن سليم وشريك بن أبي
نمر وزيد بن أسلم . وغيرهم .

وقال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات .
مات سنة ١١٢ هـ . وهو ابن سبع وسبعين سنة .

(١) انظر تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥١٥ ، ج ٦ ، ص ٢٦٠ .

وحلية الأولياء ، ترجمة ٢٧٨ ، ج ٤ ، ص ٣٥٠ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٦٨ ، ج ٦ ، ص ١٨٣ .

أبو هريـره (١)

ت : ٥٩ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به عبد الرحمن بن صخر الدوسي . صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد غلبت عليه كنيته فاشتهر بها . وهي أبو هريرة كناه بها الرسول صلى الله عليه وسلم لهرة كان يحملها كان من أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له . أسلم عام خيبر . وشهدها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم قال ابن حجر . قال البخاري روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابي وتابعي ومن روى عنه من الصحابة ابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وواثلة بن الأسقع استعمله عمر على البحرين ثم عزله ثم اراده على العمل فابي عليه .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥٣٧٤ حديثا .

توفي في المدينة سنة ٥٩ هـ .

الاوزاعي (٢)

ت : ١٥٧ هـ

عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الاوزاعي . امام الديار الشاميه في الفقه والزهد . ولد في بعلبك عام ٨٨ هـ نشأ في البقاع وسكن بيروت وتوفي بها عام ١٥٧ هـ

عرض عليه القضاء فامتنع وساد أهل دمشق في زمانه وسائر البلاد في الفقه والحديث والمغازي وغير ذلك من العلوم وقبـلـه

أدرك خلقا من التابعين . وغيرهم .

- (١) أنظر : الاصابة . ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، ترجمة ١١٩٠ . وتهذيب التهذيب . ج ١٢ ، ص ٢٦٢ ، ترجمة ١٢١٦ . وحلية الاولياء . ج ١ ، ص ٣٧٦ ، ترجمة ٨٥ .
(٢) انظر : البداية والنهاية . ج ١٠ ، ص ١١٥ . وحلية الاولياء . ج ٦ ، ص ١٤٥ . والاعلام . ج ٤ ، ص ٩٤ .

وحدث عنه جماعات من سادات المسلمين • كمالك بن أنس
والثوري والزهري • واشنى عليه غير واحد من الأئمة وأجمعوا
على عدالته وإمامته •

له كتاب السنن في الفقه والمسائل ويقدر مسائل عنه بسبعين
ألف مسألة أجاب عليها كلها • توفي سنة ١٥٧ هـ •

(١)
ابن القاسم

• (ت : ١٢٦ هـ) •

عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم
التيمي القرشي أبومحمد من سادات أهل المدينة فقها وعلماء وديانة وحفظا
للحديث واتقانا • وكان ثقة ورعا كثير الحديث •
ولد في حياة عائشة رضي الله عنها •
روى عن أبيه وابن المسيب وعبدالله بن عبدالله بن عمر ونافع
مولى بن عمر وغيرهم •
وعنه شمالك بن حرب والزهري وعبيدالله بن عمر وابن عجلان وهشام
بن عروة وغيرهم •
مات سنة ١٢٦ هـ •

(١) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٠١ ، ج ٦ ، ص ٢٥٤ •

الزركلي ، ج ٤ ، ص ٩٧ (أو ٨٨/٧) •

ابن قدامة (مؤلف شارح المغني) (١)

ت : ٦٨٢

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي . ثم الصالح
الامام الفقيه الزاهد الخطيب . أول من تولى قضاء الحنابلة بدمشق .
سمع من أبيه الشيخ أبي عمر . وعمه الشيخ موفق الدين
وعنى بالحديث بحفظه الاجزاء والطباق ، وتفقه على عمه فقرأ عليه
المقنع وأذن له في اقراءه واصلاح مايراه فيه .

وأخذ الاصول عن السيف الأمدي .

أخذ عنه العلم جماعة منهم :

الشيخ تقي الدين ابن تيمية والشيخ مجد الدين اسماعيل
بن محمد الحرائي . وحدث عنه ابو عبد الله بن الخباز وأحمد بن
عبد الرحمن الحويزي وغيرهم . توفي سنة ٦٨٢ هـ .

(٢)

اللمخي

(ت : ٦٤٣ هـ) .

عبد الرحمن بن محمد بن عبدالعزيز اللمخي أبو القاسم فقيه حنفي
له مشاركة في كثير من العلوم سكن وتوفي بالقاهرة .
توفي سنة ٦٤٣ هـ .

(٣)

أبو المعالي

عبد الرحمن بن مقبل بن علي الواسطي الشافعي ، اشتغل ببغداد
وحصل وأعاد في بعض المدارس ، ثم استنابه قاضي القضاة عماد الدين
ثم ولي قضاء القضاة مستقلا ، ثم ولي تدريس المستنصريه . كان فاضلا
دينا متواضعا .

توفي سنة ٦٣٩ هـ .

(١) انظر : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٣٠٢ .

والمغني والشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٩ ، ترجمة الشارح .

(٢) انظر : الاعلام ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

(٣) انظر : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ١٥٨ .

(١)
سحنون

أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني
أصله من حمص أخذ عن أئمة من أهل المشرق والمغرب كالبيهلول بن راشد
وعلى بن زياد وأسد بن الفرات وابن أبي حسان وابن القاسم وابن
دهب وابن عبد الحكم وابن عيينه ووكيع وابن مهدي وغيرهم .
وعنه أخذ أئمة منهم ابنه محمد ومحمد ابن عيدوس وابن غالب
ويحيى بن عمران وأحمد بن الصواف ومحمد بن القطان وسعيد الحداد
وغيرهم كان ذا حظ على طلب العلم والصبر عليه .
وعليه المعول في المشكلات وإليه الرحلة ومدونته عليها الاعتماد
في المذهب ورحل بالمدونة إلى ابن القاسم فقرأها عليه فرجع عن
مسائل كثيرة . ومات سنة ٢٤٠ هـ في رجب وقبره بالقيروان .

(٢)
الامام مجد الدين أبي البركات

ت : ٦٥٢ هـ

عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن
علي بن تيمية الحراني ابن أخ الشيخ فخر الدين .
ولد سنة ٥٩٠ هـ تقريبا . بحران وحفظ بها القرآن وسمع من
عمه الخطيب وفخر الدين الحافظ عبد القادر الرهاوي ، وحنبيل الرصافي
وسمع من عبد الوهاب بن سكينه . والحافظ بن الأخضر وابن طبرزد
وضياء الدين الحريف . وغيرهم .

أقام ببغداد ست سنين يشتغل في الفقه والخلاف والعربية وغير
ذلك ثم رجع إلى حران . واشتغل بها على عمه الخطيب فخر الدين .

(١) أشجرة النور الزكية . ترجمة ٨٠ ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) أنظر : ترجمته في المحرر في الفقه . ١ ، ص ١١ وما بعدها .

(١) الشيخ عز الدين عبد العزيز

ت : ٦٦٠ هـ

عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن

بن محمد بن مهذب السلمي شيخ الاسلام والمسلمين . ولد سنة ٥٧٧ هـ .

شيوخه :

تفقه على الشيخ فخر الدين عساكر وقرأ الاصول على الشيخ

سيف الدين الآمدي وغيره . سمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم

بن الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر . وشيخ الشيوخ عبد اللطيف

بن اسماعيل بن أبي سعد البغدادى وعمر بن محمد بن طبرزد وحنبل

بن عبد الله الرصاف والقاضي عبد الصمد بن محمد الحرساني

وغيرهم .

تلامذته :

روى عنه شيخ الاسلام بن دقيق العيد والامام علاء الدين

ابو الحسن الباجي . والشيخ تاج الدين ابن الفرکاء والحافظ أبو

محمد الدمياطي والحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن حري . والعلامة

أحمد أبو العباس الدشتاوى والعلامة أبو محمد هبة الله القفطى

وغيرهم .

ومن تصانيفه :

القواعد الكبرى . وكتاب مجاز القرآن . وكتاب شجرة المعارف

وكتاب الدلائل المتعلقة بالملائكة والنبیین عليهم السلام والتفسير

مجلد مختصر ومختصر صحيح مسلم .

توفى سنة ٦٦٠ هـ رحمه الله .

(١) طبقات الشافعية للسبكي الطبعة الثانية . ج ٥ ، ص ٨٠ - ١٠٣

طبقات الشافعية للأسيوى . ج ١ ، ص ١٩٧ .

تلامذته :

قرأ على الشيخ مجد الدين القرآن جماعة واخذ الفقه عنه
ولده شهاب الدين عبد الحليم ، وابن تميم صاحب المختصر ، وسمع منه
خلق وروى عنه ابنه والحافظ عبد المؤمن الدمياني والامير ابن شقير
الحراني ، وأبو العباس بن الظاهري ، ومحمد بن احمد القزاز وأحمد
الدستى ، ومحمد بن زياطر والعفيف اسحاق الآمدى واحمد بن على الجزرى .

من مصنفاته :

" أطراف أحاديث التفسير و " أرجوزة في علم القرآن " و
" الاحكام الكبرى " و " المنتقى من احاديث المصطفى " وهو الكتاب
المشهور ، " المحرر " في الفقه " و " منتهي الغايه في شرح
الهداية " .

توفى سنة ٦٥٢ هـ بحران ودفن بظاهرها رحمه الله .

(١) ابن قدامة المقدسي (مؤلف المغني)

ت : ٦٢٠ هـ

هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن
عبد الله المقدسي ثم الدمشقي الصالح الفقيه الزاهد شيخ الاسلام
وأحد الاعلام موفق الدين أبو محمد ولد في شعبان سنة ٥٤١ هـ . قدم دمشق
فقرأ القرآن وحفظ مختصر الخرقى وسمع من والده وأبي المكارم بن هلال

(١) البداية والنهاية . ج ١٣ ، ص ٩٩ - ١٠١ .

الاعلام . ج ٤ ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

وله ترجمة في المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ٢

وأبي المعالي بن صابر وغيرهما .

ورحل إلى بغداد . وسمع من هبة الله الدقاق وابن البطي

وسعد الله الدجاني والشيخ عبد القادر الجيلاني وأبي زرن ويحيى بن

ثابت وخلق كثير . وسمع بمكة من المبارك بن الطباخ وأبا الفتح

بن المنى .

له تصانيف كثيرة منها :

البرهان في مسألة القرآن جواب مسألة وردت من صرخد

في القرآن . الاعتقاد . ذم التأويل . كتاب القدر . هذا في الأصول

أما في الحديث : مختصر العلل للخلال . مشيخة شيوخه

وفي الفقه : المغنى . الكافي . المقنع . العمدة . روضة الناظر

وجنة المناظر .

وفي اللغة : الانساب وغيرها مجموعة كبيرة .

توفي عام ٦٢٠ هـ بدمشق .

من تلامذته :

شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر شارح المقنع . وغيره وسمع

منه الحديث خلاش من الاثمة والحفاظ وغيرهم .

الشرقاوي (١)

ت : ١٢٢٧ هـ

عبد الله بن حجازي بن ابراهيم الشرقاوي الازهرى : فيه من

علماء مصر ولد في الطويلة (من قرى الشرقية بمصر) وتعلم في الازهر

(١) أنظر : الزركلي . ج ٤ ، ص ٢٠٦ .

وولي مشيخته سنة ١٢٠٨ هـ

وصنف كتباً ، منها " التحفة البهية في طبقات الشافعية - خ " من سنة ٩٠٠ الى ١١٢١ هـ ، و " تحفة الناظرين في من ولى مصر من السلاطين ط " و " متن العقائد المشرفية - خ " و " فتح المدى بشرح مختصر الزبيدي - ط " في الحديث ، و " حاشية على شوح التحرير - ط " في فقه الشافعية . وغير ذلك .

وهو أحد الذين أكرهوا في عهد احتلال الفرنسيين لمصر على

توقيع بيان بالتحذير من معارضتهم .

توفى في القاهرة سنة ١٢٢٧ هـ .

عبد الله بن الزبير (١)

ت : ٧٣ هـ

عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العربي القرشي الاسدي ، أبو بكر فارس قرشي في زمنه . وامه اسماء بنت أبي بكر الصديق . ولد عام الهجرة وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير وحدث عنه بجملة من الحديث . وعن أبيه وعن أبي بكر وعمر وعثمان وخالته عائشة وغيرهم . وهو أحد العبادلة وأحد الشجعان من الصحابة وأحد من ولي الخلافة منهم .

روى عنه أخوه عسروه وابناه عامر وعباد وابن أخيه محمد بن عروة

(١) الإمام ، ترجمة ٤٦٨٢ ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .
البدائية والنهاية ، ج ٨ ، ص ٣٢٢ .
حلية الأولياء ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .
الاعلام ، ج ٢ ، ص ٢١٨ .

وأبو ذبيان خليفة بن كعب وعبيدة بن عمر وعطاء وطاوس وعمر بن
دينار . وآخرون .

وهو أول مولود ولد للمهاجرين بعد الهجره بالمدينة وحناكه
رسول الله صلى الله عليه وسلم - بتمره - وسماه باسم جده وكناه بكنيته
ودعا له وهو صاحب جليل . شهد الجمل مع ابيه وهو صغير وحضر
خطبة عمر بالجابية وقدم دمشق لغزو القسطنطينية . ثم قدمها مرة
أخرى وبويع بالخلافة أيام يزيد بن معاوية . فكان على الحجاز
واليمن والعراقيين ومصر وخراسان وسائر بلاد الشام الا دمشق
وكان الناس بخير في زمانه .

وهو أول من ضرب الدراهم المستديرة .

قتل في جمادى الاول سنة ٧٣ هـ .

(١) عبد الله بن عباس

ت : ٦٨ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به . وهو : عبد الله بن عباس بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي أبو العباس بن عم رسول
الله صلى الله عليه وسلم . حبر هذه الامة ومفسر كتاب الله وترجمانه
كان يقال له الحبر والبحر لكثرة علمه . ولد وبنو هاشم بالشعب قبل
الهجرة بثلاث سنين . وتوفى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

(١) أنظر : الاصابة ، ترجمة ٤٧٨١ ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ ، البداية والنهاية
ج ٨ ، ص ٢٧٦ ، تهذيب التهذيب . ترجمة ٤٧٤ ، ج ٥ ، ص ٢٧٦ .
الباعث الحثيث . ص ١٨٧ .

ابن ثلاث عشرة سنة .

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن أبيه
وأمه أم الفضل وأخيه الفضل وخالته ميمونة وأبي بكر وعمر وعثمان
وعلى وجماعة من الصحابة .

وروى عنه ابنه علي ومحمد وابن ابنه محمد بن علي وأخوه كثير
بن العباس وابن أخيه عبد الله بن عبيد الله بن عباس وعبد الله
بن عمر بن الخطاب وشعبة بن الحكم الليثي . وغيرهم خلق كثير من
الصحابة والتابعين .

وله في الصحيحين وغيرهما . تقريبا ١٦٦٠ حديثا . وعند أحمد
١٦٩٦ حديثا .

تولى ابن عباس إمامة الحج سنة خمس وثلاثين بأمر عثمان بن
عفان له وهو محصور . وفي غيبته هذه قتل عثمان رضي الله عنهم
أجمعين . وحضر ابن عباس مع علي الجمل . وكان على الميسرة يوم
صفين . وشهد قتال الخوارج .

توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ .

(١) عبد الله بن عمر

ت : ٧٤ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل
القرشي العدوي . أبو عبد الرحمن المكي ثم المدني . أسلم قديما مع

أنظر : البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٤ ، تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٦٥ ،
ج ٥ ، ص ٣٢٨ ، الباعث الحثيث ، ص ١٨٧ ، الإصابه ، ترجمة ٤٨٣٤ ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ ،

أبيه ولم يبلغ الحلم وهاجر وهو ابن عشر سنين ولد سنة ثلاث مــــــ
المبعث النبوي . عرض على النبي صلى الله عليه وسلم بيد فاستغفره
ثم بأحد فكذاك ثم بالخندق . فاجازه وهو يومئذ ابن خمس عشرة سنة
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وعمه زيد واخته
حفصه وعثمان وعلى وسعيد وبلال وزيد بن ثابت وصهيب وابن مسعود
وعائشه رضي الله عنهم وغيرهم .

وعنه روى أولاده بلال وحمزه وزيد وسالم وعبد الله وعبيد الله
وعمر وابن ابنه أبو بكر بن عبيد الله وابن ابنه الآخر محمد بن زيد
وغيرهم كثير من الصحابة والتابعين .

وله في كتب الاحاديث تقريبا ٢٦٣٠ حديثا .

شهد اليرموك والقادسية ولجولاء وما بينهما من وقائع الفرس
وشهد فتح مصر . وقدم البصرة وشهد غزو فارس وورد المدائن .
قيل بلغ من العمر سنا وثمانين سنة وأمضى في الإسلام ستين سنة
توفى سنة أربع وسبعين هـ .

أبو موسى الأشعري (١)

ت : ٥٢ هـ

عبد الله بن قيس بن سليم بن حفار بن حرب بن عامر بن الأشعر .
أبو موسى الأشعري . قيل انه قدم مكة قبل الهجرة فاسلم ثم هاجر

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٦٢٥ ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ ، البداية والنهاية
ج ٨ ، ص ٤٥ ، حلية الاولياء ، رقم ٤٠ ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، الجرح والتعديل
(القسم الثاني من المجلد الثاني) ج ٥ ، ص ١٣٨ ، ترجمة ٦٤٢ .

إلى أرض الحبشة ثم قدم المدينة مع أصحاب السفينتين وبعد فتح
خيبر . واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زبيد وعبد
واستعمله عمر على الكوفة .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وعيسى
وابن عباس وأبي بن كعب وعمار بن ياسر ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم .
وروى عنه أولاده إبراهيم وأبو بكر وأبو بردة وموسى وامراته
أم عبد الله وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وطارق بن شهاب
وأبو عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش وزيد بن وهب وآخرون .
مات رحمه الله سنة ٥٢ هـ على الصحيح، كما ذكره ابن كثير .

(١)

البلخي

(ت : ٦٩٨ هـ)

عبد الله بن محمد بن سليمان بن حسن بن الحسين البلخي . شـم
المقدس الحنفي جمال الدين . ولد سنة ٦١١ بالقدس . واشتغل بالقاهرة
وأقام مدة بالجامع الأزهر . كان شيخاً فاضلاً في التفسير . وله فيه مصنف
حافل كبير جمع فيه خمسين مصنفاً من التفسير .
توفي بالقدس . عام ٦٩٨ هـ .

(٢)

البغوي

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المزريان . أبو القاسم . حافظ
للحديث من العلماء . أصله من بغشور . ومولده ووفاته ببغداد . كان
محدث العراق في عصره له " معالم التنزيل " في التفسير ، ومعجم الصحابة ،
والجديدات في الحديث .
توفي سنة ٣١٧ هـ .

(١) انظر : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٤ .

الاعلام ، ج ٤ ، ص ٢٧٠ .

(٢) انظر : البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ١٦٣ .

تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ١١١ .

(١)
ابن عقيل

(ت : ١٤٥ هـ) .

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني .
وأمه زينب الصغرى بنت علي .
روى عن أبيه وخاله محمد بن الحنفية وابن عمر وأنس وجابر
والربيع بنت معوذ وسعيد بن المسيب وغيرهم .
وعنه روى محمد بن عجلان . وحماد بن مسلمة وشريك القافض والقاسم
بن عبد الواحد وجماعة وغيرهم .
مات سنة ١٤٥ هـ .

(٢)
عبد الله بن مسعود

ت : ٣٢ هـ

وهو أكبر من أن يعرفه هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن
حبيب بن شخص بن هذيل الهذلي . أبو عبد الرحمن حليف بن زهـرة
من أكابر الصحابة فضلا وعقلا .

أسلم قديما وهاجر الهجرتين . وشهد بدرًا والمشاهد بعدها
كلها ولازم النبي صلى الله عليه وسلم وحدث عنه الكثير . وعن عمر
وسعد بن معاذ وزوى عنه ابنه عبد الرحمن وأبو عبيدة وابن أخيه
عبد الله ابن عتبة بن مسعود وأبو سعيد الخدري وأنس وجابر وغيرهم

(١) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ١٩ ، ج ٦ ، ص ١٣ .

(٢) انظر: تهذيب التهذيب . ترجمة ٤٢ ، ج ٦ ، ص ٢٨ .
البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ١٦٢ . الإصابة . ترجمة ٤٩٥٤ ، ج ٢
ص ٣٦٨ ، الباعث الحثيث ، ص ١٨٧ .

من الصحابة والتابعين من رواية الاحاديث أول من جهر بالقرآن بمكة
بعد النبي صلى الله عليه وسلم عند البيت ، وقريش في انديتها .
ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحمل نعليه وسواكـه
وصاحب سره ورفقه في حله وترحاله وغزواته . وولي بعد وفاته
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت مال الكوفة .

وله في كتب الاحاديث ٨٤٨ حديثا توفي بالمدينة قبل عثمان

سنة ٣٢ هـ . وكان عمره ٦٠ عاما . على الأرجح .

امام الحرمين (١)

ت : ٤٧٨ هـ

هو ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن شيخ أبي أحمد
الجويني ، المعروف بامام الحرمين ، امام الاثمة في زمانه ، ولد
سنة ٤١٩ هـ قرأ الفقه على والده ، والاصول على أبي قاسم الاسكافي
من أصحاب الاسفراييني ، وكان يتردد بعد وفاة والده على المشايخ
في انواع العلوم حتى ظهرت براعته ، وسمع الحديث من جماعة كثيرة .

من مصنفاته :

الشامل في أصول الدين والارشاد " و " العقيدة النظامية "

و " غياث الامم في الامامة ومغيث الخلق في اختيار الحق " و " البرهان

(١) البداية والنهاية ، ج ١٢ ، ص ١٢٨ .

شذرات الذهب ، ج ٢ ، ص ٣ ، ص ٣٥٨ وما بعدها .

طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٢٣٨ .

طبقات الشافعية للسبكي ، ج ٥ ، ص ١٦٥ - ١٨١ .

في أصول الفقه " وغيرها .

توفي في سنة ٤٧٨ هـ وعمره ٥٧ سنة ودفن بداره ثم نقل الى جانب والده .

ابن جريح (١)

ت : ١٤٩ هـ

عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح الاموي مولاهم ابو الوليد وابو خالد المكي اصله رومي .

روى عن حكيمة بنت رقيقة وابيه عبد العزيز وعطاء بن أبي رباح واسحاق بن أبي طلحة والزهرى وسليمان بن أبي مسلم الاحول وصفوان بن سليم وطاوس وعطاء الخراساني وعكرمة وقيل لم يسمع منه وعمر بن دينار وغيرهم جمع كثير .

وروى عنه : ابنه عبد العزيز ومحمد والاوزاعي والليث ويحيى بن سعيد الانصاري وهو من شيوخه وحماة بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وابن عيينه والوليد بن مسلم ووکیع وحجاج بن محمد المصيصي وحماة بن مسعدة وآخرون .

قال عبد الله بن احمد قلت لابي من أول من صنف الكتب قال ابن

جريح وابن أبي عروبة .

توفي سنة ١٤٩ هـ وقيل سنة ١٥٠ هـ .

(١) تهذيب التهذيب ، ترجمة ٨٥٥ ، ج ٦ ، ص ٤٠٢ وما بعدها .

(١)

الرويانسي

* الرويانسي :

عبدالواحد بن اسماعيل بن أحمد أبوالمحاسن الرويانسي فخر الإسلام .
من أهل طبرستان أحد أئمة الشافعية . ولد سنة ٤١٥ هـ . ورحل إلى الآفاق
حتى بلغ ماوراء النهر وحصل علوما جمة وسمع الحديث الكثير ، وصنف
كتبا في المذهب . منها البحر في الفروع و " بحر المذهب " . والكافي
وحلية المؤمن . أخذ الفقه عن ناصر المروزي وعلق عنه . وله كتب في
الأصول والفروع منها مناصيص الامام الشافعي وحلية المؤمن والكافي وبحر
المذهب وله كتب في الخلاف . توفي سنة ٥٠٢ هـ .

(٢)

عبيدة السلماني

(ت : ٧٢ هـ) .

عبيدة بن عمرو (أو قيس) السلماني المرادي . تابعي . أسلم
باليمن أيام فتح مكة . ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم وكان عريف قومه
وهاجر إلى المدينة في زمان عمر وحضر كثير من الوقائع وتفقه وروى الحديث
وكان يوارى شريحا في القضاء .

(١) انظر : البداية والنهاية ، ج ١٢ ، ص ١٧٠ .

الأعلام : ج ٤ ، ص ٣٢٤ .

وفيات الأعيان : ١ / ٢٩٧ .

(٢) الأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٥٧ .

(١) عثمان بن عفان

ت : ٣٥ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به . هو : عثمان بن عفان بن أبي العاص
بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي أبو عمرو وأبو عبد الله
ويقال أبو ليلي أمير المؤمنين ذو النورين رضي الله عنه ويقال أمه
أروى بنت كرز بن ربيعة . أسلم قديما وهاجر الهجرتين وتزوج ابنتي
رسول الله الله عليه وسلم واحدة بعد أخرى . روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

وروى عنه أولاده إبان وسعيد وعمرو ومروان بن وهان والبربري
وأبو صالح وأبو سهلة ويوسف وابن عمه مروان بن الحكم بن العاص
وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمران ابن حصين وأبو قتادة وأبو هريرة
وأنس ... وغيرهم جمع كثير .

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٢٨٩ ، ج ٧ ، ص ١٣٩
الاصابة ، ترجمة ٥٤٤٨ ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ .
البداية والنهاية . ج ٧ ، ص ١٧ .
الاعلام . ج ٤ ، ص ٣٧٢ .

هو أحد العشرة المبشرين بالجنة هاجر الى الحبشة ولـم يشهد بدرا لتخلفه على تمرير زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهما . وقيل بل كان به جدري . أيضا هو أحد الستة اصحاب الشورى . وثالث الخلفاء الراشدون . ومن كبار الرجال الذين اعتز بهم الاسلام في عهد ظهوره ولد بمكة - عام ٤٧ قبل الهجرة الموافق ٥٧٧ م . أسلم بعد البعثه بقليل ، وكان غنيا وكان شريفا في الجاهلية .

ومن أعظم أعماله في الاسلام : تجهيزه نصف جيش العسرة بماله صارت اليه الخلافة بعد وفاة عمر رضي الله عنه . وفتح أرمينية والقوقاز وخراسان وكرمان وسجستان وأفريقية .

واتم جمع القرآن وجمع الناس على قراءة واحدة . وأول من زاد في المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واتخذ دار للقضاء بين الناس .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم . ١٤٦ حديثا . قتل أيام التشريق ، سنة ٣٥ وهو ابن ٨٢ سنة .

الزيلعي (١)

ت : ٧٤٣ هـ

عثمان بن علي بن محجن ، فخر الدين الزيلعي : فقيه حنفي قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ ، فافتى ودرس ، وتوفي فيها ، له " تبیین الحقائق في شرح كنز الدقائق - ط " ست مجلدات ، فقه و " بركة الكلام على أحاديث الاحكام " و " شرح الجامع الكبير " فقه . توفي سنة ٧٤٣ هـ .

(١) الأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٧٣ .

(١)
عطاء بن أبي رباح

(ت : ١١٤ هـ) .

عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من أجلاء الفقهاء . يقال إنــــه أدرك مائتين صاحبي ، كان ثقة فقيها عالما كثير الحديث . ويكنى بأبــــى محمد .

أسند أبو محمد عطاء بن أبي رباح عن عدد كثير من الصحابة منهم : ابن عمر وابن عمرو وعبد الله بن الزبير وأبو هريرة وزيد بن خالد الجهني وأبوسعيد . وسمع من ابن عباس التفسير . وغيره . وروى عنه من التابعين عدة منهم الزهري وعمرو بن دينار وأبــــو الزبير وقتادة ، ويحيى بن كثير . وحبيب بن أبي ثابت . والأعمش . وغيرهم من الأئمة والأعلام كثير . توفي سنة ١١٤ هـ .

(٢)
العلاء بن عبد الرحمن

ت : ٣٢ هـ

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي أبو شبل المدنــــي مولى الحرقة من جهينــــه .

روى عن أبيه وابن عمر وأنس وأبي السائب مولى هشام بن زهرة وسعد بن كعب بن مالك وأبي كثير بن جحش وسالم بن عبد الله بن عمر وغيرهم .

وروى عنه ابنه شبيل وابن جريح وعبد الله بن عمر وابن اسحاق ومالك ومحمد بن عجلان ومسلم الزنجي وروح بن القاسم وغيرهم .

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ثقة لم اسمع احد ذكره بسوء

(١) انظر: حلية الأولياء . ترجمة ٢٤٤ ، ج ٣ ، ص ٣١٠ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٣٠٦ .

الاعلام ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٢) تهذيب التهذيب . ترجمة ٣٣٥ ، ج ٨ ، ص ١٨٦ .

الجرح والتعديل . ترجمة ١٩٧٤ الجزء الثالث . ج ٦ ، ص ٣٥٧ .

وقال النسائي ليس به بأس . وقال ابن عدى وللعلاء نسخ يرويها عنه
الثقات وما أرى به بأسا . وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن
سعد قال محمد بن عمر صحيفة العللاء بالمدينة مشهورة وكان ثقة . كثير
الحديث وقال الترمذي هو ثقة عند أهل الحديث .
وهناك من شك فيه منهم :

الدوري قال عن ابن معيل ليس حديثه بحجة وقال بن أبي خيثمة عن
ابن معين ليس بذلك لم يزل الناس يتوقنون حديثه . وقال أبو زرعه
ليس هو بالقوي .

توفي سنة ٣٢ هـ وقيل سنة ٣٩ هـ . والاولى اوفق لانهم
من رواية البخاري .

على بن أبي طالب (١)

ت : ٤٠ هـ

وهو أكبر من ان يعرف به . هو على بن أبي طالب عبد مناف بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي . أبو الحسن
أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين وأول الناس اسلاما في قول
كثير من أهل العلم - من الغلمان - وابن عم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصهره زوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ربي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وولد قبل البعثة

بعشرة سنين .

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٣٥ ، ج ٨ ، ص ١٨٦ .
الجرح والتعديل ، ترجمة ١٩٧٤م ، الجزء الثالث ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه ولده الحسن
والحسين وابن مسعود وأبو موسى وابن عباس وأبو رافع وابن عمر وغيرهم
جمع كثير .

شهد بدرا واحداً وسائر المشاهد . وكان لواء رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيده في مواطن كثيرة . بعثه رسول الله صلى
الله عليه وسلم إلى اليمن وهو شاب ليقضي بينهم وأقام دار خلافة
بالكوفة .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥٨٦ حديثاً وجمعت أقواله
وخطبه ورسائله في كتاب سمي نهج البلاغة ط . وللباحثين شك في نسبه
كله إليه .

كان له من الولد الذكور واحد وعشرون أعقب منهم خمسة وهم الذين
رووا عنه والعباس خامسهم . وكان له من الإناث ثمانية عشرة منهم زينب
وام كلثوم وامامة وغيرهن .

قتله عبد الرحمن بن ملجم وكان فاتكاً فقتله ليلة الجمعة
لثلاث عشرة خلت وقيل بقيت من رمضان سنة ٤٠ هـ . وهو ابن ٦٣ أو ٦٤ سنة

(١)

ابن حزم

ت : ٤٥٦

على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن سفيان بن
يزيد كنيته أبو محمد وشهرته ابن حزم . كان من أسرة لها شأن في الوزارة

(١) أنظر: الإصابة في تمييز الصحابة ، ج ٢ ، ص ٥٠٧ ترجمة ٥٦٨٨ ، البداية والنهاية
ج ٧ ، ص ٢٢٣ وما بعدها ، تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٦٥ ، ج ٧ ، ص ٢٣٤ حلية
الاولياء . ج ١ ، ص ٦١ وما بعدها ، الاعلام ج ٥ ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

في حكم الاندلس . وكان هو وزيرا لبعض الامراء ولكنه انصرف الى العلم .

تلقى ابن حزم عن كثير من العلماء كابن عبد البر المالكي ،

وابا الحسين الفارسي ، واحمد بن محمد الجسور والهمذاني . وابي بكر

بن اسحاق . وتلقى الفقه عن عبد الله بن يحيى بن احمد بن دحسون

وعبد الله الآذنى المعروف بالفرضي . وابن أمية من فقهاء الشافعية

وفقه الظاهري من فقهاء الظاهرية مثل منذر بن سعيد الذي كان داووديا

أى من انصار داوود الظاهري قويا على الانتصار له وتلقاه ايضا

من كتب الظاهرية مثل ماكتبه منذر بن سعيد ، واستأذه ابي الخيار

سعود بن سليمان بن مفلت وكان ظاهريا .

كتاباتة :

ألف في فقه الحديث كتابا سماه " الايعال الى فهم كتاب الخصال

الجامعة لحمل شرائع الاسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة والاجماع "

وله كتاب " الاحكام لاسول الاحكام " ، وكتاب " الفعل في الملل فسي

الاهواء والنحل " ، وكتاب في الاجماع ومسائله على ابواب الفقه ،

وكتاب " مراتب العلوم " .

توفي سنة ٤٥٦ هـ (١)

(١) أنظر : ابن حزم ، ترجمة ، لمحمد ابو زهرة .
وفيات الاعيان ترجمة ٤٤٨ ، ج ، ص ٣٢٥ .

(١) السيف الأمدي

ت : ٦٣١ هـ

أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه
الاصولي ، الملقب سيف الدين الأمدي ، كان في اول اشتغاله حنبلي
المذهب ، وانحدر الى بغداد وقرأ بها على ابن المني أبي الفتح
نصر بن فتيان الحنبلي ، وبقي على ذلك مدة ثم انتقل الى مذهب
الامام الشافعي رضي الله عنه . وصحب الشيخ أبا القاسم ابن فصلان
واشتغل عليه في الخلاف وتميز فيه .

وصنف في أصول الفقه والدين والمنطق والحكمة والخلاف . فمن
ذلك : كتاب " أبعاد الافكار " في علم الكلام : ولباب الالباب
ومنتهى السؤل في علم الاصول " وله طريقة في الخلاف . وتوفى بدمشق
سنة ٦٣١ هـ .

(٢) الفراء

(ت : ٣٥٢ هـ)

علي بن الحسين بن علي . أبوالحسن العباسي الفراء . مؤرخ مصري
من فقهاء المالكية عرفه ابن الطحان بصاحب التاريخ ولم يسمى كتابه .
توفى سنة ٣٥٢ هـ .

(١) وفيات الاعيان ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ ، ترجمة ٤٣٢ .

(٢) الاعلام ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

(١)
علي بن سهل الرملي

ت : ٢٦١ هـ

علي بن سهل بن قادم ويقال ابن موسى الحرشي ابو الحسن
الرملي نسائي الاصل .

روى عن الوليد بن مسلم وحجاج بن محمد وزيد بن ابي الزرقاء
وصخرة بن ربيعة وشبابة بن سوار . وغيرهم .

وروى عنه : أبو داود والنسائي في اليوم والليلة وابن خزيمة
وابن جرير وعبدان الاهوازي . ومحمد بن هارون الروياني وأبو عوانه
الاسفرائيني وابو زرعة وأبو حاتم وآخرون .

قال أبو حاتم صدوق . وقال النسائي ثقة نسائي سكن الرميلة
وذكره ابن حبان في الثقات .

مات سنة ٢٦١ هـ . رحمه الله .

(٢)
الدارقطني

ت : ٢٨٦ هـ

أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني
الحافظ المشهور ، كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الامام الشافعي
رضي الله عنه . اخذ الفقه عن ابي سعيد الاصطخري الفقيه الشافعي
وقيل بل اخذه عن صاحب لابي سعيد ، واخذ القراءة عرضاً وسماعاً

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٥٢ ، ج ٧ ، ص ٣٢٩ .
والجرح والتعديل ، ترجمة ١٠٣٨ الجزء الثالث . ج ٦ ، ص ١٨٩ .

(٢) وفيات الأعيان : ج ٣ ، ص ٢٩٧ ، ترجمة ٤٣٤ .

عن محمد بن الحسن النقاش وعلي بن سعيد القزاز ومحمد بن الحسين الطبري ومن في طبقتهم ، وسمع من ابي بكر ابن مجاهد وهو صغير وانفرد بالامامة في علم الحديث في دهره ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه ، وتصدر في آخر أيامه للاقراء ببغداد . وكان عارفا باختلاف الفقهاء . ويحفظ كثيرا من دواوين العرب ، منها ديوان السيد الحميري .

وروى عنه الحافظ ابو نعيم الاصبهاني صاحب " حلية الاولياء " وجماعة كثيرة . وقبل القاضي ابن معروف شهادته في سنة ست وسبعين وثلاثمائة ، فندم على ذلك . وقال : كان يقتل قولي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بافرادي ، مضار لا يقبل قولي على نقلي الا مع آخر .

وصنف كتاب " السنن " و " المختلف والمؤتلف " وغيرهما ولد سنة ٣٠٦ هـ . وتوفي سنة ٣٨٥ هـ ببغداد .

(١) الماوردي

ت : ٤٥٠ هـ

علي بن محمد بن حبيب ابو الحسن الماوردي ولد سنة ٣٦٤ هـ كان اماما جليلا رفيع الشأن درس بالبصرة وبغداد ستين كثيرا له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير . واصل الفقه والآداب وكان حافظا للمذهب . من مؤلفاته : " الحادي " و " الاقناع " في الفقه و " أدب الديين والدنيا " و " التفسير " و " دلائل النبوه " و " الاحكام السلطانية " وقانون الوزارة وسياسة الملك وغير ذلك .

توفي سنة ٤٥٠ هـ . وكان عمره قد بلغ ٨٦ سنة هـ .

انظر: طبقات الشافعية للسبكي ، ج ٥ ، ص ٢٦٧ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٢٣٠ مواهب الجليل لشرح خليل تراجم الامام اللخمي ، ج ١ ، ص ٣٥

ت : ٤٧٨ هـ اللمخي (١)

بالخاء المعجمة هو الامام ابو الحسن علي بن محمد الريمسي المعروف باللمخي وهو ابن بنت اللخمي القيرواني نزل صفا قم تفقه به ابن محرز وابي الفضل ابن بنت خلدون وابي الطيب وابي اسحاق التونسي والسيوري وظهر في ايامه وطارت فتاويه وكان فقيها فاضلا دينيا متفنا ذا حظ من الادب وبقي بعد اصحابه فحاز رئاسة افريقية وتفقه به جماعة منهم الامام ابو عبد الله المازري وابي الفضل النحوي والكلامي وعبد الحميد الصفاقسي .

وله تعليق كبير محاذيا للمدونه سماه التبصرة حسن مفيد توفي رحمه الله سنة ٤٧٨ هـ ، بصفاقس .

الكياهراسي (٢)

ت : ٥٠٤ هـ

هو ابو الحسن عماد الدين علي بن محمد الطبري المعروف بالكياهراسي ، (الكيا " الكبير بلغة الفارس " والهراسي " ، الخائف ، تفقه ببلده ثم دخل نيسابور ، قاصد إمام الحرمين . فلا زمه حتى برع في الفقه والاصول والخلاف ، وكان اماما نظارا قويا في البحث ، رقيق الفكر جهور الصوت ، حسن الوجه جدا ، خرج الى بيهق ودرس بها مدة ثم قدم بغداد وتولى النظامية .

توفي سنة ٥٠٤ هـ . ودفن في جنب الشيخ ابي اسحاق .

ابن القطان (٣)

(ت : ٦٢٨ هـ) .

علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي . الحميري . الفاسي ، أبو الحسن ابن القطان من حفاظ الحديث ، ونقده . قرطبي الأصل . من أهل فاس . أقام زمنا بمراكش .

له تصانيف كثيرة منها : " بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام " ومقاله في الأوزان " . و " والنظر في أحكام النظر " . توفي سنة ٦٢٨ هـ .

(١) شجرة النور ، ص ١١٧ ، الديباج المذهب : ص ٢٠٣ ، الاعلام : ج ٥ ، ص ١٤٨ .

(٢) طبقات الفقهاء ، للشيرازي ، ص ٢٤٧ .

(٣) الاعلام : ج ٥ ، ص ١٥٢ .

شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ١٢٨ .

(١)
عكرمة مولى ابن عباس

عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس أصله من البربر .
روى عن مولاته عبد الله بن عباس وعلى بن أبي طالب والحسن بن علي
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن العاص وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة
وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين .
وروى عنه جلة من التابعين : منهم طاوس وعطاء بن أبي رباح
ومجاهد ، وأبو الشعثاء ، والشعبي ، وأبو إسحاق السبيعي . ومحمد بن
سبرين ، وسعيد بن جبير ، وعمرو بن دينار ، والنخعي والزهري ، وقتادة ،
وشابت ، والأعمش . وغيرهم مما لا يحصى .
وأجمع عامة أهل العلم بالحديث على الإحتجاج بحديث عكرمة واتفقوا
على ذلك .

توفي سنة ١٠٧ هـ .

(٢)
عمر بن الخطّاب

ت : ٢٣ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به . هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي
العدوي أبو حفص ثاني الخلفاء الراشدين . وأول من لقب بأمير المؤمنين
الشجاع الحازم الصحابي الجليل صاحب الفتوحات يضرب بعدله المثل كسان
في الجاهلية من أبطال قريش وأشرفهم وله السفارة فيهم . أسلم قبل
الهجرة بخمس سنين شهد الوقائع مع النبي صلى الله عليه وسلم كلها .
وخرج في عدة سرايا وكان أميراً على بعضها ، وهو أول من دعى بأمير
المؤمنين . وأول من كتب التاريخ الهجري وجمع الناس على التراويح
وأول من عس بالمدينة . وحمل الدرة وأدب بها . وولد في الخمر
ثمانين جلدة . وفتح الفتوح ومصر الأمصار وجند الأجناد . ووضع
الخراج . ودون الدواوين وعرض الأعطية واستقضى القضاء . وكور الكور

(١) أنظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٧٥ ، ج ٧ ، ص ٢٦٣ .

وحلية الأولياء . ترجمة ٢٤٥ ، ج ٣ ، ص ٣٢٦ .

(٢) أنظر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ، ص ٤٣٩ ، ترجمة ٧٢٤ ، البداية والنهاية

ج ٧ ، ص ١٣٣ وما بعدها ، الاعلام للزركلي ، ج ٥ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، الإصابة

ترجمة ٥٧٣٨ .

مثل السواد والاهواز والجبال وفارس وغيرها . وفتح الشام كله والجزيرة
والموصل وأرمينية ومصر واسكندرية . وفتح من الشام اليرموك وبصرى
ودمشق والأردن وبيسان وطبرية والجابية وفلسطين والرملة وعسقلان
وغزة والسواحل والقدس وغيرها من البلدان التي تم فتحها على عهد
وعلى يده .

له كلمات وخطب ورسائل غاية في البلاغة وله في كتب الحديث

٥٣٧ حديثا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر رضي الله
عنه وأبي بن كعب . روى عنه أولاده عبد الله وعاصم وحفصة وعثمان
وعلى وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن
عوف وابن مسعود وشيبة بن عثمان الحنظلي وغيرهم كثير .

ومناقبه وفضائله كثيرة جدا مشهورة ولى الخلافة عشر سنين
 وخمسة أشهر وقيل ستة أشهر وقتل يوم الأربعاء لاربع بقين من ذى الحجة
سنة ٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة .

(١)

عمر بن ميمون

عمر بن ميمون بن بحر بن سعد بن الرماح البلخي أبو علي قاضي
بلخ .

روى عن أبي سهل كثير بن زياد العتكي . وسهيل بن أبي صالح
وخالد بن ميمون والضحاك ومزاحم ومقاتل بن حيان .

روى عنه ابنه عبد الله قاضي نيسابور وكاتبه مسلم بن سليمان
البلخي ويونس بن محمد المؤدب . وشيابة بن سواد وآخرون .

قال ابن معين وأبو داود ثقة . وقال الخطيب مولى قضاء بلخ أكثر
من عشرين سنة وكان محمودا في ولايته مذكورا بالحلم والعلم والصبر
والفهم .

مات سنة ١٩١ هـ .

(١) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٨٣٢ ، ج ٧ ، ص ٤٩٨ .

عمرو بن أم كلثوم (١)

ت : ١٤ هـ

اختلف في اسمه . منهم من قال هو عمرو بن زائدة . وهناك من يقول هو عمرو بن قيس بن زائدة . ويقال هو عبد الله بن زائدة فقد نسبته الى جدة . وقال ابن سعد اما اهل المدينة فيقولون اسمه عبد الله . واما اهل العراق فيقولون اسمه عمرو ثم اتفقوا على نسبه فقالوا : ابن قيس بن زائدة بن الاصم . المعروف بان ام مكتوم الاعمى . والاول اشهر . أسلم قديما بمكة وكان من المهاجرين الاولين قدم المدينة قبل ان يهاجر النبي صلى الله عليه وسلم . كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة صلى بالناس في عامة غزواته وقيل استخلفه ثلاث عشرة مرة - وهو صحابي جليل شجاع . ضربير البصر الاعمى المذكور في القرآن في عبس وتولى . توفي بالمدينة سنة ١٤ هـ .

عمرو بن دينار (٢)

ت : ١٢٦ هـ

عمرو بن دينار المكي ابو محمد الاشرم مولى ابن باذان أحد الاعلام . روى عن ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وابن الزبير وابا شريح والحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب ووهب بن منبه وابي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وعكرمة .

وروى عنه أيوب وشعبة وسفيان الثوري وحماد بن زيد وسفيان بن عيينه وقتادة وإيوب وابن جريح ومالك وشعبة وداود بن عبد الرحمن العطاء . وآخرون .

قال عبد الرحمن بن الحكم عن ابن عيينه ثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة وحديث اسمعه من عمرو واحب الى من عشرين حديثا من غيره وقال النسائي ثقة ثبت . وقال ابو زرعة وابو حاتم ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ١٢٦ هـ .

(١) أنظر : الاصابة ، ج ٢ ، ص ٥٢٣ ، ترجمة ٥٧٦٤ ، تهذيب التهذيب ، ج ٨ ، ص ٣٤ ، ترجمة ٥٢ ، البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ٤٩ ، الاعلام للزركلي ، ج ٥ ، ص ٢٥٥ .

(٢) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٥ ، ج ٨ ، ص ٢٩ . والجرح والتعديل الجزء الثالث ، ج ٦ ، ص ٢٣١ .

عمرو بن شعيب بن محمد عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي
السهمي أبو إبراهيم . ويقال أبو عبد الله المدني . ويقال الطائفي .
روى عن أبيه وجل روايته عنه وعمته زينب بنت محمد وزينب بنت
أبي سلمة ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم وطاوس وسليمان بن يسار
ومجاهد وعطاء والزهرى وعطاء بن سفيان الثقفي وجماعة وسعيد بن المسيب
وروى عنه عطاء وعمرو بن دينار وهما أكبر منه والزهرى ويحيى بن
سعيد وهشام بن عروة وثابت البناني والزبير بن عدى وأبو اسحاق
الشباني وأبو الزبير المكي ويحيى بن أبي كثير وغيرهم .
وقال صدقه بن الفضل سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول إذا روى
عنه الثقات فهو ثقة يحتج به . وقال البخارى رأيت أحمد بن حنبل
وعلى بن المديني وإسحاق ابن راهوية وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون
بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين
وقال العجلي والنسائي ثقة . وقال أحمد بن سعيد الدارمي عمرو
بن شعيب ثقة . وقال ابن حجر العسقلاني : عمرو بن شعيب ضعفه
ناس مطلقا وثقه الجمهور .

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٨٠ ، ج ٨ ، ص ٤٨ ، وما بعدها .
والجرح والتعديل . الجزء الثالث . المجلد السادس ، ص ٢٣٨ .

(١) أبو الدرداء

اسمه : عويمر بن مالك . وقيل عامر . اشتهر بكنيته أبو الدرداء .
واختلف في إسم أبيه فقيل مالك أو شعله أو عامر أو عبد الله أو زيد
وابوه ابن قيس بن أمية بن عامر بن عدي بن كعب بن الخزرج الانصاري
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عائشة رضي الله عنها
وزيد بن ثابت . وروى عنه ابنه بلال وزوجته أم الدرداء وفضالة بن عبيد
أبو أسامة ومعدان ابن أبي طلحة وأبو إدريس الخولاني وابومرة وآخرون .

مات سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان .

(٢) قتادة

قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز بن ربيعة السدوسي أبو الخطيب
البصري الضريير الأكمه المفسر . رأس الطبقة الرابعة . روى تفسيره عن
شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري .
حدث عن . أنس بن مالك . وعبد الله بن سرجس وسعيد بن المسيب
وعكرمه وأبي الشعثاء وجابر بن زيد وغيرهم .
وعنه روى أيوب السختياني وسليمان التيمي وجابر بن حازم وشعيبه
ومسعر ويزيد بن إبراهيم . وآخرون .
توفي سنة ١١٨ هـ .

(٣) الليث بن سعد

ت : ١٧٥ هـ

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء ، أبو الحارث
امام أهل مصر في عصره حديثا وفقها أصله من خراسان ومولده فسي
قلشنة عام ٩٤ هـ الموافق ٧١٣ م كان من الكرماء الأجواد ولله
تصانيف وكان من سادات أهل زمانه فقها وورعا وعلماء وفضلا وسخاء .
أخباره كثيرة وله تصانيف .

(١) : أنظر : تهذيب التهذيب، ترجمة ٣١٥ ، ج ٨ ، ص ١٧٥ .

الاصابة ترجمة ٦١١٧ ، ج ٣ ، ص ٤٥

والاستيعاب في معرفة الاصحاب . ج ٤ ، ص ٥٩ في هامش الاصابة .

وحلية الاولياء ، ج ١ ، ص ٢٠٨ وما بعدها . رقم ٣٥ .

(٢) انظر : طبقات المفسرين ، ترجمة ٤١٥ ، ج ٢ ، ص ٤٣ .

تهذيب التهذيب ، ترجمة ٦٣٥ ، ج ٨ ، ص ٣٥١ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٣١٣ .

(٣) أنظر الزركلي ، ج ٦ ، ص ١١٥ .

(١)
الامام أبو حنيفة

وهو أكبر من أن يعرف به . هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التميمي الكوفي . مولي بني تيم الله بن ثعلبة . امام الحنفية وأحد الأئمة الاربعة عند أهل السنة . ولد سنة ٦١ هـ . وقيل سنة ٨٠ هـ بالكوفة ونشأ بها وكان يبيع الخبز ويطلب العلم ثم انقطع للتدريس والافتاء . كان قوى الحجة ومن أحسن الناس منطقا . لا يحدث بالحديث الا بما يحفظه وقيل كان صاحب غوص في المسائل له روايات في كتب الترمذي والنسائي وكان أقدم الأئمة الاربعة وفاة لانه أدرك عصر الصحابة .

رأى انس بن مالك رضي الله عنه ، وسمع عطاء بن أبي رباح وأبا اسحاق السبيعي ، ومحارب بن دثار ، وحماد بن أبي سليمان بن حبيب العراف . ونافعا مولى ابن عمر . وغيرهم، جمع كثير .

وروى عنه ابو يحيى الحماني وهشم بن بشير وعباد بن العوام وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعلى بن عاصم ،
مؤلفاته :

ألف في علم الكلام الفقه الاكبر والفقه الاوسط ، وكتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة الى مقاتل بن سليمان صاحب التفسير . وكتاب الرساله الى عثمان البتي فقيه البصرة وكتاب الوصيه وهي وصايا عديده لأصحابه رحمه الله وأملى وكتب أحاديث رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ما حدث منها الا بما حاجة الناس اليه . وقد جمع حديثه في سبعة عشر مسندا .

منها : كتاب الآثار للامام أبو حنيفة .

وألف في الفقه وأصوله وهي : كتاب الصلاة - المناسك - الرهن - الشروط - الفرائض - العالم والمتعلم - الآثار - الرسالة - وكتاب الرد على القدرية - وله رساله الى عثمان البتي في الأرجاء وعدة وصايا كتبها لعدة من أصحابه . وهذه الكتب مشهورة . (١)

(١) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج ١، ص ٧٣-١٦٩، البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٠٧، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٤٤٩ . الاعلام . للزركلي، ج ٩، ص ٤ - ٥، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٢٣ - ٤٢٣ . أبو حنيفة حياته عصره . آراؤه وفقهه للامام محمد ابو زهرة . وأبو حنيفة النعمان امام الأئمة الفقهاء . وهبى سليمان غلوبي اللبناني .

(١) الامام مالك

ت : ١٧٩ هـ

وهو أكبر من ان يعرف به . هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الاصبحي اليميني الحميري أبو عبد الله امام دار الهجرة واحد الائمة الاربعة عند اهل السنة واليه تنسب المالكية . ولد سنة ٩٣ هـ . في المدينة المنورة . ورأى آثار الصحابة والتابعين كما رأى وعابن قبر النبي صلى الله عليه وسلم . والمشاهد العظام نشأ في بين اشتغل بعلم الاثر والحديث . لان جده مالك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم .

من شيوخه :

محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري ، وابو الاسود يتيتم عروة . أيوب بن ابي تميمة السخثياني . ربيعة بن أبي عبد الرحمن . ومن أشهر تلامذته : عبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن القاسم بسن عبد العزيز القيس العامري . اسد بن الفرات بن سنان عبد الملك بن المامشون . وسعيد عبد السلام بن سعيد سحنون التنوقي وعبد الملك بن حبيب وغيرهم .

ومن مصنفاته :

الموطأ لمالك ورسالته في القدر والرد على القدرية وهو من خيار الكتب على سعة علمه وكتابه في النجوم . وحساب مدار الزمان ومنازل القمر وهو كتاب جيد ورساله في الاقضية . ورسالته الى ابي غسان . ورسالته الى الليث بن سعد في اجماع اهل المدينة . توفي رحمه الله سنة ١٧٩ هـ . (١)

(١) أنظر : الدويباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن قزحون المالكي . ج ١ ، ص ٨٢ - ١٣٦ .
البدائية والنهاية ج ١٠ ، ص ١٧٤ ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٥
مالك حياته . وعصره لمحمد ابو زهرة .

(١)

مجاهد بن جبر

(ت : ١٠٤ هـ)

أبو الحجاج . مجاهد بن جبر ، المكي مولى بنى مخزوم ، تابع
مفسر من أهل مكة . قال الذهبي شيخ القراء والمفسرين .
أخذ التفسير عن ابن عباس وروى عن عائشة رضى الله عنهما ومسلمه
بن مخط وخلق كثير . وحدث عنه بكره ، وعطاء بن أبي رباح وقتادة .
والحكيم بن عتبة وأيوب وخلق كثير .

(٢)

ابن المنذر

ت : ٣٠٩ هـ

محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري يكنى بابي بكر فقيه
مجتهد ، من الحفاظ كان شيخ الحرم بمكة .
سمع الحديث من محمد بن ميمون ومحمد بن اسماعيل المائـ
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وغيرهم .
وروى عنه أبو بكر بك المقرئ ومحمد بن يحيى بن عمار الدميـ
والحسن بن علي بن شعبان وأخوه الحسين وآخرون .
له مصنفات كثيرة منها : كتاب الاوسط وكتاب الاشراف في اختلاف
العلماء ، الاجماع ، التفسير ، السنن وغيرها .
وكانت ولادته عام ٢٤٢ هـ الموافق ٨٥٦ م اما وفاته كانت
بمكة عام ٣٠٩ الموافق ٩٣١ م .

(٣)

ابن الموار

محمد بن إبراهيم بن زياد الموار أبو عبد الله . فقيه مالكي من
أهل الإسكندرية انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره .
له تصانيف وكانت وفاته عام ٢٨١ هـ .

(١) انظر : طبقات المفسرين ، ترجمة ٦١٧ ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

الاعلام ، ج ٦ ، ص ١٦١ .

حلية الأولياء ، ترجمة ٢٤٣ ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٢٤ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوي ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

طبقات الشافعية للسبكي ، ج ٣ ، ص ١٠٢ ، الزركلي ، ج ٦ ،

ص ١٨٤ .

(٣) الشذرات ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

الاعلام ، ج ٦ ، ص ١٨٣ .

ابن قيم الجوزية

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزري الدمشقي ابو عبدالله
شمس الدين من أركان الإصلاح الاسلامي احد كبار العلماء . ولد في دمشق
عام ٦٩١ هـ .
تتلمذ على شيخ الاسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شي من اقواله
بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه
وسجن معه في قلعة دمشق .

وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس . أعزم يحب الكتب فجمع
منها عددا كبيرا وكتب بخطه الحسن شيئا كثيرا .
وألّف تصانيف كثيرة منها : أعلام الموقعين ، الطرق الحكمية
في السياسة الشرعية ، شفاء العليل ، مفتاح دار السعادة
زاد المعاد ، الصواعق المرسلّة ، روضة المحبين ، اخبار النساء . اغاثه
اللفهان وغيرها كثير . توفي في دمشق عام ٧٥١ هـ .

(١) القرطبي

ت : ٦٧١ هـ

محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الانصاري الخزرجي القرطبي الاندلسي ،
أبو عبد الله . من كبار المفسرين ، صالح متعبد ، من أهل قرطبة
رحل الى الشام واستقر بمنية ابن خضيب (في شمالي اسوط ، بمصر
وتوفى فيها .
من مصنفاته :

كتاب الجامع لاحكام القرآن - ط يعرف بتفسير القرطبي ، و " قمع
الحرص بالزهد والقناعة " و " الاسنى في شرح اسماء الله الحسني "

و " التذكار في أفضل الأذكار - ط " و " التذكرة بأحوال الموتى
وأحوال الآخرة - خ " .

كان ورعا متعبدا ، طارحا للتكليف ، يمشي بثوب واحد
وعلى رأسه طاقية ، توفي بمينة بنى خصيب من معيد مصر سنة ٦٧١ هـ
(١) . رحمه الله .

الغفـال الشـاشـي

ت : ٥٠٧ هـ

محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر أبو بكر الشاشي الأصل الملقب
بفخر الإسلام كان اماما جليلا حافظا فقيها .
شيوخه :

سمع الحديث وتفقه على محمد بن بيان الكازروني وعلى القاضي
أبي منصور الطوس صاحب الشيخ أبي محمد الجويني وأبي إسحاق الشيرازي
وقاسم بن أحمد الخياط وأبا بكر الخطيب وأبا جعفر بن محمد بن أحمد
بن المسلمة وأبا الغنائم بن المأمون وأبا يعلي بن الفراء وغيرهم .

روى عنه :

أبو معمر الأزجي . وأبو بكر النقور وشهادة الكاتب
وأبو طاهر السلفي وأبو طالب العجمي وغيرهم .

(١) أنظر : شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ٣٣٥ ، الاعلام ، ج ٦ ، ص ٢١٧ ، طبقات
المفسرين ، ج ٢ ، ص ٦٥ ترجمة ٤٣٤ .

من تصانيفه :

المستظهرى الذى صنفه للمستظهر بالله . وهو المسمى
حلية العلماء . والمعتمد وهو كالشرح له . والترغيب في المذهب
والشافى في شرح مختصر المزنى ، والعمدة المختصر المشهور
وصنف ايضا الشافى فى شرح الشامل . توفى سنة ٥٠٧ هـ . (١)

السرخسي

ت : ٤٨٣ هـ

محمد بن أحمد بن سهل ، أبو بكر شمس الأئمة : قاضي
من كبار الاحناف مجتهد ، من أهل سرخس (في خراسان) .

أشهر كتبه :

" المبسوط ط " في الفقه والتشريع ، ثلاثون جزءاً ،
أملأه وهو سجين بالحب في اوزجند (بفرغانة) . وله " شرح الجامع
الكبير للإمام محمد " منه مجلد مخطوط ، و " شرح السير الكبير
للإمام محمد - ط " أربع مجلدات ، و " الاصول - ط " في أصول الفقه ،
و " شرح مختصر الطحاوى - خ " وكان سبب سجنه كلمة نصح بهي
الخاقان ولما أطلق سكن فرغانة الى ان توفى بها سنة ٤٨٣ هـ . (٢)

(١) أنظر : حلية العلاء . ج ١ ، ص ١٥ ترجمة القفال الشافى .
طبقات الشافيه الكبرى للسبكي ، ج ٤ ، ص ٥٧ وما بعدها .
(٢) الاعلام للزركلي . ج ٦ ، ص ٢٠٨ .

محمد الشربيني الخطيب

ت : ٩٧٧ هـ

محمد بن أحمد الشربيني الخطيب شمس الدين . فقيه شافعي

مفسر من أهل القاهرة .

من مصنفاته :

" السراج المنير - ط " أربعة مجلدات في تفسير القرآن ،
والاقتناع في حل ألفاظ أبي شجاع - ط + مجلدان ، وشرح شواهد القطر - ط
ومغني المحتاج - ط " أربعة أجزاء في شرح منهاج الطالبين
للنووي . فقه ، وتقريرات على المطول - ط في البلاغة ، ومناسك
الحج - ط "

من شيوخه :

أحمد البريسي الملقب عميرة ، والنور المحلي ، والشمس محمد
بن عبدالرحمن بن خليل النشكي الكردي ، والبدر المشهدي ، والشهاب
الرملي ، والشيخ ناصر الدين الطبلاوي ، وغيرهم وأجازوه بالافتاء
والتدريس ، فدرس وافتي في حياة شيوخه وانتفع به خلافاً لايحصى
وأجمع أهل مصر على صلاحه . توفي في شعبان سنة ٩٧٧ هـ . (١)

(١) الاعلام للزركلي ، ج ٦ ، ص ٢٣٤ .

شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص ٣٨٤ .

الدسوقي

ت : ١٢٣٠ هـ

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي
الازهرى ولد بدسوق . مـ و حفظ القرآن وجوده على الشيخ
محمد المنير ولازم حضور دروس المشايخ كالصعيدى والدردير والجناحي
وحسن الجبرى ومحمد بن اسماعيل النفراوى وتصدر للتدريس وأتـ
بكل نفيس وأفاد وأجاد .

أخذ عنه أئمة منهم : أحمد الصاوى وعبد الله الصعيدى وحسن
القطار له تأليف رزق فيها القبول واضحة العبارة بالطف اشارة
من تصانيفه :

حاشية على مختصر السعد وحاشية على الدردير على المختصر
وحاشية على شرح الجلال المحلى على البردة . وحاشية على كبرى السنويس
وعلى صراه وحاشية على شرح الرسالة الوضعية . وتوفى سنة
(١) . ١٢٣٠ هـ

ابن رشد (الحفيد)

ت : ٥٩٥ هـ

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الاندلسي . يكنى
أبا الوليد الفيلسوف من أهل قرطبة . عنى بكلام أرسطو وترجمة السـ

(١) شجرة النور الزكية ، ص ٣٦١ ، ترجمة ١٤٤٥ .

الى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة .

روى عن أبيه أبي القاسم ، استظهر عليه الموطأ حفظاً
وأخذ الفقه عن أبي القاسم بن بشكوال . وأبي مروان بن مسهر
وأبي بكر بن سمحون . وأبي جعفر بن عبد العزيز . وأبي عبد الله
المازري وأخذ علم الطب عن أبي مروان ابن جزويل البلس . وكان
الدراية أغلب عليه من الرواية ودرس الفقه والاصول وعلم الكلام
ولم ينشأ بالاندلس مثله كما لا وعلماً وفضلاً . وكان أشد الناس
تواضعاً . وحدث وسمع منه أبو بكر بن جهور وأبو محمد بن حوط
الله وأبو الحسن سهل بن مالك وغيرهم .

من مصنفاته :

صنف خمسين كتاباً منها : فلسفة ابن رشد . التحصيل
في اختلاف مذاهب العلماء - الحيوان . فصل المقال فيما بين الحكمة
والشريعة من الاتصال . منهاج الأدلة في الاصول . المسائل في الحكمة
بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه . وكتاب الكليات في
الطب . ومختصر المستمضي في الاصول . وشرح أرجوزة ابن سينا .
ورسالة في حركة الفلك .

كان مولده عام ٥٢٠ هـ . ووفاته سنة ٥٩٥ هـ .

(١) انظر: الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب
لابن فرحون المالكي ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ ترجمة ٧٦ ،
الاعلام ، ج ٦ ، ص ٢١٢ ، شجرة النور الزكية ، ص ١٤٦ .
ترجمة ٤٣٩ .

عليش

ت : ١٢٩٩ هـ

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد إيليش الطرابلسي الدار
المصري القرار شيخ السادات المالكية بها ومفتيها أستاذ الاساتذة
وخاتمة الاعلام الجهابذة الامام الكبير والعلم المنير الجامع بين
العلم والعمل أخذ عن الشيخ مصطفى البولاق والشيخ الامير الصغير
وأجازه والشيخ مصطفى السلموني والشيخ حميده العدوي والشيخ
محمود مقديشي والشيخ يوسف الصادي وغيرهم .

تخرج عليه من علماء الازهر طبقات متعددة وألف تأليف
كثيرة منها : شرح المختصر وحاشية عليه وشرح مجموع الامير
وحاشية عليه وحاشية على أقرب المسالك . وحاشية على كبرى السنوي
وغير ذلك مما هو كثير .

توفي في مصر سنة ١٢٩٩ هـ (١)

الامام الشافعي

ت : ٢٠٤ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان
بن شافع بن السائب الهاشمي القرشي أبو عبد الله . أحد الاثمة
الاربعة عند اهل السنة واليه نسبة الشافعية كافة . ولد في غزة

(١) شجرة النور الزكية ، ص ٣٨٥ ، ترجمة ١٥٤٢ .

بفلسطين وحمل الى مكة وهو ابن سنتين ولد في شهر رجب سنة

• p 767 • d 10.

ولما بلغ الشافعي من العمر سبع أو تسع سنوات كان قد أتم

حفظ القرآن كله . ودخل المسجد الحرام وأقبل على علوم اللغة

و در استها أياما فبرع فيها كلها .

شيوخة في مكة :

حفظ الحديث وعلوم القرآن • فقرأ القرآن على اسماعيل

بن قسطنطين والحديث على سفيان بن عيينه ، ومسلم بن خالد الزنجي

• وسعيد بن سالم القداح وداود العطار .

وشيوخه في المدينة :

تلقى العلم بالسنة على الامام مالك بن أنس ، وابراهيم

بن سعد الأنصاري وعبد العزيز ، و ابراهيم بن ابي يحيى الاسامي ، ومحمد

• **بن سعيد وعبد الله بن نافع الصائغ .**

وباليمين : _____

سمع الحديث والفقہ من مطرف بن مازن وهشان بن يوسف قاضي

صنعاء وعمرو بن ابي سلمة صاحب الاوزاعي ويحيى بن حسان ويحيى بن حسان

• صاحب الليث بن سعد .

وبالعراق :

سمع الحديث والفقه وعلوم القرآن من وكيع بن الجراح وأبو
اسامة حماد بن أسامة الكوفيان واسماعيل بن عليه . وعبد الوهاب بن
عبد المجيد البصريان .

من تلاميذه :

الامام أحمد بن حنبل أبو عبد الله . والحسن ابن محمد
الصاح والحسين الكرابيسي ، وأبو شور ابراهيم بن خالد الكلبي ، وأبو
ابراهيم اسماعيل ابن يحيى المزني ، وأبو محمد الربيع بن سليمان
المرادي . وغيرهم .

من مؤلفاته :

كتاب الحجة . والرسالة . جماع العلم . الام . الاملاء الصغير
الامالي الكبرى . مختصر المزني . مختصر البويطي .
توفي بها عام ٢٠٤ هـ .

الامام البخاري

ت : ٢٥٦ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به : هو الامام الحافظ أبو عبد الله
محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم أبو عبد الله
البخاري الحافظ امام أهل الحديث في زمانه وفي كل زمان . وله كتاب
الحديث وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه وسائر أهل الاسلام
حفظ الحديث وقرأ كتب كثيرة مشهورة . قيل كان يحفظ سبعين ألف
حديثاً . اقام بمكة ثم رحل الى سائر مشايخ الحديث . وكتب عن أكثر
(١) انظر تهذيب التهذيب ترجمة ٢٩، ج ٩، ص ٢٥، حلية الاولياء ج ٩، ص ٦٣،
ترجمة ٤١٥، البداية والنهاية ، ج ١٠، ص ٢٥١، الام، للشافعي ج ١، ص
أ- ب- ج- د- هـ- و- ز- ح ، في الترجمة

من ألف شيخ وروى عنه الحديث خلاشق وأمم كثيرة .

روى البخارى عن عبيد الله بن موسى ومحمد بن عبد الله
الانصارى . وعفان وابي عاصم النبيل . ومكي بن ابراهيم . وابسى
المغيره . وأبي مسهر . وأحمد بن خالد الوهبي وخلق كثير سواهم
ممن سمع من التابعين من بعدهم .

وروى عن البخارى : أبو زرعة وابو حاتم قديما والترمسذى
ومسلم في غير الصحيح ومحمد بن نصر المروزي الفقيه وصالح بن محمد
جزرة الحافظ وأبو بكر بن أبي عاصم ومطين وابو العباس السراج
وأبو بكر بن أبي داود ومحمود بن عثبر النسفي وجعفر بن محمد بن
الحسن الجزري . ومنصور بن محمد الزردوى .

ومن مصنفاته :

الجامع الصحيح وهو أعظمها يحتوى على نحو سبعة آلاف حسديث
ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكرر وبغير المكرر أربعة آلاف ومنها
الادب المفرد يرويه عنه أحمد بن محمد الجليل بالجميز . ومنها
بيروالدين ويرويه عنه محمد بن دولبن الوراق . ومنها التاريخ
الكبير الذى صنفه عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في الليالي
القمريه . ويرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس وأبو الحسن
محمد بن سهل النسوى وغيرهما .

ومنها التاريخ الأوسط ويرويه عنه عبد الله بن أحمد بن
عبد السلام الخفاف وزنخريه بن محمد اللباد . ومنها التاريخ الصغير

ويرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر . ومنها خلق
أفعال العباد ويرويه عنه يوسف بن ريمان بن عبد الصمت والفريري أيضا
وكتاب الضعفاء يرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي
وأبو جعفر .

ومن تصانيفه :

الجامع الكبير والمسند الكبير والتفسير الكبير ذكره الفريري
وكتاب الأشربة ذكره الدارقطني في المؤلف والمختلف وكتاب الهبسة
ذكره وراقة . واسامي الصحابة ذكره أبو القاسم بن منده . وكتاب
المبسوط ذكره الخليل في الإرشاد رواه عنه مهيب بن سليم . وكتاب
العلل ذكره أبو القاسم بن منده أيضا وكتاب الكني الحاكم وأبو
أحمد ونقل منه . وكتاب الفوائد ذكره الترمذي في اثناء كتاب المناقب
من جامعة .

توفي رحمه الله يوم السبت لغرة شوال سنة ٢٥٦ هـ . وعاش

٦٢ سنة الا ثلاثة عشر يوما . (١)

ابن عابدين

ت : ١٢٥٢ هـ

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ، فقيه الديار

الشامية ، وامام الحنفية في عصره .

(١) أنظر : إرشاد الساري . لشرح صحيح البخاري : ج ١ ، ص ٣١ وما بعدهما
تهذيب التهذيب . ترجمة ٥٣ . ج ٩ ، ص ٤٧ .
والبداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٢٤ ، والباعث الحثيث ، ص ٢٥ .

مولده في دمشق عام ١١٩٨ هـ .

من تصانيفه :

" رد المختار على الدر المختار - ط . ورفع الافكار
عما اورده الحلبي على الدر المختار ، وحواشي على تفسير البيضاوي .
والرحيق المختوم في الفرائض . ونسمات الاسفار على شرح المنار
أصول - ط .

وحاشية على المطول في البلاغة ، ومجموعة الرسائل - ط
توفي في دمشق عام ١١٥٢ هـ . (١)

أبو جعفر الطبري

ت : ٣١٠ هـ

محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الأملی الطبري أبو جعفر
الامام صاحب التصانيف المشهورة . استوطن بغداد واقام بها الى حين
وفاته . وكان قد رحل في طلب الحديث ، وسمع بالعراق والشام
ومصر من خلق كثير وحدث بأكثر مصنفاته .

وقرأ القرآن ببغروت على العباس بن الوليد بن يزيد ، وسمع
بمصر من يونس بن عبد الأعلى ، وغيره . وحدث عن محمد بن عبد الملك
الأموي ، واسحاق بن ابي اسرائيل ، واسماعيل بن موسى الغزاوي ، وهناد
بن السري النميمي ، وأبي همام الوليد بن شجاع السكوني ، وخلق كثير
غيرهم .

وروى عنه : أبو شعيب عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني ، وهو أقدم منه سماعاً ووفاء ، وأبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري ، وأبو الحسن علي بن علان الحافظ الحراني وأبو الطيب عبد الغفار الحصيني المقرئ الواسطي . وآخرون كثيرون .

من مصنفاته :

كتاب تفسير القرآن . و " الغرائب " و " التنزيل و " العدد " وكتاب " اختلاف علماء الأمصار " و " التاريخ إلى عصره و " تاريخ الرمال . و " تهذيب الآثار " وغير ذلك .

(١) توفي في بغداد يوم السبت ودفن يوم الأحد في داره ٣١٠ هـ .

محمد بن جعفر بن أبي كثير

محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي . مولاهم المدني روى عن زيد بن اسلم وحמיד الطويل وإبراهيم وموسى ابن عقبة وهشام بن عروة . ويحيى بن سعيد الأنصاري وشريك بن أبي نمر ويعقوب بن زيد بن طلحة وغيرهم .

وروى عنه : عبد الله بن نافع الصائغ وزبيد بن يونس وسعيد بن أبي مريم وعبد العزيز بن عبد الله وعبيد بن ميمون وغيرهم .

(١) طبقات المفسرين . ج ١ ، ص ١٠٦ - ١١٤ . ترجمة ٤٦٨ .
البدائية والنهاية ، م ٦ ، ج ١١ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
شذرات الذهب ، م ١ ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ .
الأعلام ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ .

قال الدوري عن ابن معين ثقة . وقال المدين معروف . وقيل

النسائي ايضا مستقيم الحديث وقال العجلي مدني ثقة . (١)

الامام محمد بن الحسن الشيباني

ت :

محمد بن الحسن الشيباني : هو محمد بن الحسن بن فرق الشيباني

مولاهم . وقيل : محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مروان . فقسدم

للعراق في آخر بني أمية ، فولد له محمد بواسط ، سنة ١٣٢ هـ .

فحمله الى الكوفة فنشأ بها ، وكتب شيئا من العلم عن ابيي

حنيفة ثم لازم أبا يوسف من بعده حتى برع في الفقه .

وسمع ايضا من مسعر بن كدام ، ومالك بن مغول ، وعمر بن

ذر الهمداني وسفيان الثوري ، والاوزاعي ، ومالك بن أنس ولازم مالكا

مدة . وأنتهت اليه رئاسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف وتفقه به

أئمة . وصنف التصانيف ، وكان من أذكى العلماء .

روى عنه الشافعي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وهشام

بن عبيد الله الرازي ، وعلى بن مسلم الطوسي ، وعمرو بن أبي عمرو

ويحيى بن معين ، ومحمد بن سماعة ، وآخرون . (٢)

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ترجمة ١٢٦ ، ج ٩ ، ص ٩٥ .

(٢) أنظر : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٢٠٢ ، مشايخ بلخ من الحنفية

ج ٢ ، ص ٨٩١ ، وله ترجمة في كتاب مناقب الامام أبي

حنيفة ، ص ٧٩ - ٩٥ .

(١) القاضي أبو يعلى
(ت : ٤٥٨ هـ) .

محمد بن الحسن بن محمد بن خلف بن أحمد القزويني ، أبو يعلى
شيخ الحنابلة وممهد مذهبهم في الفروع ، ولد في محرم سنة ٣٨٠ هـ . وسمع
الحديث الكثير ، وحدث عن ابن حبانة . قال ابن الجوزي : وكان من
سادات العلماء الثقات ، وكان إماماً في الفقه ، له التصانيف الكثيرة في
مذهب أحمد ، ودرس وأفتى سنين . وانتهت إليه رئاسة المذهب .

(٢) محمد بن سيرين

(ت : ١١٠ هـ) .

محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري إمام
وفته كان ذا ورع وأمانة وحيلة وصيانة . تابعى من أشراف الكتاب . مولده
ووفاته في البصرة . نشأ بزازاً ، في أذنه صمم وتفقه وروى الحديث واشتهر
بالورع وتعبير الروايات . وكان أبوه مولى لأنس ينسب له كتاب تعبیر الروايات
ومنتخب الكلام في تفسير الأحلام .

روى عن مولاه أنس بن مالك وزيد بن ثابت والحسن بن علي بن أبي
طالب وروى عنه الشعبي وثابت واشعث بن عبد الملك ومالك بن دينار وجميع
غيرها .

توفي سنة ١١٠ هـ .

(٣) محمد بن شجاع الثلجي

محمد بن شجاع بن الثلجي البغدادي أبو عبد الله . فقيه العراق في
وقته ، من أصحاب أبي حنيفة ، وهو الذي شرح فقهه واحتج له وقبضوا
بالحديث . وكان فيه ميل إلى المعتزلة . توفي سنة ٢٦٦ هـ .
من مصنفاته : كتاب " تمحيص الآثار " فقه ، و " النواذر " ،
و " المضاربة " ، و " الرد على المشبهة " وغير ذلك .

(١) انظر : البداية والنهاية ، ج ١٢ ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٣٦ ، ج ٩ ، ص ٢١٤ .

حلية الأولياء ، ترجمة ١٩٣ ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٥ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٢٦٧ ، ٢٧٤ .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٨ .

الوافي بالوفيات ، ج ٣ ، ص ١٤٨ .

الجواهر المضيئة ، ج ٢ ، ص ٦٠ . وفيه ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

(١) أبو بكر الصيرفي

محمد بن عبد الله أبوبكر الصيرفي الإمام الجليل الأصولي أحد أصحاب الوجوه المسفرة عن فضله وكان يقال أنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعي تفقه على ابن سريج وسمع الحديث من أحمد بن منصور الرمادي روى عنه على بن محمد الحلبي ومن تصانيفه شرح الرسالة وكتساب الإجماع وكتاب في الشروط .
توفي سنة ٣٣٠ هـ .

محمد بن جحش (٢)

محمد بن عبد الله بن جحش بن رباب الأسدي أمه فاطمة بنت أبي جحش مختلف في صحبته . وقال البخاري له صحبة .
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن ميتة حمزة وزينب وعن عائشة .
روى عنه : ابنه إبراهيم ومولاه أبو كثير والمعلي بن عرفان .
قال البخاري في التاريخ : قتل أبو يوم أحد .
وقال في الصحيح ويروى عن أبي عباس وجهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفخذ عورة .

(٣) الخرشبي

ت : ١١٠١ هـ

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشبي الفقيه العلامة البركة القدوة الفهامة شيخ المالكية وإمام السالكين .
أخذ عن والده البرهـان اللقائي والنور الاجهـوري وغيرهم وعنه جماعة منهم : الشيخ على النوري وأحمد الشرفي المفاقيس داود وأحمد الشبرخيني وأحمد الفيومي . وعبد السلام بن صالح حفيد الشيخ عبد السلام الاسحر ومحمد النفراوي . وأخوه أحمد وأبو عبد الله السلموني ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني له شرح كبير على المختصر . وتوفي في ذي الحجة سنة ١١٠١ هـ .

- (١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٦٩ .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٤٠٨ - ج ٩ ، ص ٢٥٠ .
والجرح والتعديل . القسم الثاني من المجلد الثالث . ج ٧ ، ص ٢٩٥ .
(٣) شجرة النور الزكية . ص ٣١٧ ، ترجمة ١٢٣٤ .

محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري

ت : ٤٠٥ هـ

محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي ،
من أهل نيسابور الشهير بالحاكم . من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين
فيه . كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ .

ولد بنيسابور عام ٣٢١ هـ .

من شيوخه :

عن مرو بن الحاك ، وأحمد بن سليمان النجاد ، وأبي سهل
بن زياد ، ودعلج بن أحمد ، ونحوهم من الشيوخ . وحدث عن أبي العباس
الاصم ، وأبي عبد الله بن الأحزم ، وأبي علي الحافظ وغيرهم .

روى عنه :

الدارقطني . وحدث عنه محمد بن أبي الفوارس ، والقاضي
أبو العلاء الواسطي ، وغيرهم .

صنف كتباً كثيرة جداً ، منها : تاريخ نيسابور - خ ، والمستدرک
على الصحيحين ، ط ، والاكلیل " و " المدخل " - خ وتراجم الشيوخ
والصحيح في الحديث ، وفوائد الشافعي " و " معرفة علوم الحديث
ط . توفي سنة ٤٠٥ هـ (١)

(١) تاريخ بغداد . ج ٥ : ص ٤٧٣ . الاعلام : ج ٧ ، ص ١٠١ .
وفيات الاعيان ، ج ٤ ، ص ٢٨١ ، ترجمة ٦١٥ .
البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٣٥٥ .

أَبْنُ الْعَرَبِيِّ

ت : ٥٤٣ هـ

القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي

الاشبيلي الامام الحافظ المتبحر خاتمة علماء الاندلس وحفاظها .

سمع أباه وخاله أبا القاسم الحسن الهوزني وأبا عبد الله

السرقطي وأبا عبد الله القليعي ورحل للمشرق مع أبيه سنة ٤٨٥ هـ ولقي

بالمهديه أبا الحسن بن الحداد الخولاني وقرأ عليه تأليفه . وتفقه على

أبا بكر الطرطوس بالاسكندرية . وأبا الفضل المقدسي وأبا محمد الطبري

وأبا سعيد الزنجاني .

وأخذ عنهم وعن غيرهم مما هو كثير ، وصحب أبا حامد الغزالي

وانتفع به .

وأخذ عنه من لا يحصى كثرة منهم القاضي عياض وابن بشكوان وابو جعفر

بن الباذش وأبو عبد الله بن عبد الرحيم وأبو عبد الله بن خليل وأبو

الحسن بن النعمة وأبو بكر بن خير وأبو القاسم بن حبيس وغيرهم جمع كثير .

له تأليف تدل على غزارة علمه وفضله . منها عارضة الاحسوذى

في شرح الترمذى . والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس وترتيب المسالك

في شرح موطأ مالك واحكام القرآن ومراقي الزلف وكتاب الخلافات وكتاب

المريدين وكتاب مشكل الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ وغيرها كثير

ولد سنة ٤٦٨ هـ وتوفي بالعدوة ودفن بمدينة فاس سنة ٥٤٣ هـ . (١)

(١) شجرة النور الزكية . ص ١٣٦ ، ١٣٨ ترجمة ٤٠٨ . وفيات الاعيان ج ٤ ، ص ٢٩٦ .

ابن يونس

ت : ٤٥١ هـ

هو الامام ابو بكر محمد بن عبد الله بن يونس تميمي صقلي كان فقيها اماما عالما فرضيا أخذ عن ابي الحسن الحصري وعتيق بن الغرضي وابن ابي العباس وكان ملازما للجهاد موصوفا بالنجدة والصف كتابا جامعاً لمسائل المدونة و اضاف اليها غيرها من النوادر وغير ذلك وعليه اعتمد طلبية العلم للمذاكرة .

(١)

توفي رحمه الله ٤٥١ هـ . ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلي .

الدارمي رحمه الله

ت : ٤٤٩ هـ

هو أبو الفرج محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي . تفقه على الشيخ عبد الحاق وغيره . كان فقيها شاعرا متمصفا . ولـ سنة ٣٨٥ هـ . من العلماء بفقه الشافعية والحساب ، له شعره ، وله جامع الجوامع ومودع البدائع ، والاستذكار . توفي سنة ٤٤٩ هـ (٢)

ابن الهمام

ت : ٨٦١ هـ

محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ، ثم الاسكندري كمال الدين ، المعروف بابن الهمام : امام ، من علماء الحنفية . (١) شجرة النور الزكية ، ص ١١١ ، ترجمة ٢٩٤ . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل تراجم الامام يونس ، ج ١ ، ص ٣٥ . (٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٢٢٩ . الاعلام . ج ٧ ، ص ١٣٣ .

عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والحساب واللغة
والموسيقى والمنطق وأصله من سواس .

ولد سنة ٧٩٠ هـ وتفق بالسراج قارىء الهداية ولازمه في الاصول
وغيرها وانتفع به وبالقاضي محمد الدين بن الشحنة لما دخل القاهرة
سنة ١٣ هـ . ولازمة ورجع معه الى حلب واقام عنده الى ان مات . وأخذ
العربية عن جمال الحميدى والاصول وغيره على البساطي ، والحديث
عن ابي زرعة ابن العراقي ، والتصوف عن الخوافي ، والقراءات عن
الزرايتي ، وسمع الحديث عن جمال الحنبلي والشمس الشامي . كان
علامة في الفقه والاصول والنحو .

وولى من الوظائف تدريس الفقه بالمنصورية وبغية الصالح
وبالاشرفيه والشيخونية .

من مصنفاته :

" فتح القدير - ط " في شرح الهداية ، ثمانى مجلدات في
فقه الحنفية ، و " التحرير - ط " في اصول الفقه ، و " المصاير
في العقائد المنجية في الآخرة - ط " و " زاد الفقير - ط " مختصر في
فروع الحنفية .

(١) توفي يوم الجمعة سابع رمضان . سنة ٨٦١ هـ .

(١) شذرات الذهب ، م ٤ ، ج ٧ ، ص ٢٩٨ .
الاعلام . ج ٧ ، ص ١٣٤ .

المازري

ت : ٥٣٦ هـ

هو الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري يعرف بالامام أصله من مازر بفتح الزاي وكسرهما مدينة في جزيرة صقلية نزل المهدية امام بلاد افريقية وماوراءها من المغرب وصار الامام لقباله وكان آخر المشتغلين بافريقية بتحقيق العلم ورتبه الاجتهاد وفقه النظر . أخذ عن اللخمي وعبد الحميد السوس المعروف بابن الصائغ وغيرهما وكان يفرع اليه في الفتوى في الطب كما يفرع اليه في الفتوى في الفقه .

من مصنفاته :

شرح التلقين للقاضي عبد الوهاب . وشرح كتاب مسلم وشرح البرهان لابي المعالي وألف غير ذلك . وممن أخذ عنه الاجازة القاضي عياض .

(١) توفي سنة ٥٣٦ هـ .

الامام الشوكاني

ت : ١٢٥٠ هـ

هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني . ثم المنعاني الامام العلامة الرباني . ولد سنة ١١٧٣ هـ في بلدة هجرة شوكان .

(١) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . ترجمة المازري ، ج ١ ، ص ٣٦

وتربي في حجر أبيه على العفاف والطهارة ، وأخذ في طلب العلم
وسماع العلماء الاعلام ، وقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وختمه على
الفقيه حسن ابن عبد الله الهبل ، وقرأ على والده شرح الازهار وشرح
الناظري لمختصر العصفري . وعلى السيد عبد الرحمن بن قاسم المدائني
والعلامة أحمد بن عامر الحدادي . والعلامة أحمد بن محمد الحرازي وبه
انتفع في الفقه وعليه تخرج .

ومن تلاميذه :

أخذ عنه ابنه علي بن محمد الشوكاني . وكان صالحا عالما مبرزاً
في جميع العلوم كان نادرة في زمانه على صغر سنه . وحسين بن محسن
السبعي الانصاري اليماني ، محمد بن حسن الشجيني الذماري ، وعبد الحق
بن فضل الهندي . وغيرهم .

من مصنفاته :

نيل الاوطار في شرح منتقى الاخبار في الحديث الشريف وآداب الطلب
ومنتهى الارب . وتحفة الذاكرين شرح عدة الحصن والحصين . وفتح القدير
الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير وغير ذلك .

توفي سنة ١٢٥٠ هـ . (١)

(١) أنظر : شرح فتح القدير . ج ١ ، ص ٤ وما بعدها .

(١)
ابن القطان

٧٣٧ - ٨١٣ هـ

نسبته :

محمد بن علي بن محمد الاصل المصري ، شمس الدين بن القطان
باحث من أهل القاهرة .

من مؤلفاته :

السهل في القراءات السبع ، بسط السهل شرحه في مجلدين ، وشرح
ألفية بن مالك يزيد على أربع مجلدات . وجمع الشمل في الفرائض
والحساب ، والمشرب النهي في شرح مختصر المزني .
قال السخاوي يعرف بابن القطان حرفة أبيه وأخيه .
وتوفي سنة ٨١٣ هـ - ١٤١١ م .

(٢)
ابن دقيق العيد

ت : ٧٠٢ هـ

محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة العشيري أبو الفتح
تقي الدين ولد سنة ٦٢٥ هـ . تفقه بقوص على والده . وكان والده مالكي
المذهب . ثم تفقه على شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام محقق
الذهبين .

-
- (١) أنظر : الاعلام للزركلي ، ج ٧ ، ص ١٧٩ . فصل ح
(٢) طبقات الشافعية ، الطبعة الأولى للسبكي ، ج ٩ ، ص ٢٠٧ .

ولي قضاء القضاة على مذهب الشافعي وكان حافظا كثيرا وهو العالم

المبعوث على رأس السبعمائة .

من مصنفاته :

كتاب " الامام " في الحديث و " الالهام " و شرحة ولم يكمل شرحة

وأملى شرحا على عمه عبد الفنى المقدسي في الحديث ، وعلم العنوان

في أصول الفقه وشرح مختصر ابن الحاجب في فقه المالكي ولم يكمله

وعلق شرحا على مختصر التبريزي في فقه الشافعية .

توفى سنة ٧٠٢ هـ .

(١) فخر الدين السرازي

ت : ٦٠٦ هـ

أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الاصل

الشافعي المذهب المفسر المتكلم الاصولي .

ولد في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ٥٤٥ هـ . وتلقى

العلم عن أبيه ضياء الدين خطيب الري صاحب الامام البغوي .

من شيوخه :

والده ، ووالده عن أبي محمد الحسين بن مسعود الفسراي

البغوي وهو على القناضي حسين المروزي ، وهو علي ابي يزيد المروزي

(١) أنظر : التفسير الكبير ، تعريف بالمؤلف - ج ١ ، ص ٥ - ٧
الاعلام : ج ٧ ، ص ٢٠٣ ، طبقات الشافعية : ج ٥ ، ص ٣٣ ، ج ٨ ،
ص ٨١ - ٩٦ ترجمة ١٠٨٩ ، عيسى البابي الحلبي - الطبعة الاولى

وهو علي أبي اسحق المروزي ، وهو علي أبي عباس بن ربيع ، وهو علي أبي القاسم الانمطي ، وهو علي أبي ابراهيم المزني ، وهو علي الامام الشافعي رضي الله .

ويقال انه كان يحفظ الشامل لامام الحرمين في علم الكلام .

مصنفاته :

كان من أفضل علماء عصره في الفقه وعلوم اللغة والمنطق والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه في الطب والحكمة .

من كتبه :

كتاب التفسير الكبير . واسمه مفاتيح والغيب ، وكتاب التفسير الصغير ، واسمه اسرار التزويل وانوار التأويل . وكتاب نهاية العقول وكتاب المحصول في علم اصول الفقه ، وكتاب المطالب العالية في الحكمة وغيرها كثير .

وفاته : انتقل الامام فخر الدين الرازي الى جوار ربه بهراة

في يوم الاثنين اول شوال من سنة ٦٠٦ هـ .

(١)
الترمذي

ت : ٢٧٩ هـ

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي
الضريير البرخي الترمذي الحافظ المشهور أحد الأئمة الذين يقتدى بهم
في علم الحديث . صنف كتاب " الجامع والعلل " تصنيف رجل متقن
وبه كان يضرب المثل ، وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن اسماعيل
البخاري وشاركه في بعض شيوخه مثل قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر وابن
بشار وغيرهم .

توفي سنة ٢٧٩ هـ .

(٢)
الحطاب

ت : ٩٥٤ هـ

ابنه أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب المكي المولود
والقرار الفقيه العلامة الحافظ النظار أحد العلماء الكبار المحققين
الأخيار الشيخ الصالح الورع المؤلف المحقق المطلع المتبحر في العلوم
أخذ عن والده ومحمد بن عبد الغفار والعارف بالله ومحمد بن عرق وقاضي
المدينة محمد بن أحمد السخاوي وعبد الحق السباطي وعبد القاسم
النويري وابن عمه ابن أبي القاسم النويري . وغيرهم .

وعنه أئمة منهم : ابنه يحي وعبد الرحمن التاجوري ومحمد
المكي ومحمد القيس .

له تأليف تدل على سعة حفظه منها : شرح المختصر والتحصيل
وشرح منسك خليل وشرح قرّة العين في الأصول لإمام الحرمين وله تعليق
على ابن الحاجب .

ولد في رمضان سنة ٩٠٢ هـ . وتوفي في ربيع الثاني سنة ٩٥٤ هـ .

(١) وفيات الأعيان ، ج ٤ ، ص ٢٧٨ ، ترجمة ٦١٣ .

(٢) شجرة النور الزكية ، ص ٢٧٠ ، ترجمة ٩٩٨ .

(١)
الزهري

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه أبوبكر الحافظ
المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام .
روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن جعفر والمسور بن
مخرمة . وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وغيرهم .
وروى عنه عطاء بن أبي رباح وأبو الزبير المكي وعمرو بن دينار
وعبد الله بن مسلم الزهري والأوزاعي وابن جريج وإسحاق وعبد الله بن عمرو .
وغيرهم خلق كثير .
توفي سنة ١٢٥ هـ .

(٢)
الامام شمس الدين المقدسي

ت : ٧٦٣ هـ

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني
ثم الصالحي الحنبلي ولد سنة ٧٠٧ هـ .

شيوخه :

لازم القاضي شمس الدين بن المسلم وقرأ عليه الفقه وقرأ النحو
والاصول على برهان الدين الزرعي ، وسمع من ابن الحجار وطبقته ، وكان

(١) انظر : تهذيب التهذيب : ترجمة ٧٣٢ ، ج ٩ ، ص ٤٤٥ .

حلية الأولياء ، ج ٣ ، ص ٣٦٠ ، ترجمة ٢٤٨ .

الزركلي ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ .

(٢) انظر شذرات الذهب ، ج ٦ ، ص ١٩٩ ، الأعلام ، ج ٧ ، ص ٣٢٧ وله ترجمة

في الفروع ، ج ١ ، ص ٨ - أ وما بعدها .

يتردد على الحفاظ ابي الحجاج المزني ، والذهبي ، وقاضي القضاة
جمال الدين المرداوي وتزوج ابنته ورزق منها سبعة اولاد . كما
لازم شيخ الاسلام ابن تيمية .

من مصنفاته :

الآداب الشرعية الكبرى والوسطى والصغرى ، ومنها شرح المقنع ،
وحاشية المقنع ، وتعليقه على منتقى الاحكام . وغرة مصنفاته كتاب
الفروع .

توفي سنة ٧٦٣ هـ - رحمه الله بدمشق .

(١)
ابن ماجه
ت : ٢٧٣ هـ

أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي بالولاء القزويني
الحافظ المشهور ، مصنف كتاب " السنن " في الحديث ، كان امام فني
الحديث عارفا بعلومه وجميع ما يتعلق به ، ارتحل الى العراق والبصرة
والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر الري تطلب الحديث ، وله " تفسير
القرآن الكريم ، وتاريخ مليح ، وكتابه في الحديث احد الصحاح الستة .

وكانت ولادته سنة ٢٩٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٣ هـ .

(١) وفيات الاعيان ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ ، رقم الترجمة ٦١٤ .
وشجرة النور الزكية ، ص ٥٠٦ ، ترجمة رقم ١٧٨٨ .

(١)

ابن حبان

ت : ١٢١ هـ

محمد بن يحيى بن حبان المازني : وهو ابن حبان بن منقذ بن عمرو بن مالك بن حسان بن مبدول بن عمرو بن غنيم بن مازن بن النجار الانصاري المازني . ابو عيد الله . المدني الفقيه .

روى عن أبيه وعمه وأنس بن مالك ومحمد بن عجلان واسماعيل بن أمية وعمرو بن يحيى ومحمد بن اسحاق وعباد بن تميم ويحيى بن عمار وأبي حسن الانصاري وغيرهم .

روى عنه : الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وعبد ربه بن سعيد وربيعه بن أبي عبد الرحمن وربيعه بن عثمان التيمي وموسى ابن عقبة ومالك والليث وآخرون .

قال ابن معين وابو حاتم والنسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال الواقدي كانت له حلقه في مسجد المدينة وكان يفتي وكان ثقة كثير الحديث .

مات بالمدينة سنة ١٢١ هـ وهو ابن أربع وسبعين سنة .

(٢)

المواق

أبو عبد الله محمد بن يوسف العيدوس القرطبي الشهير بالمواق

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٨٣٦ ، ج ٩ ، ص ٥٠٧ ، الجرح والتعديل ترجمة ٥٤٩ القسم الاول من المجلد الرابع ، ج ٨ ، ص ١٢٢

(٢) شجرة النور الزكية ، ص ٢٦٢ ، ترجمة ٩٦١ .

خاتمة علماء الاندلس . أخذ عن جلة كآبي القاسم بن سراج وهو عمدته
ومحمد بن عاصم والمنتوري . وعنه أخذ جماعة منهم الشيخ الدقون وأبو
الحسن الزقاق وأحمد بن داود . له شرحان على مختصر خليل كبير سمائه
التاج الاكليل وهما في غاية الجودة في تحرير النقول الموافقة لقول
المنصف مع الاختصار البالغ غايته وكتاب سنن المهتدين في مقامات الدين .

توفى سنة ٩٨٧ هـ في غرناطة .

(١)
البدر العيني

هو بدر الدين ابو محمد محمود بن أحمد بن موسى ابن احمد بن
الحسين بن يوسف بن محمود الحلبي الاصل العينتابي الوالد والمنشأ
ثم القاهري الدار والوفاة . المعروف بالبدر العيني . ولد سنة
٧٦٢ هـ وعين تاب " وهو على ثلاثة مراحل من حلب . وبها نشأ البدر العيني
وترعرع واشتغل بالعلوم وبرع وتفقه على والده وغيره من شيوخ العلم .

من مشايخه :

مشايخه كثيرون منهم : زين الدين عبد الرحيم العراقي سمع
عليه صحيح البخاري بقراءة الشهاب أحمد بن محمد بن منصور الاشموني
بقلعة الجبل بالقاهرة وسراج الدين البلقيني ، وغيرهم جمع كثير .
ومن تلاميذه :

الامام كمال الدين بن الهمام ، والحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا

والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ،

(١) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ج ١ ، ص ٢ - ١٠

ترجمة الشارح .

شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ٨٦ ،

الاعلام : ج ٨ ، ص ٣٨ .

(١) الألووسي

ت : ١٢٧٠

محمود بن عبد الله الحسيني الألووسي ، شهاب الدين ، أبو الشناء

مفسر ، محدث ، أديب ، من المجددين ، من أهل بغداد ، مولده سنة

١٢١٧ هـ في بغداد ، كان سلفي الاعتقاد ، مجتهدا .

من مصنفاته :

" روح المعاني - ط ، في التفسير ، و " نشوة الشمس - ول

في السفر إلى إلامبول - ما " و " نشوة المدام في العودة إلى

دار السلام - ح و " غرائب الاغتراب - ط " و " دقائق التفسير - خ "

و " الخريدة الغيبية - ط " . وغيرها . توفي في بغداد سنة ١٢٧٠ هـ .

(١)

الامام مسلم

ت : ٢٦١ هـ

وهو أكبر من أن يعرف به . هو الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج
بن مسلم القشيري النيسابوري أحد الأئمة من حفاظ الحديث ، صاحب الصحيح
السدّي هو تلو صحيح البخاري عند أكثر العلماء وقد اثنى عليه جماعة
من أهل الحديث وغيرهم .

شيوخه :

سمع من قتيبة بن سعيد وأحمد بن حنبل وإسماعيل بن أبي أويس
ويحيى بن يحيى وأبا بكر وعثمان ابني أبي شعبة وعبد الله بن اسمعيل
وشيبان بن خروج وحرمة بن يحيى صاحب الشافعي ومحمد بن المثنى ومحمد
بن سار وغيرهم خلق كثير .

وروى عنه :

أبو عيسى الترمذي ويحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وإبراهيم
بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد وهو راوية صحيح مسلم ومحمد بن اسحاق
بن خزيمة ومحمد بن عبد الوهاب الفراء وعلي بن الحسين وإبراهيم بن أبي
طالب وأبو بكر محمد بن النضر الجارودي . وأحمد بن سلمة ويعقوب بن اسحاق
الاسفرايني ونصر بن أحمد الحافظ يعرف بنصر بن نصر وغيرهم .

مصنفاته :

صنف صحيحة في الحديث وهو صحيح مسلم . والمسند الكبير علمي

(١) أنظر : البداية والنهاية ج ١١ ، ص ٣٣ ، صحيح مسلم ج ١ ، ص ب - د .
تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٢٧ ، الباعث الحثيث ، ص ٢٥ .

الزمخشري (١)

ت : ٥٣٨ هـ

محمود بن عمر بن محمد بن أحمد العلامة أبو القاسم

الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المعتزلي ، المفسر ، يلقب
جار الله ، لانه جاور بمكة زمانا . ولد في رجب سنة ٤٦٧ هـ بزمخشري
قرية من قرى خوارزم . وقدم بغداد فسمع من أبي الخطاب بن البطر وأبي
سعد الشقاني وشيخ الاسلام أبي منصور الحارثي وجماعة .

وحدث ، واجاز للسلفي ، وزينب الشعريه ، واخذ الادب عن أبي
الحسن علي ابن المظفر النيسابوري ، وأبي منصور الاصبهاني . كان
واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القريحة . متفننا
في كل علم . معتزليا قويا في مذهبه ، مجاهرا به ، داعية اليه حنيفا
علامة في الادب والنحو .

لقي الكبار . وصنف التصانيف المفيدة ودخل خراسان

عدة نوب .

من مصنفاته :

الكشاف " في التفسير ، (الفائق ، في غريب الحديث ، " أساس
البلاغة " و " المفصل " في النحو ، " المقامات " و " المستقصى
في الامثال " و " ربيع الابرار " ، وغيرها كثير .

مات ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ .

(١) أنظر طبقات المفسرين . ج ٢ ، ص ٣١٤ وما بعدها ترجمة (٦٢٥) .
وفيات الاعيان ٢٥٤/٤ ، شذرات الذهب ١١٨/٤ .

اسماء الرجال . وكتاب الجامع الكبير على الابواب . وكتاب العلل
وكتاب أوهام للحدثين وكتاب التمييز . وكتاب من ليس له الاراء واحد .
وكتاب طبقات التابعين . وكتاب المخضرمين وغير ذلك .

توفى مسلم رحمه الله بنيسابور سنة ٢٦١ هـ . وفي صحيح مسلم
من الاحاديث الصحيحة نحو أربعة الاف حديث من غير المكرر .

(١)
المسور بن مخرمة

ت : ٦٤ هـ

مسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب
الزهري أبو عبد الرحمن مكي له رؤية للنبي صلى الله عليه وسلم . كان
صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ولد بمكة بعد الهجرة
بسنتين فقدم المدينة سنة ثمان .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وخاله عبد الرحمن
بن عوف وابي بكر وعمر بن الخطاب وعمرو بن عوف وعثمان وعلى ومعاوية
والمغيرة ومحمد بن مسلمة وابي هريرة وابن عباس وغيرهم .

وروى عنه : ابنته ام بكر وعروة بن الزبير . وسليمان وابن
أبي مليكة . وعبيد الله بن ابي رافع وعلى بن الحسين وجماعة غيرهم .

وعن عبد الرحمن قال ذكره ابي عن اسحاق بن منصور عن يحيى بن معين
انه قال : مسور بن مخرمة ثقة . توفى سنة ٦٤ هـ . رحمه الله .

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٢٨٨ ، ج ١٠ ، ص ١٥١ .
والجرح والتعديل ترجمة ١٣٦٦ . المجلد الرابع . القسم الاول ،
ج ٨ ، ص ٢٩٧ .

(١)
مصطفى السيوطي

(ت : ١٠٤٣ هـ)

مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة الرحيباني مولداً شمس
الدمشقي . فرضي كان مفتي الحنابلة بدمشق . ولد في قرية الرحيبانية
وتفقه واشتهر له مؤلفات منها : " مطالب أولى النهي في شرح غايمة
المنتهى " . وتحفة العباد فيما في اليوم واللييلة من الأوراد . وغير
ذلك .

توفي سنة ٢٤٣ هـ بدمشق .

(٢)
مقاتل بن سليمان

(ت : ١٥٠ هـ) .

مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي بالولاء ، البلخي ، أبوالحسن .
من أعلام المفسرين أصله من بلخ . انتقل إلى البصرة ودخل بغداد . كان
متروك الحديث .

من كتبه التفسير الكبير " و " نوادر التفسير " و " الرد على
القدرية " و " متشابه القرآن " و " الناسخ والمنسوخ " .
روى عن مجاهد وعطاء بن أبي رباح وأبي إسحاق السبيعي والضحاك
بن مزاحم ومحمد بن مسلم الزهري وغيرهم . وعنه روى : سعد بن الصلت
واسماعيل بن عياش ويحيى بن شبل وعبد الصمد بن عبد الوارث وشبابه —
سوار وآخرون غيرهم . توفي سنة ١٥٠ هـ .

-
- (١) الإعلام ، ج ٨ ، ص ١٣٥ .
(٢) تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٧٩ ، رقم ٥٠١ .
طبقات المفسرين ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ ، ترجمة ٦٤٢ ،
مشايخ بلخ من الحنفية ، ترجمة ٣ ، ص ٥٢ .

(١)

المقداد بن الاسود

المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن شمامة
بن مطرود البهراني الكندي ابو الاسود الزهري . المعروف بالمقداد
بن الاسود كان أبوه حليفا لبني كندة وكان هو حليفا للأسود بن
عبد يغوث الزهري فتبناه الاسود فنسب اليه . أسلم قديما وشهد
بدرا والمشاهد .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه علي بن أبي طالب
وأنس بن مالك وعبيد الله بن عدي بن الخيار وهمام بن الحارث وسليمان
بن يسار وسليم بن عامر . وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم جمع
كثير .

مات سنة ٣٣ هـ . وهو ابن سبعين سنة بالجرف وحمل الى المدينة

ودفن بها .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ، ص ٢٨٥ ، ترجمة ٥٠٣ .

(١)
مكحول

(ت : ١١٢ هـ) .

مكحول الشامي أبو عبد الله الفقيه الدمشقي . إمام أهل الشام .
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أبي بن كعب وشوبان
وعباد بن الصلت وأبي هريرة وعائشة وغيرهم .
وعنه روى الأوزاعي وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وعكرمة بن عمار
ومحمد بن الوليد الزهري وآخرون .
قال العجلي تابعي ثقة وقال أبو حاتم ما أعلم بالشام أفقه من مكحول
توفي سنة ١١٢ هـ .

(١) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٠٦ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ .

حلية الأولياء ، ترجمة ٣١٦ ، ج ٥ ، ص ١٧٧ .

الأعلام ، ج ٨ ، ص ٢١٢ . والجرح والتعديل ، م ٨ ، ج ٤ ، القسم ١ ، ص
٤٠٧ .

البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٣٠٥ .

(١)
الأسود

مسطور أبو سلام الأسود الحبشي الأعرج الدمشقي .

روى عن ثوبان والحارث بن الحارث الأشعري وأبي مالك الأشعري
وأبي سلمى راعى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أمامة وغيرهم .
وَأرسل عن حذيفة وأبي ذر وغيرهما .
وعنه ابنه سلام إن كان محفوظا وحفيده زيد ومعاوية أبنا سلام
ومكحول الشامي والأوزاعي وغيرهم .
ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام .

(١) انظر: تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥١٤ ، ج ١٠ ، ص ٢٩٦ .

منصور البهوتي (١)

ت: ١٠٥١ هـ

منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن ادريس البهوتي الحنبلي
شيخ الحنابلة بمصر في عصره نسبته الى بهوت في غربية مصر . له كتب
منها " الروض المربع شرح زاد المستقنع المختصر من المقنع ، ط " فقه
و " كشف القناع عن متن الاقناع للحجاوي - ط " فقه . " دقائق اولي
النهج بشرح المنتهي - ط " بهامش الذي قبله و " ارشاد اولي النهج
لدقائق المنتهي " و " المنح الشافية - ط " و " عمدة الطالب - ح " فقه
و " شرح منتهى الاراداة " وغيرها .

توفي سنة ١٠٥١ هـ .

(٢)

موسى بن أنس بن مالك

ت : ١٥٣ هـ

موسى بن أنس بن مالك الانصاري قاضي البصرة .
روى عن ابيه وابن عمه عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة وعبد الله
بن عباس .
وروى عنه : حمزة وعطاء بن ابي رباح ومكحول الشامي وحمد الطويل
وعبد الله بن عون وداود بن ابي هند وعاصم الاحول وآخرون .
وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من اهل البصرة وقال كان
ثقة قليل الحديث . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال يحيى بن معين
موسى بن انس ثقة . وعبد الرحمن قال سألت ابي عن موسى بن أنس فقال
ثقة وذكره العقيلي في الضعفاء ونقل عن يحيى بن معين انه قال فيسسه
منكر الحديث وكذا قال الساجي .

مات سنة ١٥٣ هـ .

(١) الاعلام ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ .
(٢) تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٨٨ ، ج ١٠ ، ص ٣٣٦ .
الجرح والتعديل ، ترجمة ٦٠٢ - القسم الاول من المجلد الرابع ، ج ٨ ، ص ١٣٣

(١)

مهنا

مهناً بن عبد الحميد أبوشبل • ويقال أبوسهل البصري •
روى عن حماد بن سلمة • وعنه روى أحمد بن حنبل وإسحاق بن منصور
وعلى بن مسلم وبن دار ونصر بن علي •
قال أبوداود مهناً أبوشبل وقال العباسي الثقفى • كان ثقة •

(٢)

همام

همام بن يحيى بن دينار الأزدي العوذى المحلى مولاهم أبوعبدالله •
ويقال أبوبكر البصري •
روى عن عطاء بن أبي رباح وإسحاق بن أبي طلحة وقتادة ومحمد
بن حمادة وتابع مولى ابن عمر وأنس بن سيرين وغيرهم •
وعنه الثوري • وابن المبارك وابن علية ووكيع وابن مهدي وغيرهم •
قال ابن محرز عن أحمد همام ثقة • وعن ابن معين ثقة صالح •
وقال الحاكم ثقة •
مات سنة ٦٥ هـ •

(١) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٥٧٨ ، ج ١٠ ، ص ٢٣٠ •
(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ١٠٨ ، ج ١١ ، ص ٦٩ •

واصل بن عبد الأعلى

ت : ٢٤٤ هـ

واصل بن عبد الأعلى بن هلال الأسدي أبو القاسم ويقال أبو

محمد الكوفي .

روى عن أبي بكر بن عياش ووكيع واسباط بن محمد وأبي أسامة

وابن فضيل ويحيى بن آدم .

روى عنه الجماعة سوى البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة وابن أبي

عاصم . وبقي بن مخلد ومحمد بن يحيى بن منددة وحطين ومحمد بن عثمان

بن أبي شيبه وعبد الله بن محمد بن شروبة والهيثم بن خلف الدوري وأبو

يعلي ومحمد بن السراج وآخرون .

قال أبو حاتم صدوق . وقال النسائي ومحمد بن عبد الله

الحضرمي ثقة وذكره ابن حباب في الثقات .

(١)

مات سنة ٢٤٢ هـ .

يحيى بن آدم

ت : ٢٠٣ هـ

يحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولى خالد بن عقبة بن أبي معيط

أبو زكريا الكوفي .

روى عن : عيسى بن طهمان وفطر بن خليفة والثوري وجريز بن

حازم ومالك بن مغول وفضيل بن مرزوق وخلق غيرهم .

(١) انظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ١٧٩ ، ج ١١ ، ص ١٠٤ .

روى عنه : احمد واسحاق ويحيى بن معين واسحاق بن راهوية وعثمان

وعبد الله ابنا ابي شيبة .

قال عثمان الدارمي عن ابن معين ثقة وكذا قال النسائي وابو حاتم

ويعقوب بن شيبة وابن سعد والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال

كان متقنا يتفقه وقال ابن شاهين ثقة صدوق ثبت خجة .

(١) مات سنة ٢٠٣ هـ .

الامام النسائي

ت : ٦٧٦ هـ

هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد بن

جمعة النووي الشافعي محي الدين أبو زكريا شيخ الاسلام . ولد سنة

٦٣١ هـ من شيوخ مذهب الشافعي وكبير الفقهاء في زمانه .

حفظ القرآن وشرع في قراءة التنبيه ولزم المشايخ تصحيحا

وشرحا .

شيوخه :

سمع من الرضي بن البرهان . وشيخ الشيوخ عبدالعزيز بن محمد

الانصاري وزين الدين بن عبد الدائم . وعماد الدين عبد الكريم الخرستاني

وزين الدين خلف بن يوسف وتقي الدين بن ابي اليسر وجمال الدين الميرفسي

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٣٠٠ ، ج ١١ ، ص ١٧٥ .

الجرح والتعديل ، ترجمة ٥٤٥ . القسم الثاني من المجلد الرابع ، ج ٩ ،

ص ١٢٨ .

وشمس الدين بن أبي عمر . وطبقهم . وسمع الكتب الستة والمسند
والموطأ وشرح السنة للبغوي . وسنن الدارقطني . وأشياء كثيرة . وقرأ
الكمال للحافظ عبد الغني علاء الدين . وشرح احاديث الصحيحين على المحدث
ابن اسحاق ابراهيم بن عيسى المرادي . واخذ الاصول على القاضي التفليسي
وتفقه على الكمال اسحاق المعري . وغيرهم .

تلاميذه :

منهم : الخطيب صدر سليمان الجعفري . وشهاب الدين أحمد بن
جعران . وشهاب الدين الاريدي . وعلاء الدين بن العطار . وحدث عنه
بن أبي الفتح والمزي . وابن العطار .

تصانيفه :

شرح صحيح مسلم . ورياضي الصالحين والاذكار والاربعين والارشاد
في علوم الحديث والتقريب والمبهمات وتحرير الالفاظ للتنبيه والعمدة
في تصحيح التنبيه والايضاح في المناسك والتبيان في آداب القســرآن
والفتاوى والروضة وشرح المذهب الى باب المصراه وشرح قطعة من
البخارى وقطعة من الوسيط الى غير ذلك .

وفاته :

(١)

مريض في نوى . فانتقل الى رحمة الله عام ٦٧٦ هـ .

(١) أنظر : مقدمة شرح صحيح النووي (التعريف بالامام النووي) ج ١ ،
ص هـ - ز ، طبقات الشافعية للسبكي ، ج ٥ ، ص ١٦٥ - ١٦٧ ، البدايعة
والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٧٨ .

الامام أبي يوسف

ت : ٢٨٢ هـ

يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن بحير بن معاوية

الانصارى . ولد سنة ١١٣ هـ بالكوفة .

وكتب العلم عن طائفة من التابعين . فسمع من هشام بن عروة ،

ويحيى بن سعيد ، والاعمش ، ويزيد بن ابي زياد ، وعطاء بن السائب ، وعبيد

الله بن عمرو ابي اسحاق الشيباني ، وحجاج بن ارطاة وطبقتهم وتفقه

بأبي حنيفة ، وهو أجل اصحابه .

تفقه عليه عدد كثير ، وروى عنه بشر بن الوليد ، وابن سماعة ،

ويحيى بن معين ، وعلي بن الجعد ، واحمد بن حنبل ، وعمرو الناقد ، واحمد

بن منيع ، والحسن بن ابي مالك .

وكان صدوقا وثقة ، ولي القضاء في بغداد . وتوفى بها

سنة ٢٨٢ هـ .

وهو صاحب الامام ابي حنيفة وتلميذه واول من نشر مذهبه وهو اول

من دعى قاضي القضاة ، واول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب

أبي حنيفة .

من كتبه :

الخراج ، الاثار ، النوادر ، اختلاف الامصار ، ادب القاضي ، الامالي

في الفقه وغيرها كثير . (١)

(١) أنظر: الزركلي ، ج ٩ ، ص ٢٥٢ ، البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٨٠ ، تهذيب التهذيب ، ج ١١ ، ص ٣٨٠ ، وله ترجمة في مناقب الامام

ابي حنيفة وصاحبيه ابي يوسف ومحمد بن الحسن ، ص ٧٦-٥٧ .

يعقوب بن سفيان

ت : ۲۷۷ هـ

يعقوب بن سفيان بن جمران الفارسي ابو يوسف بن ابي معاوية

الفيسوي الحافظ .

روى عن حبان بن هلال وابى عاصم النبيل وابى نعيم الفضل

بن دكين وعبد الله بن يزيد المقرئ وعثمان بن الهيثم ويزيد بن بيان

العقيل ، وابى حنيفة ونعيم بن حماد ومسلم بن ابراهيم وابى سلمة وابى

الوليد الطيالس ويوسف بن عدي وخلق كثير .

روى عنه : الترمذی والنسائی ومحمد بن اسحاق الصفاني وهـــــــــ

من شیوخه و ابراهیم ابن ابی طالب و الحسن بن سفیان و ابن خزیمه و ابو

عوانة والاسفرائنى وابن ابى داود وآخرون •

ذكر بن حبان في الثقات وقال كان ممن جمع وصنف مع الورع والنسك

والصلابة في السنة . وقال النسائي لا بأس به . وقال الحاكم كان امام

اهل الحديث بفارس . وقال مسلمة ابن قاسم لابأس به . كان نبيلاً جليلاً

(1)

القندر • توفي سنة ٢٧٧ هـ وقيل ٢٨٠ هـ •

(١) أنظر : تهذيب التهذيب ، ترجمة ٧٤٧ ، ج ١١ ، ص ٣٨٥ .

الجرح والتعديل ، ترجمة ٨٦٨ ، القسم الثاني من المجلد الرابع

ج ۹ ، ص ۲۰۸

(١) أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي

ت : ٤٦٣

أبو عمر بن عبد البر رحمه الله اسمه يوسف بن عبد الله بن

محمد بن عبد البر النمري الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها .

من شيوخه :

تفقه عند أبي عمر بن المكي وكتب بين يديه ولزم أبا الوليد

بن الفرضي الحافظ وعنه أخذ كثير من علم الرجال والحديث .

وسمع من سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان وأحمد بن قاسم

البيزار وأبي محمد بن اسد . وأبي زكريا الأشعري وأبي عمر الباجي

وأبي القاسم بن أبي جعفر .

من تلامذته :

سمع منه أبو العباس الدلائي ، وأبو محمد بن أبي قحافة

وأبو محمد بن حزم ، وأبو عبد الله الحميدي ، وطاهر بن مقون ، وغيرهم .

من تصانيفه :

كتاب التقصي لحديث الموطأ ، وكتاب الاستيعاب لأسماء الصحابة

وكتاب جامع بيان العلم ، وكتاب الأنباه على قبائل الرواة ، وكتاب

الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ، وكتاب

البيان عن تلاوة القرآن ، وكتاب بهجة المجالس وائس المجالس وكتاب

أسماء المعروفين بالكني ، وكتاب الكافي ، وغيرها كثير .

توفي بشاطية سنة ٤٦٣ رحمه الله .

(١) أنظر : الكافي (ترجمة المؤلف) ص ٥ ، وما بعدها .

وفيات الأعيان ، ترجمة ٨٣٧ ، ص ٦٦ - ٧٢

الأعلام : ج ٩ ، ص ٣١٦ .

سودة

سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبدود بن نصر ابن مالك
العامرية القرشية ام المؤمنين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد خديجة قبل عائشة وكانت قبله تخته السكران بن عمرو .

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عنها ابن عباس ويحيى
بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة .

(١)

توفيت آخر خلافة عمر . سنة ٥٤ هـ . وقيل سنة ٦٥ هـ .

زينت بنت جحش

زينب بنت جحش بن رباب بن يعمر بن صبرة بن مرة بن كشي—
أم المؤمنين وامها اميمة بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل سنة خمس . وكانت
قبله عند زيد بن حارثه وهي التي نزل فيها " فلما قضي زيد منها وطراً
زوجناكها " وكانت أول من مات من نساء النبي صلى الله عليه وسلم . وعن
ابن أخيها محمد بن عبد الله بن جحش ومولاه مذكور وكلثوم بن المصطلق
وزينب بنت ابي سلمة ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم . وأم حبيب—
بنت ابي شفيان .

(٢)

ماتت سنة عشرين وصلى عليها عمر بن الخطاب .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤٢٦ ، ترجمة ٢٨٢٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤٢٠ ، ترجمة ٨٢٠١ .

زينب بنت أبي سلمة

زينت بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر

ابن مخزوم وأمها أم سلمة . ولدت بارض الحبشة .

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أمها وعائشة

وزينت بنت جحش وأم حبيبة بنت أبي سفيان أمهات المؤمنين .

وروى عنها أبيها أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة ومحمد بن

عمرو بن عطاء وحמיד بن نافع المدني وعراك بن مالك وعروة بن الزبير

وأبو سلمة بن عبد الرحمن . (١)

حفصة

ت : ٤٥ هـ

حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية أم المؤمنين رضي الله عنها

قيل أنها ولدت قبل المبعث بخمسة أعوام وتزوجها النبي صلى الله عليه

وسلم سنة ثلاث . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيها

وروى عنها أخوها عبد الله بن عمر وابنه حمزة وزوجته صفية بنت أبي عبيد

وأم بشر الأنصارية وغيرهم .

توفيت أول ما يبيع معاوية سنة ٤١ هـ . وقال الواقدي توفيت

(٢)

سنة ٤٥ هـ . وصلى عليها مروان بن الحكم .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤٢١ ، ترجمة ٢٨٠٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤١٠ ، ترجمة ٢٧٦٤ .

أم شريك

خولة بنت حكيم بن أمية بن حارث بن الاوقص بن مرة . امرأة
عثمان بن مظعون وتكنى أم شريك . قال هشام بن عروة عن ابيــــة
كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن انفسهن للنبي صلى الله عليه
وسلم . كانت سالحة فاضلة روت عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروى عنها سعد بن أبي وقاص وسعيد بن المسيب وبشر بن سعد وعروة
بن الزبير . وأرسل عنها عمر بن عبد العزيز ومحمد ابن يحيى
بن حبان . (١)

عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

وهي أكبر من أن أعرف بها : وهي عائشة بنت أبي بكر الصديق
التيمة أم المؤمنين تكنى أم عبد الله الفقيهة . وأما أم رومان
بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس بن عتاب بن اذينة بن سبيع .
روت عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وعن ابيها وعمسـر
وحمزة بن عمرو الاسلمي وسعد بن أبي وقاص وخدمة بنت وهب الاسديــــة
وفاطمة الزهراء .

وروت عنها اختها أم كلثوم بنت أبي بكر واخوها من الرضاعة

(١) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤١٥ ، ترجمة ٢٧٧٩ .

عوف بن الحارث بن الطفيل وابنا اخيها القاسم وعبد الله ابنا محمد بن أبي بكر الصديق وبنت اخيها حفصة واسماء بنتا عبد الرحمن ، وابن ابن اخيها عبد الله بن أبي عتيق محمد ابن عبد الرحمن وابنا اختها عبد الله وعروة ابنا الزبير بن العوام .

قال الشعبي كان مروق اذا حدث عن عائشة قال حدثني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله تعالى المبرأة من فوق سبع سموات كانت عائشة اعلم الناس يسألها الاكابر من أصحاب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . وقال هشام بن عروة عن ابيه : ما رأيت احد أعلم بفقصة ولا بطب ولا شعر من عائشة .

مناقبها وفضائلها كثيرة جدا . تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ابنة سبع ودخل بها وهي ابنة تسع ومات عنها وهي ابنة ثمانية عشرة سنة وتوفيت سنة ٥٨ هـ . (١)

فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

تكنى ام ابنها وتعرف بالزهراء . وهي أكبر من ان أعرف بها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وروى عنها ابنها الحسن والحسين وابوهما علي بن أبي طالب وحفيدتها فاطمة بنت الحسين بن علي مرسل وعائشة وام سلمة

(١) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤٣٣ - ٤٣٦ ، ترجمة ٢٨٤١ .

وأنس بن مالك وسلمى أم رافع .

قال عبد الرزاق عن أبين جريح قال لي غير واحد كانت فاطمة
أصغرهن وأحبهن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها على رضى
الله عنهما بعد أن اتبني النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة بأربعة
أشهر ونصف سنة اثنتين من الهجرة وكان سنها يوم تزوجها خمس عشرة
سنة وخمسة أشهر ونصف . ولم يتزوج عليها حتى ماتت . وهي سيدة
نساء أهل الجنة وأفضلهن .

(١) ماتت بعد النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر تقريبا .

ميمونة رضى الله عنها

ت : ٥١ هـ

ميمونة بنت الحارث العامرية الهلالية زوج النبي صلى الله
عليه وسلم تزوجها سنة سبع . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وروى عنها ابن اختها عبد الله بن عباس وابن اختها الأخرى عبد الله
بن شداد بن الهاد وابن أخاها عبد الرحمن بن السائب الهلالي وابن
اختها الأخرى يزيد بن الأصم وربيبها عبد الله الخولاني ومولاتها تدبسة
ومولاه عطاء بن يسار ومولاهم سليمان بن يسار وأبراهيم بن عبد الله
وغيرهم .

وقيل كان اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم

ميمونه .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٢ ، ترجمة ٢٨٦١ .

وتوفيت بسرف حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما بين مكة والمدينة سنة احدى وخمسين للهجرة . (١)

فاطمة بنت قيس

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشبية الهرية . اخت الضحاك
بن قيس الامير وكانت اسن منه . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى
عنها القاسم بن محمد بن ابي بكر وأبو بكر بن ابي الجهم وأبو مسلمة
بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعبد الله بن عبد الله
بن عبيد بن مسعود والاسود بن يزيد وسليمان بن يسار وعبد الله البهبي
ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وعامر الشعبي وغيرهم .

من المهاجرات الاولى ذات جمال وعقل وفي بيتها اجتمع اصحاب
الشورى عند قتل عمر، وكانت عند ابي عمرة ابن حفص فطلقها فتزوجها
بعده اسامه بن زيد . (٢)

فاطمة بنت ابي حبيش

فاطمة بنت ابي حبيش واسمة قيس بن المطلب بن اسد ابن عبد العزى
بن قص الاسدية مهاجرة جليقة روت عن النبي صلى الله عليه وسلم
حديث الاستحاضة . وعنها عروة بن الزبير . وقيل عن عروة عن عائشة
ان فاطمة بنت ابي حبيش قالت فذكره . (٣)

(١) تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٤٥٣، ترجمة ٢٨٩٩ .

(٢) تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٤٤٣، ترجمة ٢٨٦٦ .

(٣) تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٢٤٢، ترجمة ٢٨٦٢ .

أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم

هند بنت أبي أمية حنيفة . ويقال سهيل بن المغيرة بن عبد الله
ابن عمر بن مخزوم المخزومية أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
تزوجها سنة اثنتين من الهجرة بعد بدر ، وبني بها في شوال وكانت قبله
عند أبي سلمة بن عبد الأسد ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن
أبي سلمة بن عبد الأسد وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعنها ابنها عمر وزينب ابنا أبي سلمة بن عبد الأسد ومكاتبها بنهـان
واخوها عامر بن أبي أمية وابن أخيها مصعب بن عبد الله بن أبي أمية
ومواليها عبد الله بن رافع ونافع وسفيينة وأبو كثير وابن سفيينة
وغيرهم .

(١)

توفيت سنة ٦١ هـ .

(١) تهذيب التهذيب ، ج ١٢ / ص ٤٥٥ - ٤٥٧ ، ترجمة ٢٩٠٥ .

الفهرست

فهرس الآيات القرآنية

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	١٣٠	٣٥ ، ٣٦
	١٨٣ ، ١٨٥	٦١٥
	١٨٧	٦١٨ ، ٦١٩ ، ٧١٧
	١٩٤	٣٨
	١٩٦	٦٣٩
	١٩٧	٦٤٣ ، ٦٥١
	٢١٦	٣٠٦
	٢٢٢	٥٣٥
	٢٢٨	٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧١٣ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٠
	٢٢٩	٧٠٠ ، ٧١٨ ، ٧٢٠
	٢٣٠	٦٩٦ ، ٧٢٠
	٢٣١	٧٠٤ ، ٧٢٠
	٢٣٧	٦٨٦ ، ٦٩٣ ، ٦٩٥ ، ٦٩٧ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠
	٢٨٢	٧٤٤
	٢٨٣	٧٤٤
	٢٨٦	٣٠٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤
آل عمران	٧	٤٥٠ ، ٧٠٠
	١٤	١٥٤ ، ٣٢٥
	٩٧	٦٣٩

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
الأنعام	٩٠	٢٧
الأعراف	٢٧، ٢٦، ٢٢، ٢٠	١
	٢٢	٢
	٢٣	١٦
	٣١	١٧١، ٣٥١، ٢٥٤، ١٦٥
	٣٢	٢٥٤
	١٥٧	٥٠٤، ٤٩٨
التوبة	١٠٣	٥٩١
الحجر	٧	٣٣٠
النحل	٦٦	٥٨١
	١٢٣	٢٦، ٢٨
الاسراء	٣٢	٤٠٤، ٣٢٦
	٧٠	ج
الكهف	٧	٢٥٤
	٢٠	٤٤٤
مريم	٢٦	٦١٣
طه	١٤	٢٩
	١٨	٣٣١
	٢٧	٦٣٧
الحج	٧٨	٣٠٦

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
المؤمنون	١ - ٦	٤٠٤
	٥ - ٦	٤١٥
النور	٤	٧٢٥
	١٣	٧٢٦
	٣٠	ط ٢٤٠، ١٨١، ١٥٥، ١٠٣، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٠٨، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨ ٤٤١، ٤٠٥، ٤٣٤، ٣٨١، ٣٤٥
	٣١	ط ١٤٤، ١٢٢، ١٢١، ١٠٤، ١٧٦، ١٧١، ١٥٩، ١٤٨، ١٤٥ ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٠٢، ١٧٩، ١٧٨ ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٢ ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٥٩، ٢٥٨ ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٧٨، ٢٦٨ ٣٣١، ٣٠٨، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٦ ٤٣٤، ٤٠٥، ٣٨١، ٣١٦، ٣٤٣ ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٣، ٤٤٢
	٣٥ ٤٠٠	٣٢٨
	٥٨	٤٤٧، ٥
	٥٩	٤٤٧
الأحزاب	١٣	٤
	٣٢	٢٦٩
	٤٩	٦٩٣
	٥٣	٣١٥، ٣١٣، ٢٦١
	٥٥	١٦١
	٥٩	٣١٥، ٢٦٦، ١٧٧، ٦٦
يس	٦٨	م
	١٢	٣٦ ، ٢٧

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
الشورى	١٣	٢٧ ، ٢٦
الفتح	١٧	٤٥٤
الحجرات	١٣	١١٧
الذاريات	٥٦	ج
النجم	٤٦	٥٠٨
الواقعة	٥٨	٥٠٨
المتحنة	١٠	٢٢٠
الصف	١٤	٤٤٤
القيامة	٣٧	٥٠٨
المرسلات	٢٠	٥٠٨
النازعات	٤٠ ، ٤١	٣٢٩
المنافقون	٤	٢١١
الطارق	٦٠٥	٥٠٨
الفرقان	٤٨	٤٨٩
المدثر	٤	٥٠٠

فهرس الاحاديث النبوية الشريفة

رقم الصفحة

الحديث

حرف (أ)

- " أتجد لذلك لذة ؟ قالت : نعم ٥٣١
- " أحب الدين الى الله الحنفية السمحة ٤٥٢
- " أحترم النبي صلى الله عليه وسلم على ورثته من وشي كان به .. ٦٨
- " أحفظ عورتك الا من زوجتك ٤١٧ ، ٣٩٧ ، ٢٣ ، ١٧ ، ١١ ، ٥
٤٣٥
- " اذا أتى أحدكم أهله فليستتر ٤١٨ ، ٣٩٨
- " اذا أراد أحدكم تزويج امرأة ٢٣٦ ، ٢٠٣
- " اذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة ٢٨٤ ، ٢١٥ ، ٢٠٨ ، ١٩١
- " اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى ٤٣١ ، ٣٠١
- " اذا جامع أحدكم زوجته او أمته ٤١٩
- " اذا حذفت الماء فاغتسل ٥٣٥ ، ٥٣٠
- " اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع ٢٠٥ ، ١٨٨ ، ١٨٣
- " اذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه ٨٤ ، ٢٣٧ ، ٢١٥ ، ٢٠٧
- " اذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه ٢٨٤ ، ٢٠٦
- " اذا رأيت الماء ٥٣٤ ، ٥٣٠
- " اذا رأيت المني في ثوبك ٥٥٦

حرف (أ)

٥٦ إذا زوج أحدكم خادمة
١٣٥ ، ٥٦ إذا زوج أحدكم عبده
٢٠٤ إذا قذف الله في قلب امرئ
٣٧٩ ، ٢٧٤ إذا كان لاحداكن مكاتب وكان عنده مايؤدي
٥٠٢ إذا وجد أحدكم ذلك فليتنصع فرجه
٥٦٧ إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى
٢٣٧ أراد أن يتزوج امرأة فبعث بامرأة تنظر اليها
٥٩٣ ، ١١ ارجع الى ثوبك فخذ ولا تمشوا عراه
٢٢٩ ارجع فحج مع امرأتك
٦٠ أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة
٤٠٨ ، ٣٤١ ، ٢٨١ أصرف بصرك
٩ أطعه في طاعة الله
٦٨٠ أعطها شيئا
٣٢ أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي
٢٧٧ أغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه
٨٤ أن أبا بكر استأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٧٥ ، ١٠١ أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة
٢٦٢ أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يخرجن بالليل
٣٠١ أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
٦١٧ أن أعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٤٨ أن أم سلمة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٠٥ ، ٣٤١ ، ٢٨٢ ، ٢٢٣ أن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنى
س أن الله لا يستحي من الحق
١٩٢ أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم

حرف (آ)

- " ان حمزة سعد النظر الى ركبتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ٦٨
- " ان الدين يسر ولن يشاد الدين احد الا غلبه ٤٥٢
- " ان الربيع بنت النضر - كسرت ثنية جارية ٣٠
- " ان رجلا نزل بعائشة رضي الله عنها فأصبح يغسل ثوبه ٥٤٥
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى علي بن ابي طالب -
حلة سيرا ٢٨٢
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بنى بزينب ٣١٣
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة ... ٥٧٦
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم آخو المسلم .. ٧٣٨
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المنى ثم يخرج -
الى الصلاة ٥٥٦
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل الحجارة ١٣
- " انزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم وفخذه على فخذي .. ٦٩
- " انظر اليها فانه آخى ان يؤدم بينكما ١٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٠٨
- " انظرت اليها ؟ قال : لا : قال : فاذهب ١٩١ ، ٢١٥
- " ان الفخذ عورة ٦١
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم . أتى فاطمة بعدد قد وهب لها .. ١٦٢ ، ٣٧٨ ، ١٧٤
- ان النبي صلى الله عليه وسلم : اراد ان يتزوج امرأة ٢٣٧
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تختمر ٢٧٧
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفص ثم راجعها ٧٠٥

حرف (أ)

- " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابه .. ٥٠٧
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت مخنث ... ٣٤٤، ٣٤٣
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء .. ٥٧
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء من دخول ١٣٧
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم وميمونه كان يغتسلان ٥٠٧
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حسر الأزارعي فخذته ٦٧
- " ان ماعزا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ٧٣٥، ٧٤١
- " ان اليهود جاؤوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٩
- " انما الأعمال بالنيات ٦١٣
- " انما هو بمنزلة المخاط ٥٤٨
- " انما كان يجرئك أن رأيته ان يغسل مكانه ٥٤٥، ٥٥٣
- " انما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه ٥٤٦
- " انما النساء شقائق الرجال ١١٧
- " انما الماء من الماء ٥١٨، ٥٢٦، ٥٣٢
- " انما يجرئك من ذلك الوضوء ٥٠٢
- " ان النظر سهم من سهام ابليس مسموم ٤٠٦
- " انه شهد العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٠٣
- " اني لا أصفح النساء ٢٢٣
- " أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بنى بزينب .. ٣١٣
- " أول لعنان كان في الاسلام ٧٤٥
- " اياكم والتعصري ٢٤، ٢٩٨، ١٤
- " اياكم والدخول على النساء ٢٢٧
- " اني وجدت مع امرأتي رجلا ٧٤٥

رقم الصفحة

الحديث

حرف (ب)

- " بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوه ٢٢٢ ، ٢٢٣
- " بنى الاسلام علي خمس ٦٩١ ، ٦١٦ ، ٦٣٩
- " بينا أيوب يفتسل عريانا ٢٥
- " البينة أوجد في ظهرك ٧٤٥

حرف (ت)

- " توا رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة ٥٠٧
- " تواً وانضح فرجك ٥٠٠ ، ٥٠١

حرف (ج)

- " جاء الاسلامي الى النبي صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه ... ٧٣٠ ، ٧٣٢
- " جاءت امرأة من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فخلا بها . ٢٣٠
- " جاءت ام سليم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ٥١٩
- " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت ٦٢٠
- " جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زيننا قال ٢٩ ، ٧٣٦ ، ٧٣٣

حرف (ح)

- " الحياء من الايمان ١٧

حرف (خ)

- " خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين الى قباء . ٥١٨

رقم الصفحة

الحديث

حرف (د)

- ١٦٣ " دخل على أفلح بن أبي السقيس فاستترت منه
٤٥٤ " الدين يسر فيسروا ولا تعسروا

حرف (ر)

- ١٩٣ " رأيته في المنام يجيء بك الملك في سرقة من حرير
٤٣٢ " رأيته النبي صلى الله عليه وسلم فرج بين فخذي الحسين ...
١٠٠ " رأيته النبي صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه
٥٦٦ " رأيته أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٤٥ " ربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي .
٤٣٥ " رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغري
٦٦ " الركبة من العورة

حرف (ز)

- ٣٤١ " زنى العين النظر

حرف (س)

- ٤٠٧ ، ٣٤١ ، ٢٨١ " سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة ...
٥٠٣ " سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجب الغسل
٥٤٨ " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب
٣٨١ " سمعته المرأة مع عبدها ضيعة
١٠٢ " سمعت ابن عباس قيل له : أشهدت العيد
١٩١ " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا ألقى الله .

حرف (ش)

" شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم العيد ٣٠٤

حرف (ص)

" صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ، فرجع من رجع ٥٨

حرف (ع)

" عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من -

أنبت قتل ٤٦٩

" عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ٦٨٧

حرف (غ)

" غطوا حرمة عورته ٤٣٥

حرف (ف)

" فاذا فضخت الماء فاغتسل ٥٣٤

" فانشاء طلقها وان شاء أمسكها ٧٠٦

" فان ماتحت السرة الى ركبته من العورة ٦٥

" فأمر أبا طيبة ان يحجمها ١٦٢ ، ١٦١

" فأعطه عندك ولو بأذخرة ٥٧٠

" فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة ابي حذيفة فقالت يا رسول -

الله انا نرى سالما ولدا ١٧٣ ، ١٦٤

" فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ٣٠٢ ، ٢٨٠

" الفخذ عورة ٦٢

" فخرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما نزل الحجاب .. ٢٧٨

" فقال : " ان الفخذ عورة ٦١

حرف (ف)

- ٦١ " فقال خمر عليك اما علمت ان الفخذ عورة
٦٤٢ " فمن حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه
٦٠٨ ، ٥٩٩ " فكنت اذا سجدت تكشفت عني
٥٣٤ " فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت

حرف (ق)

- ١٥٠ " قالت عائشة جاءت يهودية تسألها
٣٠ " قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم
١٩١ " قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل
٢٧١ " قال المرأة عورة فاذا خرجت استشرقها الشيطان
حرف (ك)

- ٢٥ " كانت بنو اسرائيل يغتسلون عراة
٦٠٩ ، ٦٠٠ " كان رجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدا أزهرهم
٦٩ " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته كاشفا عن فخذه
٨٣ " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيته
" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبصر المني في ثوبه ثم
٥٤٧ يحته فيصل في فيه
" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت المني من ثوبه
٥٤٨ ، ٥٤٧ يعود الأذخر
يعود الأذخر
٦٣٣ " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم
٥٦٣ " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحف نسائه
٢٧٢ " كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

رقم الصفحة

الحديث

(ك)

- " كان الفضل ابن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ٢٨٠ ، ٣٠٢ -
- " كان معاذ بن مالك يتيما في حجر أبي فأساب جارية الحي ٧٣٣
- " كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ٣٤٤
- " كان يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لأربه ٦٣٤ ، ٦٣٣ ، ٣٣١
- " كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لامحالة ٢٢٣ ، ٤٠٥
- " كنا بحاضر يمر بنا الناس إذا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم .. ٥٩٩ ، ٦٠٧
- " كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ٤١٧
- " كنت أغسل الجنابه من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلاة ٥٥٣
- " كنت أفرج المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلى فيه ٥٤٥
- " كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٤٥
- " كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم . إذا أقبل أبو بكر أخذنا بطرف ثوبه ٥٨
- " كنت رجلا مذاء فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري ٥٢٩ ، ٥١٩ ، ٥٠١
- " كنت رجلا مذاء وكنت أستحي أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم ٥٠٠
- " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة فأقبل ابن أم كلثوم حتى دخل عليه ٢٧٠ ، ١٠٥
- " كل عمل ابن آدم له الا الصيام ٦١٣

رقم الصفحة

الحديث

حرف (ل)

ل

" لا : انه قد لعن الموصلات

٤٨٠ ، ٢٨٥ ، ١٥٢ ، ١٢٥

" لاتبشر المرأة المرأة فتتحشها لزوجها

١٢٥ ، ٦٢

" لاتبرز فخذك ولاتنظر الى فخذ حي ولا ميت

٦٠٩

" لاترفعن رؤسكن حتى يستوي الرجال جلوسا

٤٩٣

" لاتقبل صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ

٤٩٣

" لاتقبل صلاة بغير طهور

٤٨٠ ، ١٢٥ ، ٦٢

" لاتكشف فخذك ولاتنظر لفخذ حي ولا ميت

٣٠٥ ، ٢٧٢ ، ٢١١

" لا تنقب المحرمة ولا تلبس القفازين

٤٥٤

" لا ضرر ولا ضرار

٣٨٢

" لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ..

٢٢٩

" لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم

٤٧٠

" لا يخلون رجل بامرأة الا وكان الشيطان ثالثهما

٥٩٣ ، ٤٣٢

" لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار

٧٤٠

" لا يستر الله على عبد في الدنيا الا ستره الله يوم القيامة

٦٧١

" لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها

٤٨٠ ، ١٢٥ ، ٦٢

" لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا تنظر المرأة

٢٧٢

" لبست عائشة رضي الله عنها الثياب المعصورة وهي محرمة وقالت ..

٤٨١

" لعن الله الناظر والمنظور اليه

٥٥٤ ، ٥٤٦

" لقد رأيتني وانا افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ...

(ل)

- " لقد رأيته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري ٥٥٤
- " لما بعث معاذاً الى اليمن قال : بم تحكم ٣٣

(م)

- " ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال ٨٩
- " ما أختلى رجل بامرأة الا وكان الشيطان ثالثهما ٢٢٥
- " ما خير بين أمرين الا اختار أيسرهما ٣٠٢
- " ما رأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤١٩
- " ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك الا سوا ٥٥٧
- " ما نظرت أو رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ٤١٩
- " ما مست بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢١
- " ما هذا ألم آت بها بيضاء نقية ٣٢
- " ما من مسلم ينظر الى محاسن امرأة ثم يغضب بصره الا
- أخلفه الله عبادة يجد حلاوتها في قلبه ٤٠٧
- " المحرمة لا تنقب ولا تلبس القفازين ٢٧٢
- " المرأة كلها عورة الا وجهها وكفيها في الصلاة ٢١١
- " المرأة عورة فاذا خرجت استشرفها الشيطان ٢٧١
- " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر ٦٢
- " مر عليه وهو كاشف عن فخذيته ٦١

الحديث

رقم الصفحة

حرف (م)

- " مر النبي صلى الله عليه وسلم بجرهد في المسجد ٦١
- " مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر ٤٣١
- " مره أن يراجعها فاذا ظهرت ٧٠٥
- " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ٧٣٩ ، ٧٤٢
- " مع كل جرس شيطان ٤٣٣
- " من جر ثوبه خيلاء ٢٧٦
- " من رأى عورة فسترها كان كمن أحس موؤده ٧٤٢
- " من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب الصداق ٦٨٧
- " من كشف عن قناع امرأة فقد وجب المهر ٦٨٧
- " من نظر الى فرج امرأة ٦٧٠
- " من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه ٧٤١
- " منه الوضوء ٥٠٠
- " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ٦١٠
- " من نسي صلاة فليطليها اذا ذكرها ٢٩

حرف (ن)

- " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتغال الصائم ١٢
- " نعم اذا رأت الماء ٥١٩ ، ٥٢٧
- " نعم اذا لم يصبه آذى ٥٦٣

حرف (ي)

- " يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ٦٤١
- " يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي ٤٥٧
- " يا علي تتبع النظرة النظرة فان لك الأولى ٦٣١ ، ٤٠٨ ، ٦١٢ ، ٣٤١ ، ٢٨٠
- " يسروا ولا تعسروا ٣٠٦

الأثر	حرف (أ)	رقم الصفحة
أتى أنس الى ثابت بن قيس بن الشماس وقد مر عن فخذيه - - -		٧٠
أتى بسلام قد سرق		٤٧٠
إذا أغلق بابا وأرخى الستر - - -		٦٩٠ ، ٦٨٨
إذا جامع الرجل المرأة أو قبلها أو لمسها - - -		٦٧١
إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو لمسها - - -		٦٧٣
إذا نظر الرجل في فرج امرأة من الشهوة لاتحل لابنه - - -		٦٧٣
أصبحوا وأنى لانظر إلى فخذيه وقد انكشفت - - -		٧٠
أما بعد ، فإنه بلغنى		١٤٩ ، ١٢٦
أمنعوا النساء من دخول الحمامات ...		١٣٧
إن الله لا يستحي من الحق ..	س	
أن الحسن والحسين رضى الله عنهما دخلا على أم كلثوم - - -		١٧٤ ، ١٦٥
إن رأيت فاعسله والا فاعسل الثوب كله - - -		٥٦٠
أن الزبير أرسل بابنة الى عمر بن الخطاب رضى الله عنهما - - -		٤٣٣
انظروا جاريتى فلانة فبيعوها فإنى لم أصب منها - - -		٦٧٢
إنك إذا وضعتنى فى القبر وخرجت - - -		٣٧٩
إن نظر فأمنى يتم صومه - - -		٦٣٠
أنها احتجبت من الأعمى ...		١٠٦
أنها ارتضعت من أسما امرأة الزبير		١٧٥ ، ١٦٥
أنها قلت كنا نخمر وجوهنا		١٨٧
أنه جرد جارية ثم نظر إليها ثم استوهبها		٦٧١
أنه خطب إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه ابنته أم كلثوم		٢٠٦
أنه سئل عن الثوب الذى يجمع أهله فيه ...		٥٦١
أنه قال : فى امرأة دخل بها رجل فمكثت عنده زمانا		٦٩٤
أنه قال : وهب سالم بن عبد الله لابنه جارية ...		٦٧٢
أنهما كان يغسلان المنى من الثوب		٥٦١
أنه وهب لصاحبه جارية ثم سأله عنها فقال - - -		٦٧٣

رقم الصفحة

الأثر

٥٦٠ إني احتلمت فقال : إن كان رطباً فأغسله وإن كان يابساً ...

حرف (خ)

٢٨٤ خطبت امرأة - - -

حرف (د)

١٧٤ ، ١٦٥ دخلا على أم كلثوم وهي تمتشط - - -

٧٠ دخلت على جعفر وهو محرم وقد كشف عن فخذه - - -

حرف (ر)

٧٠ رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفاً على فرج يقول - - -

حرف (س)

٥٦١ سئل أنس عن قطيفة أصابها نجاسة لا يدري موضعها - - -

٥٦١ سئل عن الثوب الذي يجامع أهله فيه - - -

حرف (ش)

٧٣٦ شهدوا على رجل في الزنا فقال عثمان رضي الله عنه هكذا أتشهدون - - -

٧٣٥ شهدوا على المغيرة بن شعبة أنهم رأوه يولجه ويخرجه - - -

حرف (ف)

٢٠٧ فخطبت امرأة فكنت أتخبالها - - -

٤٣٠ في شمائل الصديق رضي الله عنه ما نظر إلى عورته قط - - -

حرف (ق)

١٥١ قالت أسماء قدمت على أمي وهي راغبة - - -

٦٨٧ قضى الخلفاء الراشدون المهديون - - -

حرف (ك)

- ٧٠٥ كان ابن عمر رضى الله عنهما اذا سئل الرجل طلق امرأته وهى حائض ---
- ١٣٧ كان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : امنعوا النساء ...
- ٤١٨ كان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : ألاولى أن ينظر ...
- ٢٧٩ كان أزواج النبى صلى الله عليه وسلم - - -
- ٢٧٢ كان الركبان يمرون بنا ونحن - - -
- ٢٧٩ كانت أمهات المؤمنين - - -
- ٣٨٠ كانت تمتشط والعبد ينظر إليها - - -
- ١٤٩ ، ١٢٦ كتب عمر إلى أبى عبيدة الجراح : أما بعد فإنه بلغنى - - -
- ٦٧٢ كتب مسروق إلى أهله قال : فانظروا جاريتى - - -

حرف (ل)

- ٢٧٢ لبست الشياى المعصفرة وهى محرمة وقالت لأتلمس ولاتتبرقع - - -
- ١٤٩ ، ١٢٦ لاتمخ المسلمة خمارها عند مشركة - - -
- ٦٩٤ لايجب المداق حتى يجامعها ولها نصفه - - -
- ٦٩٤ لايجب المداق وافيها حتى يجامعها وإن أغلق عليها ...
- ١٤٩ لايحل للمسلمة أن تراها يهودية - - -
- س لايتعلم العلم مستحى ولا متكبر ...

حرف (م)

- ٥٦٠ المنى بمنزلة البول ...

حرف (ن)

- ٤٨١ الناظر من الرجال إلى فروج الرجال ...

حرف (و)

- ٢٨٨ وافقت ربي عز وجل فى ثلاث - - -

فهرس المعادر والمراجع

اولا : القرآن الكريم :

ثانيا : كتب التفسير :

١ - أحكام القرآن :

تأليف الامام ابي بكر أحمد الرازي الجصاص الحنفي
المتوفي سنة ٣٧٠ هـ . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت
لبنان .

٢ - أحكام القرآن :

تأليف : ابي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي
المتوفي سنة ٥٤٣ هـ - تحقيق : علي محمد البجاوي

٣ - أحكام القرآن :

تأليف ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي المتوفى
سنة ٢٠٤ هـ . جمعة : الامام ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي
النيسابوري المتوفي سنة ٤٥٨ هـ . الناشر : دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان ١٤٠٠ هـ .

٤ - أحكام القرآن :

تأليف : عماد الدين محمد الطبري . المعروف بالكنيا الهراسي
المتوفي سنة ٥٠٤ هـ . الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان
الطبعة الاولى . ١٤٠٣ هـ .

٥ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن :

تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجني الشنقيطي .

الناشر : عالم الكتب . بيروت .

٦ - تفسير أبي السعود ، المسمى ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن

تأليف : أبو السعود : محمد بن محمد العمادي .

٧ - تفسير آيات الاحكام :

تأليف : محمد علي الساييس .

مطبعة محمد علي صبيح .

٨ - تفسير فتح القدير :

الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير . تأليف

محمد بن علي بن محمد الشوكاني . المتوفي سنة ١٢٥٠ هـ . الناشر :

محفوظ العلي . بيروت .

٩ - تفسير الفخر الرازي :

المشتهر بالتفسير الكبير . ومفاتيح الغيب . تأليف : الامام

محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين المشتهر بخطيب الري

المتوفي سنة ٦٠٤ هـ . الطبعة الثالثة . دار احياء التراث العربي

بيروت .

١٠ - تفسير القرآن العظيم :

تأليف : الامام الحافظ عماد الدين أبي الفداء اسماعيل

بن كثير القرشي الدمشقي . المتوفي سنة ٧٧٤ هـ قوبلت هذه

الطبعة على عدة نسخ خطية بدار الكتب المصرية وصححها نخبة من

العلماء . دار احياء التراث العربي - بيروت . ١٣٨٨ هـ .

١١ - جامع البيان في تفسير القرآن :

المعروف بتفسير الطبري . تأليف : أبي جعفر محمد بن جرير

الطبري . المتوفي سنة ٣١٠ هـ . الناشر : دار المعرفة للطباعة

والنشر . بيروت - لبنان ١٤٠٣ هـ - الطبعة الاولى : بالمطبعة الكبرى

الاميرية . ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٢٣ هـ .

١٢ - الجامع لاحكام القرآن :

تأليف : أبي عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي

اعاد طبعة : دار احياء التراث العربي . بيروت - لبنان ١٩٦٥ م .

١٣ - روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني :

تأليف العلامة : أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي

البغدادى . المتوفي سنة ١٢٧٠ هـ .

الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

١٤ - غرائب القرآن ورغائب الفرقان :

مطبوع مع تفسير الطبري - تأليف الحسن بن محمد بن

حسين القمي النيسابوري .

١٥ - في ظلال القرآن :

تأليف : سيد قطب . الناشر : دار الشروق . بيروت . الطبعة

الثامنة . ١٣٩٩ هـ .

١٦ - الكشف :

- عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .
تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ت : ٥٣٨ هـ .
نشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباري الحلبي وأولاده بمصر .

مصادر السنة الشريفة :

- ١ - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل .
تأليف : محمد ناصر الدين الألباني .
الناشر : المكتب الاسلامي . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- ٢ - اعلاء السنن .
تأليف : ظفر أحمد العثماني التهانوي . ت ١٣٩٤ هـ .
الناشر : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية . كراتشي باكستان .
حققه وعلق عليه : محمد تقي عثمانى .
- ٣ - أوجز المسالك الى موطأ مالك .
تأليف : محمد زكريا الكاندهلوي .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- ٤ - بذل المجهود في حل أبي داود .
تأليف : خليل أحمد الهارون نفوري . المتوفي سنة ١٣٤٦ هـ .
تعليق : محمد زكريا يحي الكاندهلوي .
الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان .
- ٥ - التعليق المغنى على سنن الدار قطنى .
تأليف : الشيخ محمد شمس الحق العظيم أبادي .
الناشر : نشر السنة . باكستان .
- ٦ - تلخيص المستدرك .
تأليف : محمد بن أحمد المذهبي .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
تاريخ الطبع : ١٣٩٨ هـ .

- ٧ - حاشية السندي : (مطبوع مع سنن النسائي)
تأليف : الشيخ أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي
الحنفي - المتوفي سنة ١١٨٣ هـ .
- ٨ - جامع الأصول من أحاديث الرسول :
تأليف : ابن الأثير الجزري - المتوفي سنة ٦٠٦ هـ .
تحقيق : محمد حامد الفقي .
الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- ٩ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير .
تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .
الناشر : دار الفكر - بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .
- ١٠ - الجوهر النقي : (مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي)
تأليف : العلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني
الشبريا بن التركماني . المتوفي سنة ٧٤٥ هـ .
- ١١ - سبل السلام ، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام .
تأليف : محمد بن اسماعيل الكحلاني - المتوفي سنة ١١٨٢ هـ .
راجعه : وعلق عليه - محمد بن عبد العزيز الخولي .
- ١٢ - سنن أبي داود . (المطبوع مع بذل المجهود)
تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي .
مراجعة : وتعليق : محمد محي الدين عبد الحميد .
الناشر : دار الباز بمكة المكرمة .
- ١٣ - سنن الترمذي - المسمى بالجامع الصحيح (المطبوع مع عارضة الأحوزي)
تأليف : أبي عيسى من سورة الترمذي .
تحقيق : وشرح : أحمد محمد شاكر .
الناشر : دار الباز بمكة المكرمة .
- ١٤ - سنن الدارقطني :
تأليف : الحافظ علي بن عمر الدارقطني .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
تاريخ الطبع : ١٣٩٨ هـ .

١٥ - سنن الدارمي :

تأليف : الامام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

١٦ - سنن ابن ماجه :

تأليف : الحافظ ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني -

المتوفي سنة ٢٧٥ هـ .

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

الناشر: المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .

١٧ - السنن الكبرى :

تأليف : امام المحدثين الحافظ ابي بكر احمد بن الحسين

بن علي البيهقي . المتوفي سنة ٤٥٨ هـ .

الناشر : دار الفكر .

١٨ - سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الامام السندی .

تأليف : ابن عبد الرحمن بن شعيب النسائي +

الناشر: دار القلم - بيروت - لبنان .

١٩ - شرح السنة :

تأليف : أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي - المتوفي

سنة ٥١٠ هـ .

حققه : شعيب الارناؤوط . ومحمد زهير الشاويش

الناشر: المكتب الاسلامي .

٢٠ - شرح السيوطي على سنن النسائي : (المطبوع مع سنن النسائي)
تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - المتوفي سنة ٩١١ هـ
الناشر: دار القلم - بيروت - لبنان .

٢١ - صحيح ابن خزيمة :
تأليف : محمد بن أسحق بن خزيمة النيسابوري .
حققه : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .
الناشر: المكتب الاسلامي .

٢٢ - صحيح البخاري . بحاشية السندي :
تأليف : الامام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري .
الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٢٣ - صحيح مسلم : (الجامع الصحيح)
تأليف : الامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري
الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

٢٤ - صحيح مسلم بشرح النووي :
الناشر : دار احياء التراث العربي . بيروت - لبنان .
الطبعة : الثانية - ١٣٩٢ هـ .

٢٥ - عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي :
تأليف : الامام الحافظ بن العربي المالكي . المتوفي سنة ٥٤٣ هـ
الناشر: دار الفكر .

٢٦ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري .
تأليف : العلامة بدر العيني . بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد
العيني . المتوفي سنة ٨٥٥ هـ .
الناشر: دار احياء التراث العربي . بيروت - لبنان .

٢٧ - فتح الباري . شرح صحيح البخاري :
تأليف : شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني .
راجعه : طه عبد الرؤوف سعد . ومصطفى الهواري والسيد محمد
عبد المعطي .
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة . المطبعة الفنية للطبع
والنشر والتوزيع .

٢٨ - كنز العمال (في سنن الأقوال والأفعال)

- تأليف : علي المنقي الهندي .
الناشر: مكتبة التراث الاسلامي . حلب .
ضبطه : الشيخ بكري حياتي .
صححه : الشيخ صفوة السقا .
الطبعة : الأولى .

٢٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .

- تأليف : علي بن أبي بكر الهيثمي .
بتحرير: الحافظين الجليلين . العراقي وابن حجر .
الناشر: دار الكتاب العربي ، بيروت .
الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٢ هـ .

٣٠ - المدونة الكبرى :

- تأليف : مالك بن أنس الاصبعي .
طبعة جديدة بالأوفست .
الناشر: دار صادر - بيروت .

٣١ - المستدرک علی الصحيحین :

- تأليف : الامام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

٣٢ - مسند أبي يعلى الموصلي :

- تأليف : أحمد بن علي بن المثنى التميمي .
حققه : حسين سليم أسد .
الناشر : دار المأمون للتراث . بيروت .
الطبعة : الأولى ، عام ١٤٠٥ هـ .

٣٣ - المسند

- تأليف : الامام أحمد بن محمد بن حنبل - المتوفي سنة ٢٤١ هـ
شرح : أحمد محمد شاكر .
الناشر : دار المعارف بمصر . ١٣٧٧ هـ

٣٤ - مشكاة المصابيح :

- تأليف : محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي
- تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني
- الناشر : المكتب الاسلامي

٣٥ - المصنف :

- تأليف : الحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني
- المتوفي سنة ٢١١ هـ

عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليها :

- حبيب الرحمن الأعظمي
- الطبعة : الثانية • عام ١٤٠٣ هـ
- الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت

٣٦ - المنتقى : شرح موطأ الامام مالك •

- تأليف : سليمان بن خلف بن سعد الباجي • المتوفي سنة ٤٩٤ هـ
- الطبعة : الأولى سنة ١٣٣١ هـ
- الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان

٣٧ - موطأ الامام مالك بن أنس الأصبحي :

- تأليف : مالك بن أنس رضي الله عنه •
- صححه : وشرح أحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي •
- الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان

٣٨ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار :

- تأليف : الشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني - المتوفي سنة ١٢٥٥ هـ •
- الناشر : دار الجيل - بيروت - لبنان

٣٩ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي :

- الاتحاد الأممي للمجامع العلمية •
- ابتداء ترتيبه وتنظيمه ونشره •
- آ . ي . ونسك وي . ب . منسج
- مطبعة بريل في مدينة ليدن • سنة ١٩٦٩ م •

كتب الفقه :

أ - الفقه الحنفي

١ - الاختيار لتعليل المختار :

تأليف : عبد الله محمود بن مودود الموصللي .

تعليق : الشيخ محمود ابو دقيقة .

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت - لبنان .

الطبعة الثالثة عام ١٣٩٥ هـ .

٢ - الاشباه والنظائر على مذهب ابي حنيفة النعمان .

تأليف : زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم . المتوفي سنة

٩٧٠ هـ .

تحقيق : محمد مطيع الحافظ .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الاولى . ١٤٠٣ هـ .

٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق :

تأليف : زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي . المتوفي

سنة ٩٧٠ هـ .

الناشر : دار المعرفة - للطباعة والنشر . بيروت - لبنان .

٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :

تأليف : علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني .

المتوفي سنة : ٥٨٧ هـ .

الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ

- ٥ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق :
- تأليف : فخر الدين عثمان بن علي الزيلقي .
- الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت - لبنان .
- الطبعة : الثانية .
- ٦ - تحفة الفقهاء :
- تأليف : علاء الدين السمرقندي
- ٥٣٩ هـ
- الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- الطبعة : الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ٧ - حاشية الشلبي على تبیین الحقائق :
- مطبوع مع تبیین الحقائق
- تأليف : شهاب الدين أحمد الشلبي .
- ٨ - حاشية الطحطاوي على الدر المختار
- شرح تنوير الابصار على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان .
- تأليف : أحمد محمد بن محمود بن اسماعيل الطحطاوي .
- الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان
- طبعت بالأوفست ، ١٣٩٥ هـ .
- ٩ - الدر المختار شرح تنوير الابصار :
- مطبوع مع حاشية ابن عابدين .
- تأليف : محمد علاء الدين الحصكفي .
- ١٠ - رد المختار على الدر المختار :
- تأليف : محمد أمين . الشهير بابن عابدين .
- الناشر : دار الفكر ١٣٩٩ هـ - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- ١١ - شرح معاني الآثار :
- تأليف : أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي . المتوفي سنة ٣٢١ هـ .
- تحقيق : محمد زهري النجار .
- الناشر : دار الكتب العلمية .

١٢ - العناية شرح الهداية : (مطبوع بهامش فتح القدير) :

تأليف : محمد بن محمود البابرتي . المتوفي سنة ٧٨٦ هـ .

١٣ - فتح القدير شرح الهداية :

تأليف : كمال الدين محمد بن عبد الواحد .

المعروف بابن الهمام ، المتوفي سنة ٦٨١ هـ .

الناشر : دار الفكر . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ، والطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

١٤ - الفتاوى الهندية :

في مذهب الامام أبي حنيفة النعمان .

تأليف : الهمام نظام الدين وجماعة من علماء الهند الاعلام .

الناشر : المكتبة الاسلامية - تركيا .

١٥ - كتاب الأصل :

تأليف : أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . المتوفي سنة ١٨٩ هـ .

صححه : أبو الوفا الأفعساني .

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد . الدكن . الهند

١٣٨٦ هـ ، الطبعة الأولى .

١٦ - المبسوط :

تأليف : شمس الدين السرخسي :

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان

١٤٠٦ هـ .

١٧ - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر :

تأليف : محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي

الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

١٨ - نتائج الأفكار تكملة شرح فتح القدير :

تأليف : شمس الدين أحمد بن قودر .

الناشر : دار الفكر

الطبعة : الأولى ١٣٨٩ هـ ، الطبعة : الثانية : ١٣٩٧ هـ .

- ١٩ - الهداية شرح بداية المبتدي . (مطبوع مع شرح فتح القدير)
تأليف : أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل المرغيشاني
المتوفي سنة ٥٩٣ هـ .
الناشر : دار الفكر .
الطبعة : الأولى ١٣٨٩ هـ ، الطبعة : الثانية ١٣٩٧ هـ .

ب - كتب الفقه المالكي

١ - انتصار الفقير السالك . لترجيح مذهب الامام مالك .

تأليف : شمس الدين محمد بن محمد الراعي الاندلسي المتوفي

سنة ٨٥٣ هـ .

تحقيق : محمد ابو الاجفان .

الناشر : دار الغرب الاسلامي . بيروت - لبنان .

الطبعة الاولى ١٩٨١م .

٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد :

تأليف : أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الاندلسي

الشهير بابن رشد الحفيد . المتوفي سنة ٥٩٥ هـ .

الناشر : دار الفكر .

٣ - بلغة السالك لا قرب المسالك :

على الشرح الصغير للدردير .

تأليف : أحمد بن محمد الصادق المالكي .

الناشر : دار المعرفة . بيروت . لبنان - ١٣٩٨ هـ .

٤ - التاج والاكلیل لمختصر خليل (مطبوع مع مواهب الجليل) .

تأليف : أبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري المشهور

بالمواق .

٥ - تفسير الشيخ أحمد الصاوي المالكي على تفسير الجلالين .

تأليف : الشيخ أحمد الصادي المالكي .

الناشر : المطبعة الازهرية بمصر . الطبعة الثانية

سنة ١٣٤٧ هـ .

٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .

تأليف : شمس الدين محمد عرفة الدسوقي .

الناشر : دار الفكر بيروت - لبنان .

٧ - حاشية العدوى على الخرشي : (مطبوع مع حاشية الخرشي) .

تأليف : على الصعيدي العدوي .

٨ - حاشية العدوى على شرح ابي الحسن لرسالة ابن ابي زيد القيرواني .

تأليف : على الصعيدي العدوي .

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٩ - شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل :

تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي .

الناشر : دار صادر - بيروت .

١٠ - شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل :

تأليف : العلامة الشيخ محمد عيسى .

الناشر : مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا .

- ١١ - الشرح الصغير : (مطبوع مع بلغة المسالك)
تأليف : أحمد بن محمد الدردير .
الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- ١٢ - الشرح الكبير : (مطبوع مع حاشية الدسوقي)
تأليف : أحمد محمد الدردير .
- ١٣ - الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني .
تأليف : أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الشفراوي .
الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- ١٤ - فيض الاله المالك :
في حل ألفاظ عمدة السالك وعمدة الناسك .
تأليف : عمر بركات محمد بركات الشامي المكسي .
الناشر : المكتبة التجارية الكبرى ، بمصر ومطبعة الاستقامة بالقاهرة |
تاريخ الطبع : ١٣٧٤ هـ .
- ١٥ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي :
تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٦ - كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني (مطبوع مع حاشية العدوي)
تأليف : أبو الحسن علي المالكي الشاذلي .
الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- ١٧ - المدونة الكبرى :
تأليف : مالك بن أنس الأصبحي .
رواية سخون التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم .
الناشر : دار صادر - بيروت - طبعة جديدة بالأوفست .
- ١٨ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل .
تأليف : أبي عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي المغربي .
المعروف بالحطاب .
الناشر : مكتبة النجاح - ليبيا .

ج - كتب الفقه الشافعي

١ - الاشباه والنظائر :

تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي • المتوفي سنة ٩١١هـ.
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة
الاولى ١٤٠٣ هـ •

٢ - اعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين •

تأليف : السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد
محمد شطا الديمياطي •
الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان •
الطبعة الرابعة •

٣ - الام :

تأليف : أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي •
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان •
الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ •

٤ - التجريد لنفع العبيد على شرح منهج الطلاب • (المشهور بحاشية البجيرمي)
بجيرمي على الخطيب •

تأليف : سليمان بجيرمي الشافعي •
الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر •
الطبعة الاخيرة - ١٣٦٩ هـ •

- ٥ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج (مطبوع مع حواشي الشرواني)
تأليف : شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي .
- ٦ - التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير (مطبوع مع المجموع)
تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
الناشر : دار الفكر .
- ٧ - الجمل على شرح المنهج :
تأليف : زكريا الأنصاري .
الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- ٨ - حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي .
تأليف : ابراهيم الباجوري .
الناشر : دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- ٩ - حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب .
تأليف : الشيخ عبد الله بن حجازي بن ابراهيم الشافعي الأزهري .
الشهير بالشرقاوي . المتوفي سنة ١٢٢٦ هـ .
الناشر : دار المعرفة .
- ١٠ - حواشي الشرواني . وابن القاسم العبادي .
على تحفة المحتاج بشرح المنهاج :
تأليف : الشيخ عبد الحميد الشرواني . والشيخ أحمد بن قاسم
العبادي .
- ١١ - حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلي :
تأليف : شهاب الدين أحمد البريسس الملقب بعميرة .
الناشر : دار الفكر .
- ١٢ - حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي :
تأليف : شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي .
الناشر : دار الفكر .

١٣- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء :

تأليف : سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال .
المتوفي سنة ٥٠٧ هـ .

حققه : الدكتور ياسين أحمد ابراهيم درادكة .
الناشر : مؤسسة الرسالة . دار الأرقم . عمان .
الطبعة : الأولى ١٤٠٠ هـ .

١٤ - روضة الطالبين وعمدة المفتين .

تأليف : الامام النووي .
اشراف : زهير الشاويش .
الناشر : المكتب الاسلامي . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

١٥ - زاد المحتاج بشرح المنهاج

تأليف : الشيخ عبدالله بن الشيخ حسن الكوهمي .
حققه : عبدالله بن ابراهيم الأنصاري .
الطبعة : الأولى .

١٦ - شرح ابن القاسم الغزي على المنهاج (مطبوع مع حاشية الباجوري)

تأليف : ابن القاسم الغزي .

١٧ - شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين (مطبوع مع حاشيتي القليوبي وعميرة)

تأليف : جلال الدين محمد بن أحمد المحلي .

١٨ - الفتاوى الكبرى الفقهية :

تأليف : الامام ابن حجر الهيتمي .

١٩ - فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين (مطبوع مع اعانة الطالبين)

تأليف : زين الدين بن عبدالعزيز المليباري الفناني .
الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر .

٢٠- العبد :

- تأليف : محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني
على أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام
تأليف : العلامة ابن دقيق العبد .
حققه : علي بن محمد الهندي .
المطبعة السلفية ومكتبتها .

٢١- متن المنهاج (مطبوع مع مغنى المحتاج)

- تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف النووي .

٢٢- مغنى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج .

- تأليف : محمد الشربيني الخطيب .
الناشر :

٢٣- المذهب في فقه الامام الشافعي .

- تأليف : أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي
الشيرازي .
الناشر : دار الفكر .

٢٤- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج :

- تأليف : شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي .
الناشر : دار الفكر .

د - كتب الفقه الحنبلي

١ - الانصاف :

- في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل .
- تأليف : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي .
- صححه وحققه : محمد حامد الفقي .
- الناشر : دار احياء التراث العربي ، الطبعة الأولى عام ١٣٧٥ هـ .

٢ - تصحيح الفروع : (مطبوع مع الفروع)

- تأليف : العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي .
- المتوفي سنة ٨٨٥ هـ .

٣ - حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع

- جمع الفقير الى الله :
- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الجندي .
- الطبعة : الثالثة - ١٤٠٥ هـ .

٤ - الشرح الكبير : على متن المقنع (مطبع مع المغنى)

- تأليف : الامام شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد ابن أحمد بن قدامة المقدسي .

٥ - شرح منتهى الارادات :

- تأليف : الشيخ منصور بن ادريس البهوتي .
- الناشر : دار الفكر .

٦ - العدة شرح العمدة . في فقه امام السنة أحمد بن حنبل .

- تأليف : بهاء الدين عبدالرحمن بن ابراهيم المقدسي .

٧ - الفروع :

- تأليف : شمس الدين المقدس أبي عبد الله محمد بن مفلح .
- راجعه : عبدالستار أحمد فراج .
- الناشر : عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٣٨٨ هـ .

- ٨ - كشف القناع عن متن الاقناع :
- تأليف : منصور بن يونس بن ادريس البهوتي .
مراجعة : وتعليق : هلال مطلي هلال .
الناشر : مكتبة النصر الحديثة - الرياض .
- ٩ - المبدع في شرح المقنع :
- تأليف : اي اسحاق برهان الدين ابن مفلح .
الناشر : المكتب الاسلامي . دمشق - بيروت .
الطبعة : الأولى - ١٣٩٩ هـ .
- ١٠ - المحرر في الفقه :
- تأليف : مجد الدين أبي البركات .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١١ - المغنى والشرح الكبير :
- تأليف : أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة .
الناشر :
- ١٢ - الروض المربع بشرح زاد المستقنع - مختصر المقنع - في فقه أحمد
ابن حنبل الشيباني .
- تأليف : منصور بن يونس البهوتي .
الطبعة : السابعة .
الناشر : عالم الكتب . بيروت .
- ١٣ - مطالب أولي النهي شرح غاية المنتهى .
- تأليف : الشيخ مصطفى السيوطي الرحباني .
الناشر : المكتب الاسلامي .
- ١٤ - الفقه الظاهري :
- المطلي : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - ت ٤٥٦
تأليف : ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد .
تحقيق : لجنة احياء التراث العربي .
الناشر :

١٥- الفقه الشيعي :

١ - البحر الزخار الجامع لمذاهب الأمصار .

تأليف : أحمد بن يحيى بن المرتضى .

الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت .

٢ - شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام :

المنحقق : أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن - ٦٠٢ هـ .

تحقيق : عبد الحسين محمد علي .

٣ - شرائع الاسلام في الفقه الاسلامي الجعفري :

أشرف : الشيخ محمد جواد مغنية .

منشورات : دار مكتبة الجباه - بيروت .

٤ - اللمعة الدمشقية :

تأليف : محمد جمال الدين مكي العاملي . توفي سنة ٧٨٦ هـ .

الناشر : جامعة النجف الدينية .

٥ - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية :

تأليف : زين الدين الجبعي العاملي . توفي سنة ٩٦٥ هـ .

تصحيح وتعليق : السيد محمد كلانتر .

مصادر أصول الفقه :

- ١ - الأحكام في أصول الاحكام :
- تأليف : سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي .
- الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٠ هـ .
- ٢ - أصول الفقه : للبرديسي
- ٣ - روضة الناظر وجنة المناظر :
- في أصول الفقه على المذهب الحنبلي :
- تأليف : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي .
- الناشر : المطبعة السلفية ومكتبتها . القاهرة .
- ٤ - حاشية العلامة التفتازاني - المتوفي سنة ٧٩١ هـ .
- و حاشية الشريف الجرجاني . المتوفي سنة ٨١٦ هـ .
- على مختصر المنتهى الأصولي .
- للامام : ابن الحاجب المالكي - المتوفي سنة ٦٤٦ هـ .
- الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- الطبعة : الثانية - ١٤٠٣ هـ .
- ٥ - شرح البدخشي - منهاج العقول .
- للامام محمد بن الحسن البدخشي .
- ٦ - شرح الأسنوي . نهاية السؤل .
- للامام جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي . المتوفي سنة ٧٧٢ هـ .
- كلاهما على شرح منهاج الوصول في علم الأصول .
- للقاضي البيضاوي . المتوفي سنة ٦٨٥ هـ .
- مطبعة : محمد علي صبيح بالأزهر - مصر .
- ٧ - الفروق :
- للامام شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي .
- يليه : فهرس تحليلي لقواعد الفروق .
- وصفه : الدكتور : مجد رواس قلعة جي .
- الناشر : دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٨ - فواتح الرحموت (مطبوع مع المستصفى)

تأليف : عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري .
الطبعة : الأولى - ١٣٢٢ هـ ، بالمطبعة الأميرية - بمصر .

٩ - المستصفى في علم الأصول :

تأليف : أبي حامد محمد بن محمد الغزالي .
الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان -
الطبعة : الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

١٠ - المغنى في أصول الفقه :

تأليف : جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي .
المتوفي سنة ٦٩١ هـ .
تحقيق : الدكتور : محمد مظهر بقا .
الطبعة : الأولى ١٤٠٣ هـ .
الناشر : مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي - مكة المكرمة .

١١ - الموافقات في أصول الشريعة :

تأليف : ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي .
المتوفي سنة ٧٩٠ هـ .
الشهير : بأبي اسحاق الشاطبي .
شرح : الشيخ عبد الله دراز .
الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمدعلي - بمصر .

مصادر اللغة

- ١ - تاج العروس من جواهر القاموس .
تأليف : محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي .
الناشر : مكتبة الحياة . بيروت .
- ٢ - القاموس المحيط
تأليف : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي .
الناشر : المؤسسة العربية . بيروت .
- ٣ - لسان العرب :
تأليف : العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن
الشيخ نجيب الدين المعروف بابن منظور
الافريقي . المتوفي سنة ٧١١ هـ .
الناشر : دار صادر . بيروت .
- ٤ - مختار الصحاح :
تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي . المتوفي
سنة ٦٦٦ هـ .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
الطبعة : الاولى سنة ١٩٦٧ م .
- ٥ - المعجم المنير في غريب الشرح الكبير .
تأليف : أحمد بن علي المعزى الفيومي . المتوفي سنة ٧٧٠ هـ .
الناشر : المكتبة العلمية . بيروت . لبنان .

مصادر التراجع

- ١ - الاستيعاب في معرفة الاصحاب (مطبوع مع الاصابه) .

تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله محمد بن عبد البر
القرطبي .

- ٢ - الاصابة في تمييز الصحابة .

تأليف : أبي الفغل أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن
حجر .

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد
علي بمصر عام ١٣٥٨ هـ .

- ٣ - الاعلام :

تأليف: خير الدين الزركلي

الطبعة: الخامسة ١٩٨٠ م .
الناشر: دار القلم للملايين .

- ٤ - أبو حنيفة :

حياته وعصره - آراؤه - وفقهه .
تأليف : الامام محمد أبو زهره .
الناشر : دار الفكر العربي .

- ٥ - أبو حنيفة النعمان : امام الأئمة الفقهاء

تأليف : وهبي سليمان الألباني .
الناشر : دار القلم - دمشق . بيروت .
الطبعة : الأولى ، ١٣٩٣ هـ .

٦ - البداية والنهاية :

تأليف : أبو الفداء الحافظ ابن كثير - المتوفي سنة ٧٧٤ هـ .
الناشر : مكتبة المعارف - بيروت .
الطبعة : الثالثة عام ١٩٧٧ م .

٧ - الباحث الحثيث على اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير :

تأليف : أحمد محمد شاكر .
الناشر : مكتبة مطبعة محمد علي صبيح - بميدان الأزهر .
الطبعة : الثالثة .

٨ - تاريخ بغداد :

تأليف : الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت: ٤٦٣ هـ .
الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .

٩ - تهذيب التهذيب :

تأليف : أحمد بن حجر العسقلاني .
الطبعة : الأولى ١٣٢٧ هـ .
بمطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند .
الناشر : دار الفكر العربي .

١٠ - حلية الأولياء وطبقات الصفياء :

تأليف : الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد السلام الأصبهاني : ت: ٤٣٠ هـ

١١ - الجرح والتعديل :

تأليف : الامام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي
ت : ٣٢٧ هـ .
الطبعة : الأولى - بمطبعة دائرة المعارف العثمانية - بحيدرآباد -
الهند - سنة ١٢٧١ هـ .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

١٢- دائرة المعارف الاسلامية :

نقلها الى اللغة العربية : محمد ثابت الغندي • احمد

الشتنساوي • ابراهيم زكي خورشيد • عبد الحميد

يونس •

١٣ - الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب •

تأليف : برهان الدين ابراهيم بن فرحون المالكي •

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

١٤ - سير اعلام النبلاء :

تأليف : الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي - ت : ١٣٧٤ هـ •

تحقيق : شعيب الارنؤوط •

الناشر : مؤسسة الرساله - بيروت •

١٥ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية •

تأليف : محمد بن محمد مخلوف •

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع •

١٦ - شذرات الذهب في اخبار من ذهب •

لابي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي • المتوفى

سنة ١٠٨٩ هـ •

تحقيق : لجنة احياء التراث العربي •

منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان •

١٧ - الطبقات السننية في تراجم الحنفية :

تأليف : تقى الدين بن عبد القادر التميمي الحنفي .

تحقيق : د . عبد الفتاح محمد الحلو .

الطبعة : الأولى - ١٤٠٣ هـ .

الناشر : دار الرفاعي - الرياض .

١٨ - طبقات الشافعية :

تأليف : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي . ت : ٣٧٧٢

تحقيق : عبد الله الحبوري .

الناشر : دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ .

١٩ - طبقات الشافعية :

تأليف : تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بسن

عبد الكافي السبكي .

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي .

٢٠ - طبقات الفقهاء :

تأليف : أبي اسحاق الشيرازي . ت : ١٠١٤ هـ

ويليه : طبقات الشافعية .

تأليف : أبي بكر هداية الله الحسيني .

تصحيح : الشيخ خليل العليش مدير أزهر لبنان .

الناشر : دار القلم - بيروت - لبنان .

٢١ - الطبقات الكبرى :

تأليف : محمد بن سعد بن منيع الهاشمي .

دراسة وتحقيق : زياد محمد منصور .

٢٢ - طبقات المفسرين :

تأليف : شمي الدين محمد بن علي بن احمد الداودي . ت : ٩٤٥ هـ

تحقيق : علي محمد عمر . بمركز تحقيق التراث بدار الكتب .

الناشر : مكتبة وهبة . شارع الجمهورية بعابدين - مصر .

٢٣ - مالك . (حياته وعصره)

لمحمد أبو زهرة .

٢٤ - مشايخ بلخ من الحنفية :

تأليف : الدكتور / محمد محروس عبد اللطيف المدرس .

الناشر : الدار العربية للطباعة - بغداد .

٢٥ - مناقب الامام أبي حنيفة ومحابيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن .

تأليف : الامام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

ت : ٧٤٨ هـ .

تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، وأبو الوفاء الافغاني .

الناشر : لجنة احياء المعارف النعمانية بحيد آباد

الدكن - بالهند .

٢٦ - وفيات الاعيان وانبياء ابناء الزمان :

تأليف : أبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر

بن خلكان . ت : ٦٨١ هـ .

حققه : الدكتور احسان عباس .

الناشر : دار صادر - بيروت .

الكتب العامة :

١ - حكم أحكام النظر للنساء :

تأليف : الامام بن قيم الجوزية .

الناشر : دار الجيل . بيروت .

مكتبة التراث الاسلامي - القاهرة .

٢ - الحجاب :

تأليف : أبو الأعلى المودودي

٣ - حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة

تأليف : محمد ناصر الدين الألباني .

الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت - دمشق .

٤ - التاريخ الكبير :

تأليف : الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر الشافعي .

الناشر : مطبعة روضة الشام . سنة ١٣٣٢ هـ .

٥ - ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى :

تأليف : الامام محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري .

الناشر : مكتبة القدس لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ

٦ - الداء والدواء :

تأليف : ابن قيم الجوزية .

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر .

٧ - الروضة الندية : شرح الدرر البهية :

تأليف : أبي الطيب صديق بن حسن بن علي بن الحسين القنوجي البخاري

تحقيق : عبد الله بن ابراهيم الأنصاري .

٨ - الفقه على المذاهب الأربعة :

تأليف : عبد الرحمن الجزيري .

الطبعة : الثالثة - الناشر : المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .

٩ - مجموع فتاوى ابن تيمية :

جمع وترتيب المرحوم : عبد الرحمن محمد بن قاسم .

الناشر : مكتبة المعارف - الرباط - المغرب .

١٠ - يافتاة الاسلام اقرأي حتى لاتخدعي

تأليف : صالح بن ابراهيم البليهي .

الناشر : دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة .

الطبعة : الأولى - عام ١٤٠٦ هـ .

فهرس تراجم الأعـلام

رقم الصفحة في الترجمة

اسم العالم

٧٥٧	ابراهيم بن خالد (أبو شور)
٧٥٧	ابراهيم بن علي (أبو اسحاق الشيرازي)
٧٥٨	ابراهيم بن علي فرحون
٧٥٩	ابراهيم بن موسى بن محمد (الشاطبي)
٧٥٩	ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي .
٧٦٠	أبو بكر بن سعود بن أحمد الكاساني
٧٦٠	أبو عبد الله بن شرف الأجدابي القيرواني
٧٦١	أحمد بن أحمد بن سلامة (القليوبي)
٧٦١	أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي)
٧٦٢	أحمد بن حمدان بن أحمد (الأذري)
٧٦٢	أحمد بن رافع بن محمد (الطهطاوي)
٧٦٢	أحمد بن شعيب بن علي (النسائي)
٧٦٤	أحمد الصاوي
٧٦٥	أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ابن تيمية)
٧٦٦	أحمد بن عبد الغني (ابن عابدين)
٧٦٦	أحمد بن علي الرازي (أبو بكر الجصاص)
٧٦٧	أحمد بن علي بن محمد الكتاني (ابن حجر العسقلاني)
٧٦٨	أحمد بن عمر بن سريج
٧٦٩	أحمد بن محمد بن أحمد العدوي (الدردير)
٧٦٩	أحمد محمد أحمد بن القاسم (المحاملي)
٧٧٠	أحمد بن محمد بن حنبل (الامام)
٧٧١	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي .
٧٧٢	أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي
٧٧٣	أحمد بن يحيى بن المرتضى (الشيعي)

- ٧٧٣ أسامة بن زيد بن حارثة
٧٧٤ اسحاق بن ابراهيم بن مخلد (بن راهوية)
٧٧٤ اسحاق بن يوسف بن مرداس (الأزرق)
٧٧٥ اسراخيل بن يونس بن أبي اسحاق
٧٧٦ اسماعيل بن عمر بن كثير
٧٧٧ أشهب بن عبد العزيز بن داود القيس

٧٧٧ بهز بن حكيم بن معاوية القشيري
٧٧٨ جابر بن عبد الله رضي الله عنه
٧٧٩ جرهد الأسلمي
٧٧٩ جرير بن عبد الله
٧٨٠ حبيب بن أبي ثابت بن قيس بن دنيار
٧٨١ حجاج بن محمد المصيصي الأعور
٧٨٢ حسان بن عطية أبو بكر
٧٨٢ الحسن بن أحمد الاصطخري
٧٨٣ الحسن بن ذكوان
٧٨٣ الحسن بن صالح
٧٨٤ الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي
٧٨٤ الحسن بن محمد بن الحسن النيسابوري (نظام الدين)
٧٨٤ الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب
٧٨٥ الحسن بن يساري البصري
٧٨٥ الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي
٧٨٦ خالد بن زيد بن قليب (أبو أيوب الأنصاري)
٧٨٧ خليل أحمد بن مجيد علي بن أحمد (الهارنفوري)
٧٨٨ داود بن علي بن خلف الأصبهاني (الظاهري)
٧٨٩ زاذان أبو يحيى القتامي الكوفي
٧٨٩ زفر بن الهذيل

- ٧٩٠ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري
- ٧٩٠ زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ابن نجيم)
- ٧٩١ زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجيعي (الشيعي)
- ٧٩٢ سعد بن مالك بن سنان (أبي سعيد الخدري)
- ٧٩٢ سعيد بن جبير الأسدي
- ٧٩٣ سعيد بن الحكم (ابن أبي مريم)
- ٧٩٣ سعيد بن المسيب بن حزن القرشي
- ٧٩٤ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
- ٧٩٤ سفيان بن عيينة بن ميمون الهلال الكوفي
- ٧٩٥ سليمان بن الأشعث بن سحاق (أبو داود السجستاني)
- ٧٩٦ سليمان بن أبي العز الأذري
- ٧٩٧ سليمان بن محمد بن بطلال البطليموس
- ٧٩٧ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي
- ٧٩٧ سوار بن داود المزني (أبو حمزة الصيرفي)
- ٧٩٨ شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي
- ٧٩٨ الضحاك بن مزاحم الهلابي
- ٧٩٨ طاوس بن كيسان اليماني
- ٧٩٩ عاصم بن صخرة السلولي الكوفي
- ٧٩٩ عامر بن عبد الله (أبو عبيدة الجراح)
- ٧٩٩ عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي
- ٨٠٠ عبد الرحمن بن ابراهيم بن أحمد المقدسي
- ٨٠٠ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
- ٨٠١ عبد الرحمن بن أبي ليلى بن بلال الأنصاري
- ٨٠١ عبد الرحمن بن سعد بن مالك بن سنان الأنصاري
- ٨٠٢ عبد الرحمن بن صخر الدوسي (أبو هريرة)
- ٨٠٢ عبد الرحمن بن عمر بن محمد (الأوزاعي)
- ٨٠٣ عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر المديق
- ٨٠٤ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي
- ٨٠٤ عبد الرحمن بن محمد بن عبد العزيز اللخمي

- ٨٠٤ عبد الرحمن بن مقبل الشافعي (أبو المعاني)
- ٨٠٥ عبد السلام سحنون بن سعيد القيرواني
- ٨٠٥ عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم (الامام مجد الدين أبي البركات)
- ٨٠٦ عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم
- ٨٠٧ عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
- ٨٠٨ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري
- ٨٠٩ عبد الله بن الزبير بن العوام
- ٨١٠ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي
- ٨١١ عبد الله بن عمر بن الخطاب
- ٨١٢ عبد الله بن قيس بن سليم (أبو موسى الأشعري)
- ٨١٣ عبد الله بن محمد بن سليمان البلخي
- ٨١٣ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المزربان (البغوي)
- ٨١٤ عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي
- ٨١٤ عبد الله بن مسعود
- ٨١٦ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح
- ٨١٧ عبد الواحد بن اسماعيل الروياني
- ٨١٧ عبيده بن عمرو السلماني
- ٨١٨ عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي
- ٨١٩ عثمان بن علي بن محجن (الزيلعي)
- ٨٢٠ عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من أجلاء الفقهاء
- ٨٢٠ العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي
- ٨٢١ علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب
- ٨٢٢ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (الظاهري)
- ٨٢٤ علي بن أبي علي بن محمد بن سالم (السيف الآمدي)
- ٨٢٥ علي بن سهل الرملي
- ٨٢٥ علي بن عمر بن أحمد (الدارقطني)

- ٨٢٦ علي بن محمد بن حبيب الماوردي
٨٢٧ علي بن محمد الربيعي (اللخمي)
٨٢٧ علي بن محمد الطبري (الكياهراسي)
٨٢٧ علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي
٨٢٨ عكرمة البربري (مولى ابن عباس)
٨٢٨ عمر بن الخطاب
٨٢٩ عمر بن ميمون
٨٣٠ عمر بن أم كلثوم
٨٣٠ عمرو بن دينار
٨٣١ عمرو بن شعيب
٨٣٢ عويمر بن مالك (أبو الدرداء)
٨٣٢ الليث بن سعد
٨٣٣ النعمان بن ثابت (الامام أبو حنيفة)
٨٣٤ مالك بن أنس بن مالك (الامام)
٨٣٥ مجاهد بن جبر
٨٣٥ محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري
٨٣٥ محمد بن ابراهيم بن زياد المواز
٨٣٦ محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن قيم الجوزية)
٨٣٦ محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي
٨٣٧ محمد بن أحمد بن الحسين (أبو بكر الشاشي)
٨٣٨ محمد بن أحمد بن سهل السرخسي
٨٣٩ محمد بن أحمد الشربيني الخطيب
٨٤٠ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي
٨٤٠ محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي
٨٤٢ محمد بن أحمد بن محمد بن عlish
٨٤٢ محمد بن ادريس بن العباس الشافعي (الامام)
٨٤٤ محمد بن اسماعيل بن ابراهيم التجاري
٨٤٦ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ابن عابدين)

- ٨٤٧ محمد بن جرير بن يزيد (أبو جعفر)
٨٤٨ محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري
٨٤٩ محمد بن الحسن الشيباني
٨٥٠ محمد بن الحسن بن محمد بن خلف (القاضي أبو يعلى)
٨٥٠ محمد بن سيرين الأنصاري
٨٥٠ محمد بن شجاع الثلجي البغدادي
٨٥١ محمد بن عبدالله أبو بكر الصيرفي
٨٥١ محمد بن جحش
٨٥١ محمد بن عبدالله الخرشي
٨٥٢ محمد بن عبدالله بن محمد (الحاكم النيسابوري)
٨٥٣ محمد بن عبدالله بن محمد (ابن العربي)
٨٥٤ محمد بن عبدالله بن يونس تميمي
٨٥٤ محمد بن عبدالواحد الدارمي البغدادي
٨٥٤ محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد (ابن الهمام)
٨٥٦ محمد بن علي بن عمر التميمي المازري
٨٥٦ محمد بن علي بن محمد الشوكاني
٨٥٨ محمد بن علي بن محمد (ابن القطان)
٨٥٨ محمد بن علي بن وهب (ابن دقيق العيد)
٨٥٩ محمد بن عمر بن حسين القرشي (فخر الدين الرازي)
٨٦١ محمد بن عيسى بن سورة (الترمذي)
٨٦١ محمد بن محمد بن محمد الخطاب
٨٦٢ محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري
٨٦٢ محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني
٨٦٣ محمد بن يزيد بن ماجه
٨٦٤ محمد بن يحيى بن حبان المازني
٨٦٤ محمد بن يوسف العبدوسي (المواق)
٨٦٥ محمود بن أحمد بن بن مرسى (البدر العيني)
٨٦٦ محمود بن عبدالله الحسيني الألووسي
٨٦٧ محمود بن عمر بن محمد الزمخشري

- ٨٦٨ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
٨٦٩ مسور بن محزومة بن نوفل
٨٧٠ مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي
٨٧٠ مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي
٨٧١ المقداد بن عمرو بن ثعلبة الأسود
٨٧٢ مكحول الشامي
٨٧٢ ممطور أبو سلام الأسود الحبشي
٨٧٣ منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي
٨٧٣ مهنا بن عبد الحميد أبو شبل
٨٧٣ موسى بن أنس بن مالك الأنصاري
٨٧٤ همام بن يحيى بن دينار الأزدي
٨٧٥ واصل بن عبد الأعلى بن هلال الأسدي
٨٧٥ يحيى بن آدم بن سليمان الأموي
٨٧٦ يحيى بن شرف مرسى بن حسن النووي
٨٧٧ يعقوب بن ابراهيم بن حبيب (أبي يوسف)
٨٧٨ يعقوب بن سفيان بن جرمان الفارسي
٨٧٩ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (القرطبي)
٨٨١ سودة بنت زمعة بن منسي
٨٨١ زينب بنت جحش بن رباب
٨٨٢ زينب بنت أبي سلمة
٨٨٢ حفصة بنت عمران بن الخطاب
٨٨٣ خولة بنت حكيم بن أمية
٨٨٣ عائشة بنت أبي بكر الصديق
٨٨٤ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
٨٨٦ فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية
٨٨٦ فاطمة بنت أبي حبيش
٨٨٥ ميمونة بنت الحارث
٨٨٧ هند بنت أبي أمية

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	الشكر والتقدير
	المقدمة
١	التمهيد
٤	تعريف العورة
٤	تعريف العورة لغة
٦	تعريف العورة شرعا
١٠	حكم ستر العورة
١٠	حكم ستر العورة جلوة
١١	الادلة
١٧	حكم ستر العورة خلوة
٢٣	الادلة
٢٧	مناقشة الادلة
٤١	الترجيح
٤٣	حدود العورة الواجب سترها خلوة
٤٥	الحكمة من مشروعية ستر العورة
	<u>الباب الاول</u>
٤٧	<u>حكم النظر الى عورة الرجل</u>
	الفصل الاول :
٥٠	حكم نظر الرجال الى عورة الرجل

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦ الأدلة
٧٢ مناقشة الأدلة
	الفصل الثاني :
٩٢	حكم نظر المرأة الى عورة الرجل
	المبحث الاول :
٩٣	حكم نظر المرأة الى عورة الرجل الاجنبي
١٠٠ الأدلة
١٠٧ مناقشة الأدلة
	المبحث الثاني :
١١٣	حكم نظر المرأة المحرم الى عورة الرجل
	<u>الباب الثاني</u>
١١٦	حكم النظر الى عورة المرأة
	الفصل الاول :
١١٩	حكم النظر بين النساء
	المبحث الاول :
١٢٢	حكم نظر المرأة المسلمة لمتلها
١٢٦	حدود عورة المسلمة مع متلها

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٥	الادلة
١٣٨	مناقشة الادلة والترجيح .
	<u>المبحث الثاني :</u>
١٤٠	حكم نظر المرأة الغير مسلمة الى عورة المسلمة .
١٤٨	الادلة .
١٥٢	الراى الراجح .
	<u>الفصل الثاني :</u>
١٥٣	حكم نظر الرجل الى عورة المرأة
	<u>المبحث الاول :</u>
١٥٦	حكم نظير المحارم
	<u>المسألة الاولى:</u>
١٥٧	جواز نظر المحارم
١٥٩	الادلة
	<u>المسألة الثانية :</u>
١٦٦	ما يجوز النظر اليه من المحارم .
١٧١	الادلة .

رقم الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني :
١٨١	حكم نظر الخاطب الى المخطوبة
	<u>المسألة الأولى :</u> الاتفاقية
١٨٤	الاتفاق على جواز النظر للخطب
١٨٨	الأدلة
	<u>المسألة الثانية :</u> الخلافية
١٩٥	وهي الاختلاف في مواضع النظر
٢٠٢	الأدلة
٢١٠	مناقشة الأدلة
	<u>المسألة الثالثة :</u>
-	الشروط المعتبرة عند البعض في اباحه
٢١٤	النظر للمخطوبة ..
٢١٥	القسم الاول منها : الشروط المتفق عليها .
٢٣١	القسم الثاني منها : الشروط المختلف فيها .
	<u>المبحث الثالث :</u>
٢٣٩	حكم نظر الرجل الأجنبي الى المرأة .
٢٤٧	أدلة الفريق الاول من الكتــــــــــــــــاب .
٢٧٠	أدلة الفريق الاول من الســــــــــــــــنة .
٢٨٦	أدلة الفريق الاول من الاثــــــــــــــــر .

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩١	أدلة الفريق الثاني من الكتاب
٣٠٢	أدلة الفريق الثاني من السنن
٣٠٩	مناقشة الأدلة والترجيح
	<u>المبحث الرابع :</u>
٣٣١	حكم نظر غير اولى الاربعة من الرجال الى عورة المرأة
٣٤١	• الأدلة
٣٤٤	• مناقشة الأدلة
٣٤٦	• الترجيح
	<u>المبحث الخامس :</u>
٣٤٨	حكم النظر الى العجوز ومن لاتشتهي •
٣٥٣	• الأدلة
٣٥٩	• مناقشة الأدلة
٣٦٠	• الترجيح
	<u>المبحث السادس :</u>
٣٦٢	•• حكم نظر الرقيق الى عورة سيده
٣٧٤	• الأدلة
٣٨٤	• مناقشة الأدلة
	<u>الباب الثالث</u>
٣٩٠	فيما يشترك فيه الرجل والمرأة من احكام النظر
	<u>الفصل الاول :</u>
٣٩٢	حكم نظر الشخص لعورة نفسه

الموضوع	رقم الصفحة
عرض الأدلة .	٣٩٧
<u>الفصل الثاني :</u>	
حكم النظر بشهوة لغير الزوجين وملك اليمين .	٤٠٠
الأدلة .	٤٠٤
<u>الفصل الثالث :</u>	
حكم النظر بين الزوجين .	٤٠٩
الأدلة .	٤١٥
<u>الفصل الرابع :</u>	
حكم النظر بين الصغار والكبار .	٤٢٣
<u>المبحث الأول :</u>	
حكم نظر الكبار لما هو عورة من الصغار .	٤٢٦
الأدلة .	٤٣١
المناقشة والترجيح .	٤٣٦
<u>المبحث الثاني :</u>	
حكم نظر الصغار للكبار .	٤٣٨
الأدلة .	٤٤٣
أدلة حكم الطفل المميز ذي الشهوة	٤٤٧
المناقشة والترجيح .	٤٥٠

رقم الصفحة	الموضوع
	<u>الفصل الخامس :</u>
٤٥٣	احكام النظر عند الضروريات .
	<u>المبحث الاول :</u>
٤٥٦	حكم النظر للضرورة في حال الحيضة .
٤٦٩	الادلة على جواز النظر للضرورة .
	<u>المبحث الثاني :</u>
٤٧٢	حكم النظر للضرورة في حال الوفاة
٤٨٠	الادلة .
	<u>الباب الرابع</u>
٤٨٤	في آثار النظر
	<u>الفصل الاول :</u>
٤٨٧	آثار النظر في العبادات .
	<u>المبحث الاول :</u>
٤٨٩	آثار النظر في الطهارة .
	<u>المسألة الاولى :</u>
٤٩١	- أثر النظر في ايجاب الوضوء .

رقم الصفحة	الموضوع
٤٩١	- تعريف الموضوع
٤٩٢	- دليل مشروعيته .
٤٩٥	- تعريف المسمى .
٤٩٦	- حكم المسمى .
٥٠٠	- الأدلة .
	<u>المسألة الثانية :</u>
٥٠٦	- أثر النظر في إيجاب الغسل .
٥٠٦	- تعريف الغسل .
٥٠٦	- الأصل في مشروعية .
٥٠٩	- تعريف المسمى .
٥١٠	- خصائص .
	<u>الحالة الأولى :</u>
-	وهي خروجه مباشرة عقب النظر بشهوة وجوب
٥١٣	الغسل فيها ..
٥١٧	- الأدلة .
	<u>الحالة الثانية :</u>
-	وهي إذا تأخر خروج المني عن سبب النظر فيخرج
٥٢١	بغير شهوة .

الموضوع	رقم الصفحة
أدلة الفريق الاول القائلين بوجوب الغسل	٥٢٦
أدلة الفريق الثاني القائلين بعدم وجوب الغسل	٥٢٩
مناقشة الأدلة	٥٣٢
<u>المسألة الثالثة :</u>	
آثر النظر في وجوب تطهير الثوب - البدن - المكان	٥٣٦
الأدلة .	٥٤٥
مناقشة أدلة القولين .	٥٦٣
الترجيح	٥٨٧
<u>المبحث الثاني :</u>	
آثر النظر في الصلاة .	٥٩١
آثر الانكشاف اليسير للعورة أثناء الصلاة .	٥٩٦
الأدلة .	٥٩٩
آثر النظر للعورة أثناء الصلاة .	٦٠١
الأدلة .	٦٠٨
مناقشة الأدلة والترجيح .	٦١١
<u>المبحث الثالث :</u>	
آثر النظر في الصيام - تعريف الصيام -	٦١٣
حكم الصيام	٦١٤
أدلة مشروعية الصيام	٦١٥
النظر الذي لا يتبعه انزال في نهار رمضان .	٦٢١

رقم الصفحة	الموضوع
٦٢٢	أثر النظر من منع الانزال في نهار رمضان .
٦٣٠	الأدلة .
٦٣٢	مناقشة الأدلة والترجيح .
	<u>المبحث الرابع :</u>
٦٣٧	أثر النظر في الحج
٦٣٨	تعريف الحج
٦٣٩	أدلة فريضة الحج
٦٤٢	تعريف الاحرام وبيان محظوراته
٦٤٩	أثر النظر على النسك
٦٥٣	الأدلة
٦٥٧	مناقشة الأدلة
٦٥٩	الترجيح
	<u>الفصل الثاني :</u>
٦٦١	آثار النظر في النكاح
	<u>المبحث الاول :</u>
٦٦٢	أثر النظر في ثبوت حرمة المصاهرة
٦٧٠	الأدلة .
٦٧٥	المناقشة والترجيح
	<u>المبحث الثاني :</u>
٦٧٨	أثر النظر في الصداق .
٦٨٦	الأدلة .
٦٩٥	مناقشة الأدلة .
٧٠١	الترجيح

الموضوع	رقم الصفحة
<u>المبحث الثالث :</u>	
أثر النظر في الرجعة .	٧٠٣
الادلة .	٧١٣
مناقشة الادلة . والترجيح	٧١٧
<u>الفصل الثالث :</u>	
اثر النظر في الشهادة	٧٢٤
أولوية الستر فيها .	٧٣٧
حكم اداء الشهادة اذا تعينت .	٧٤٤
وأدلة ذلك .	
الخاتمة .	٧٤٩
تراجع الاعلام .	٧٥٧
فهرس الايات .	٨٨٩
فهرس الاحاديث .	٨٩٤
فهرس الآثار .	٩٠٦
المصادر والمراجع .	٩٠٩
فهرس الاعلام	٩٤١
فهرس الموضوعات	٩٤٨